الـفـكـر السـيـاســـي

في هذا العدد

ملف العدد

الوثائق

المدير المسؤول
رئيس الاتحاد
رئيس التحرير:
د.علي عقلة عرسان

أمين التحرير
د. قاسم المقداد

الهيئة الاستشارية:
د.فاضل الأنصاري
د.طيب تيزيني
د.حامد خليل
د.غازي حسين

العدد : الســــــابع

صيف- 1999

التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
فاكس / 2122532 / هاتف / 2127797 / ص.ب / 12035 /.

الفكر الســياســي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

« الفكر الـسـياسـي »

« الاشتراك السنوي »

- داخل القطر للأفراد 250 ل.س.5
- داخل القطر للدوائر الرسمية 400 ل.س.6
- الأقطار العربية للأفراد 450 ل.س أو 10 دولاراً أميركياً.7
- الأقطار العربية للدوائر الرسمية 900 ل.س أو 20 دولاراً أميركياً.8
- خارج الوطن العربي للأفراد 750 ل.س أو 15 دولاراً أميركياً.9
- خارج الوطن العربي الدوائر الرسمية 1250 ل.س أو 25 دولاراً أميركياً.10

- مجلة فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر، تعنى بنشر المواد الفكرية والسياسية والدبلوماسية والوثائق المتصلة بذلك.1
- توجه جميع المراسلات باسم رئاسة التحرير.2
- المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.3
- المواد التي تتلقاها المجلة لاترد لأصحابها سواء نشرت أم لا لم تنشر.4

ترسل المراسلات باسم رئاسة التحرير – اتحاد الكتاب العرب
دمشق – أوتستراد المزة – ص.ب : 3230 –
هـ – 6117240 – 6117242 – 6117243
فاكس : 6117244
البريد الالكتروني: E-mail : unecriv@net.sy**......**
الانتـرنيت : Internet : : aru@net.sy**................**

مقاربـــة فـــي
الخطـاب العربــي

-1-

أولاً : خطابنا الثقافي وخطاب العصر:

أعني أولاً بالخطاب الثقافي ما يتصل بذلك الخطاب ويكوّنه في إطار المفهوم الشامل للثقافة، وليس ما يقتصر منها على الأدبي والفني بآفاقهما وتنوعهما بل بما يتصل بامتدادهما التربوي والفكري وبأداء الوعي البشري عامة عبر قنوات متعددة وبصور أداء متنوعة.

وأعني بخطاب العصر لغة المتقدمين من أهله واهتماماتهم ووسائلهم وأدواتهم وما يستندون إليه من قوى وقيم ومصالح ورؤى؛ وما وصل إليه أولئك المتقدمون في ميادين المعرفة والعلم. لاسيما ما تحقق من تقانة عالية أدت إلى تفوق في امتلاك القوة واستخدامها. وهو ما فرض هيمنة قوى على قرارات العالم وعلى بعض صيغ مستقبله من بعض الوجوه، وكذلك ما يصيب أناس العصر من مغارم ومكاسب، وما يقعون فريسة له من هوس القوة ومشاعر العظمة، أو من معاناة وكوارث وإحساس بالدونية وإحباط أيضاً جرَّاء استخدام أدوات العصر المتقدمة من جهة أو جرَّاء الحرمان منها ومما توفره للإنسان من آفاق، واستخدامها ضدهم لتحقيق أغراض المتقدمين ومصالحهم.

وسوف أحاول التوقف عند بعض أبعاد ذلك الخطاب بشيء من الإيجاز لأصل من بعد إلى تقديم خلاصة ما أتطلع إلى تقديمه مما يتصل به.

وأبدأ أولاً بالتوقف عند البعدين القومي والإسلامي في الخطاب :

1- البعد القومي في الخطاب الثقافي العربي:

وهو بُعدٌ عريق يؤكد الثوابت القومية والمبدئية والقيمية للأمة العربية، ويعمل على تحقيق الأهداف التي يرى أهله في تحقيقها خروجاً من المآزق التي آل إليها وضع الأمة بعد سني الحكم العثماني وعهود الاستعمار الغربي واستنزاف الصراع المستمر مع العدو الصهيوني لبعض قواها وإمكانياتها.

وهو خطاب، إذا نظرنا إليه في ضوء ما آل إليه أمر النضال العربي والتضامن العربي معاً، خلال العقود الماضية من هذا القرن، وفي ضوء الواقع المتردي والطموح المطلوب تحقيقه والمتحقق منه فعلياً على الأرض، خطاب مثقل بالتحديات من داخله ومن الخارج، ويلقي علينا ظلال الأسئلة الآتية وأعباءها:

- *هل هو خارج العصر، الذي يدلف إلى العولمة، وتطغى فيه هيمنة القطب الواحد واقتصاد السوق وصيغة العالم القرية، وينذر بزوال الهويات القومية كما يقول البعض، عَوْلَمَة الحداثوية*

التي تفتح آفاقاً عدة لنهج واحد ولغة واحدة وتقانة تتنامى في الشرق والغرب فتتواصل وتتفاعل وتدمر حدوداً وقيوداً وهويات وتقيم عالماً يهيمن فيه من يملك المعلوماتية ويسيطر عليها؟!

- *هل ما في خطابنا القومي – العربي من: قيم قومية وأحلام وحدوية وتطلعات تحريرية وتحررية، وما يركز عليه ذلك الخطاب من انتماء وأصالة وتواصل حديث بقديم وعربي بآخر، ومصالح مشتركة؛ هو خارج حدود العصر ومعطياته وتطلعاته وخطابه؟!*
- *هل القومية العربية ماتت؟ أو يمكن أن تموت، وكل ما بني عليها أصبح باطلاً وقبض الريح؟!*
- *هل زال عصر القوميات –بالنسبة لنا– وهو يتفتح ويزهر ويزدهر عند غيرنا، روسيا الاتحادية وما كان يشكل الاتحاد السوفييتي السابق مثلاً؟! لقد قال بعض الغربيين /من مفكرين وسياسيين/ في مطلع التسعينيات من هذا القرن بعد حرب الخليج الثانية:*

"وداعاً للقومية العربية"– "وداعاً للأمة العربية". والهدف هو الإعلان عن رغبة في موت الحلم القومي العربي واستقرار عصر القطْريات الضعيفة والدويلات الضيقة الأفق والمدى، التي لا تقوم بينها جسور ثقة من أي نوع وتتهاوى عند مصالح حكامها وأنظمتها المصالح القومية كلها.

وهي قطْريات تعلِن، وعلى استعداد لأن تعلِن في كل حين، تحالفها مع الشيطان" ضد الأمة العربية كلها إذا ما هُددت مصالحها أو إذا ما تم النيل من سيادتها، أو إذا ما تعرضت لضغط من أي نوع!! ونماذجها كثيرة وهي تزداد نشوزاً وبروزاً منذ حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد ومنها:

- الدول العربية التي تقيم تمثيلاً دبلوماسياً مع الكيان الصهيوني، على أرضية الاعتراف به.
- والدول العربية التي تقوم بالتطبيع الاقتصادي والثقافي من تحت الطاولة أو من فوقها سواء تلك التي تربطها بالكيان الصهيوني اتفاقيات مثل: /مصر والأردن وسلطة الحكم الذاتي/ أم تلك التي هرولت على إثر تلك الاتفاقيات وأقامت علاقات تجارية وسياحية وعقدت مؤتمرات اقتصادية خدمة لمصالح العدو الصهيوني بالدرجة الأولى، وصفقات لبيع الغاز ولإقامة صناعات نسيجية واستثمارات مختلفة.
- والدول العربية التي أعطت ظهرها بشكل صريح ونهائي لكل من :
- العمل العربي المشترك، والدفاع العربي المشترك، والتضامن العربي.
- المصلحة التي تتعارض مع مصلحتها الضيقة ولو كان فيها حياة الأمة وكرامتها.
- القضية المركزية في نضال العرب الحديث، وكل ما يتصل بتاريخها وبالصراع الذي يدور منذ عقود من أجلها.

فهل بعد هذا يبقى لدى أهل الخطاب الثقافي العربي بعدُ الهوية والقومية –والأصالة– والوحدة– والتحرر – والتحرير– والمستقبل الواحد، وهي مقولات يحاربها الغرب والصهيونية منذ عقود وأخذ العرب يتنكرون لها بعد تراجع التيار القومي وما أصاب الأمة من إحباط، وأخذوا يحاربونها هم أيضاً بأشكال مختلفة ؟!

وهل التمسك بخطاب فيه مثل هذه القضايا أو يركز عليها، سواء أكان تركيزه ذاك في الإبداع الأدبي والفني أم في التنظير الفكري، مما يعد منسجماً مع العصر الذي يتوجه في مناخ آخر يجعل سوق الهيمنة أو العولمة، لا فرق، تمتد من نيويورك إلى طوكيو، ومن إمبريالية الولايات المتحدة الأميركية إلى اشتراكية الصين، مروراً بتحولات ما كان يسمى الاتحاد السوفييتي ومجموعة الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية من الشيوعية– والأممية إلى الرأسمالية والقومية المتطرفة التي تريق الدماء وتهجِّر الأبرياء من بيوتهم أو تهدمها عليهم؟!

–وسؤال آخر يتعلق بمطلبيْ: التحرير– والمقاومة اللذين يقول بهما الخطاب الثقافي القومي قديماً وحديثاً، للخلاص من الاحتلال والاستعمار الاستيطاني الصهيوني ولتحرير الأرض والإنسان من أشكال السيطرة والاستلاب، هل هما مطلبان واقعيان كما يوحي التشكيك –وأسلوبان ينسجمان مع توجه العصر

وخطابه الذي يقدم نفسه على أنه عصر الانفتاح وانعدام الحروب والسلام، عصر الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان؟!

وهل هناك مستند واقعي –عملي أو نظري– منطقي لخطاب قومي يقول بالمقاومة والتحرير في ظل الوقائع الآتية:

1 –غياب القدرة المادية /علمياً وتقنياً واقتصادياً/ التي تمكِّن من مواجهة عسكرية ناجحة مع العدو الصهيوني.

2 –غياب السند الدولي أو الحليف الدولي أو مصدر السلاح المتفوق.

3 –غياب البعد التضامني، بَلْه الوحدوي، العربي الذي يؤيد مثل هذا التطلع أو الحلم أو معطى الخطاب ويكسبه قوة وأملاً ؟!

وهل البعد القومي في الخطاب الثقافي الذي يقول بالمقاومة ويتغنى بالشهادة ويسجل نتوءات الفكر والفعل القوميين في وقائع وساحات ومواجهات معينة، منذ مطلع القرن، ما يزال يملك القدرة على الحلم أو على ابتلاع "الوهم" وتسويغه وتسويقه؟! وعلى أية معطيات يعتمد في ذلك!؟ هل هو في العصر أم خارجه؟ هل يدرك خطاب العصر وتوجه ذلك الخطاب وقدراته أم هو خارج الموضوع تماماً يعيش حلماً في التيه ويتوه في الحلم ؟!

–وهل يمكن بعد انتهاء الحرب الباردة ،وسيادة قطب وحيد الطرف، والانتصارات العلمية والتقنية الباهرة للغرب وحلفائه، وبعد امتلاك الكيان الصهيوني لأنواع الأسلحة المتطورة ذات القوة التدميرية الشاملة وتحالفه وتعاونه اللذين يمتدان عسكرياً و اقتصادياً و سياسياً من تركيا إلى الصين، مروراً بالغرب وبعض دول آسيا وإفريقية وأميركا اللاتينية، هل يمكن أن تقوم حرب يرجو فيها العرب نصراً وتحريراً؟! أو هل يمكن أن تقوم حرب أصلاً في ظل توجه معلن من قبل القوى الكبرى في العالم نحو "السلام" وفرض اتفاقيات باسم السلام؟!

هل الخطاب الثقافي العربي في بُعْدِه القومي الذي واكب ثورة الجزائر ما زال لديه القدرة على التغني بأمجاد الشعب الجزائري اليوم بعد الذي يُرى ويُسمع، في الجزائر وعنها ؟!.

وهل هناك أمل في استعادة تأثير المد القومي الذي حملته الفترة الناصرية، أو فترة صعود البعث وانتشاره عربياً، ليستعيد الخطاب الثقافي في بُعْده القومي تأثيراً في الشارع وفي الوجدان العربيين وليتمكَّن من تحريكهما باتجاه الصمود والمقاومة والحلم الوحدوي والمشروع النهضوي، كما كان يفعل في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من هذا القرن مثلاً؟!.

أسئلة وتساؤلات تخترق العظم وتركز فيه برودتها... ولكن : هل هي أسئلة تستقر معطياتِ واقعيةً نهائية في مقولاتها تصل في استقرارها إلى حدود الادعاء بتقديم أجوبة تنطوي على سلبية مستقرة هي الأخرى ؟!.وهل تلك السلبية " المحتملة" مستقرة في النفس العربية وتملك معطى واقعياً يجعلها تعزز استقرار أدائها السلبي المفضي إلى إحباط، إن لم نقل إلى يأس، من احتمالات التغيير في المستقبل، واحتمالاته لا يجوز أن تغيب ؟!.

–هل خطاب العصر، الذي يسعى تحت قناع العَوْلَمَةوالسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، قد ألغى أو يمكنه أن يلغي: الهوية والقومية، وحضور الغنى الحضاري في التنوع الثقافي!!؟.

–هل هو خطاب مصالح أم خطاب مبادئ وقيم "إنسانية" خالصة، خطاب قوة أم خطاب ينطوي على معطى خلقي وإنساني وحقاني يمنحه القوة ؟!.

–هل هو خطاب فكري قومي بنزوع أممي– خلقي أم بنزوع استعلائي فوقي يزري بأمم وقوميات ومصالح لا تملك القوة لحساب أمم وقوميات ومصالح تملك القوة؟!.

إن خطاب العصر هو بتقديري خطاب قوة تكتسح الساحة الدولية بإمكاناتها العلمية والمعلوماتية والتقنية والاقتصادية والعسكرية، وتمنح ثقلها في تلك المواقع لخطابها الثقافي المتنكر في زي إنساني، وما هو في واقع الأمر إلا خطاب استلابي– استعلائي– عنصري على نحو ما، خطاب كاذب ومنافق يريد أن يحقق بفعل القوة محو الخطاب الآخر وابتلاعه أو فرض التبعية عليه، ووضعه وأهله معاً، في حالة سخرة واستلاب دائمين!!.

خطاب العصر الذي يمثله الغرب المتصهين وتطفو على سطح منطقه الصهيونية بأساطيرها التوراتية والسياسية وبتشويهها للحقائق وفعلها التخريبي للثقافات، خطاب قوة لا تملك الحق ولا الأخلاق ولا القيم النظيفة. وخطابنا نحن العرب خطاب أخلاق يملك الحق ولا يملك القوة ويملك العاطفة ولا يملك الإقناع، والإقناع في بعض مظاهره قوة تكمن في منطق الخطاب أو تهيمن عليه وعلى متلقيه. وهذا يطرح علينا السؤال المر – ويفتح نافذة الأمل في آن معاً:

–ألا نملك المقومات والإمكانات والمعطيات التي تجعل من نهضتنا ومن أمر امتلاكنا للقوة على أرضية العلم والإيمان أمراً ممكناً؟!

في ظل حقائق: أن الحياة حركة لا تعرف السكون على حال، وأن الحركة تحمل التغيير، والتغيير يحمل كل الإمكانات والاحتمالات، سواء أكان بفعل إيجابي من الضعيف المتواكل ينهي ضعفه وتواكله، أو بفعل سلبي تدميري من القوي المتآكل في الأعماق ينهي قوته ويعري حقيقته ويفسح المجال أمام تجدد الحياة والشعوب والحضارات الأخرى على حساب زواله بفساده ؟!.

–دروس التاريخ تفيد ذلك.

–وقراءة تجارب الأمم تؤكده.

–واستقراء الواقع يبشر به.

فليست قوى اليوم هي قوى خالدة وباقية إلى الأبد: في القديم كان الفراعنة والآشوريون – والفرس واليونان قوى عالم ما قبل الميلاد، وتغير الوضع من بعد فأصبح الروم والفرس والبيزنطيون ثم العرب المسلمون، ثم المسلمون ومنهم العرب، قوى العالم الحية؛ وجاء عهد سادت فيه فرنسا وإسبانيا وبريطانيا واليابان، ثم تراجع أولئك ليصعد الألمان وليكون من ثمة على ترديهم صعود السوفييت والأميركيين..، وها نحن في عالم شهد انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو ويترقب صعود نجم الصين ليضاهي النجم الأميركي الساطع أو لينذر بأفوله..

فهل هناك ثبات على حال أليس تداول الدول سنة الحياة وقانونها وديدنها، وهل هناك مراكز حضارية ومراكز قوة دائمة في العالم وهناك أطراف لها لن تتمتع إلا بحق أن تكون أطرافاً، أم أن موضوع الصعود والهبوط، والتحول والانتقال، والنهوض والإخفاق هو شأن الحضارة والقوى البشرية على مر الزمن؟! وهل هناك ما يمنع– انطلاقاً من ذلك واعتماداً عليه – من صعود نجم أمة العرب ونجم المسلمين مرة أخرى ؟!.

حذّر صموئيل هنتنغتون الكاتب الأميركي صاحب: صراع الحضارات من مستقبل يتعاون فيه المسلمون والصين ضد الولايات المتحدة الأميركية والغرب؟! وحاول أن يسترعي الانتباه لتتوجه الصواريخ العابرة للقارات والنزوع المتصهين في الغرب المتعاون مع الصهيونية إلى ما يقرره من خطر قادم.

ولنا أن نرد على ذلك بأن الثقافة الحقَّة تقيم جسوراً بين الأمم وتصنع التعارف وتمتن الصداقة وتعزز السلام إذا كانت في خدمة الإنسان والقيم والمبادئ والأخلاق، أما إذا كانت موظفة لخدمة المصالح والأطماع الاستعمارية والشهوات التسلطية المريضة ورأس المال الجشع

والربى الصهيوني والعنصرية العريقين لدى من يمثلهم " شايلوك التاريخي" فلا يمكن أن تنتج إلا "شراً" وتدفع باتجاه الشر، "وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم".

إن البعد القومي في الخطاب الثقافي العربي يأخذ بالتحرير ويعزز المقاومة ويناصرها، والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال ،المقرَّة حسب القوانين والأعراف الدولية تغدو، خارجة على العرف في السائد من خطاب العصر /ذي الصبغة الإعلامية- الأميركية -الصهيونية، الصبغة المصلحية التي تتسلح بالقوة وتعمل على قهر الآخرين/ وتغدو المقاومة حسب المعايير الأميركية- الصهيونية وخطاب القوة الذي يعلي شأن تلك المعايير على سواها وعلى الحق ذاته، تغدو إرهاباً؛ ويغدو الخطاب القومي مناصراً للإرهاب ومعادياً للسلام، أقصد السلام الذي يروجه خطاب العصر الصهيوني- الأميركي اليوم، وهو" سلام" ليس له صلة بالعدل والحق ولا بالسلام بمفهومه الحقاني – الإنساني التاريخي الذي ينصف العرب ويريحهم .

وتنتقل صفة الإرهاب لتغدو قاسماً مشتركاً يصيب البعد القومي والبعد الإسلامي في الخطاب الثقافي العربي. فتصبح الأصولية القومية والأصولية الإسلامية تهمتين تقتضيان الاقتصاص ممن يتهم بهما.

-فالقومي الأصولي- حسب خطاب أقوياء العصر- يمارس "الإرهاب" أو يدعم من يمارسه.

-والإسلامي الأصولي يمارس "الإرهاب" في فلسطين وجنوب لبنان، أو يدعم من يمارسه. وينسحب الاتهام على الإسلام من خلال "الإسلامي" وعلى القومية من خلال القومي.

فلنتوقف قليلاً عند البعد الديني في الخطاب الثقافي العربي إذن، بعد أن توقفنا قليلاً عند البعد القومي من ذلك الخطاب.

وتوقّفنا هذا سيكون استفزازياً في صوغ الأسئلة التي تطرح علينا نحن العرب المسلمين أو على المسلمين إجمالاً، لأنها توجه مباشرة نحو الإسلام ممن يكنّون له ولأهله ضغينة، حتى من مسلمين ما عاد يربطهم بالعقيدة إلا الاسم وبعض الشكليات، ومن مسلمين مسجلين "في قيود السجلات المدنية"، بينما يختارون موقفاً من الإسلام أو موقفاً من الدين هو في غاية السلبية.

وعلى هذا نبدأ بطرح أسئلة البعد الديني في الخطاب الثقافي العربي مركزين على الشق الإسلامي في ذلك البعد:

البعد الديني في الخطاب الثقافي العربي:

وهو بعد متأصل في خطابنا الثقافي العربي:

هل هو خطاب متخلف أم يقود أصلاً إلى التخلف من حيث مرجعياته وغيبياته وأدواته ووسائله وأساليبه؟!.

إنه سؤال يثير الانزعاج والاحتجاج، بل والغضب المفضي إلى العنف، وربما العنف المشروع؛ لأنه من غير المقبول ومن غير المحتمل توجيه نقد ضمني لخطاب يشكل رصيده أعظم ما في الوجدان الشعبي من رصيد، وما في الإرث الثقافي المتداول من دون تحقيق تلك الإثارة أو الجرح لمشاعر الناس؟! وخطاب يجرح مشاعر الناس يخرج بهم عن المألوف، ربما كان ذلك ليس من حقه على الرغم من مشروعية أن يسعى الخطاب إلى الخروج عن المألوف بعد الولوج فيه.

وهل هو خطاب عصري ذو مستقبل أو يفيد الناس في المستقبل، أم أنه خطاب عفى عليه الزمن وتجاوزته البشرية، ونقض بنيتَه العلم، ودمرت هياكله الحداثة وما بعدها فيما دمرتاه من بنى؟! وأثار العقل من حوله الشك فزعزع بعض ما يترسخ فيه من ثوابت وما يقوم عليه من يقين؟!.

ليس من المفيد التهرب من سؤال ومن دوائر تتداح على صفحته مهما كان فجاً واستفزازياً، فالتهرب لا يلغي الشك ولا ينهي المشكلة ولا ينقض السؤال، حتى لو احتجب وراء غلالات من ضباب وغبار.

في خطابنا الثقافي بعد ديني /إسلامي ومسيحي/ ويتجلى هذا البعد في منظومات قيم ومحرمات ونواهٍ ودعاوى، ويواجَه خطابنا الديني بتهم وينسب إليه بعض التطرف أو قل التعصب.

ويُرمى الإسلامي منه على الخصوص، من قبل قوى معادية ذات تأثير عالمي ومن قوى عربية ذات حضور رسمي أو ثقافي، بأنه الإرهاب أو يؤسس لنوع من الممارسة تصب في الإرهاب!!.

فهل نقرُّ ذلك جملة أو نرفضه جملة، أم أن هناك هوامش على كل صفحة تتصل بذلك القول وبالرد عليه وتفسح في المجال للتأمل والتروي والمحاكمة؟!.

بداية أوضح موقفاً ورأياً بإيجاز:

إن الخطاب الديني موجود ومؤثر وهو في حالة نمو، ورصيده على الأرض كما في الوجدان، يتعزز في معظم الوقت؛ وشعبنا ذو اعتقاد ديني ثابت واضح، وليس من السهل مجاوزة هذه الحقيقة أو القفز فوقها.

والخطاب الديني هو جزء من الهوية والتكوين الفكري والنفسي والاجتماعي، ولا مصلحة لنا في إضعاف تأثيره أو في تهميشه، ولن يكون عامل ضعف أو تخلف إلا من خلال فهمنا له واستخدامنا إياه ونوع تواصلنا معه ومع العصر من خلاله. وليس هو سبب التخلف ولا يمكن أن يكون، وإنما فهمه وتوظيفه وأداؤنا له وتوظيفنا لذلك الأداء قد يكون متخلفاً أو مريضاً فيقود إلى التخلف والمرض وضيق الأفق والتحجر والتعصب. وما لم يحث الخطاب الديني على حقيقة كون الدين مكارم أخلاق، ومعاملة تجسِّد تلك المكارم والتعاليم السامية التي جاء بها[1]، وتواصل مسؤول مع الناس من أجل الحياة والناس؛ فإنه سيبقى قاصراً على نحو ما ومعوِّقاً على نحو ما أيضاً.

المصدر الأساس الإسلامي من ذلك الخطاب /القرآن ثم الحديث ثم السنة الثابتة قولاً وعملاً/ والمراجع كثيرة، ولمن ملك القدرة عقلياً وشرعياً وعلمياً وتمكن من المعرفة وأدواتها، حق الاجتهاد.

ولكن هل يمكن أن يغلق علينا أبواب الفهم والتبصر والتأمل والاجتهاد إلا جهل أو قصور أو تجاهل أو تجهيل؟! وهو مما يُرفض الاحتباس في أقفاصه والركون إلى معطياته وأحكامه؟! ومن يمنع من التأمل والتفكر والتبصر وهو كله مما يحث عليه الدين ويحتِّمه العقل ويقود إليه الوعي.

يفترض في الخطاب الديني أن يعزز الإيمان والإيمان كلٌ لا يتجزأ، ومن حَسُن دينه حسن إيمانه وحسن سلوكه وحسن أداؤه."إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"، والمؤمن حرٌّ لا

---

[1] - جاء في الحديث الصحيح قول النبي عليه الصلاة والسلام: " إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق " و " الدين المعاملة ".

تحكمه عبودية لغير الله، ولا طاعة عليه لأحد في معصية الخالق، ومعصية الخالق تكون، بالنسبة للمؤمن، في كل ما يؤثر في صفاء الرؤية والقلب والعقيدة، وما ينطوي على ظلم أو غش أو فساد من أي نوع، والمؤمن إن أحسن الفهم والتمثّل والسلوك."يعمل لدنياه كأنه يعيش أبداً، ويعمل لآخرته كأنه يموت غداً" وهو القول المستند إلى قوله تعالى : " وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين."/ سورة القصص الآية 77 / وفي ظل هذا التوازن المعيار والمعيار المتوازن ينشأ إقبال غير محدود على الحياة وعلى ما أحل الله لنا فيها، وهو بلا ضفاف، بوصفها ممراً إلى مستقر؛ كما تنشأ مراعاة غير منقوصة لما يوفر اطمئناناً روحياً إلى فعل شامل ينفع ويشفع في الآخرة، دار القرار.

وخطابنا الديني القائم على الإيمان والداعي إليه لا ينقض العلم ولا يضعفه العلم بل يعززه؛ ولا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن يعوق الاندفاع في طرقه كافة أو يقصِّر في دفع الناس إلى السير في تلك الطرق كافة.

فليس هناك وعي من دون معرفة واستخلاص عِبَرٍ وتكديس خبرة واستقرائها، ولا يكون ذلك خارج حدود العلم والعمل به حسب مناهجه، ولا يكون أيضاً على هامشه وهامش الإيمان بقدرته على الإنقاذ وتعزيز الإيمان ذاته؛ ولا يتحقق تقدم من دون تحويل معطى العلم النظري إلى تطبيق عملي على أسس تقنية عالية تمكّن من توفير المنتجات المتقدمة في الميادين كلها، حيث تتوافر مقومات البقاء والحماية والأمان والصحة والحرية والسعادة والازدهار في ظل التقدم والأمن.

فإذا شكّل الفكر الديني عائقاً في وجه تقدم الإنسان ونمو قدراته توجب طرح السؤال على الفكر والمفكرين، وتقصي أسس الفهم والتفسير والتأويل والتدبَّر والتدبير. وقد فتح القرآن أمامنا أفق التجاوز بالعلم والإيمان من دون حدود، حيث جاء النص في قوله تعالى: "يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان" والسلطان هنا علم وحجة وبرهان وعقل ومنطق وقدرة على الأداء حسب مناهج العلم وتطبيقاته وما يغذي ذلك ويطوره من معلومات، بإبداع ابتكار بتفوق؛ وقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام /اطلبوا العلم ولو في الصين/ ولم يكن في الصين علم من علوم القرآن أو الحديث أو السنة أو علوم العربية، يوم ورد الحديث ولكنه جاء للحث على بذل أقصى الجهد لتحصيل المعرفة بكل أشكالها حيثما أمكن ذلك وامتلاك القوة بالمعرفة كيفما تم ذلك. ورباط الخيل الذي نرهب به عدو الله وعدونا، أصبح اليوم بالتطور والتقدم العلميين، أصبح رباط صواريخ وطائرات ودبابات وقنابل متعددة القدرات، وذلك أمر مندوب إليه ديناً وعلماً وعقلاً وبقاءً وانتماء قومياً وحماية للناس والعقيدة والقيم والأرض والحق.

ولا يجوز أن يكون الخطاب الديني مصدر اعتراض على النزوع القومي والتمايز القومي، لا عند العرب ولا عند سواهم من الأقوام، ولا سيما في ديار الإسلام؛ لأن الإسلام لم يمنع التمايز القومي بل منع التعصب القومي والغلو والغطرسة والتعالي على الأفراد والأمم والحالة الاعتراضية مستمرة على التعصب والغلو والتمييز العنصري، فقد فضَّل الناس بعضهم على بعض بالتقوى وليس بالعِرْق والدم واللون:

"وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم."، كما جعل الانتماء إلى العروبة انتماء ثقافياً رفيعاً في صورته الأسمى حيث جاء في الحديث الصحيح :" أيها الناس إن الرب واحد والأب واحد ليست العربية من أحدكم بأب ولا أم، العربية لسان، فمن تكلم العربية فهو

عربـي." وهنـا انتمـاء يتعـالى علـى العصـبية العُصـابية العنصـرية باسـتمرار، وعلـى أشـكال العصمويات أنَّى كان شأنها ومنشأها.

وعلى هذا فإنه من غير المقبول أن يتعارض الشق الديني من خطابنا الثقافي مع الشق القومي لذلك الخطاب، فالأساس هو التكامل وليس التضاد أو التنافي أو التخاصم.

وهذا يفضـي بنا إلى طرح موضوع التفاعل الحيوي والتداخل العضوي بين البعد أو الشق الديني والبعد أو الشق القومي من خطابنا الثقافي اللذين ما انفكا في نزاع وفراق وصدام منذ نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن على نحو ما، لدرجة خيل معها للبعض أنه لا يستقيم حال الأمة إلا بنفي أحدهما للآخر، وكأنهما ضدان لا يلتقيان، مع أن الواقع والمعطيات القومية والتاريخية والدينية تشير إلى غير ذلك.

وسبل الخروج مما تلاقيه الأمة من مآزق وأزمات وضعف وتهافت واستهانة بمصالحها وإرادتها ناتج في معظمه من تفرق أو تضاد في العمق في جوهر ما يكوِّن مقومات الخطاب صُنِّع وغذِّي بمهارة واستمرار، لجعل العروبة في مقابل الإسلام والإسلام في مقابل العروبة فأضعف الطرفين ونال منهما، وجعل أعداء الأمة يستبشرون بتحقيق انهيارهما في القرن القادم كما أعلن بعض الغربيين في مطلع التسعينيات من هذا القرن:" كما شهد القرن الحالي انهيار الماركسية والشيوعية سوف يشهد القرن القادم انهيار العروبة والإسلام.". فهل يكون ذلك من غير أن نكون نحن شركاء فيه؟!إنني أشك بذلك شكاً مطلقاً.

-2-

إن التحديات الكبيرة التي يطرحها على أمتنا التقدم العلمي والتقني الهائل، ومعطى عصر ثورة المعلومات والاتصالات وآفاقه واستشرافاته، وكذلك العدوان والتهديد والنهب المستمر، الذي ينوش الأطراف ولا يستثني القلب، والتآكل المستمر في علاقات أقطارنا وأبناء تلك الأقطار بعضهم ببعض، والتخريب الذي يصيب قيمنا وبُنى أجيالنا ومقومات ثقافتنا وينعكس تواكلاً وتهافتاً في الأداء وتقليداً وتبعية متنامية للآخرين؛ كل ذلك الذي يقلقنا؛ يطرح علينا بقوة ضرورة إعادة النظر بخطابنا الثقافي وأدواته ووسائله وأساليبه وأهدافه، ويضعنا أمام مسؤولية تاريخية حيال الأمة وأجيالها وقضاياها وواقعها ومكانتها بين الأمم.

وإذا كانت الثقافة في المحصِّلة وعياً معرفياً ناضجاً يشكل حاملاً حضارياً على أرضية من وضوح الهوية والانتماء والأصالة، وفق معيارية خلقية عقائدية، فإن أداءها الناجز المنقذ لا بد أن يتجلى في سلوك وفعل وإنجازات، تعبر عن ذلك ولا تتخلف عن العصر، ولا يتم ذلك إلا بالإنسان غاية التقدم ووسيلته. والخطاب الثقافي، بالمفهوم الشامل للثقافة قادر على التأثير والتغيير في آن، وعلى تعزيز الثقة والإرادة معاً، وعلى مجاوزة الصعوبات والتصدي للتحديات، كما أنه قادر على استنبات أجنحة في الأرواح المثقلة بأحمالها تمكّنها من ارتياد عالم الكشف والابتكار والإبداع بأمل واقتدار، وولوج عالم الممكن باندفاع واقعي، واستثمار الحلم بوصفه أحد المداخل المشروعة لتغيير الواقع المعترَض عليه.

وخطابنا الثقافي الراهن فيه الكثير مما يعد إعادة إنتاج للمنتَج الثقافي السابق – عربياً كان ذلك المنتَج أم غير عربي – بأسلوب قد لا يكون فيه من الجديد والتجديد ما يسوِّغ بذل الجهد فيه، وفي خطابنا من الانفعالية والشعاراتية والعصبية والعاطفية ما قد يسدل أمام كاتبه ومتلقيه غلالة قاتمة تشوه الرؤية أو تحرفها، ويغشِّي المنطق بما لا يتلاءم مع الوضوح الذي ينبغي أن يؤسس له.

وانكفاء هذا الخطاب في حضن القديم وانزواؤه أحياناً في ركن من أركانه بتقديس يضفي قداسة على ما ليس مقدساً، وتعلُّق الخطاب أحياناً بخطاب قوم آخرين وثقافة أخرى بنوع من التبعية تجعله ينظر إليه إلا بعين الرضا والانبهار، وعين الرضا عن كل عيب كليلة؛ يحرم خطابنا استقلالية وموقفاً نقدياً هي أحوج ما يحتاج إليهما الخطاب ليكوّن وعياً بالذات والآخر، وليخوض مثاقفة بناءة، وليتفاعل مع النسغ القادم عبر التاريخ بحيوية وفاعلية وغائية.

وبُعد خطابنا أو ابتعاده عن المعطى العلمي، وعن حركة تدفق المعلومات وتسارع تقدم علوم العصر وتقنياته، يجعله مرشحاً للهجران ممن يتواصلون مع معطيات العصر بأدواته ووسائله، أو مؤسساً للخذلان والتخلف إذا ما أخذت به فئات وأجيال لا يصلها نور العصر. وتأكل جسد خطابنا في أحيان كثيرة غيبة الموضوعية أو تغييبها أو التنكر لها بمسوِّغات أو من دون مسوِّغات، ويكاد الذاتي في ألوان الخطاب وحتى الفكري منها أحياناً، يلف في عباءته الموضوعيَّ ويخفيه. ولا يساهم هذا في تقديم تشخيص أو رؤية على أسس سليمة تؤهل لتقدم واستنهاض فنهضة.

وكل ما سبق وأشرت إليه مما يعتوِر خطابنا الثقافي يشكِّل معوقات ومثقلات لذلك الخطاب في مجرى سبقه . إن كان هناك ثمة سبق – بينه وبين خطاب العصر وخطاب الأمم المتقدمة في هذا العصر.

وهذا يلقي على أهل الخطاب الثقافي قبل سواهم مسؤولية كبيرة لا يستطيعون مواجهتها من دون إقرار بوجود عيوب في الخطاب وسعي لتدارك تلك العيوب.

ومدخلنا إلى ذلك، بعد الاقتناع بضرورته، هو مراجعة دقيقة وجريئة للذات ولما في خطابنا من معطيات يراها العقل النقدي السليم عيباً فيه أو حجاباً له عن العصر ومعطياته، وعن التأثير في مجرياته والقدرة على التغيير من موقع بنَّاء.

فخطاب لا يستخدم أدوات عصره ولا يطورها خطاب قاصر، وخطاب لا يسد حاجة أناس عصره في واقعهم وبيئتهم وتطلعاتهم خطاب لا ينقذ بل يحتاج إلى إنقاذ، وخطاب مسكون بالشعاراتية والإدعاء وتورم العاطفة أو تورم الأنا خطاب مريض لا يصنع الصحة ويحتاج إلى مصح.

فإذا أدركنا أهمية التغيير وضرورته وأحسنّا تشخيص العلة ومعالجتها، وضعنا أقدامنا على بداية طريق توصلنا إلى امتلاك العلم والتقانة على أرضية الإيمان والأصالة، وهو ما يقودنا إلى امتلاك قوة، بالمعنى الشامل للقوة، تستطيع أن تحمي وتحرر وتنقذ، وتجعل المتطاولين على الأمة والعقيدة يحسبون ألف حساب قبل أن يخطوا خطوة في طريق العنجهية والغي والعدوان؛ فرباط العصر الذي نرهِب به عدو الله وعدونا هو رباط علم ومعرفة ووعي وقوة منقذة تصنعها استقلالية قرار سياسي وإرادة قوية قادرة على تحقيق ما تخطط لتحقيقه، واقتصاد يحمل عبء التنمية وتطلعات الإرادة. ولا يكون ذلك إلا بتحرير الإنسان من ربقة العبودية للإنسان وإشاعة الأمن من جوع وخوف في نفسه وبيته ومحيطه، فبالإنسان ننمي ونبني ونحرر ونتقدم، والإنسان يساهم في صنعه خطاب ثقافي أصيل سليم متفتح، فهل نلتفت إلى خطابنا الثقافي بالأهمية التي يؤثر فيها الخطاب في تكويننا وتحريرنا؟!

لم يعد خطابنا الشعري يحرك السيف، لأن الشعر تراجع والسيف أخلى مكانته للصاروخ، ولم يعد انغماسنا في عاطفية القصة ومعطى الحب في الرواية يشكل إرادة في المواجهة وعزماً في أداء التنمية، وقيمة عليا نحتاج إليها؛ وتغرق طائفة من كتاباتنا في تبعية مؤسية، تبعية لمركزيات ثقافية أخرى أو لخلافية سياسية عربية مؤذية، خلافية الأنظمة والأقطار والحكام؛

الأمر الذي يجرنا إلى عصبيات حرب قيس ويمن، أو إلى دونية مستقرة في النفس على أرضية الإحباط أمام علم قوم وقوتهم، قوم يستغلوننا ويستلبوننا ولا سبيل لنا إلا تحرير الخطاب من كل شوائبه وأمراضه لنحرر به ونتحرر على أرضية صحته وسلامته وعصريته وانفتاحه؛ فلنبدأ بأن نزيل ما بينه وبين خطاب العصر من مسافات.

. 3 .

ثانياً : خطاب القوة وقوة الخطاب

يفترع إرادتنا وعزمنا وعالمنا اليوم خطاب القوة، الذي يجيّش جيوشاً ويطور أسلحة ويغزو بلداناً وآفاقاً وعقولاً وإرادات، ويستند إلى قاعدة علمية واقتصادية ضخمة يحرص على تعزيزها، ويحوّل علوم العصر المتطورة إلى تقنيات وإنجازات يوظفها في خدمة مشاريعه الطموحة، ويستنزف الدخل المادي للآخرين وطاقتهم أحياناً في استهلاك ما يُنتج ليحسّن إنتاجه من جديد فيغري بمزيد من الاستهلاك، ولا يتوقف عند حدود المادة بل يحاول فرض قوته في غزو الشخصية والروح وتخريب القيم والثقافات وينعكس المردود المادي والنفسي لخطاب القوة ذاك ثقة بالنفس وعزة بالإثم وقوة في الخطاب وتصميماً على التوسع والتفوق والهيمنة وفرض الإرادة المتعالية على الآخرين؛ فتنشأ بذلك وتستمر علاقة جدلية تزيد القوة قوة في الخطاب وتجعل أهله أكثر قدرة على الحركة وأكثر تجرؤاً على الحق والحرية والإنسانية: تفسيراً وتشويهاً وإزراء بها، كما ينعكس على العلاقة بالآخرين، الأقل قوة، انتهاكاً وإضعافاً وابتزازاً وإحباطاً.

وخطاب القوة الذي تزداد معاناتنا من شدة وطأته وشراسة غطرسته، يُعنى أولاً بالمصالح حيث يضع المبادئ والقيم في خدمتها ويسوغ كل فعل يؤدي إلى حمايتها وتنميتها، ولا يقيم وزناً لأية معطيات إنسانية أو قيمية أو خلُقية إلا إذا رأى في توظيفها مردوداً إيجابياً على المصالح ذاتها التي لا يؤمن إلا بها ولا يعمل إلا لها، ويعلي شأنها فوق كل شأن، في إطار المدى الحيوي الذي يلح عليه في كل نبرة من نبراته.

ولا يملك خطاب القوة، في الأغلب الأعم، قوة الخطاب عن جدارة، التي أراها تستمد مقوماتها من الاستناد إلى الحق والاعتماد على ثوابت مبدئية وقيمية وخلقية وإنسانية؛ ولكنه يضفي من قوته قوة على خطابه فيضفي الخطاب عليه وهم الشرعية وحالة الإقناع .

أما الذين يأخذون بقوة الخطاب ويقعون تحت عوامل استلاب خطاب القوة وإرهابه، فإنهم يستندون إلى معطيات خلقية وحقَّانية وإنسانية في الأغلب الأعم، وهم يفعِّلون خطابهم ويطورونه مستفيدين مما فيه من قيم ومقومات تمنحه القوة الروحية، التي تبقى مجرد كمون للقوة التي تتطلع إلى التجسد والتحقق في الواقع المعيش.

ولكنهم يواجهون دائماً عنتاً مؤلماً ويستشعرون القهر والمرارة، وقد يرتطمون بجداري الإحباط واليأس؛ فهم في رفعة على جناح الحق وفي انحدار بسبب فقدان القوة التي تحمي ذلك الحق، وهم بسبب قوة الحق الذي يملكون وضعف القوة التي يفتقر إلى سندها الحق في حالة أرق ورهق وتآكل دائمة، فتراهم يكرّون مدفوعين بالحق ويفرّون مهزومين بفعل القوة، ولا يرتاحون على حال أبداً، طاقتهم الروحية ومنطق الحق واستقراء التاريخ كل ذلك يقف سنداً لخطابهم، وما لخطابهم من قدرة أو سند يؤديان إلى تغيير ما يجري على أرض الواقع.

ومن هذه النقطة تبدأ مسيرة تقديم مسوغات لبدائل تكون مقبولة لديهم يزينها الوهم أو العجز، وكل البدائل المعروضة تتعرض لسهام قوة الخطاب. وتستمر حالة السعي إلى التوازن

وحالة الخروج على الاستسلام بتلمس الموثِّبات وصولاً إلى استنهاض الهمم واستعادة الثقة وتقديم ما يفتح أبواب الأمل ولو في المستقبل البعيد. ولكن تفاصيل المداخل المفضية إلى تغييرٍ مقبول تبقى في العتمة مجهولة أو غائمة أو مستعصية، وكلها تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى تعزيز قوة الخطاب بقوة تجعله متوازناً في الداخل مؤثراً في الخارج، مالكاً لما يحتاج إليه من قوة ليقف بوجه خطاب القوة، مقدماً البديل الذي يجعل للقوة أو لقوة الخطاب معنىً وترجمةً على أرض الواقع.

في وضعنا العربي، ونحن نمتلك قوة الخطاب التي تفتقد إلى خطاب القوة ويضعفها أيضاً نَوَسَان بين اختيارات غير مرضية وغير مشرِّفة في حالات كثيرة، تلقي علينا نوعاً البدائل المتاحة مسؤوليةٌ تاريخية تضعنا بمواجهة مطلب القومية ومطلب العقيدة التاريخيين فهل نستقيل من موقعنا القومي والتاريخي ونقبل بموقع خارج الموضوع الحضاري والحقَّاني أم نستعيد، بتأثير من موقعينا المذكورين، طاقة وقدرة وموقعاً وحضوراً حضارياً حراً ؟!.

إن الرغبة والحماسة لا تكفيان، والاستقالة من الموقع والمسؤولة غير ممكنة وغير مقبولة. والطريق المؤدية إلى خلاص ممكن تشير إلى أن معالمها تتحدد في ضوء تغيير جذري على صعد شتى: فردية وجماعية، قطرية وقومية، عربية وإسلامية؛ تبدأ بالعلم والإيمان والعمل بهما، ولكن سلَّمها يبدأ من المدرسة والأسرة والخلية الاجتماعية الأوسع، حيث يتشكل مناخ يتكامل بالتدريج ليصل إلى حالة وعي مسؤول على مستوى الفرد والجماعة والدولة القطرية والأمة، وعي يؤكد أن الخلاص نصنعه نحن ويكون قومياً أو لا يكون أبداً، إذ لا يوجد خلاص فردي في عالم التكتلات والقوى الكبرى، ومدى العَوْلَمَةالزاحف علينا؛ ولا يكون الخلاص إلا انطلاقاً من ذات تدرك أنها بترجمة العلم والإيمان معاً إلى سلوك ومنجزات: مدنية وعسكرية، ورباطٍ عصريّ للقوة يتكون من مقومات القوة العصرية وأدواتها وتجهيزاتها، تستطيع بذلك أن تكوِّن قدرة على الخروج من الحيز النظري إلى الحيز العملي.

ومطروح علينا اليوم بجدية ودقة سؤال وضع قوة خطابنا ومآله، خطابنا الذي يحتاج إلى قوة ليواجه خطاب القوى المتغطرسة سواء أكان ذلك في فلسطين المحتلة، أو في الأمم المتحدة حيث يتبدَّى ضعفنا، أو في مجالات الاقتصاد والتَّقانة والمعلوماتية، أو في العطالة التقنية والعلمية الباديتين بكثافة فيما ننتج من أبحاث وما يتحوَّل من علم نظري إلى تطبيق علمي ومنجزات وإنتاج، أو في مجالات مواجهة الإرادات والقرارات ابتداءً من مجلس الأمن وانتهاء بآخر اتفاقيات التفريط بالحق وملتقياته مروراً بالمؤتمرات الاقتصادية ومعارض والت ديزني، التي تفرضها علينا الإرادتان الصهيونية والأميركية، بينما تقف الإرادة العربية المغلولة متفرجة أو مستسلمة أو زاحفة حيث لا تجد أمامها سوى أن تزحف إلى بيت الطاعة.

فهل نقبل بوضع قوة خطابنا المهزوم أمام خطاب القوة القاهرة؟!.

إنه سؤال يدمي الروح والقلب معاً ولكنه قد يفضي بنا إلى النور إذا حولنا الطاقة والرغبة والطموح إلى فعل منقذ.

.4.

ثالثاً : الخطاب السياسي العربي:

ما هو الخطاب السياسي، ولمن يوجه ولأي غرض، وما الذي ينطوي عليه مما يميزه أو يمايزه عن أي خطاب آخر؟! وهل هو لغة ذاتية أم لغة موضوعية، وبمعنى آخر هل هو كلام

صاحب الخطاب أم خطاب صاحب المسؤولية والصلاحية في التعبير عما ينتهجه نظام من سياسة وما يتخذه بلد من قرارات عبر مؤسساته الرسمية، مما يريد أن يتعامل معه الخطاب بطريقة ما، وكيف يتجلى ذلك كله في الخطاب؟!

وهل الخطاب السياسي لغة ذات خصوصية في الأداء والتوصيل والصوغ والإقناع، أم أنه منطق شخص وأسلوبه يعطيان للخطاب واللغة خصوصية وقوة تأثير وقدرة على الإقناع في أثناء الأداء؟! أم هو مجرد طريقة في استخدام الأدوات والانفعالات وعوامل التأثير الأخرى وتوظيفها لجعل المتلقي يقتنع بوجهة النظر التي يحملها صاحب الخطاب، أو تلك التي يريد أن يوصلها إلى الغير؟! وهل الخطاب السياسي يمتلك القوة في ذاته ومعطياته، أم أن قوته تنبع من عوامل القوة التي تقف خلف الخطاب وتشكل سنداً له، وهي قدرات البلد والموقف التي تعطي للكلام مصداقية ومدلولاً عملياً وتجعله مشبعاً بالموحيات ومستتبتاً للاستنتاجات؟!

هل الخطاب السياسي كلام في المبدئية والأخلاق والثوابت القومية والوطنية والقيم الإنسانية، أم أنه مجرد صياغات كلامية مدروسة بعناية أحياناً، تخفي ما تخفي من الحقائق والمواقف وتلوِّح بما تريد أن تلوِّح به من الحقائق والمواقف لجعل الاحتمالات المؤدية إلى تحقيق مصالح أو دفع مخاطر أكثر قدرة على التحقق وأكثر قدرة على التأثير في المتلقي؟!

وهل هو خطاب يلتزم بالاستراتيجية السياسية والأيديولوجيا ويعبر عنهما ويدافع عن ثوابتهما وأهدافهما واختياراتهما، أم أنه تكتيك ومناورات وعوامل تمويه، تؤدي إلى إشغال المتلقي عن الأهداف الاستراتيجية وتساهم في صرف النظر عن حقائق الفعل الذي يعتمده السياسي أو يسعى إليه؟؟

وهل ينطوي الخطاب السياسي، أو ينبغي له أن ينطوي، على الصدق أم أنه فضاء يراوغ المتكلم في مجالاته للوصول إلى الأهداف والمنافع والأغراض الشخصية أو العامة؟!

إن سؤال الأخلاق والسياسة سؤال مركزي عند ملامسة الخطاب والتعامل معه فهماً وتفسيراً وتحليلاً؛ ولكن السياسة التي تستند إلى مبدئية خلقية وثوابت حقّانية قد تفلس وتسبب الكوارث إذا كانت لا تملك قوة كافية تحمي التعبير المبدئي والقيمة الخلقية والحقّانية التي ينطوي عليها الموقف موضوع الخطاب، وفي هذه الحالة ما هو الموقف من الخطاب وفيه؟! وما هو الحكم عليه وعلى مضمونه وعلى النتائج التي قد يسفر عنها أو يقود إليها؟!

السياسة فن الممكن في بعض الاجتهادات، والسياسة مصالح عند الكثير من السياسيين وفي معظم السياسات، والسياسة تنطوي على منظومات قيم وأخلاق عند سياسيين وسياسات وتتنكر لها عند آخرين وأخريات. والمذاهب السياسية أكثر من أن تعد أو تحصى إذا ما أخذنا بالاعتبار نوع الخطاب وقائله وهدفه ومردوده ومنطلقاته وغاياته وأساليب وتوظيفه ومرجعياته وأدائه، ولكن يبقى من الأهمية بمكان أن نتوقف عند الخطاب السياسي لنفهمه ونتعامل معه، لأنه يتعلق بالحياة والمصير، باليومي والمستقبلي في آن معاً، ليس بوصفه نصاً منفصلاً عن الأداء والظرف والمناخ العام الذي اقتضاه، داخلياً وخارجياً، بل بوصفه خلاصة تفاعل عضوي للسياسي مع الاجتماعي والوطني والقومي والدولي في أداء لا تقيده حدود ظاهر نص.

في الخطاب السياسي العربي ثوابت، وفيه الكثير من أساليب التعبير عن هذه الثوابت، وفيه أيضاً ما هو مضمَر أو منسي أو ما يُراد له أن يكون منسياً من تلك الثوابت، وفيه المسكوت عنه وما لا يشاء السياسي أن يصرح به أو يؤخذ عنه أنه خاض فيه، كما أنه يحتوي على إشارات لما لا يريد أن وكأنه أنه تنكر له أو تملَّص منه على نحو ما، في الخطاب.

وقد مر هذا الخطاب بمراحل وحالات منذ موجة الاستقلال الوطني- القطري حتى الآن،

وتغير فيه ما تغير سواء أكان ذلك في الأسلوب أم في اللغة والمفردات وطريقة التعبير، أم في المستوى العام للأداء؛ ولكن يبقى فيه ما هو ثابت ولو في صيغ الكلام الرسمي.

فهل الخطاب العربي يحمل في طياته ازدواجية الوجه والقناع؟! أم أنه خطاب لا صلة له بجوهر الأهداف التي يتكلم عنها ويدور حولها ولا بجوهر الاستراتيجية المعتَمَدة ظاهراً على الصعيد القومي، وهو مجرد تكتيك يخدم مصلحة النظام أو المصلحة القطرية ويراعي ما تطلبه الجماهير من عبارات حماسية ومواقف قومية للإرضاء ليس غير؟! وإذا كان ذلك كذلك فمن أين جاء هذا ولأية أسباب يستمر؟!

وهل الخطاب السياسي العربي هو خطاب شخص الحاكم أم خطاب النظام، أم خطاب الدولة، أي مؤسسات المجتمع المدني والهيئات القائمة في البلد المعني بالخطاب، أم أن التداخل في هذا لا يترك مجالاً للسؤال والبحث، لأن نسيج البنية أصبح " عضوياً" بين الشخص والنظام والدولة على نحو يصعب معه الفصل أو التمييز بين الخاص والعام، الذاتي والموضوعي؟!.

أم أن الخطاب في حقيقته خطاب يملي على الداخل شيئاً ويقول للخارج شيئاً آخر، ويريد أن يرضي الداخل بكلام قوي يفهمه الخارج على أنه للاستهلاك المحلي، ويفهمه الداخل على أنه تعبير عن ثوابت الموقف وقوته، بنوع من الصلابة والشجاعة؛ فيدخل في المراوغة التي لا تكشفها الذاكرة الشعبية ويطوي ذكرها ودواخلها النسيان مع فيض الزمان؟!

في الخطاب السياسي العربي مواقع ومواقف يحسُن بنا أن نتوقف عندها طويلاً لأن الخطاب يؤثر أكثر مما نتصور في حياة الناس ومصائر البلدان، وفي التكوين والتفكير وأوجه التدبير الممتدة من البيت إلى أكبر المؤسسات المعنية بالتنمية ورسم السياسات العليا مروراً بالمدرسة والجامعة!!

ومما ينبغي التوقف عنده من معطيات الخطاب السياسي العربي وشواغله وثوابته، في الماضي القريب والحاضر المليء بكل المؤثرات والمؤشرات والإنذارات المستقبلية: الوحدة العربية– قضية فلسطين– الصراع العربي– الصهيوني والموقف منه– التضامن العربي . القومية العربية. الديمقراطية– حقوق الإنسان والحريات العامة– التنمية– الأمن على الصعيدين القطري والقومي بالمفهوم الشامل للأمن: مائي غذائي عسكري .. إلخ . الاستقرار الاجتماعي– الإرهاب– الأيديولوجيا– الإسلام– العلاقة مع الغرب.. الخ..

قضايا كبيرة وقضايا أخرى أكبر قد يلامسها الخطاب وقد لا يتعرض لها أبداً، وقد يكون الخلاف حولها حاداً بين خطاب وخطاب؛ مما يشكل مجالاً واسعاً للجدل والاختلاف والاستقطاب، وربما للاتهام والاقتتال. ولا أزعم أن هذا المجال يتسع للدخول في تفاصيل الخطاب حول هذه المواضيع وسواها مما يشكل مجال اهتمام الخطاب؛ وقد تكون المحطات القليلة والوقفات القصيرة عند بعض النقاط حافزاً على مقاربة أوسع لها في المستقبل، أو دعوة للقيام بتلك المقاربة.

.5.

يحاول بعض العرب أن ينال من الخطاب السياسي العربي وأهله، لا سيما خطاب العقود الثلاثة الأولى من النصف الثاني من هذا القرن، والهدف فيما يبدو تحميل ذلك الخطاب نتائج الكوارث لا لتحقيق يقظة ونهضة ومجاوزة لتلك الأوضاع وذلك الخطاب، وإنما لتسويغ خطاب من نوع آخر يجري العمل على تسويقه وإعلاء شأنه ورفع اختياراته ونهجه فوق كل اختيار ونهج آخر، خدمة لسياسة ترمي إلى فرض "سلام الاستسلام" على العرب.

إن خطاب الاستنهاض والحشد الذي اعتمده سياسيون عرب لمواجهة العدوان والاحتلال، وللدفاع عن الإرادة والرؤية المستقبلية والحق والأرض، ليس خطاباً مداناً لمجرد كونه خطاب استنهاض؛ ربما كان في بعض الأساليب المتبعة بعض ما يدعو للتفكير بالحكم عليه وليس له، ولم يكن خطاباً مسؤولاً عن الهزيمة أو مسبباً لها لأنه خطاب أخذ هذا النوع من التوجه؛ إنما كان المسؤول عن ذلك بالدرجة الأولى: المناخ العربي العام الممزق، الموزع الولاء، المنخور بالعملاء والتبعية للاستعمار، وأخطاء في الحسابات أو تآمر على الحسابات الاستراتيجية، أو ازدواجية مراوغة بين الخطاب والحساب من جهة والارتباط السياسي لبعض الساسة العرب مع جهات معادية أو حليفة للعدو، وإعلائها للشأن والمصلحة القطريين على القومي من جهة أخرى.

الذين يقدمون عبد الناصر: رجلاً انفعالياً عاطفياً مغامراً واهماً ومشيعاً للوهم ومسؤولاً عن خطأ الحسابات وعن انحطاط الخطاب السياسي، لا يدركون جيداً الأدوار التي قام بها سياسيون ومسؤولون آخرون وأنظمة عربية تواطأت على الخط الذي انتهجه عبد الناصر وساهمت في إخفاقه، ولا يأخذون بالاعتبار معطيات المرحلة وشراسة التآمر الاستعماري الصهيوني. إن حرب حزيران، على سبيل المثال، لم تكن سوى مؤامرة وتوريط من نوع مدروس شاركت فيهما . إلى جانب عوامل القصور والتقصير والخطأ الذاتي . قوى عديدة منها الأصدقاء السوفييت، إمّا عن غفلة أو عن تسميم إعلامي أميركي–صهيوني مدروس، وإما بإدراك ووعي قامت به عناصر موالية للصهيونية من داخل سدة الحكم السوفييتية؛ وشارك في التوريط والتآمر ساسة عرب وكذلك مسؤولون مباشرون منهم عبد الحكيم عامر المحارب الذي لم يحارب، الذي لم يشأ لعبد الناصر أن ينتصر أو أن يحارب أصلاً، لاعتبارات كثيرة منها اعتبارات شخصية.

لقد وقعت هزيمة حزيران وتحمل عبد الناصر وشركاؤه في الخسارة مسؤولية عنها، وتدخلت الجماهير لتبقي عبد الناصر في سدة المسؤولية بعدما اتجه الظن إلى أنها سوف ترضى به كبش فداء وترى في انصرافه عن الحكم مخرجاً. ولم تسكت المدافع أو تضعف المقاومة طوال فترة حرب الاستنزاف والإعداد والاستعداد لمحو آثار العدوان. وليس معنى الإحباط أو الهزيمة في معركة أو معارك دليل على خطأ مبدأ الحشد والاستنهاض في الخطاب السياسي –عربياً كان الخطاب أم غير عربي– لأنه من غير المعقول قبول الخطاب البديل . خطاب التيئيس . الذي هو حرب على إرادة الشعب ووعيه وصموده وحقوقه وتاريخه لإلحاق اليأس به وجعله يقبل الذل والهزيمة ويستسلم للتبعية والاستعمار!؟

صحيح أن الخطاب السياسي العربي يحتاج إلى مراجعة ليكون أقل عاطفية وانفعالية وشعاراتية وطوباوية، وأكثر موضوعية وعلمية وواقعية ومعلوماتية وسعة رؤية، وأكثر اعتماداً على الحسابات الدقيقة والإمكانيات الحقيقية؛ ولكن ما يحتاج إلى تدقيق وحسابات أصلاً هو مؤسِّسات القرار الذي يعبر عنه الخطاب أو يستند إليه ومقوماته ومسنِداته وأركانه التي يقوم عليها. وذلك يتصل بالإرادة السياسة وبالمعطيات التي تشكل قوام القوة وعواملها وأرقام الحساب، تلك التي تعطي للخطاب في النهاية مصداقية ومعنى وقيمة على الأرض.

الخطاب السياسي العربي المتعلق بفلسطين وبالصراع العربي الصهيوني وبما يتعلق بذلك من عوامل ورؤى وتصورات واستعدادات، خطاب يأخذ بالاعتبار الواقع من جهة والممكن من جهة أخرى؛ ولكنه محكوم في منطلقه وأهدافه البعيدة بتطلعات شعب وبآمال ينبغي ألا تموت، وبحقائق تاريخ وحقوق أمة يجب أن تؤخذ بالاعتبار، وبثوابت صراع مع الاستعمار والصهيونية وبمعطيات ذلك ومستجداته ومتغيراته؛ وهو ما ينبغي ألا يغيب عن الوعي أو أن يخرج من دائرة الحسابات الدقيقة. وكل حسابات تؤدي إلى استنتاجات ليست في صالح الأمة وقضيتها العادلة على المدى القريب لا تسوِّغ إعادة النظر بالحق والمبدأ، وإنما ينبغي أن تدفع باتجاه تعزيز ما

يحتاج إلى تعزيز من مقومات القرار والقوة والحساب ليأتي الحساب مؤيداً لقرارات سياسية تخدم الأهداف والاستراتيجيات البعيدة والمبدئيات الثابتة.

لقد كان السؤال منذ البداية يتصل بالحق وبالقوة على تثبيت ذلك الحق. إن النظر إلى إمكانيات الأمة وقدراتها البشرية والاقتصادية وتجربتها التاريخية يؤهل صاحب الخطاب للتعامل مع "واقع ممكن" يقوم على تلك المعطيات في حال توظيفها وتفعليها بشكل علمي سليم، لا سيما وهي تستند إلى قضية عادلة وحق تاريخي وروح شعبي متعلق بالقضية والعدل والحرية والكرامة ومستعد للتضحية من أجل ذلك.

ولكن وجه الحساب الآخر متعلق بالغير من جهة وبالشركاء الداخلين في الحشد والإعداد وتوظيف الطاقة والإمكانيات على أرضية الاقتناع التام بجدوى خيار التحرير والتمسك به وبضرورة امتلاك القوة واستخدامها، من جهة أخرى.

في الشق المتعلق بالغير هناك العدو وقدراته، ومن يدعم العدو ويتحالف معه ويعزز قدراته على أرضية شراكة استراتيجية أو التزام خلقي –ديني– عاطفي.. تاريخي . أو ارتباطات مشبوهة ... الخ. وهناك ميزان القوى الدولي وتوجهاته والمصالح التي تحكم تلك التوجهات؛ وهناك الصديق أو الحليف الذي يستند إليه صاحب /القرار والخطاب/ العربي، لأنه لا يملك – ولم يسعَ إلى أن يملك للأسف –مقومات القوة المحررة للقرار والإرادة: علمياً وتقنياً وعملياً، تلك التي تجعله متحرراً من أشكال الضغط والقمع والشلل، التي تقود إلى تدمير الإرادة السياسية أو تجميدها.

إن مقاتلاً يعتمد في أدواته ومعداته ووسائل دفاعه وهجومه على ما يقدمه – أو يتحكم بتقديمه– الغير له، هو مقاتل أسير على نحو ما، ومقاتل ومهزوم في لحظة ما؛ لا سيما إذا كان من يستند إليه في الإمداد بالأدوات والمعدات والوسائل القتالية موالياً بشكل ما لعدوِّه أو معترف بحق لذلك العدو يدخل في صلب ذلك الصراع، ويرى أن على المقاتل ألا يتجاوزه.

وقد كان هذا هو وضع السوفييت الذين كانوا يرسمون خطوطاً حمراء للتطلع العربي المتعلق بالتحرير؛ ولم يقف ذلك عند حدود الخطاب السياسي والنصائح الديبلوماسية والمعنويات والمواقف السياسية؛ وإنما كان يتخطاه إلى التحكم بنوع المعدات والعدد والوسائل القتالية وكمها ونوعها، وبالإمكانيات التي يملكها أو بالأحرى يوظفها العرب /كماً ونوعاً/ بحيث لا تشكل تهديداً جدياً للكيان الصهيوني ولا تمكِّن من تحقيق توازن من نوع ما معه.

ليس دقيقاً القول: إن الغرب وحده الذي أقام "إسرائيل" وحماها ودافع عنها، فالشرق – السوفييت وحلف وارسو– شريك مؤثر في ذلك، قدم الإنسان والسلاح في بدايات المشروع الصهيوني/ مرحلة 1948 والسلاح التشيكي/ واستمر بتقديم الإنسان المدرب حتى آخر ما يقف عنده ويحتاج إليه ذلك المشروع الآن من خبراء في المجالات كلها. ومن المعروف دور الخبرة السوفييتية في الصناعات العسكرية الإسرائيلية من خلال اليهود السوفييت.. الروس مؤخراً.

صحيح أنه لم يكن لدينا، نحن العرب، فرص واختيارات كثيرة، وصحيح أن الخلافات بين المعسكرين: الرأسمالي والاشتراكي قد أفادتنا وكونت لنا سنداً ومصدراً للسلاح التقليدي تمثل في المعسكر السوفييتي على أرضية العداء المتبادل بين المعسكرين وسعي كل منهما لإيجاد الأعوان والأدوات وبسط النفوذ والسيطرة، واستنزاف الثروة والطاقة؛ ولكنه صحيح أيضاً، وبالقدر والقوة ذاتيهما، أنه كان للسوفييت سياساتهم وحساباتهم التي تتجاوز كل المصالح والأحلام والتطلعات والحقوق العربية عند اللزوم، ولهم أيضاً أدواتهم وأساليبهم التي تستخدم لتحقيق تلك السياسات والحسابات والمصالح، وأنهم كانوا يوظفونها بما يخدم مصلحة الدولة العظمى في

صراعها مع دولة عظمى أخرى. لقد كنا على نحو ما جزءاً من كتلة القوة التي توظَّف في صراع المعسكرين، ونوعاً من الحطب يغذي النار والفزَّاعات التي تنتشر في الحقول.

ولا يفوتني أن أتوقف عند "كنا" لأسأل: كنا نحن.. من نحن؟! وكيف كنا؟!

ألم نكن عرب أميركا وعرب السوفييت، أو عرب الغرب وعرب الشرق؟! ألم يكن سلاح دول عربية وما زال مصدره الغرب والولايات المتحدة خصوصاً وسلاح دول أخرى مصدره المعسكر الاشتراكي؟! وهل كان السلاح حراً وسلعة متاحة من دون شروط وقيود واتفاقيات والتزامات في يوم من الأيام، أم أنه كان وما زال سلعة سياسية محكومة بكثير من الحسابات والمصالح والاعتبارات؟!

إن الوقائع تقول والواقع يثبت أن السلاح العربي ذا المصادر والارتباطات والالتزامات الموزعة على المعسكرين والمحكوم بقرار المعسكرين على نحو ما كان مما يُتَحَكَّم به: كماً ونوعاً واستخداماً. ومن ثم كان التحكم بالتخطيط العربي والقرار والإرادة والتوجهات العربية موجوداً على نحو ما... وهو تحكم لا يسمح بالتجاوز ولا يمكِّن منه. إنه تحكم مستند إلى مصالح وتحالفات والتزامات سياسية وغير سياسية . يسمونها أخلاقية أحياناً . حيال الكيان الصهيوني، وإلى اعتراف به وبأنه وجد ليبقى، وأن احتلاله لمزيد من الأرض وامتلاكه لمزيد من القوة ومقومات البقاء سوف يمكنانه من فرض وجوده بالقوة وإقامة الأمر الواقع، وجعل العرب يعترفون به وبحقه في الوجود والبقاء والهيمنة.. وأن الأساليب المؤدية إلى ذلك مباحة من قبل الطرفين أو الأطراف القوية النافذة القرار والمقرة بالمشروع الصهيوني.

لقد كنا وكان خطابنا السياسي وقرارنا السياسي وإرادتنا في الفخ على نحو ما، وكان الذي يكفل لنا الحركة والصمود هو إرادة شعبنا وجماهيرنا ورغبة ذلك الشعب وتلك الجماهير في التحرك التحرري والاستعداد للتضحية من أجل التحرير مهما كان ثمن ذلك كبيراً ومكلفاً. وقد ظهرت هذه الإرادة الجماهيرية وتم التعبير عنها والاستناد إليها، ودفعت الفعل السياسي نحو الأمام– على الرغم من قوة العدو وكثافة العدوان– في مواقف منها: حرب السويس 1956 وعدوان حزيران 1967 ونتائجه الكارثية والإصرار القومي على بقاء عبد الناصر في الحكم بعد الكارثة الحزيرانية – حرب تشرين أكتوبر 1973– اجتياح لبنان وحصار بيروت 1982 . رفض اتفاقيات الإذعان ورفض التطبيع من العدو على المستوى الشعبي والثقافي على الأقل.

إن حرب اليوم – بعد كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، وبعد نتائج حرب الخليج الأولى والثانية... تنصب على الإرادة الجماهيرية وعلى روح الأمة ومواطن القوة والصمود والعزيمة فيها. ولذلك يوجَّه الخطاب المعادي والخطاب الانهزامي . " خطاب الواقعية الانهزامية " ـ معاً إلى الأمة سواء أكان خطاب أعدائها أم خطاب أبنائها المرتبطة مصالحهم بالأعداء والمنهزمين أمام العدو منذ زمن بعيد؛ يوجَّه ذلك الخطاب ليدمر إرادة الأمة ومقومات وعيها وصمودها وروحها المعنوية، وليلحق اليأس لا الإحباط، بأبنائها، ويغرس الإحساس بالدونية في نفوس أجيالها القادمة؛ ويسوغ في نظر أولئك جميعاً سلام الاستسلام وخطواته واتفاقياته، ويقدم رموزه المهزومة والمتواطئة أبطالاً وحكماء ونماذج حضارية !؟! كما يسوِّغ نبذ التطلعات والطموحات العادلة والمشروعة والكريمة: التحرير –النهضة– إقامة المشروع القومي– امتلاك العلم والتقانة ومقومات القوة، المحافظة على الذاكرة والوجدان القوميين سليمين من النخر والتخريب والتشويه؛ والدعة إلى الاستعاضة عنها بالخنوع والاستكانة وتدني سقف الرؤى والطموحات والتطلعات الفردية والجماعية.

إن الخطاب الانهزامي وخطاب الهزيمة و" واقعية" الموالين للصهيونية والغرب الاستعماري،

كل ذلك ينصب على عقل العربي ووجدانه وروحه وذاكرته وشخصيته الثقافية وعقيدته، في كل لحظة ليغرس فيه الدونية ويجعله "يختار" الاستسلام والهزيمة الأبدية.

إن أهل كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة لم يكتفوا بما قدموا من تنازلات وبما فرطوا به من حقوق الأمة وثوابتها وتضحيات شهدائها وأهدافها البعيدة، وإنما يسعون سعياً حثيثاً إلى تنصيب أنفسهم أبطالاً وحكماء ومنقذين وأصحاب رؤية مستقبلية وقيم حضارية فاقت بمراحل وسبقت بزمن بعيد العقول "المتخلفة" التي تتمسك بالحق وتقول بالتحرير وتدعو إلى الصمود ومقاومة الهزيمة والاستسلام، وتلح على ثورية علمية وواقعية تفاؤلية تواجه الواقع البائس، بالإمكانيات والقدرات التي تمكِّن من تغييره، وإيجاد واقع بديل تحمل المعطيات دلائل قدرته على التحقق وهي بدائل ومعطيات نراها قائمة ومشروعة وممكنة التحقق وتحتاج إلى عمل وإرادة وقرار سياسي وخطاب سياسي متفائل وتربوي سليم أصيل متين، يستنهض الهمة ويبني الشخصية ويستفيد من دروس التاريخ ويوظف الإمكانيات والطاقات توظيفاً علمياً لتحقيق رؤيته ومشروعه، في ظل نقاء ثوري ووعي عصري وإيمان وعلم يُجَسَّدان عملاً ومنتجات وسلوكاً من كل نوع وقيم تعامل.

إن أعشاش الهزيمة مليئة بالفراخ، فهل يستنسر البغاث بأرض العرب الرافضين للهزيمة أم تراهم يهزمون التخاذل وأعشاشه والصهيونية والإمبريالية الأميركية وما تزرعانه من بؤس ويأس في إطار ترويجهما لمشروعهما الاستعماري –العنصري الاستيطاني، الذي يشكل النقيض التام والضد القوي لأي مشروع نهضوي عربي يحفظ وجوداً متطوراً ويحقق حضوراً فاعلاً في كل مجالات الحياة؟!

أتصور أن هذا هو رهان الحاضر وميدان الصراع في المستقبل.

. 6 .

وأرى أن الخطاب السياسي العربي مشدود إلى أطراف معادلات متناقضة: لا سيما في بعض الأقطار العربية المحيطة بفلسطين المحتلة:

1–المعادلة الأولى:

رؤية أوراق الحل بيد الأميركيين –ورؤية الأميركيين منحازين بل متحالفين مع إسرائيل ويمولون الاستيطان والتسلح الصهيونيين، ويشجعون تحالفات إسرائيلية ضد العرب منها التحالف التركي –الإسرائيلي؛ ويضربون العرب ويستنزفون قواهم ومصالحهم كل يوم...

ومع ذلك فهم رعاة عملية السلام الذين لا يسمحون بدور لا للروس /الراعي الثاني/ لعملية السلام، ولا لأوربا التي ينبغي أن تبقى –بنظرهم– هامشية في هذه العملية، ولا للأمم المتحدة التي أصبحت بعض قرارات هيأتها /مجلس الأمن/ القرار: 242 لعام 1967 والقرار 338 لعام 1973 هي مرجعية الحل السلمي، مرجعية مدريد /إضافة إلى مبدأ مبادلة الأرض بالسلام –وهو مبدأ / أو معادل موضوعي/ "إسرائيلي" منذ عام 1948 وأكد عليه عام 1967 في بداية احتلال الضفة والقدس عام 1967، تحصل بموجبه على الاعتراف وعلى الأرض والسلام معاً. وتبقى العيون العربية مشدودة إلى " عدالتهم ورعايته وعبثهم بالقضية والمصير "!؟!.

2–المعادلة الثانية:

فلسطين عربية تاريخياً، ومقدساتها لا يمكن التفريط بها، والشعب الفلسطيني المشرد

صاحب حق وله أن يقرر مصيره بحرية، والبعد القومي للقضية الفلسطينية حقيقة واقعة. ولكن لا يوجد نظام قطري على استعداد لوضع مستقبله في الميزان من أجل تنفيذ هذه الأهداف وفي سبيل نصرة هذه القضية العادلة. وأصبح النظام القطري يبحث عن خلاصه وأمنه واستقراره ومصالحه الخاصة واستمرار حكمه وحاكمه؛ عن طريق تملصه من أي التزام بالقضية الفلسطينية، ومن كل ما قد يجعله عرضة للضغط أو للأزمات.

ولذلك وقع الخطاب حول هذه القضية الهامة في التناقض – وحدثت حالة الوجه والقناع . الخطاب العلني والخطاب السري- خطاب الاستهلاك وخطاب الثوابت الاستراتيجية المبدئية، التي تتلبس الخطاب السياسي العربي. كما وقع ذلك الخطاب، في الوقت ذاته في مستنقع التناقضات والازدواجيات الآتية:

1 -كلام رسمي سري للولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوربية /لا سيما بريطانيا/ ولإسرائيل في اتصالات سرية بدأت تتكشف خيوطها بكثافة في العقد الأخير من هذا القرن.

2 -كلام رسمي حذر -وخطاب رسمي مزدوج – في اللقاءات الرسمية العربية -ثنائية وجماعية/ في مؤسسة القمة وفي مؤسسة الجامعة العربية/ وفيه تقرأ:

"الحرص على التمسك بدور مشرف حيال القضية الفلسطينية -والإشارات إلى عدم إمكانية تحقيق أي شيء في ظل غياب /الوحدة -الاتحاد- التضامن/ وفي الوقت ذاته إبقاء كل صيغ: الوحدة -الاتحاد- التضامن هشة وشكلية وتظاهرية وفارغة من أي مضمون/ لانعدام الثقة بين الأنظمة والأقطار والحكام من جهة ولمحاولة إقامة تكتلات آنية من شأنها حماية النظام القطري في وجه قطر أو تقارب أقطار عربية أخرى من جهة أخرى" . أمثلة: الاتحاد المغاربي، الاتحاد العربي، اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي، الوحدات المهيضة قبل تحليقها التجريبي في المغرب والمشرق (ليبيا -مصر -سورية) . وإقامة هذه الصيغ الاتحادية يبدو أنه لامتصاص نقمة الشارع العربي أو لاسترضائه، أو لتسديد وعود كلامية بالتوجه الوحدوي والعمل في الإطار العربي، ومعظمها صيغ تولد ميتة.

3-المعادلة الثالثة:

وتبنى على سياسة العرب التي بدأت رسمياً عام 1948 بتحرير الأرض المحتلة /فلسطين/ ثم أخذت تتراجع أو تتكشف عن عجز أو تواطؤ أو تبعية للاستعمار أو وجود كم من الاختراقات الغربية والصهيونية لها جعلتها تتدرج شيئاً فشيئاً نحو العجز والإحباط وتغيير المسارات والاستراتيجيات.

* *في الوقت الذي شكلت فيه قيادة موحدة عام 1948 للحرب، لم تكن هناك قوة حقيقية ولا إرادة قتالية فعلية، ولا قرار عربي مستقل بخوض الحرب/ غلوب باشا البريطاني حاكم الجيش الذي كان يقوده الملك عبد الله وآمر ذلك الجيش -وسياسة ما كو . أوامر والذخائر الفاسدة- والاتصالات السرية بالعدو في الشونة/ كل ذلك من ظواهر الأمور أما مخفياتها فأعظم بكثير.*

** *في الوقت الذي قال فيه العرب لا للعدو لم يضعوا استراتيجية تعطي لـ "لا" معناها وإنما تفرقوا وانكفؤوا قطرياً ولم يمتلكوا قوة تحرر قرارهم السياسي والاقتصادي وإرادتهم، وتملي احترام تلك الإرادة، ولا رؤية مستقبلية ترى النتائج المؤسفة التي يصل إليها الجميع واحداً بعد الآخر.*

*** *لاءات الخرطوم بلا سند، والصناعات العسكرية التي بدأت بوادرها بين مصر والسعودية توقفت، وكل عمل في مجال تنفيذ قرارات الجامعة العربية المتصلة بالصراع العربي الصهيوني بقيت على الرفوف وفي الأدراج.*

**** *وفي الوقت الذي قالوا فيه نعم لطريق السلام وخياراته . مؤتمر قمة فاس 1982 المبني على مشروع أو بيان الأمير فهد، "الملك فهد الآن"، عام 1981 أو النقاط الثمانية –لم يكوّنوا موقفاً موحداً يقدم سياستهم بقوة وتنظيم وتنسيق علميين عمليين ويجعل قواهم الاقتصادية/ النفط والمال على الخصوص/ في خدمة استراتيجيتهم وقضيتهم المركزية وصراعهم الرئيس مع العدو!!*

***** *تفرقت سياسات أقطارهم أيادي سبأ وكل زعيم أخذ يعد مبادراته وتصرفاته على ما يرى فيه مصلحته أولاً ومصلحة قطره ثانياً.. أما المصلحة القومية العليا فليست في أساس الحسابات.*

وقد بدا هذا حتى في حرب 1973 حيث كان قرار السادات: خوض حرب تحريك /الدفرسوار، جدار الصواريخ على القناة كان مداه 20 كم فقط/ بينما كان قرار الأسد: حرب تحرير. قال جيمي كارتر في مذكراته : "بدأ السادات والأسد التحضير لخوض حرب محدودة وتعبيد الطريق إلى سلام حقيقي"، فهل كانت الحرب المحدودة هدف الرئيس الأسد أم هدف الرئيس السادات !؟ ومن الذي أعلم الأميركيين بحرب محدودة ترمي إلى الانتقال إلى الضفة الأخرى من القناة فقط، ألم تكن تلك صيغة " للتسخين " متفق عليها بين السادات وصديقه كيسنجر كما أعلن وأذيع سابقاً، ولم تكن سورية على علم بذلك ولا من الشركاء فيه!؟ ولذلك جاءت المدحلة الروسية التي تشكل جموداً عملياً للقوات على ضفة القناة بعد العبور، الأمر الذي مكَّن العدو الصهيوني من تكثيف قواته على الجبهة السورية فاحتل المزيد من أرض الجولان وهدد دمشق، إذ وصل إلى سَعْسَع !؟

وهكذا دخل الجيشان المصري والسوري الحرب عام 1973 بقرارين مختلفين وكانت النتيجة غير سارة، وعلى أرضية من النجيع والألم والغضب المكبوت نبتت وقائع جديدة.

وكان الخروج من انتصار العبور الرائع إلى مقدمات الخيمة /101/ وما تلاها، ومن نصر الشعب المعنوي الكبير إلى الارتماء في مستنقع كامب ديفيد، الذي خنق الأحلام القومية، وكان إخراج مصر الكبيرة من دائرة الصراع مع العدو الصهيوني، وهو الهدف الصهيوني الغربي الكبير منذ اعتمِد منذ عام 1948 – وما تلا ذلك كان واضحاً. وما نبت على جذع كامب ديفيد من اتفاقيات إذعان وانتشار لروح الهزيمة والاستسلام برائحته الكريهة كان أشد وضوحاً ودلالة وفتكاً بالإرادة العربية وبالروح المعنوية للناس.

وتجلى الضعف والتمزق العربيان عام 1982 حينما حوصرت بيروت في أثناء اجتياح العدو للبنان/ ما سمي عملية سلامة الجليل، وهي عملية امتحان متانة كامب ديفيد من جهة واستثمارها إلى أبعد مدى من جهة أخرى/ ولم يكن هناك عرب مع العرب يقفون حقيقة مع بيروت ودمشق والشعب الفلسطيني، في تلك المواجهة المضنية، اللهم إلا في الأداء العارم: كلاماً وصراخاً ودموعاً.

كم تجلى تعارض المواقف والتآمر الصريح على الأخ الشريك في القضية والمصير:

- كلام حول التنسيق في مؤتمر مدريد– وذهاب سري تآمري مضى إلى حدود نسف كل أشكال التنسيق، في أوسلو ووادي عربة، وثماره المتدلية عناقيد غضب ما زالت تحرق العيون والقلوب والآمال.

- كلام في التضامن وتدمير فعلي لكل أشكال التضامن.
- وكان الانفجار الكارثي للوضع العربي في غزو العراق للكويت وما أسفر عنه ذلك من شق علني للسياسة العربية وللشارع العربي معاً، مؤسساً لشيء كثير من ذلك المناخ البائس، وكانت تلك المرة الأولى في تاريخ العرب الحديث، التي يشق فيها الشارع العربي شعبياً بعمق؛ فأخذنا نسمع المسكوت عنه بصراحة معلنة، وأخذنا نسمع ذم الأمة العربية والقومية العربية على ألسنة أبنائها وفي إذاعاتها وصحفها، وأخذنا نرى سكاكين الأخوة مغروزة في صدور بعضهم بعضاً، والعدو وأعوانه في حالة من الفرح الغامر والاستثمار الكامل لهذه الحالة المؤسية المؤسفة عربياً.

ونسأل: هل تناقضات الخطاب السياسي العربي ناتجة عن استخدام "الغموض في النصوص، الذي يراه بعضهم بنّاءً ويراه البعض الآخر الأساس في عدم الثقة والاختلاف/مثل الموقف الملتبس من القدس في الاتفاقيات والنصوص والتصريحات والاتصالات. وكذلك ما يتعلق بنصوص : حقوق الشعب الفلسطيني . حدود التضامن العربي . المرحليات العربية على طريق الاستراتيجية العربية الثابتة!؟

تناقضات الخطاب السياسي تكمن في الفردية الأنانية المتورمة، وفي التنافس الظاهري أو المظهري على خدمة القومي والتمسك بالمبدئي والثبات على الحق، وفي ضعف المؤسسات التي يراعيها الخطاب أو يفترض فيه أن يراعيها، أو في غياب تلك المؤسسات وأسئلتها ومسؤولياتها ودورها. أمَّا تجلّيات التناقض في ذلك الخطاب فتبدأ من قبول مبادئ سياسية متناقضة، منها على سبيل المثال:

أ - *ميثاق الدفاع المشترك واختراق هذا الميثاق بل انتهاكه بأشكال مختلفة/ من التهديد بغزو الكويت في عهد عبد الكريم قاسم، إلى اجتياحها عام 1990، إلى حرب التحالف لإخراج القوات العراقية منها عام 1991. ومن ذلك الميثاق ونصوصه الصريحة فيما يتعلق بالموقف من الصراع العربي الصهيوني- والميثاق وضع أصلاً من أجل تعاون عربي أساسه تحرير الأرض المحتلة: فلسطين فقط آنذاك . إلى اتفاقيات: كامب ديفيد- وأوسلو- والمعاهدة الأردنية- الإسرائيلية، لا سيما المادة الرابعة منها المتعلقة بالأمن.*

[بموجب تلك المادة لا يجوز أن يساعد الأردن دولة عربية ينشأ بينها وبين إسرائيل صراع عسكري مثلاً. وهو نص مستنبت على جذع كامب ديفيد].

ب -*وجدل الدول العربية الموقعة على اتفاقيات مع إسرائيل حول موضوع التضامن العربي وحدوده، وحول موضوع تفعيل المقاطعة العربية لإسرائيل، وحول موضوعات التطبيع ومظاهره وأشكاله وتفعيله أو تعطيله.*

وما تعطيل تنفيذ مقررات قمة القاهرة 1996 بهذا الشأن إلا من مظاهر ذلك الازدواج الناشئ عن مبدأ تفعيل السيادة القطرية في وجه السيادة والكرامة القوميتين، وتفعيل مبدأ إعلاء المصلحة القطرية على حساب المصلحة العربية العليا، ورؤية كل مصلحة قطرية من منظور تضاربها مع مصلحة قطرية أخرى وليس تكاملها معها في إطار منظور أوسع وأشمل وأبعد مدى. ومن ثم انتفاء القومي أو انكماشه لمصلحة حضور القطري أوانتفاشه، وانتفاء المصلحة القطرية أو تضييقها أو شلها لتنافرها مع مصالح شخصية تعمل على إضعافها. وهكذا يضيع القومي لدى اقترابه من القطري، ويضيع القطري لدى اقترابه من الشخصي، ويضيع العام لدى اقترابه من الخاص؛ وفي هذا ضعف وإضعاف للجميع.

من حق العربي أن يحتمي بأمته عند الضرورة والحاجة، ومن واجب العربي ألاّ ينسى أمته ولا أي قطر منها عند البحبوحة وانتفاء الحاجة.

والسؤال الأعلى يبقى:

إلى أي حد ينصاع القطري للقومي أو يلتزم به أو يتنازل له أو ينضوي تحت لوائه، ولأي مدى تنصاع المصلحة الآنية الضيقة/ لشخص أو فئة أو تنظيم أو قطر/ للمصلحة الدائمة الواسعة ؟! وحتى إلى أي حد ينصاع النظام القطري للمصلحة القطرية في نظرة استراتيجية دقيقة وموضوعية، والحاكم لمصلحة القانون والنظام والناس في القطر الواحد، حتى لا نتكلم في العموميات القومية والمصالح العربية العليا والأحلام الكبيرة والأوهام المغرقة في الضحل من الوقائع!!؟.

كيف ندافع عن حقوق وأوطان، وعن مصالح واستراتيجيات وسياسات تبنى من أجلها، في ظل تملُّص فردي أو قطري من العام والقومي بشكل واضح؟!

وكيف نرى إلى ثقافة واحدة موحدة وهوية ثقافية وشخصية ذات سمات ومعالم وحدود ومقومات وتطلعات واحدة في ظل وضع الخاص صيغة اعتراضية على العام، ووضع القطري صيغة اعتراضية على القومي، ووضع الشخص السيد صيغة اعتراضية على الوطن السيد، ووضع مبدأ السيادة القطرية صيغة اعتراضية على القرار القومي، الذي يخدم السيادة وينشد التحرير ويوفر للإرادة حضوراً وقوة، وللقرار نفاذاً واستمراراً واحتراماً وتحريراً من أشكال الضعف والضغط والتبعية؟!

إن ذلك لا يرتبط بالخطاب السياسي وإنما يرتبط بالأهداف والمبادئ والثوابت والأخلاق والاستراتيجيات التي يستتبت فيها ذلك الخطاب، ويعبر عنها، ويلتزم بها، ويدعو للكفاح من أجلها؟!

إن الخطاب السياسي العربي ملغّم ومخترق في مصداقيته، لأنه يحاول أن يتلفّع بالصدق والإخلاص وبالبعد القومي وبعزيمة التحرير والحرص على الحق في حين يكشفه في كل لحظة توجهٌ فعلي مغاير تنم عنه اتفاقيات واتصالات وتصريحات ومواقف، وأحياناً تتفجر أحشاؤه في أصدق تعبير عن حقائقه، على شكل خلافات وصراعات عامة يجند لها الإعلام وتزج فيها الثقافة وتوظف لها الأموال وأجهزة الأمن؛ وتصل إلى حدود استخدام السلاح وإراقة الدماء!!.

- *تناقضات الخطاب السياسي تنبجس أحياناً من تحركات وصلات تعبر تعبيراً صارخاً عن ثعلبية ما يقدم من معطيات وما تؤسس عليه القرارات التي لا يلبث أن ينقضها الموقعون عليها بأشكال مختلفة. ومن ثم فإن ذلك يقدم خطاباً مراوغاً يفضي إلى قرار لا يلتزم به صاحب الخطاب السياسي ويسهل عليه اختراقه ونقضه من جانب واحد، ملتمساً مسوغات تفضح الإطار القومي وتضعفه أكثر مما تؤسس لقوته ولتلافي ما قد يعتوره من أخطاء. مثلاً: [انتهاك توصيات قمة بغداد عام 1978/ وقرار المجلس الوطني الفلسطيني من قبل عرفات حينما التقى مبارك في كانون أول/ ديسمبر 1983 قبل إلغاء اتفاق كامب ديفيد وبعيداً عن احترام الإرادة العربية والقمة العربية وقراراتها.*
- *ثم عودة العرب إلى مصر وتعريب كامب ديفيد من دون إلغاء قرارات قمة بغداد 1978 أو التقيد بها. وتلك مواقف وقضايا تحسب على الناكصين وتؤسس للتراجع والضعف ولا تعد بطولة من أي نوع!!]*

والأسئلة المرة هي:

- *هل كانت قرارات قمة بغداد 1978 مجرد اندفاع حماسي في الخطاب السياسي العربي،*

كشف الزمن ضعفها؟!

- *هل كانت الدول التي اتخذت القرارات، ومن ثم التي مارست الخطاب السياسي الذي أسس على تلك القرارات، في حالة مراوغة ومجاملة، أم في حالة انفعال حماسي، أم تراها لم تؤسس لمصداقية ذلك الخطاب ولما يجعله قادراً على البقاء أصلاً – وهو الأرجح – فوجدت نفسها في حالة ضعف عن التمسك بمعطياته وأمام تراجع عنه!؟ أم أنها لم تعمل شيئاً وتركت الآخرين يعملون إلى أن انكشف ضعفها، أم أنها اخترقِت سياسياً من أعدائها إلى الدرجة التي تجرأت معها على القرار بعد أن مهدت لذلك فاعتبرته كلاماً على الورق ونوعاً من تبرئة الذمة، في صراخ وضجيج يعلنان عن ذلك، ويبقيان صراخاً وضجيجاً؟!*

إن سيكولوجية اتخاذ القرار مهمة لأنها تفضي إلى تحليل لسيكولوجية الخطاب السياسي العربي ذاته. وأرجح الأخذ بالآتي:

- *صدق النية – تفعيل الثوابت – شجب حالة الضعف أو التواطؤ أو الاستسلام – استهوال الانهزام والتراجع عن المبادئ. وذلك يؤدي ضمن خطاب: قومي خلقي مبدئي إلى قرارات قومية– مبدئية متصلة بالثوابت النضالية: التحرير– التضامن– العمل المشترك– الوحدة . الحرية . الكرامة.. الخ..*

ولكن التنافر القطري المقيم لا يسمح بحسابات وقرارات موضوعية ملزمة تماماً: من بعد الحماسة الجماعية، أو الحماسة التي تمليها روح الحضور مع الجماعة ويصنع مناخها التقابل وجهاً لوجه ووضع الأوراق على الطاولة، ومحاولات عدم التراجع أمام المنافس والهروب إلى الأمام– وعدم إجراء الحسابات الموضوعية بدقة قبل اتخاذ القرار، أو عدم وضع الإمكانيات للإعداد لما يستوجبه تنفيذ القرار والتمسك به. لأن كل ذلك يفضي إلى قرار في مناخ الحماسة والتنافس والمزايدة، لا يلبث أن يذوي أو يفتضح، ثم يموت عندما تسطع عليه شمس الواقع القطري الضيق المحرقة وتشويه بالتنكر له على أرضية مراعاة القطري على حساب القومي، وعدم التفريط بالإمكانيات والمقومات الخاصة لحساب العام الذي تم الاتفاق عليه.

في الحسابات الأساسية البعيدة الأمد خطرٌ يكتنف الروح القطرية والتنافسية والمصلحية والشخصية المسيطرة على بيئة الخطاب وبيئة القرار القومي ويتجلى ذلك في:

1– *عدم رؤية المستقبلي في ظل الآني والراهن والقريب.*

2– *عدم رؤية قوة الكل في انضواء الجزء تحت رايته، في إطار جسم قوي متماسك.*

3– *عدم التأسيس لعمل الجماعة بالاعتماد على أعضائها وإمكانياتها وثرواتها ومقوماتها الرئيسة وثوابتها وحقوقها ومستقبلها البعيد. والاكتفاء برؤية غائمة عاطفية انفعالية شعاراتية حماسية آنية.. تريد ولا تؤسس لما تريد، ترغب في الانتصار ولا تريد أن تدخل الحرب التي تحقق الانتصار ولا أن تتحمل تبعاتها، تريد التحرير والكرامة ولا تتحمل التضحيات والمرارة ودفع تكاليف هذا النوع من الاختيار.*

4– *هناك عامل التواكل، وعامل التآكل في الإرادة، وهناك الارتباطات المسبقة، والولاء شبه التام للغير، والاعتماد شبه التام أيضاً على قوى الغير. الأمر الذي يصنع وهماً في التصور القطري بالأمن والازدهار وعدم الحاجة إلى الأخ والجار والشقيق، كما يصنع وهماً أشد في البناء على أساس من اشتراك الأخ والجار والشقيق بالمصير: عاطفياً وتاريخياً وانفعالاً آنياً، وتجريده من كل مقومات الثقة به ومسوغات تلك الثقة، في أثناء التعامل معه أو الاستناد إليه أو الاعتماد عليه.*

جاءت أحداث كرست هذا النوع من التفكير وسوغت هذا النوع من التدبير، كما سوغت خطاباً ثعلبياً يستند على جوهر تلك المقولات أو المواقف أو الاستنتاجات.

❑❑❑

الأمن القومي العربي والتحدّي العلمي -التقني

د.خلف محمّد الجراد

كان الأمن القومي ومايزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوّة التي تحت تصرّفها ونوعها. وتوفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أنّ الأهداف السياسة الخارجية تُحدَّد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي(1).

والحقيقة مايزال الحديث عن "أمن قومي عربي" حديثاً عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده، ويناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي. لذلك قد يكون الحديث مزيجاً من الواقع والأمل، وفيه الحقائق والأمنيات والمخاوف والطموحات.

ونحن هنا نعترف مع المختصيّن العرب(2) أنَّ الأمن القومي العربي مازال مفهوماً مُتحرّكاً من حيث الاتفاق على تعريفه وتحديده ورسم معالمه. ومازالت صلته بالأمن القطري ضبابية غائمة. فأين يبدأ القومي وينتهي، وأين أوّل القطري وأين آخره؟!. وكيف يتم الانتقال من القطري إلى القومي، وكذلك العكس، ومتى يُعَدّ الخطر القطري قومياً؟! وماهي معايير الخطر القومي، وماهي حدود السيادة القطرية في تجاوز مفهوم الأمن القومي؟!. وأين هذه الحدود، وهل رُسمت، ومن يرسمها؟! ماهي القوى القطرية التي يمكن احتسابها في خانة الأمن القومي، وكيف يمكن تحويل هذه القوى القطرية إلى قدرات قومية تنظمها وتعبّئها وتطوّرها وتستخدمها قيادات قومية متخصّصة؟!. وماهي القيادات والمؤسّسات والأجهزة التي يجب أنْ تتوالى شؤون الأمن القومي بجوانبه السياسيّة والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلميّة؟!.

كيف يمكن الانتقال من الأمن القومي كأمل منشود وجهد فكر مبذول إلى الأمن القومي كسياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج؟!. ثمّة إشكاليات وتساؤلات كثيرة وهامّة مطروحة أمام الباحثين والمفكّرين والسياسيّين والمختصيّن بشؤون الأمن القومي العربي. ولا تدّعي هذه الدراسة أنها ستجيب على جميع هذه التساؤلات، أو تقدّم حلولاً ناجزة لمسائل التحدّي العلمي –التقني الذي يواجه الأمن العربي بوصفه أحد أشكال التحدّيات الضخمة في بداية القرن القادم. وكل ماتطمح الدراسة إليه، أن تساعد في عرض أبرز الرؤى والأطروحات والأفكار والمعطيات، التي من شأنها إعطاء تصوّر أقرب إلى الواقع، وتحفيز الأذهان للتفكير في مسألة تُعَدّ أخطر المسائل، التي تواجه الأمة العربيّة في صراعها الاستراتيجي مع الصهيونية العالمية، وقاعدتها الإقليمية الاستيطانيّة– التوسّعية– "إسرائيل".

وإذا عدنا إلى بعض الوثائق الرسميّة مثل معاهدة "الدفاع المشترك" والتعاون الاقتصادي المبرمة في حزيران/يونيو عام 1950 في الاسكندرية، وميثاق التضامن العربي الذي تم التوصّل إليه في أيلول/سبتمبر عام 1965 في الدار البيضاء، فإننا سنلاحظ أن مسألة الأمن القومي ليست بعيدة عن أذهان القادة العرب. بيد أنّ التساؤلات تنصرف إلى الممارسات العملية ومدى الجديّة في التطبيق.

ولكنْ ماهو المفهوم العربي للأمن القومي؟! ومانوع التحدّي العلمي–التقني الذي يواجهه؟!

أوّلاً: المفهوم العربي للأمن القومي:

مازال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محدّدة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت فيه مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحدّدة، كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي والإسرائيلي. فقد تعدّدت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات نستطيع أن نحدّد ثلاثة اتجاهات متباينة. الأوّل يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي، والثاني ينظر إلى المفهوم في إطار ما ينبغي أن يكون، في حين ينظر إليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي.

1–الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني.

يركّز هذا الاتجاه على الأمن القومي، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه. ويبدو هذا النهج واضحاً في عدد كبير من الكتابات وبخاصّة المصرية، كالحديث عن الأمن القومي المصري(3).

وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي، حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء عدد من الكتّاب ذوي الاتجاهات المختلفة. فقد رأى العسكريون أنّ الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي. ورأى السيّاسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التّحرك الخارجي. ورأى علماء الاجتماع أنه يمثّل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي. وبالتالي فإنّ مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً وعدماً.

2-الأمن القومي كمطلب قومي

يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربيّة الواحدة من جهة، ووجود الأقطار العربية ومايسودها من تناقضات من جهة أخرى. فالأمن القومي العربي يتمثّل هنا في :"قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد- المفترض- على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكريّة، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دولياً أو داخل الحدود بدءاً بالتخلّف وحالات التبعية وانتهاءً بإسرائيل. وهو التهديد الذي سبّب ولايزال حالةً من الهزيمة والانكسار العربي تمثّلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية وبروز دور الشركات متعددة الجنسية وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي"(4).

وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لابدّ للأمة العربية من تحقيقها. الأول فكرة "الضرورة" التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط بها من حشد للقدرات العلمية والتقنية والعسكرية ذات مواصفات عالية.

والثاني "وحدة الإرادة" في مواجهة "قوة الخطر" ونقصد بها الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي. والثالث حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي. وبتفاعل هذه المطالب وتحويلها إلى متغيّرات إجرائية نكون أمام أوجه القوّة وأوجه الضعف في الجسد العربي(5).

3-الأمن القومي كبديل للأمن الإقليمي

يركّز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصبح الأمن القومي مرادفاً للأمن الإقليمي. وهو أكثر شيوعاً، بين المهتمّين بقضايا الأمن العربي، من الاتجاهين السابقين.

فمثلاً يؤكّد الباحثان محمد عنتر وعفاف الباز أنّ "الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معيّنة تربطها روابط وصلات مُعيّنة. وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أم من الخارج"(6)

ويرى باحثٌ عربيٌ متخصِّص أنّ الأمن القومي ".. ماتقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمّها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحليّة والدوليّة". ويرى أنّ الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي لماله من فوائد عديدة، على أن يتم الالتزام بقواعد وأصول العمل الجماعي(7).

ومن خلال إدراك طبيعة الاختلاف بين مفهوم الأمن القومي كما عرفه الفكر الغربي ومفهوم الأمن القومي العربي وفقاً لخصائص الواقع العربي، يرى عددٌ من الباحثين العرب: "أنّه تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي.. وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي ومايتطلّبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات" (8).

ومن الطبيعي أنّ مأخذنا على الاتجاه الأوّل أنّه يقف عند الحدود السياسيّة لكلّ قطر عربي باعتبارها الصورة المثاليّة للتطوّر السياسي المطلوب. ويبدو واضحاً أنّ هذا الاتجاه يغفل:

أ - الوجود القومي ومايترتب عليه من تمييز بين أمن وطني خاص بكلّ قطر عربي وبين أمن قومي عربي شامل، ومايرتبط بذلك من تحديد للعلاقة بينهما على أساس التكامل الوظيفي، حيث إن تجاهل الوجود القومي لابدّ أنْ يتضمن تهديداً للأمن الوطني بشكل أو بآخر(9).

ب - إنّ حركة المجتمع في أيّ قطر عربي تتم في ضوء حركة تطوّر الأمّة العربية وليس بمعزل عنها. أي أنها حركة الجزء في الكل.

ج - إنّ الأخطار التي يتعرّض لها أيّ قطر عربي تصيب بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى، لأنّها تتّجه في حقيقة الأمر إلى الأمة العربية ككل لتنال من الوجود القومي برمته. فالوجود الإسرائيلي القوي يشكّل تهديداً مباشراً لأمن الأقطار العربية وقدرتها على مواجهة العديد من التحدّيات. وليس هناك قطر عربي في منأى عن الأخطار التي قد تتعرّض لها أقطار عربية أخرى. والتحرّك الإسرائيلي في المنطقة العربيّة يؤكّد ذلك.

د - إنّه في إطار النظرة الضّيقة للأمن القومي لم يعد ممكناً تحقيق الأمن، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات فقط، وإنّما لأنّ العالم أضحى اليوم مترابطاً إلى الحدّ الذي لم تعد فيه أية دولة بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة الدول في سعيها نحو بلوغ أهدافها وتأمين مصالحها.

أمّا النظر إلى الأمن القومي العربي على أنه أمن إقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة فقط، وإنما فيما يخص الوضع العربي أيضاً. يؤكّد ذلك أكثر من مفكّر عربي، فالدكتور حامد عبد اللّه ربيع يقول في هذا الخصوص: "... إنّ تصوّر الأمن العربي على أنه أساساً أمن إقليمي هو تعبير بعيد عن الصواب. إنّه البديل للأمن القومي وليس مجرّد تطبيق لمفهوم الأمن القومي"(10). ويقول الدكتور علي الدين هلال: "... الأمن القومي ليس مجرّد صورة من صور الأمن الإقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي. فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية وإلى وحدة الانتماء وإلى مفهومي الأمة الواحدة والمصير الواحد. والأمن العربي كذلك ليس مجرّد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجّهة إلى هذه البلاد ويتخطّاها ويتجاوزها(11). إنّ أيّة صياغة لمفهوم الأمن القومي(12) ينبغي أن تأخذ في الحسبان الأمور التالية:

(أ) عدم الخلط بين مفهوم الأمن القومي ومفاهيم الأمن الأخرى.

(ب) إدراك حقيقة الوجود القومي من جهة، ومتابعة تطوّر الفكرة القومية من جهة أخرى.

(ج) التصدّي للإجابة عن عدد من التساؤلات التي قد تثار في هذا الخصوص. من ذلك مثلاً: أين يقع مفهوم الأمن القومي في الفكر العربي؟ هل يدخل في إطار المبادئ فيكون متمشّياً مع المفهوم العربي للأمن القومي؟ أم أنّه في إطار القيم فيكون متمشّياً مع مفهوم المصلحة القومية؟.

يمكن القول بأن الأمن القومي العربي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمّة العربية، ضمن الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها، بعيدة عن أي تهديد داخلي أو خارجي، مباشر أو غير مباشر، لوجودها القومي أو لحركة تطوّرها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري.

الأمن القومي يرتبط بحقيقة مزدوجة: الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر. الحاضر باعتباره إحدى مراحل التطور العربي، ممّا يعني النظر إلى الأمن الإقليمي كتطبيق مؤقت للأمن القومي وليس كبديل له؛ والمستقبل باعتباره يتضمّن المراحل الأخرى ومن بينها الوحدة(13).

يدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية. ولما كان هذا المفهوم يتضمّن تخطّي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبّي احتياجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ماينبغي أن يكون. وهذا يعني أنْ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة.

وبناءً على ماتقدّم فإنّنا لايمكن أن نفهم وجود أمن قومي للعراق مستقل عن الأمن القومي السوري أو الأردني، أو أمن قومي للسودان مستقل عن الأمن القومي المصري، وهكذا فإنه لايمكن بأي صورة من الصور تحقيق الأمن القومي لأية دولة عربية بمعزل عن الدول العربية الأخرى، ويمكن أن نطلق على هذا المفهوم للأمن مصطلح "الأمن الجماعي المشترك"، الذي

يشتمل على شقيّن:

الأوّل وقائي : يتمثّل في الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون وقوع العدوان أو تهديد الأمن القومي.

والثاني يتضمّن التوازن والاستقرار : ويشمل الدول التي تواجه تهديداً مباشراً لوجودها، الأمر الذي يمكّنها من توظيف مواردها وطاقاتها لتقوية قدرات دول المجابهة (طموحات غير متحققة واقعياً).

إنّ النظر إلى كلّ قطر عربي بوصفه مكملاً للقطر المجاور (أو الأقطار العربية المجاورة)، وساعياً نحو تحقيق التنسيق والتكامل معه ومع بقية الأقطار العربية يقودنا إلى تعريف الأمن القومي العربي "بأنّه قدرة الأمة العربية مجتمعة على التصدّي لكلّ التحديّات والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها والتغلّب عليها، وصيانة استقلال ووحدة الأمة العربية، وزيادة متانتها العسكرية والاقتصادية والثقافية (والاجتماعية) في وجه التحدّيات التي قد تظهر في المستقبل"(14).

والواقع إنّ المعضلة الرئيسة التي تواجه العمل القومي العربي المشترك في الميادين والمجالات والهياكل كافة تتمثّل في التناقض الكبير القائم بين قومية التهديدات والتحدّيات والمهام المطروحة على العرب (جماعياً) من جهة، وبين انفرادية كل قطر عربي برسم سياسته الإقليميّة والعربيّة والدولية وتنفيذها على مستواه الخاص، وقد أدّت هذه الازدواجية (التي بلغت درجة التناقض في أحيان كثيرة) إلى تراجع واضح في مكتسبات العمل القومي العربي على صعيد الممارسة الواقعية، حتى وصل الوضع إلى مرحلة مأسويّة تجسّدت (ومازالت للأسف) باستقواء أقطار عربيّة بالأجنبي على أقطار عربيّة شقيقة، وقد خلص تقريرٌ أنجزه فريق علمي عربي في إطار "مركز دراسات الوحدة العربيّة" إلى استشراف واقع مستقبلي خطير للعرب فيما لو استمرّت الأوضاع العربية الراهنة، وقال التقرير حرفياً: "إنّ كلّ الأقطار العربية، غنيّها وفقيرها، كبيرها وصغيرها، تواجه إما أزمة بقاء أو بقاء أزمة إذا استمرّ واقع التجزئة الراهن".

وقد أشار السيّد الرئيس **<u>حافظ الأسد</u>** في كلمته أمام السادة أعضاء مجلس الشعب عند أدائه اليمين لولاية رئاسية خامسة في 11/آذار من العام الحالي 1999 إلى وضع الأمة العربية المفكّك أمام التحدّيات الخطيرة، فقال: "إنّ مايقلقنا اليوم هو حالة الأمّة العربية ومعاناتها من الوهن والضعف والانقسام والصراعات، وخوف البعض من البعض الآخر، وخوف الجميع من أخطار تهدّد الجميع وتسعى للسيطرة والهيمنة على الوطن كلّه إلى جانب العدوان الإسرائيلي.

لقد تجّذرت المصالح القطريّة الضيّقة، وغاب الأفق القومي الرحب، ممّا أتاح للقوى الأجنبية سهولة الهيمنة، ولإسرائيل سهولة الاستمرار بالعدوان، ممّا يكاد أن يفقد العرب جميعاً القدرة على النهوض والتقدّم.

في عقدي الأربعينات والخمسينات كان طموح العرب التحرّر من الأجنبي وتحقيق الوحدة العربيّة، وفي الستّينات ومطلع السبعينات كان طموح العرب تحقيق التضامن العربي، وبعد ذلك فإنَّ الطموح اليوم هو وقف حالة الاقتتال والتنازع والصراع. [ويتساءل الرئيس **<u>الأسد</u>** مستنكراً]: "فأيّ عربي مسؤولاً كان أو مواطناً عادياً يستطيع القول إنّ هذه الحالة المؤلمة توفّر له الأمن والاستقرار والتمتّع بالموارد والعيش الكريم...؟"(15).

ثانياً: التحديّات المُهدِّدة للأمن القومي العربي:

ثمّة أخطار وتحديّات داخليّة وخارجيّة عديدة تُهدِّد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الجيوبوليتيكية للوطن العربي، والتي جعلت منه منطقة هامّة جدّاً اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً وحضارياً، ومن هذه التحديّات:

*1- **وجود الكيان الصهيوني:** يُعَدّ وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي، وفي منطقة هامة وحيوية جداً تصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، من أشدّ مايتهدّد الأمن القومي العربي من تحديّات. وخطر إسرائيل لايتوقّف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب، بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية والعدوانية، المهدِّدة عملياً لأقطار الوطن العربي كافّة (بل لأقطار إسلامية كإيران وحتى باكستان). والمخطّطات الإسرائيلية لا تتوقف عند حدود إسرائيل الحالية، بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك بكثير. ويمكن أن نضيف إلى التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة، تلك المشاريع التي تقوم إسرائيل بتنفيذها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة، مثل سورية ولبنان والأردن ومصر.*

ونشير هنا إلى أطماعها بالمياه العربية، واستيلائها على منابع المياه كاستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلى تمتين

علاقاتها مع تركيا وعقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك بينهما على الصُعد كافة: عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياحياً (وهو موضوع يتطلب دراسة منفصلة لضخامته ومخاطره). وتدعم إسرائيل المشاريع المائية التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع "الشرق أوسطيّة" المعروف، الأمر الذي يتهدّد كلاً من سورية والعراق بكوارث غذائية وزراعيّة واجتماعية. كما أنّها تعمل منذ فترة ليست قصيرة على تمتين علاقاتها مع إثيوبيا وتنفذ في هذا الإطار مشروعات مائية مشتركة كالمساعدة في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق لنقل المياه عبر قناعة مغطاة أو على نهر ناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر وصولاً إلى إيلات مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الأثيوبية. كما قامت إسرائيل بتمتين علاقاتها العسكرية والأمنية مع أرتيريا، بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر والسيطرة على منافذه الحيوية التي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالأمن القومي العربي، خصوصاً وأنّ البحر الأحمر يُعدّ ذا أهمية استراتيجية خطيرة.

2- *__ثمّة أخطار وتحدّيات عديدة تُهدّد الأمن القومي العربي ناشئة من الداخل،__ وهذا مايجعلها أشدّ خطورة على المستقبل العربي، لأنها ستتحول إلى عوامل ضعف، من شأنها التهيئة البنيوية للانقضاض الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية أو عبر الاستفراد بكل قطر أو مجموعة على حدة.*

أ- *في المجال السياسي: تُعاني الأقطار العربية من مظاهر التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، الناتج عن التجزئة الإقليمية والسياسيّة والبشريّة والاقتصادية التي فرضتها القوى الأجنبية، وكذلك بسبب انتشار أغلبية من الحكومات التابعة، وغياب الحسّ القومي لديها، إضافة إلى الخلافات العربيّة- العربيّة، التي أصبحت -بكلّ أسف- سمة ملازمة للواقع العربي الراهن.*

وهو مأأشار إليه السيد الرئيس __حافظ الأسد__ في كلمته المذكورة، حيث قال: "لقد وقعت أخطاء كبيرة من هذا الشقيق أو ذلك، وتركت آلاماً عميقة وهذا أمرٌ حدث بالفعل، ولكن إلى متى وإلى أين...؟ هل من مصلحة أي مسؤول عربي أن يورث الأجيال القادمة هذه الصراعات...؟. وماهو الثمن الذي دفعناه والذي ستدفعه الأجيال القادمة، هذا إنْ بقي لها شيءٌ تدفع منه...؟

يتكلّم البعض عن السلام مع إسرائيل في الوقت الذي نرفض فيه السلام فيما بيننا، ولن يتحقّق السلام مع إسرائيل موضوعياً، إلاّ إذا تحقّق السلام بين العرب أنفسهم"(16).

ب- *في المجال الاقتصادي: مازال الحديث عن اقتصاد عربي واحد أو حتّى عن تكامل اقتصادي عربي(17) أمراً غير واقعي. فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر القطرية المتخبطة، ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل، الذي نصّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الاقتصادية العربية. ودون الخوض في هذه المسالة يمكن ابراز العديد من الإشكاليات المتعلّقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي، والتي تتمثّل في:*

- *التبعية العربيّة للاقتصاد العالمي، وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعاً قطرياً.*
- *غياب التطوّر الشامل، وغياب التنسيق التجاري والإنتاجي بين هذه الأقطار.*
- *توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العرب، وتشير بعض الإحصاءات إلى أنّ مايزيد عن 800 مليار دولار (من أموال العرب) موظفة في الخارج، وأنه مقابل كل دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي، يُستثمر 75 دولار عربي في الخارج، وهو مايؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البُنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.*
- *يعاني الوطن العربي من أزمة حقيقية في مجال أمنه الغذائي، وتتضخّم هذه المشكلة يوماً بعد يوم نتيجة الازدياد الكبير في عدد سكّان الوطن العربي، والذي يترافق بتناقص واضح في الإنتاج، ولاسيّما المواد الغذائية الضروريّة(18).*

حيث تبيّن الدراسات المتخصّصة أنّ الوطن العربي بجميع أقطاره شهد في العقود الثلاثة الأخيرة زيادة كبيرة في الهجرة من الأرياف إلى المدن، كما أنّ الأقطار العربية أصبحت مع أوائل السبعينات، من أكبر مناطق العالم استيراداً للمنتجات الزراعيّة، وأكثرها اعتماداً على الخارج في توفير احتياجات السكّان من الغذاء (يُستثنى من ذلك القطر العربي السوري، الذي زاد إنتاجه الكلّي للغذاء إلى أكثر من ثلاثة أمثال مابين 1970 و1993(19)). وقد جاء في دراسة "للمنظّمة العربيّة للتنمية الزراعيّة": "إنّ الزراعة لاتزال تعاني من التخلّف في كثير من جوانبها، ويعتبر العالم العربي منطقة العجز الغذائي الأوّل في العالم" (20).

وعموماً فقد لاحظ المجتمعون، المشاركون في الدورة التاسعة للمؤتمر القومي العربي، المنعقدة مابين 15–18آذار (مارس) 1999 في بيروت، لدى استعراض الأوضاع الاقتصاديّة العربيّة، لاحظوا تدهور مؤشّرات التنمية البشريّة، الذي "يعود بشكل رئيس إلى السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، التي أدّت إلى زيادة الاستقطاب في المجتمع إلى درجة التشرذم الاجتماعي، واستبعاد أشدّ الفئات الاجتماعيّة حرماناً، واستمرار تهميش دور المرأة العربيّة، بل وتراجع مكانتها أحياناً. وقد لاحظ المؤتمر اتّساع دائرة الفقر والحرمان وتزايد مؤشّرات البطالة، في الوقت الذي تؤكّد الإحصاءات تصاعد ثروات قلّة من المواطنين العرب.

كما لاحظ المؤتمرون لدى استعراض التحدّيات التي ستواجهها الاقتصادات العربية في القرن المقبل، وخاصة في مواجهة إخفاق عملية التنمية، ومأزق العمل العربي المشترك، والمشروعات الإقليمية المشبوهة، وقضايا السكّان والبيئة، وتحدّيات الأمن المائي والغذائي. ورأى المؤتمر أنّ مواجهة هذه التحديّات لن يكتب لها النجاح مالم تعمل الدول العربية على إحداث إصلاحات أساسيّة في القواعد الاجتماعية التي تحكم توزيع الدخل وتشكّل الاستهلاك وامتلاك قرار الاستثمار. مما يعني وجود مشروع اجتماعي –اقتصادي متناسق يقوم على أسس التنمية المستقلّة الشاملة والتكاملية ضمن خلفيات من الديمقراطية والشفافية، تضمن استخدام الشعوب العربيّة جميع وسائل الضغط الشعبي الذي يسمح بإقامة اقتصاد عربي قومي ومتين، يعزّز الموقف العربي التفاوضي تجاه التكتّلات الداخليّة والمؤسّسات الدولية، ويجعل الدول العربية قادرة على التعامل مع مختلف الجهات من موقع التكافؤ والنديّة(21).

ثالثاً: التحدّي العلمي –التقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي

إنّ التقدم العلمي والتقني في كل مجتمع مرتبط بشكل عضوي بالنهوض العام لهذا المجتمع، ولهذا نلاحظ تباطؤاً ملحوظاً في النهوض العلمي والتقني في الأقطار العربيّة، في الوقت التي تتسارع فيه مستجدّات العلم والتقانة في العالم بشكل انفجار متصاعدة وبوتيرة متسارعة.

ويُلاحظ أنّ معظم مؤشّرات التقدّم العلمي والتقاني العملية وبشكل خاص في الإنتاج والخدمات راوحت مكانها تقريباً خلال العقد الماضي، وتكفي الإشارة إلى أنه لم يتم سوى تسجيل عدد نادر جدّاً من براءات الاختراع من مبدعين عرب، وعدد نادر جداً من سلع جديدة أو طرائق إنتاج جديدة في الأقطار العربية، كما لم يسجّل الإنفاق على البحث والتطوير سوى زيادة طفيفة(22).

ويتبيّن من تتبع حجم المنشورات والأبحاث العلمية العربية الصادرة في دوريات عالميّة(23) أنّ معظم الأقطار العربيّة استمرّ في أدائه الضئيل المخيّب للآمال. فمثلاً في عام 1984 وظّفت مراكز البحث والتطوير 3745 عالماً أو مهندساً من حملة الدكتوراه و 4378 من حملة الماجستير. وكان هناك مامعدّله 1.7 باحث خارج الجامعات (و2.7 إذا مأأضفنا باحثي الجامعات) لكل 10.000 قدرة بشرية اقتصادية متوفرة في الوطن العربي؛ وبالمقابل كانت الأرقام في بعض البلدان منتقاة كالتالي: 66 (الولايات المتحدة) ، 39(فرنسا)(24). وقد تركّز نصف البحوث العربية على الزراعة والطب والعلوم النظرية والاقتصاد والصيدلة. وبالرغم من الجهود الشجاعة لعدد من العلماء إلاّ أن البحوث الأساسية مازالت في نطاق ضيّق إلى حد يمكن اعتبارها من الناحية العملية غير موجودة(25).

ففي أوائل الثمانينات بلغ عدد النشرات العملية العالمية بحسب معطيات "معهد المعلومات العلميّة" (الولايات المتحدة الأمريكية) كالتالي (لكل مليون مواطن):1020: (الولايات المتحدة)، 450 (فرنسا)، 18(البرازيل)، 16(الهند)، و15(الوطن العربي).

ويُعَدّ انتشار المعرفة العلمية والخبرات البحثية في أقطار الوطن العربي أبطأ ممّا هو في البرازيل والهند، وذلك بسبب الاتصالات الضعيفة في مابين العلماء العرب، وكذلك بسبب غياب المجاميع العلمية الفاعلة والاعتماد الكبير على الاستيراد المباشر للتقانة. والحكومات العربية من أضعف الداعمين لبحوث الإنتاج وتطويره (معظم المعامل مستوردة على أساس وتسليم المفتاح")؛ إذ هي تخصّص 0.2بالمئة فقط من الناتج الوطني الإجمالي للبحث والتطوير، بالمقارنة، مع الهند التي تخصّص 0.7بالمئة، والبرازيل 0.6بالمئة، بينما تخصّص البلدان الصناعية من 2 إلى3 بالمئة(26).

وتبدو الحكومات العربية عاجزة عن تطوير نظمها الخاصة ومؤسّساتها لجعلها قادرة على الإفادة من العلوم لخدمة المجتمع، إذ يتطلب إدخال العلوم والتقانة إلى الاقتصاد العربي تغييرات بنيوية وسياسية ومجتمعية كبيرة.

فالتحديّات الاقتصادية والعسكرية والسياسيّة التي تواجه الوطن العربي اليوم تتشابك مع معطيات العلوم والتقانة، وكلّها تنعكس على الأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية والثقافية، وعلى صراعنا الوجودي مع العدّو الصهيوني. وبالتالي فإنّ التحدّي اليوم ومستقبلاً سيتركّز على مدى قدرة كل طرف على الاستفادة القصوى من العلوم والتقانة المعاصرة، ودمج نتائجها في عملية إعادة البناء وتحرير الأرض والتنمية الشاملة.

من زاوية كميّة، يوجد في الوطن العربي إلى الآن مايقرب من مئتي جامعة، إضافة إلى عدد غير قليل من مراكز البحوث، ومايقرب من خمسين ألف عربي يعملون كأساتذة أو كأعضاء في معاهد أبحاث عربيّة أو أجنبية. أمّا من الزاوية النوعيّة وحتى الكميّة فإنّ إنتاج العلماء والمفكّرين العرب مجتمعين يقلّ عن إنتاج الفئة نفسها في "إسرائيل" قبل "البريسترويكا" (التي حقّقت هجرة واسعة للعلماء السوفييت إلى الكيان الصهيوني، وهو ماسنتوقف عنده لاحقاً) على رغم تساوي أعداد فئة الباحثين في "إسرائيل" ودولة عربية واحدة مثل مصر (في عام 1985). ولدى مقارنة عدد البحوث والدراسات المنشورة في العلوم الطبيعية في ثلاثة عشر قُطراً عربيّاً (الأردن، تونس، الجزائر، ليبيا، السعودية، السودان، سوريّة، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن)، و"إسرائيل" من عام 1967 إلى عام 1983، يتبيّن أنّ مجموع ما أنتجه الباحثون العرب في مجال العلوم الطبيعية 2616 بحثاً في تلك الفترة، في حين أن إجمالي ما أنتجه "الأسرائيليون" في المجال نفسه 4661 بحثاً (27).

وقد ورد في منشورات "معهد المعلومات العلميّة" (ISI) أنّ إنتاجية الباحث العربي تعادل 10بالمئة من المعدّل العادي لغيره من العلماء لغاية عام 1973. وممّا يُعاب على حركة البحث العلمي في الوطن العربي ندرة البحوث ذات الطابع القومي في معالجة القضايا والمشكلات ذات الطبيعة المشتركة، والتي قد يساهم حلّها في إيجاد مؤسّسة علميّة عربية تهدف إلى النهوض بالمستوى العلمي والتقني وتنمية المهارات والخبرات المشتركة وإنضاجها(28).

فالأزمة هنا تتجلّى في غياب منظومة عربية لنقل المعرفة واستغلالها في التنمية، ورفع القدرات الدفاعيّة، وتقليل الفجوة العلمية–التقنية بين العرب والعدوّ الصهيوني. وتكاد معظم الأدبيات تجمع في تحليلها الواقع الراهن لمشكلة البحث العلمي والتخلّف التقاني في الوطن العربي على الأمور أو التحديّات التالية: انخفاض عدد الباحثين بالمقارنة مع البلدان المتقدمة ومع المعدّل الوسطي العالمي؛ ضعف البُنية المؤسّسية العلميّة (قطرياً وقومياً)؛ نقص مردودية الباحثين العرب؛ هجرة الأدمغة العربية إلى الدول المتقدّمة؛ وأخيراً غياب استراتيجية عربيّة قوميّة شاملة لمعالجة هذه المشكلات، ووضع تصورات واقعيّة لمجابهة هذه التحديّات الكبيرة.

ففي دراسة نُشرت في العام 1998(29)، قُدِّر عدد الباحثين العالمين في مؤسّسات البحث العلمي العربيّة عام 1984 بـ 31118 باحثاً. وإذا أضفنا إليهم عدد الباحثين من الجامعيين، الذين يُقدّر عددهم بـ10بالمئة من عدد العاملين في سلك التعليم العالي، حصلنا على 81113، وهو مايعطي نسبة 2.7 باحثاً لكل عشرة آلاف من اليد العاملة. وهي نسبة، ضئيلة إذا ماقوبلت بمثيلتها في الولايات المتحدة وهي 66 بالمئة، واليابان 58 بالمئة وبريطانيا 36بالمئة. وهي تمثّل 44.6 باحثاً لكل مليون نسمة من السكّان.

وبالنسبة لنوعية مؤسّسات البحث العلمي الموجودة في الأقطار العربية، فإنه على الرغم من المحاولات الجادة التي قامت بها البلدان العربية لإنشاء وتطوير مؤسّسات مركزية ومراكز بحث علمية وتقانية حديثة، لاتزال هذه المؤسّسات تواجه مشكلات كبيرة تمنعها من الانطلاق والعمل المنتج، وأبرزها غياب سياسة علمية واضحة ومتسقة، تحدّد أهداف واقعية وعمليّة ومجدية للبحث العلمي، تصبّ في التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، وفي تأسيس قاعدة علمية –تقانية قوميّة مستقلّة، لاتخضع لابتزاز القوى والشركات الدولية، ولا تتأثر بالمتغيرات السياسيّة الإقليمية والعالمية. وبسبب جملة المشكلات التي تواجه البحث العلمي العربي يسود مراكز البحث العلمي العربيّة أجواء متشابهة من حيث التخبّط والتردّد، وتحكّم القوانين البيروقراطية، والافتقار للتراكم والتقدّم، والشعور بعدم الجدوى، وعدم توافر المناخ الملائم للعمل البحثي، ناهيك عن "ضعف المجتمع العلمي والتقاني وأحياناً عزلته عن النشاط الوطني" و"ضعف مراكز المعلومات العلمية، وخدمات التوثيق والمكتبات، وقلّة الحوافز، والتبعية العلمية والتقانية للخارج، وضعف البُنيات الأساسيّة".

وينجم عن ذلك نقص كبير في الإنتاج العلمي العربي من حيث الكميّة والنوعيّة معاً. فمتوسّط إنتاج العلماء العرب يتراوح حول 0.4 بحث في العام. وفي مايتعلّق بالإنتاجيّة العربية في هذا المجال مقارنة بإسرائيل والدول المتقدمة، فإنّ الناتج العربي

لايزيد عن 1 بالمئة من الناتج الإسرائيلي وأقلّ من ذلك للدول المتقدّمة. وتشير أرقام اليونسكو إلى أنّ إنتاج الباحثين العرب قياساً لعددهم الرسمي لم يبلغ سوى أقل من 10 بالمئة من المعدّل الدولي. وهذا يعني أنّ هناك حاجة لعشر باحثين عرب في المتوسّط لإنتاج ماينشره باحث واحد في المتوسّط الدولي.

وفي مقابلة صحفيّة أُجريت مع الدكتور طه النعيمي الأمين العام لاتّحاد مجالس البحث العلمي العربيّة في شهر شباط (فبراير) 1999(30) ذكَر أنَّ ميزانية البحث العلمي في أمريكا حوالي 3.2% من الناتج القومي الإجمالي، وفي أوروبا هناك معدّل عام لميزانية البحث العلمي يقدّر بـ 2.5 من الناتج القومي الإجمالي، وفي اليابان 3% وفي كوريا الجنوبية 1.91 ومن المتوقع أن تصل إلى 5% خلال السنوات القادمة.

أمّا في الدول العربيّة فميزانية البحث العلمي تتراوح بين الصفر وبين 0.5% من الناتج القومي الإجمالي، وبعض الخبراء يصل بهذه النسبة إلى 0.7%.. وهي كلّها أرقام ضئيلة جداً إذا ماقورنت بميزانيات البحث العلمي في الدول المتقدمة. والمفترض أن تكون ميزانية البحث العلمي لدينا أكثر من الدول المتقدمة، لأنّنا نحتاج إلى دفعتين: الدفعة الأولى لتقليص الفجوة التي تفصلنا عن الدول المتقدمة، والثانية للإسراع بالتنمية واللحاق بركب الدول المتقدّمة.

وقد أشار الأمين العام لاتّحاد مجالس البحث العلمي العربية (في المقابلة ذاتها) إلى الصلة المباشرة بين البحث العلمي والأمن القومي العربي، فقال: إنّ الحصار المفروض على العراق إذا كان معني به شيء فهو العلم والتقنية، لأنّ العراق نجح في عبور الخطوط الحمراء المرسومة للبلاد العربيّة. لأنّ الدول الغربيّة والقوى الكبرى رسمت خطوطاً لايجوز للدول العربيّة أنْ تتجاوزها خاصة في مجالات التقنيات المتقدمة والبحوث التكنولوجيّة والبيولوجيّة والليزر والطاقة النووية، حتى كمجالات بحث أساسي وليست كصناعات مُعيّنة. فقد وصل الأمر بالقوى الكبرى إلى درجة منع حتّى المجلّة العلميّة من الوصول إلى العراق، وكذلك منع وصول المعلومات والأجهزة المتقدمة من أجل القضاء على التطور والتقدّم في مهده، والقوى الكبرى تخاف من العقل العربي سواء في العراق أو في سوريّة أو في مصر أو في الجزائر أو في غيرها، فالعقل العربي هو المحاصر وليس شعب العراق وحده(31).

من ناحية أخرى، نشير في هذا المجال إلى مشكلة خطيرة تتمثّل في تصاعد معدّلات هجرة الأدمغة العربيّة(32) إلى الغرب الصناعي، برغم الحاجة العربيّة الماسّة لهذه الكفاءات والطاقات العربيّة المتقدّمة، التي يُفترَض أنها هي التي تقود التنمية الشاملة، وتقلّص الفجوة العلمية –التقانيّة مع العدوّ الصهيوني.

فقد أشارت آخر الدراسات المنشورة(33) في هذه المسألة إلى أنَّ عدد الأدمغة العربيّة المهاجرة إلى المجتمعات الغربيّة، وخاصّة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ نحو 450 ألف نسمة. وهي خسارة فادحة لموارد بشرية عالية المستوى (حملة ماجستير ودكتوراه وهندسة واختصاصات نادرة أو المدرَّبة تدريباً تقنياً رفيع المستوى)، والضرورية جدّاً لتحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلته إلى الأمام.

وهجرة الأدمغة مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والحضاري بشكل عام. وأسباب هجرة الكفاءات (الأدمغة) من أقطار الوطن العربي إلى خارج حدوده كثيرة ومتشعّبة، ولامجال هنا للتفصيل فيها. ولكن يمكن الإشارة بصورة موجزة إلى مجموعتين من العوامل المؤثِّرة، هما مجموعة العوامل أو القوى "الدافعة" أو "الطاردة"، ومجموعة العوامل أو القوى "الجاذبة" الموجودة أو المعروضة في البلدان المُضيفة، التي تسهم في خسائر بشريّة وخبرات يزيد حجمها عن مائتي مليار دولار. وأبرز العوامل "الدافعة" أو "الطاردة" تتجلّى في (34):

أ–المحيط السياسي؛ ب–محيط العمل والوضع المعاشي، ج–أنظمة التعليم العالي والبروقراطية، د–السياسات التقانية المتخلّفة.

أما العوامل "الجاذبة" فهي عكس العوامل "الدافعة" أو "الطاردة"، وأهمّها: أ–المحيط العلمي المناسب، ب–توافر المناخ الملائم فكرياً واجتماعياً وسياسياً، ج–المستوى المعاشي اللائق لهذه الفئة المتخصّصة والشعور بالأمان والرفاه الماديّ والتسهيلات المختلفة.

وبشكل عام يمكن القول إنّ كثيراً من الدول العربية أهملت أدمغتها (علماءها وخبراءها وباحثيها)، فلم تُخصص لهم الرواتب الضرورية لتحقيق الحدّ الأدنى من المعيشة الكريمة –هذا إذا توفرت الوظيفة المناسبة للاختصاص والكفاءة– فرواتب ومستويات معيشة العلماء العرب في أقطارهم– باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي حالياً– لاتوفر الشعور بالرضى والاستقرار النفسي والضمان الاجتماعي والتفرغ للابتكار والإبداع (والدليل على ذلك أن العلماء والباحثين العرب يبدعون ويتفوقون في شتى

الميادين في الغرب لتوفر الإمكانات والحوافز الماديّة والمعنوية والمناخ الاجتماعي المواتي للبروز والإنتاج والإبداع). وفي وقت تُقيّد فيه حرية الباحث العربي، وعدم تخصيص سنوات تفرّغ مدفوعة الأجر المجزي للبحث العلمي في الوطن العربي، نجد أن الباحث نفسه يحصل على كل هذه المزايا في الدول المتقدّمة.

وهكذا، فإنّ عوامل "الجذب" في البلدان الغربية مختلفة ومتنوعة، منها العلمية والسياسيّة والاجتماعية والاقتصادية والفكريّة (مناخ التسامح العام) وغيرها. وتبقى العوامل والمحفزّات الاقتصادية تحتل مكانة مؤثّرة في هجرة الكفاءات العلمية والفنية والاختصاصية في الأقطار العربية الأكثر فقراً، والأشخاص الأكثر تأثراً بهذه العوامل هم الأفضل إعداداً وتأهيلاً، والأكثر خبرة في الإنتاج والتدريب والبحث في بلدانهم الأصليّة.

ويرى دارسو هذه المشكلة أنّ الآثار المترتّبة على "نزيف الأدمغة" أو "هجرة الأدمغة" كبيرة، وباهظة التكاليف بالنسبة للأقطار العربية حاضراً ومستقبلاً، ومنها:

1- إنّ خسارة الطاقات البشريّة المتخصّصة تشلّ الجهود الوطنية (قطرياً وقوميّاً) لحلّ المشكلات التنموية المعقّدة، وتفقد العرب مورداً خلاقاً وحيوياً وأساسياً بالنسبة إلى تطويرها علمياً وتقانياً وحضارياً.

2- إنّ تزايد البطالة في أوساط ذوي الطاقة العلمية الرفيعة، وحَمَلة الإجازات الجامعية (والماجستير والدكتوراه أيضاً)، والتي بلغت 35 بالمئة أو أكثر (من حملة خريجيّ الجامعات العربية)، ستضاعف من حجم التوترات الاجتماعية والسياسيّة، وستدفع بقسم كبير من هؤلاء إلى العمل من أجل الهروب أو حتى للانخراط في جماعات وتيّارات معادية لبلدانهم الأصليّة. الأمر الذي يزعزع الاستقرار الوطني ويهزّ الأمن القومي العربي عموماً.

3- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات العربية الذي تغذّي شرايين البلدان الغربية (وبعضها تعمل مباشرة في أجهزة ومؤسّسات وشركات موجّهة ضدّ الأمن القومي العربي)، بينما تحتاج التنمية العربية وتطوير الإنتاج والصناعة الحديثة والزراعة المتقدّمة إلى مثل هذه الكفاءات في الميادين المختلفة، ولاسيّما في الاقتصاد والتعليم، والصحة، والتخطيط الحضري، والبحث العلمي، والتقانة، والصناعات العسكرية الذاتية.

4- تبديد الموارد والطاقات البشريّة المتخصّصة والموارد المالية العربية الضخمة، التي أنفقت في تعليم هذه الكفاءات وتدريبها، والتي تحصل عليها البلدان الغربيّة من دون مقابل تقريباً.

ففي دراسة عربيّة قُدّرت تكاليف إعداد المهندس بنحو 227 ألف دولار، و198 ألف دولار لعالم الطبيعة، و535 ألف دولار للطبيب. وبالإمكان أن نحسب وفق هذه المعطيات الحجم الهائل للخسائر العربية، والنزيف السنوي المستمر لأفضل وأهم الطاقات والكفاءات العربية.

5- في وقت هاجر فيه أو "طُفّش" قسّرياً حوالي 500 ألف كفاءة عربيّة من حملة الشهادات العالية إلى الولايات المتحدة وأوروبّا الغربيّة، تشير بعضُ الدراسات العربيّة إلى دفع الأقطار العربية أموالاً طائلة للخبرات الدوليّة. وهو مايحمّل المشروعات الصناعيّة العربيّة تكاليف إضافية (للخدمات الاستشاريّة والعمولات والرشاوى) بنسبة تتراوح بين 200-300% مقارنة بالتكاليف الدولية، وأنّ قيمة الارتفاع في هذه التكاليف خلال المدة مابين 1975-1980 (خمس سنوات فقط) بلغت 25 مليار دولار، أي أكثر من إجمالي الإنفاق العربي في مجالات التعليم والبحوث والتقانة في المدّة من 1960 إلى 1984 (35).

وبذلك يتحمّل الوطن العربي بسبب هذه الهجرة خسائر مزدوجة، تتمثّل في ضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وتدريب الكفاءات العربية (المهاجرة) وإعدادها من جهة، وفي نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها، بل واستيراد الكفاءات أو الخبرات الغربية المماثلة بتكاليف كبيرة. وفي هذا السياق يقول باحثٌ عربيّ تعقيباً على هذا الهدر الهائل: "لابدّ أنّ أصحاب القرار والبيروقراطيين المعاونين لهم يشعرون شعوراً عميقاً بالنشوة عندما يتمكنّون بجرّة قلم واحدة، من إجراء صفقات عن طريق عقود "تسليم المفتاح" أو "سلعة في اليد" لشراء معمل فوسفات بقيمة 400 مليون دولار، أو مرفأ بقيمة ملياري دولار، أو معمل للغاز الطبيعي السائل بمليار دولار.. إلخ. ويمكن لهؤلاء الذين يعقدون الصفقات جني ثروات هائلة وسريعة عن طريق تسهيل منح هذه العقود الضخمة(36).

6- الظاهرة المستجدّة والتي تنعكس بشكل خطير على الأمن القومي العربي وعلى مستقبل الصراع العربي- الصهيوني، تتمثّل في أنه في وقت ازدياد معدّلات هجرة الكفاءات العربيّة من الاختصاصات العلمية الهامة والحساسة باتجاه البلدان الغربيّة، فإنّ "إسرائيل" تستقطب آلاف العلماء من الاتحاد السوفييتي السابق، والذين قدّرت دراسة عددهم

بأكثر من 70 ألفاً من المهندسين، وقرابة 20 ألفاً من الأطباء والممرّضين والفنّانين، وحوالي 40 ألفاً من المدرّسين، وقسمٌ كبيرٌ من هؤلاء حملوا معهم كثيراً من أسرار التطوّر العلمي (37)، والأسرار الأخرى.

وإذا كان عدد المهاجرين من يهود روسيا (ودول الاتحاد السوفييتي السابق) إلى "إسرائيل"، منذ أواسط سنة 1989 إلى نهاية عام 1998 قد بلغ حوالي 800 ألف مهاجر، فإنّها تخطّط لـ "استقبال" 1.2 مليون مهاجر جديد حتى عام 2002.

وطبقاً لمعلومات "عوزي غدور"، مدير قسم خدمات الاستيعاب في "وزارة الاستيعاب"، فإنّه منذ بداية الهجرة الواسعة (سنة 1989) إلى نهاية عام 1991، كان في "إسرائيل" بين المهاجرين الجدد: 10آلاف عالم، 87 آلف مهندس، 45 ألف هندسي وتقاني، 38 ألف معلّم، 21 ألف طبيب، 18 ألفاً من رجال الفن، 20 ألف أكاديمي في العلوم الاجتماعية(38). وبحسب البروفسور "يرمياهو برنوبر"، من جامعة تل أبيب ورئيس قسم الأبحاث الإسرائيلية في مجال الطاقة، فإنّ 20% من المهاجرين الجدد هم من حَمَلة الشهادات العالية في مجالات الهندسة والفيزياء والكيمياء والتكنولوجيا. وفي إمكان طاقة كهذه أنْ تحوّل إسرائيل إلى مايشبه اليابان من الناحية التكنولوجيّة(39).

وفي مايتعلّق بتعرّض الأمن القومي العربي لخطر مؤكّد نتيجة هذه الاستراتيجية من الهجرة في حال استكمالها، فإنّ الأمر لايحتاج إلى شرح أو توضيح أو براهين.

7- لقد كتب الصحافي الأمريكي "توماس فريد مان" في مقال بعنوان: "ما الذي سيحدث عندما تهيمن إسرائيل على أمن الإنترنت؟" (في صحيفة "نيويورك تايمز") (40)، قائلاً، إنّ إسرائيل تصنّف الآن في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث عدد الشركات الجديدة ذات الصلة بالكمبيوتر، التي انتشرت في التسعينيات (في بورصة نيويورك يتم تداول أسهم أكثر من مائة شركة إسرائيلية عاملة في هذا المجال، ووحدها الشركات الأمريكية المسجّلة في البورصة هي التي تجاوزت هذا الرقم).

تساءل "فريدمان" بعد ذلك: ماذا سيحدث عندما تكون هناك شركة إسرائيلية بالقرب من طبريا، هي الوحيدة في العالم التي تصنع رقاقة تحويل رئيسية للإنترنت؟ وماذا سيحدث عندما تبدأ الشركات الإسرائيلية في الهيمنة على قطاع تكنولوجي أساسي وحسّاس للغاية مثل الأدوات المخصّصة لأمن الإنترنت؟

في التعقيب قال: الذي سيحدث أنَّ الكلّ سوف يخطب "ودّ إسرائيل" بغض النظر عن مصير عملية السلام، فاليابان التي كانت تبتعد دائماً عن إسرائيل وتتعامل معها بمنتهى الحذر، خشية ردّ الفعل العربي، هي الآن ثاني أكبر مستثمر لرأس المال في المشاريع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة، لذلك فإنّها تبادر إلى التهام شركات برامج الكومبيوتر الإسرائيلية. ولدى الصين الآن 52 عالماً يقومون بأبحاثهم في "معهد وايزمان" المعروف بإسرائيل. وللهند 52 عالماً أيضاً. ونقل الكاتب عن باحث اقتصادي إسرائيلي قوله: "إذا كنت تملك التكنولوجيا التي يحتاجها الآخرون، فمن يعبأ إذا كنت تقمع الفلسطينيّين؟".

هذا الإدراك لمدى التفوّق الإسرائيلي في مجال التقنية العالية تباهى به رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو في حديث أمام المؤتمر الاقتصادي الإسرائيلي السنوي، الذي عقد في شهر حزيران 1998، وقال فيه إنّه لايصنع قضية السلام مع العرب في رأس سلّم اهتماماته. مسّوغاً ذلك بقوله: إنّ إسرائيل في المرتبة 24 بين الدول المتقدّمة، فهي في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، من حيث معاهد الأبحاث والعلوم، وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدد المهندسين قياساً إلى السكّان، وفي المرتبة الرابعة بعد اليابان والولايات المتحدة وفنلندا من حيث استيعاب التطورات التكنولوجية والدخل القومي. وخلص من ذلك إلى النتيجة التي تعزّز وجهة نظره، في أن مستقبل "إسرائيل" ليس مرهوناً بالوطن العربي، وإنّما بتعميق علاقاتها مع الغرب ودول شرق آسيا(41).

8- تنفق الأقطار العربية على البحث والتطوير مايعادل 0.2% من ناتجها الإجمالي (أي سُبع المتوسّط العالمي الذي يفترض أن يعادل 1.4%)، وفي المقابل يرتفع المؤشّر في "إسرائيل" عن المتوسّط العالمي، فيتجاوز 2% أي أكثر من عشرة أمثال العرب، وإذا أدخلنا في الحسبان التفاوت في عدد السكّان وفي حجم الناتج سنوياً (لاحظوا أنّنا نتحدث عن المجالات المدنيّة فقط)، لارتفعت الفجوة بين العرب و "إسرائيل" في الإنفاق على البحث والتطوير إلى أكثر من ثلاثين مثلاً(42).

9- من الأرقام الدالّة على إمكانات المعرفة والبحث، أنَّ عدد وصلات شبكة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط في مطلع عام 1998 تجاوز نصف مليون وصلة، نصفها في إسرائيل، وبذلك تصبح حصّة إسرائيل نسبة إلى عدد

السكّان خمسين مثل حصة الوطن العربي(43).

10- في مجال براءات الاختراع العلاقات التجارية، فإنّ بيانات مكتب العلامات التجاريّة الأمريكية -هي الأدقّ في هذا المجال- تشير إلى أن المقيمين في البلدان العربية سجّلوا في العام الماضي 24 علامة تجارية، بمعدّل عُشْر علامة تقريباً لكل مليون نسمة من السكان، أي أنّ معدّل التسجيل في إسرائيل نسبة للسكّان، يتعدّى ألف مثل لمجمل الأقطار العربية(44).

11- إذا أردنا أن نجمل مؤشّرات تفوّق "إسرائيل" على العرب، نسبة إلى عدد السكّان، فسنجد أنّها تتفوّق بمعدّل عشر مرّات في الأفراد العلميّين، وأكثر من ثلاثين مرّة في الإنفاق والبحث والتطوير، وأكثر من خمسين مرّة في وصلات الإنترنت، وأكثر من سبعين مرّة في النشر العلمي، وقرابة ألف مرّة في براءات الاختراع(45).

ونحن نتحدّث على التفوق العلمي والتقني الإسرائيلي لانغفل طبعاً التمويل الغربي الهائل ودعم المنظمات والتجمّعات اليهوديّة في العالم، لكنّنا يجب أنْ نقرّ في الوقت نفسه أنّ ثقافة العلم ومراكز الأبحاث تمثّل مكوّناً جوهرياً لطبيعة الدولة والمجتمع في "إسرائيل"، مَذكّرين بأنّ أوّل رئيس دولة في "إسرائيل" (حاييم وايزمان كان عالماً بارزاً في الكيمياء)، وأنّ جزءاً هاماً من المعاهد العلمية ومراكز الأبحاث جرى تأسيسه قبل قيام الكيان الصهيوني سنة 1948 (46).

12- من اللاّفت للنظر في هذا السياق كم وتعدّد الآليات التي وفرّتها "إسرائيل" لدعم البحث والتطوير، فهناك لجنة دائمة للعلم والثقافة تتفرّع عن مجلس الوزراء، ويرأسها وزير العلم. وتتعاون في هذه المهمّة وزارة الصناعة والتجارة مع وزارة العلم، وثمة تنسيق بين الوزارتين وبين الجامعات ومراكز الأبحاث الصناعية والزراعية.

ومنذ عام 1968، أنشأت الحكومة منصب "كبير العلماء" في ستّ وزارات. والآن يوجد "كبير العلماء" في كل الوزارات تقريباً (باستثناء وزارتي الاستيعاب والخارجية)، وشاغل هذا المنصب يتولّى صوغ السياسات وتحديد الأولويات وتوفير الدعم والتدريب اللازمين لجهود البحث والتطوير في كل وزارة، ويضم كبار العلماء والباحثين في الوزارات المختلفة منتدى خاص بهم يرأسه وزير العلم.

البحوث النووية والبيولوجية تابعة لرئيس الوزراء، بسبب وضعها الدقيق والخاص. أمّا المراكز البحثية المتخصّصة ومؤسّسات التطوير، وتلك التي تعمل بدعم وتمويل دول أجنبية، تغطي مختلف المجالات وتعمل بالتنسيق الدقيق مع بقية أجهزة الدولة.

رابعاً: ما العمل؟!

حاولنا في مامرّ من صفحات تشخيص أبرز ما يتعرّض له الأمن القومي العربي من مخاطر وتحديّات في المجال العلمي -التقني (وإنْ كان بصورة مختصرة) لقناعتنا المؤكّدة بأنّ مواجهة الحقائق مهما كانت مريرة وصادمة، تظلّ هي الأسلوب الأجدى والأمثل لتشخيص الأمراض ومواضع الخلل والأخطاء القائمة والمحتملة، وعندئذ تتّجه الأنظار والعقول والقدرات للبحث عن الحلول والمعالجات الناجعة. فأمّتنا تمتلك طاقات ماديّة وبشريّة وفكريّة هائلة، ينقصها التنسيق والعقلانية والتخطيط والحشد والتوجيه الصحيح، والإرادة القومية الجماعيّة الصادقة والحرّة.

إنَّ مواجهة الأخطار والتحديّات لن تكون مثمرة وقويّة وجذريّة إنْ بقيت على مستوىً قطري أو إقليمي ضيّق. وإنّ تسرّع بعض الأقطار العربية وتلهّفها لإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني، الذي يعبّر كلّ يوم عن عدوانيته المتأصّلة ويكشف عن مخططاته الاستراتيجية، التي تستهدف الوجود العربي برمّته، عدا عن رفضه الصريح للسلام الحقيقي، ورفضه تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وتحوّله إلى ترسانة هائلة لأسلحة الدمار الشامل والتجسّس وللأسلحة التقليديّة الأكثر تطوراً.. كلّ ذلك يجعل التلّهف لإقامة علاقات معه يمثّل منتهى التخاذل واللامسؤولية، ويلحق أفدح الأضرار بالتضامن العربي وبالأمن القومي العربي الجماعي. وإنّ مايُسمّى بـ "السوق الشرق أوسطيّة" يعني غزواً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وقيمياً وإسرائيلياً للمنطقة العربية، بعد الربط الثنائي بين كل دولة عربية على حدة بجملة من الاتفاقيات مع "إسرائيل"، وبذلك يجري تفتيت الفضاء (أو المجال) الاقتصادي العربي إلى مناطق منعزلة ومفصولة عن بعضها من خلال مجموعة من المشروعات العربيّة-الإسرائيلية المشتركة (وقد صدرت مؤلّفات ودراسات وأبحاث كثيرة حول السوق الشرق أوسطية ومخاطرها المستقبلية)،

ستقود إلى تصفية ماتبقى من مؤسّسات الدولة في الأقطار العربية، وتحميل العرب تكاليف سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" عليهم، عبر نهب الأموال العربية، وهدر إمكانياتنا الماديّة، وتحطيم إرادتنا القومية المستقلّة، وإشعال النزاعات بيننا.

ويكفي القول إنّ "إسرائيل" تخطّط في إطار الشرق أوسطية لإنشاء عشر جامعات (إسرائيلية) متخصّصة في ميادين الإنتاج والتكنولوجيا، لتكون المسيطرة علمياً وتقنياً على المنطقة(47).

ومع ذلك فإنّ الخبراء الاستراتيجيّين لايتوقعون استسلاماً عربيّاً للسيطرة الصهيونية، وإن ظهرت "إسرائيل" اليوم متفوّقة في ميادين العلم والتقانة والتسليح. ففي دراسة أعدّها البروفسور "مانيل ميوهان" بتكليف من وزارة الخارجية الإسرائيلية، أكّد أنّ استمرار الصراع العربي– الإسرائيلي هو في صالح العرب وليس في صالح إسرائيل، وأنّ من مصلحة إسرائيل إنهاء هذا النزاع(48).

ويجمع الباحثون والمختصّون، أنّ العرب يمتلكون مخزوناً بشرياً ومالياً هائلاً في مواجهة التحدّي العلمي. التقني المعاصر، يؤهّلهم (عند الاستخدام العقلاني المدروس) للقضاء على الفقر ونقص الأغذية والتبعية الاقتصادية.

إنّ مايسهم إسهاماً خطيراً في تبعيتنا الاقتصادية والعلمية والتقنيّة، إنما يتجلّى في الانقسام والفُرقة والتركيز على الناحية القطرية، وتجنّب العلم العربي المشترك، مع أنّ العالم المعاصر يتجّه كلّه للتقارب والتكتّل وإزالة الحواجز الاقتصادية والجمركية وحتّى السياسية والحدوديّة (وهو ماحصل في الاتّحاد الأوروبي). فلا خلاص لقطر عربي مهما كانت قوته الاقتصاديّة أو العسكرية أو العلميّة بمعزل عن الأقطار الأخرى، وإن بلغ دخله السنوي مئات المليارات. لأنّ إقامة البُنية الاجتماعية– الاقتصادية والعلميّة والحضاريّة تحتاج إلى معونة وجهود وطاقات كل العرب، الذين يشكّلون كتلة متكاملة ذات أبعاد جيو– استراتيجية شاملة وقادرة إقليمياً ودولياً. فالمشكلة ليست مشكلة علم وتقانة، بل هي قاعدة مجتمعيّة من شأنها استيعاب معطيات العلوم المعاصرة وإدخالها في نسيج المجتمع.

إنَّ النهضة العلميّة– التقنية لن تحصل في غياب الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة أمراض البيئة المستوطنة، وإيقاف زحف التصحّر، وشحّ المياه الصالحة للشرب، واستيعاب الطاقات البشريّة النازحة إلى المدن، والبطالة المتفاقمة، والنسبة العالية من الأمّية (رغم مئات الندوات و"الاحتفالات" العربية السنوية بمحو الأمّية!!).

أمّا بالنسبة إلى مواجهة سلبيات البحث العلمي العربي وهجرة الأدمغة والكفاءات العربية، فيمكن القيام بالخطوات التالية:

أ–تخصيص 2.5–3% من ميزانية كل قطر عربي لصالح البحث العلمي، وتقديم الامتيازات المالية والاجتماعية للعلماء والباحثين كأفراد ومؤسّسات، وهو اتجاه أخذت تنتهجه بنجاح ملحوظ دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

ب–الاستفادة النسبية من الكفاءات والأُطر البشرية العلمية المهاجرة، من خلال تنظيم مؤتمرات للمغتربين في الوطن الأم (وهو ماتقوم به سورية في العقد الأخير بصورة دوريّة وفعّالة)، وطلب مساعدتهم وخبراتهم، وتبادل المشورة معهم، سواء بصدد الاطلاع على أحدث وسائل المعالجات الطبية والدوائية، أو بشأن نقل الخبرات العلمية والتقانة، أو حتى بغرض المشاركة المالية والاقتصادية في تنفيذ المشاريع الحيوية.

ج–التعاون العربي– العربي لإقامة مشروعات ومراكز أبحاث علميّة وجامعات تطبيقيّة بغرض تكوين كفاءات عربية خبيرة للتخفيف من حدّة سلبيات هجرة الأدمغة والكفاءات العربية إلى البلدان الغربية، وكذلك لتبادل الخبرات واجتذاب الكفاءات المهاجرة للإشراف على البحوث وإنشاء المراكز العلمية وفق الأساليب العالمية المتطورة.

د–التركيز على توفير المتطلبات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية اللازمة، لخلق بيئة ملائمة لربط العلم وأطره البشريّة المؤهّلة بسياسات تنموية شاملة، تقوم أساساً على الإفادة القصوى من الطاقات والكفاءات العربية، التي ماتزال موجودة بالوطن العربي، ومنحها الفرصة الكاملة للمشاركة الحقيقية في جهود التنمية كي لاتلحق بالكفاءات العربية التي هاجرت إلى البلدان الغربية، وبما أنه لايمكن لأي قطر عربي أن يكون مكتفياً بذاته في مايتعلّق بمتطلبات طاقته العلمية والاختصاصيّة والتقنية، فإنّ ذلك من شأنه أن يلزم البلدان العربيّة بالتنسيق والتعاون فيما بينها، ولاسيّما في ميدان البحث العلمي والإفادة القصوى من الكفاءات والقدرات العلميّة العربيّة، التي تبحث عن عمل مناسب لاختصاصاتها وظروف معيشيّة وإنسانية مُلائمة. فالحلّ، ليس بإنشاء مؤسّسات بأبنية فخمة وتأثيث غالٍ، أو تجهيزات تقنية حديثة، وليس في استيراد التكنولوجيا المتقدّمة، وإنّما في نهضة حضارية تنموية مدروسة

على أساس قومي، انطلاقاً من وحدة التاريخ والجغرافيا والظروف الاجتماعية والاقتصادية والهوية المشتركة والتحديّات الواحدة، الموجّهة ضدّ العرب جميعاً. فالبعد القومي للنهضة المجتمعيّة–الاقتصادية، والاستثمار العربي المشترك لمواردنا الضخمة، هما العاملان اللّذان يمهّدان الطريق لإبداع عربي كبير في مختلف المجالات الاقتصادية والعلميّة والتقنيّة، دون تجاهل تجارب المجتمعات الأخرى. وبذلك نواجه التحدّي العلمي– التقني الراهن كجزء من التحدّي الحضاري الشامل.

والضرورة تقتضي أنْ تنزع الأمّة نفسها من فكرة الهزيمة التي أصبحت وسيلة متعمدة لإخماد حيويّتها، وبحيث أصبح تخليد وتأبيد الهزيمة وسيلة لتبرير العجز والقعود. إنَّ رجلاً يمكن أن ينهزم، وجيشاً يمكن أن ينهزم، ونظاماً يمكن أن ينهزم، ومرحلة يمكن أن تنهزم، ولكنّ الأمم لاتنهزم إلاّ في حال انهزام إرادتها، وتلك هي العبرة الأهم والأكبر في كل صراعات التاريخ قديماً وحديثاً.

ولاشكّ في أنّ استعادة ثقة الأمّة في نفسها وثقتها بمستقبلها المشترك، وإعادة الاعتبار للعمل القومي.. هي في حدّ ذاتها المعادل السياسي للترسانة النووية الإسرائيلية، ولقدرات العدوّ العلميّة والتقنية(49).

❑❑

❑ "الحواشي"

1-انظر على سبيل المثال: د.عطا محمد صالح زهرة، "الأمن القومي والعمل العربي المشترك،"-المستقبل العربي، السنة التاسعة، العدد 94(كانون الأول/ ديسمبر 1968)، ص16-.35

2-لمزيد من التفصيل، انظر: د.هيثم الكيلاني، "مفهوم الأمن القومي العربي- دراسة في جانبيه السياسي والعسكري،" ضمن كتاب- الأمن القومي: التحديّات الراهنة والتطلعات المستقبلية (أعمال ندوة مركز الدراسات العربي الأوروبي. من 9 إلى 1996/1/11)، ص53-.78

3-حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص16، 17، 116، 117.

4-رفعت سيّد أحمد، "الأمن القومي بعد حرب لبنان،" -شؤون عربيّة، العدد 35 (كانون الثاني/ يناير 1984)، ص.82

5-المصدر نفسه، ص.83

6-حامد عبد الله ربيع، مشرف، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1979)، ص.220

7-انظر: أمين هويدي: الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1975)؛ وله أيضاً: في السياسة والأمن (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982)، ص.27

8-انظر: محمد مصالحة، "مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص،" -شؤون عربيّة، العدد 35 (كانون الثاني/ يناير 1984)، ص.27

9-انظر: "6 أكتوبر والأمن القومي،" إعداد وحدة البحوث الدولية بمركز الدراسات السيّاسيّة بالأهرام، -الأهرام، 1975./10/8

10-انظر: حامد عبد الله ربيع، مشرف، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، ص.186

11-علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي: دراسة في الأحوال،" -شؤون عربية، العدد 35 (كانون الثاني/ يناير 1984)، ص.21

12-انظر: حامد عبد الله ربيع، "مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيّراته،" شؤون عربيّة، العدد 2 (نيسان/ إبريل 1981)، ص306-309؛ سمير خيري، نظريّة الأمن القومي العربي (بغداد: دار القادسيّة للطباعة، 1983)، ص18 ومابعدها، وعبد المنعم المشاط، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي،" -المستقبل العربي، السنة 6، العدد 54 (آب/ أغسطس 1983)، ص15 ومابعدها.

13-قارن: أسامة غزالي حرب، "أمن الخليج والأمن القومي العربي،"-شؤون عربيّة، العدد 35 (كانون الثاني/ يناير 1984)، ص59-60.

14-أيهم سهيل الملاذي، "الأمن القومي العربي وتحديّات القرن الواحد والعشرون،" -أوروبا والعرب، العدد 173 (آذار/ مارس 1998)، ص.19

15-انظر: نصّ الكلمة الخطيّة للسيّد الرئيس حافظ الأسد، التي وزّعت على السادة أعضاء مجلس الشعب عد أداء سيادته اليمين الدستورية أمام المجلس في 11/آذار 1999 (المنشورة في الصحف السوريّة ووكالات الأنباء وللسادة أعضاء مجلس الشعب ومراسلي الصحف العربية والأجنبية في القطر العربي السوري).
16-المصدر نفسه.
17-عالجنا هذه المسألة بالتفصيل في دراسة بعنوان: "التكامل الاقتصادي العربي: طموح وعقبات" نشرت في كتاب لنا تحت عنوان: "معضلات التجزئة والتأخّر وآفاق التكامل والتطوّر" (دمشق: منشورات اتّحاد الكتاب العرب، 1998).
18-لمزيد من المعطيات المتعلقة باحتياجات العرب الغذائية، انظر: الدكتور محمد السيّد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة "عالم المعرفة"، العدد 230 (الكويت: شوّال 1418هـ -فبراير/ شباط 1998).
19-المصدر نفسه، ص.65
20-المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1990). "دراسة إنشاء الصندوق العربي للتنمية الزراعية"، الخرطوم، مايو.
21-انظر: النصّ الكامل لبيان المؤتمر القومي التاسع، المنشور في صحيفة "القدس العربي"، السنة العاشرة، العدد 3076، 30 آذار (مارس) 1999، ص.17
22-المصدر نفسه،
23-انظر مفصّلاً للمنشورات العلمية العربيّة الصادر في دوريات عالمية (1989) في دراسة الخبير العربي الدكتور أنطوان زحلان، "التحدّي والاستجابة: مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي،"- المستقبل العربي، السنة الثالثة عشرة، العدد 146 (نيسان/ إبريل 1991)، ص4-.17
24-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لجنة استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقدير العام والاستراتيجيات الفرعيّة.
25-المصدر نفسه.
26-أنطوان زحلان، "التحدّي والاستجابة: مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي،"، مصدر سابق، ص.16
27-أنطوان، زحلان، "الإنتاج العلمي العربي،" ورقة قدّمت إلى تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي: بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسّسة عبد الحميد شومان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص.119
28-انظر: موسى النبهان وزيد ممدوح أبو حسّان، "البحث العلمي بين الضرورة الإنسانيّة والحصانة القومية،"- المستقبل العربي، السنة 19، العدد 212 (تشرين الأول/اكتوبر 1996)، ص.102
29-انظر: برهان غليون، "الوطن العربي أمام تحديّات القرن الواحد والعشرين: تحدّيات كبيرة وهمم صغيرة،"- المستقبل العربي، السنة 21، العدد 232 (حزيران/ يونيو 1998)، ص22-.24
30-انظر: نصّ المقابلة المنشور في صحيفة "البيان، الصادر في أبو ظبي، يوم الخميس 3 ذو القعدة 1419هـ/ فبراير (شباط) 1999، العدد 6819، ص25؟
31-المصدر نفسه.
32-عالجنا هذه المسألة في دراستنا المعنونة بـ "هجرة الأدمغة العربيّة إلى متى؟"- في مجلّة "الفيصل"، العدد 240، جمادى الآخرة 1417هـ- اكتوبر/ نوفمبر (تشرين الأول/ تشرين الثاني) 1996، ص46-.50
33-انظر: الدكتور معين القدومي، "الأدمغة العربيّة بين الهجرة والتهجير،"- صحيفة "البيان" الصادرة في أبوظبي، الخميس 8 ذو الحجّة 1419هـ/ 25 مارس (آذار) 1999، العدد 6854، ص.10
34-لمزيد من التفصيل، انظر، أنطوان زحلان، "هجرة الكفاءات العربيّة: السياق القومي والدولي،" - "المستقبل العربي"، السنة 15، العدد 159 (أيار/مايو 1992)، ص4-.19
35-د.محمد رضا محرّم، "تعريب التكنولوجيا،"- "المستقبل العربي"، السنة 6، العدد 61(آذار/ مارس 1984) ، ص.77
36-أنطوان زحلان، "التحدّي والاستجابة: مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي،"- "المستقبل العربي"، السنة 13، العدد 146(نيسان/ إبريل 1991)، ص.17
37-انظر: فهمي هويدي، "بلاغ لمن يهمّه الأمر،"_ "الأهرام"، الثلاثاء 4ربيع الآخر 1419هـ -28 يوليو (تموّز) 1998، العدد 20776، ص.11
38-نقلاً عن: أحمد سعد، "الهجرة اليهوديّة الراهنة في موازنة التطوّر الاقتصادي -الاجتماعي في إسرائيل،"- "مجلّة الدراسات الفلسطينيّة،" العدد 8، خريف 1991، ص.297
39-المصدر نفسه، ص.298

40-نقلاً عن: فهمي هويدي، "بلاغ لمن يهمّه الأمر،"- صحيفة "الأهرام"، 4 ربيع الآخر، 1419هـ -28 يوليو (تموّز) 1998، العدد 40776، ص.11
41-المصدر نفسه.
42-المصدر نفسه.
43-المصدر نفسه.
44-المصدر نفسه.
45-المصدر نفسه.
46-عالج هذه المسالة بتفصيل دقيق وتوثيق كبير الباحث إبراهيم عبد الكريم في كتابه الهام: الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل (عمّان: دار الجليل، 1992).
47-انظر على سبيل المثال: كمال شاتيلا، "سوق شراق أوسطيّة.. أم سوق عربيّة مشتركة: التحدّي المصري والحل العربي،"- بحث في ندوة "الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية"، الصادرة في كتاب تحت العنوان نفسه عن "مركز الدراسات العربي- الأوروبي"، طبعة أولى (باريس، 1996)، ص313-.340
48-المصدر نفسه.، ص.322
49-انظر: "تقرير حال الأمة 1998"، تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التاسع، المنشور في مجلّة، "المستقبل العربي"، السنة 21، العدد 242 (نيسان/ إبرايل 1999)، ص67-147.

❑❑❑

تركـــيا وإســــرائيل: مـــيزان قـــوى جـديد في الشرق الأوسط

دوف واكسمان *
ترجمة: أ.صبحي الجابي

نادراً ما تكون التطورات في الشرق الأوسط سبباً للتفاؤل. وفيما عدا الاستثناء البارز لانتخاب الرئيس الليبرالي محمد خاتمي في إيران، فقد شهدت السنوات الأخيرة سلسلة متواصلة من العقبات والمشاكل الموجهة ضد نفوذ الولايات المتحدة وهيبتها في المنطقة. وقد هاجم النقاد بعنف، داخل الولايات المتحدة وخارجها، سياسة الإدارة الأميركية، سواء فيما يتعلق بالجمود الذي أُصيبت به عملية السلام العربية –الإسرائيلية، أو بسياسة إحتواء إيران، أو فيما يتعلق بتجريد العراق من قدراته على صنع أسلحة التدمير الشامل بشكل مطوّل. كذلك فإن نجاح إيران الأخير بتجربة صاروخ باليستي متوسط المدى، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام، سلّطا الأضواء على مخاطر قصور الإجراءات الأميركية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية وبمكافحة الإرهاب.

لكن ينبغي علينا أن لا نيأس كليّة. ففي هدوء، وخلف الكواليس، وبعيداً عن عناوين الأخبار الكئيبة، فإن التطورات في الشرق الأوسط سائرة على الطريق، ومن المحتمل أن تتغيَّر الحسابات الاستراتيجية في المنطقة بشكل مثير –ولصالح الولايات المتحدة. ففي كانون الثاني من هذا العام [1998]، قامت الولايات المتحدة، وإسرائيل، وتركيا بتنفيذ مناورة بحرية في مياه البحر المتوسط قبالة ساحل إسرائيل تحت الاسم الكودي "حورية الماء الواثقة" وعلى الرغم من اقتصار التمارين على "عملية البحث والانقاذ"، فإن هذه المناورة تسبّبت في أشياء كثيرة في الحقيقة، حيث صدرت احتجاجات شديدة من العالم العربي قبل تنفيذ المناورة مما أدّى إلى تأجيلها مرتين. وعلى الرغم من أن واشنطن قامت بجهود دبلوماسية لشرح أن الهدف منها هو إنساني محض، فإن الأهمية الاستراتيجية لهذه المناورة لا يمكن تمويهها. والتمرين الذي استغرق أربع ساعات، كان يضمّ خمس سفن حربية تحمل الأعلام التركية والإسرائيلية والأميركية، وكان إلى جانب هذه السفن عدد من طائرات الاستطلاع البحري والحوامات، ويمكن القول بأن هذه المناورة ترمز إلى التحالف الاستراتيجي الذي يهدف إلى تغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط، وبعبارة أوضح فإنها ترمز إلى الرابطة المتنامية بين تركيا وإسرائيل.

كان للولايات المتحدة سبب وجيه لدعم هذه الرابطة. فعلى الرغم من أن العلاقة التركية –الإسرائيلية، الآخذة بالازدهار، لم تَحظَ باهتمام كبير من قبل المراقبين البارزين لمنطقة الشرق الأوسط، فإنها تحمل في طياتها إمكانية خلق تحالف قوي بين حليفتي أميركا الرئيستين في المنطقة. فتركيا تمتلك أكبر قوة عسكرية في المنطقة وثاني قوة عسكرية في منظمة حلف شمال الأطلسي، أما إسرائيل فتعتبر الأكثر تقدماً ومهارة في المجال التكنولوجي. كما أن تأثير ردعهما المشترك يقدم أملاً حقيقياً لأحد الأهداف المحيّرة في المنطقة ألا وهو السلام.

علاوة على ذلك، فإن هذا السلام لن يكون بالضرورة صورة طبق الأصل عن السلام الأميركي أو السلام البريطاني الذي تنادي به هاتان الدولتان من قبل. وطالما أن السلام مؤيد فقط من قبل قوة بعيدة ترغب في ذلك، فإنه يكون سلاماً مهزوزاً وهشّاً، يعتمد على تعاون حكام محليين غير مستقرين– وغالباً ما يكونون مكرهين على ذلك أو مرتشين.

وظل أمل الولايات المتحدة في تقليص حجم تورطها في هذه المنطقة غير المستقرة حلماً بعيداً وحتى خيالياً، مع أنها

* دوف واكسمان مرشح لدرجة الدكتوراه في العلاقات الدولية في مدرسة بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جون هوبكنز، وهو باحث محلّل في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، ونشر عدداً من الدراسات والمقالات حول شؤون الشرق الأوسط.

كانت تلحّ على تحقيق السلام والاستقرار.

ولكن للوهلة الأولى، ربما يكون هذا الأمل حقيقة. ولكن من المحتم أن التحالف التركي –الإسرائيلي سوف ينقل ميزان القوى الإقليمي لصالح الدولتين الأكثر ديمقراطية وتوجهاً نحو اقتصاد السوق وموالاة للغرب في المنطقة.

وهنالك، بطبيعة الحال، عدد من المشاكل تقف في طريق الأهداف المرغوبة، أولها وأكثرها وضوحاً هو حقيقة أنه لا يوجد في الوقت الحاضر تحالف عسكري بين تركيا وإسرائيل. فقد وقَّعتا اتفاقيتي تعاون دفاعي في شباط وآب من عام 1996. وعلى الرغم من أن محتوى هاتين الاتفاقيتين بقي في طي الكتمان، إلا أنه يمكن الاعتقاد بأنهما تشملان بروتوكولات تتعلق بتبادل الضباط، والقيام بزيارات متبادلة لوفود عسكرية، ودعوات لزيارة موانئهما، والدخول إلى مناطق التدريب، والتدريب الجوي والبحري المشترك، والتعاون في مناطق مكافحة الإرهاب، وسلامة الحدود، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد بأن إسرائيل وتركيا قد وثَّقتا الروابط الاستخبارتية بينهما. والشيء غير المعروف هو فيما إذا كان هنالك فقرات في الاتفاقيتين المذكورتين بين إسرائيل وتركيا تنصّ على التخطيط المشترك للحالات الطارئة أو الاشتراك في القتال– وهذه إلتزامات تبدو حالياً غير محتملة وغير ضرورية. ومن المؤكد أن إسرائيل لا ترغب في أن تجرّ إلى الدخول في أعمال عدائية في قبرص، كما أن الرأي العام التركي لا يقبل تحالفاً فورياً ضد الأخوة المسلمين.

وعلى كل حال، فإنه حتى من دون قيام تحالف عسكري كامل، فإن التحالف التركي– الإسرائيلي يحمل في طياته قيمة استراتيجية هامة. وليست هنالك حاجة لقيام القوات التركية والقوات الإسرائيلية بالقتال معاً كي لا يثيرا خصومهما، فالهدف الاستراتيجي الرئيسي للتحالف التركي –الإسرائيلي هو ردع الحرب التي تُشنّ ضد أحدهما وليس كسب الحرب. وهنالك إجراءات أخرى يمكن القيام بها: فتركيا، على سبيل المثال، لن تدخل في أعمال عدائية مباشرة ضد سورية تنعكس ضدها. وهنا يمكن الاستشهاد بما قاله "مايكل آيزنشتادت" من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى:

[إن تركيا تكسب قليلاً من دعمها العلني للمجهود الحربي الإسرائيلي، مما يجعلها بالتالي هدفاً للانتقام السوري (أي المزيد من الأعمال الإرهابية) والنقد السياسي العربي. لذا فمن المحتمل أن تقدم تركيا مساعدةً للمجهود الحربي الإسرائيلي بصمت، ومعلومات استخباراتية، ومعلومات تتعلق بالإنذار المبكر للصواريخ، والملجأ للطائرات الإسرائيلية أو السفن التي تصاب في أثناء القتال. وبهذه الطريقة، تستطيع تركيا مساعدة إسرائيل في معاقبة جارٍ مزعج وكسب ودّ القادة الإسرائيليين السياسيين والعسكريين من دون أن تتعرض لمجازفات كبيرة].

إن قيام الطائرات والسفن الحربية الإسرائيلية بمجازفة الهجوم على حدود سورية الشمالية والجنوبية يجبر سورية على إعادة تنظيم دفاعاتها ونشر قواتها بشكل مبعثر. كما أن التفكير من قبل سورية بخوض حرب على جبهتين سواء ضد إسرائيل أو ضد تركيا أو ضد كليهما، فإنها [أي سورية] تشعر بالقلق من ظهور المحور التركي – الإسرائيلي، أكثر من أي دولة أخرى في المنطقة.

على كل حال، فإن سورية لن تكون وحدها. فلا بدّ أن إيران سوف تشعر بالامتعاض من حقيقة أن التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا قد جلب إسرائيل إلى حدودها على شكل مراكز تصنت استخباراتي على الأرض التركية. فالتعاون التركي سوف يسهّل بدرجة كبيرة الضربات الجوية الإسرائيلية ضد البنية التحتية للأسلحة الإيرانية غير التقليدية (على نمط ضرب المفاعل النووي العراقي في حزيران 1981) كما أن القدرة على شنّ هجمات جوية تنطلق من الأراضي التركية أو تزويد الطائرات الإسرائيلية بالوقود جوّاً في الأجواء التركية سوف تزيد بدرجة كبيرة مدى الطائرات الإسرائيلية. كذلك فإن التدريب الذي يتلقاه الطيارون الإسرائيليون في الأجواء التركية يهدف على ما يبدو إلى إكسابهم خبرة التحليق فوق مناطق جبلية كبيرة تشبه المناطق الجبلية الإيرانية.

والتعبير العلني المتعدد عن الاهتمام ببرنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، وعن الشكوك المثارة حول برنامج الأسلحة النووية الإيرانية، من قبل المسؤولين الأتراك والإسرائيليين – ورغبة هؤلاء بكشف اللثام عن أن النقاط الهامة في مباحثاتهم تتعلق بهذه البرامج، كل هذا لن يمرّ مر الكرام في طهران.

وعبّر البعض عن خشيتهم من أن التحالف التركي –الإسرائيلي الذي بدأ يثير القلق في العالم العربي سوف يؤدي إلى قيام حلف مناهض له. فسورية وإيران قامتا بخطوات نحو تحسين علاقاتهما. فالرئيس حافظ الأسد، على سبيل المثال، قام بزيارة

طهران في صيف عام 1997، وهي الثانية فقط منذ قيام الثورة الإسلامية في عام 1979. كذلك بدأت سورية بتحسين علاقاتها مع العراق، وهي دولة أخرى تشعر بالتهديد من المحور التركي –الإسرائيلي. وفي أيار 1997 قام وفد سوري برئاسة راتب الشلاح رئيس غرفة تجارة دمشق بزيارة بغداد، وفي الشهر الذي تلاه [حزيران] تم فتح ثلاثة مراكز حدودية بين البلدين بعد خمسة عشر عاماً من الإغلاق. كما أن التجربة القريبة الناجحة التي قامت بها إيران للصاروخ الباليستي متوسط المدى الذي يستطيع إصابة أهداف في كل من إسرائيل وتركيا تعتبر رسالة قوية موجهة إلى البلدين.

حتى أن مصر قد تأثرت في لعبة توازن القوى الناشئة هذه، فاقتربت أكثر فأكثر من سورية والمملكة العربية السعودية.

مع ذلك، ينبغي عدم المبالغة في هذه المجازفة. فالدول العربية فشلت في الماضي في محاولاتها العديدة من أجل تشكيل تحالف، ضد إسرائيل بشكل عام، ولا يتوقع في المستقبل أن تنجح في ذلك. فهنالك العديد من العوائق والمشاكل بينها كما هو حالهم بالنسبة لإسرائيل وتركيا. ويبدو أن الفرص المتاحة للتغلب على هذه العوائق والمشاكل، من أجل تشكيل تحالف فعّال ضد إسرائيل وتركيا، ضعيفة. ويبدو أن تركيا وإسرائيل تعرفان هذه الحقيقة. فتركيا، بشكل خاص، التي شاهدت انقسام العالم العربي في أعقاب غزو صدام حسين لدولة الكويت، لا تقيم وزناً لتهديد آتٍ من "كتلة عربية".

والتهديد المحتمل للتحالف التركي –الإسرائيلي قد يأتي من داخل تركيا نفسها: من الرأي العام التركي. فطبقاً لأقوال العديد من المعلقين السياسيين، فإن التعاون التركي –الإسرائيلي محكوم بالفشل لأنه لا يَحظى بدعم الغالبية العظمى من الشعب التركي. ومعظم أفراد الشعب التركي ينظرون إلى الخطوة التركية نحو إسرائيل التي أمرت بها النخبة السياسية والعسكرية الحاكمة بمثابة آخر معقل للقيم العلمانية لمؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك. ويقول المعلقون إن المجتمع التركي المتمسك بالتقاليد والقيم الدينية يعارض العلاقة بين تركيا وإسرائيل وينظر إليها بأنها ضد العالم الإسلامي. فمعظم الأتراك يتعاطفون مع القضية الفلسطينية ولا يحبون إسرائيل. وهكذا فإن بعض المراقبين يسخرون من التحالف التركي –الإسرائيلي ويصفونه "باتفاقية الجنرالات"، لذا فهو غير راسخ ولا يعوّل عليه.

ويوجد بعض الحقيقة في هذا الطرح، كما تم التعبير عنه في الحملة الانتخابية للحزب الإسلامي المسمى "حزب الرفاه" والمحظور حالياً، وهو مناهض لإسرائيل بشدّة، وقد عارض الاتفاقيات التركية مع إسرائيل منذ البداية. مع ذلك، فإن افتراض وجود انقسام في الرأي بين النخبة التركية والرأي العام هو إفراط في التبسيط. فالكثيرون من الأتراك فخورون بعلمانية تركيا وتوجهها نحو الغرب وعلى دراية تامة بالفوائد الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي يمكن جنيها من العلاقة مع إسرائيل. ومع أن حزب الرفاه تسلم زمام السلطة لفترة قصيرة، فإنه حقق ذلك بدعم من الأقلية (23% من الأصوات في وقت ازدادت فيه خيبة الأمل مع الأحزاب الحاكمة) وعلى الرغم من التصريحات العلنية لمسؤولي حزب الرفاه بأنهم عندما يتسلمون زمام السلطة فسيعملون على تمزيق الاتفاقيات المعقودة بين إسرائيل وتركيا، فإنهم عندما تسلموا السلطة لفترة قصيرة لم يمنعوا التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين تركيا وإسرائيل في نيسان من عام 1997، التي تم التصويت عليها في البرلمان بأغلبية كبيرة (بمن فيهم ممثلو حزب الرفاه أنفسهم).

علاوة على ذلك، فإن اتفاقية التجارة الحرة هذه سوف تقدم على المدى الطويل مادة للعديد من الأشخاص كي ينتقدوا العلاقة التركية –الإسرائيلية. إن التجارة السنوية بين البلدين يتوقع أن تتضاعف أربع مرات في غضون سنوات قليلة، حيث سترتفع من 450 مليون دولار إلى ملياري دولار، ومعظم الزيادة في صالح تركيا. ففي عام 1997 لوحده، على سبيل المثال، ازدادت صادرات تركيا إلى إسرائيل بنسبة 54% عن العام السابق، كما ازدادت وارداتها بنسبة 19% للفترة ذاتها. والجدير بالملاحظة أن حوالي 300 ألف إلى 400 ألف سائح إسرائيلي يزورون تركيا كل عام (8% من مجمل سكان إسرائيل)، وينفقون حوالي ثلاثة مليارات دولار. ومع تزايد ما يجنيه الأتراك من فوائد اقتصادية بسبب الروابط مع إسرائيل، فإن الجماعات القوية ذات المصلحة، وبخاصة رجال الأعمال، سوف يعكفون على حماية هذه المكاسب والمزايا. وليست السوق الإسرائيلية فقط هي التي كسب الأتراك دخولاً أكبر إليها بفضل اتفاقية التجارة الحرّة، بل وجدوا في إسرائيل، التي ترتبط مع الولايات المتحدة باتفاقية تجارة حرّة، باباً خلفياً يمكن الدخول منه إلى الأسواق الأميركية (بفضل اتفاقية التجارة الحرة مع أميركا الشمالية، وبفضل الأسواق الكندية والمكسيكية أيضاً) بالإضافة إلى الدخول إلى الأسواق الفلسطينية والأردنية. وتأمل إسرائيل من جانبها بالدخول المشترك مع تركيا إلى الجمهوريات المستقلة حديثاً في القفقاس وآسيا الوسطى بالاستفادة من الروابط الثقافية والتاريخية التي تربط بين تركيا وهذه الجمهوريات. كما أن توسّع الروابط الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل سوف يؤدي إلى تعزيز التفاهم والصداقة بين الشعبين التركي والإسرائيلي.

إن هذا التفكير الإسرائيلي ليس أمنية فقط. فالإسرائيليون على الدوام يبحثون عن أصدقاء في منطقة تعجّ بالأعداء. وهم

تواقون إلى إنهاء وضعهم الإقليمي كشعب "منبوذ". وفي هذا المجال يقول المحلّل السياسي "دانييل بايبس": "إن الصداقة مع تركيا سوف تدكّ جداراً من الرفض، كما يمكن أن تكون مثالاً يُحتذى للروابط بين إسرائيل ودول إسلامية أخرى". إن إسرائيل بتحالفها مع دولة مسلمة، على الرغم من كونها علمانية، يمكن أن تبعث رسالةً بأن صراعها ليس مع المسلمين، وإن المسلمين واليهود يمكنهم أن يكونوا أصدقاء حقّاً. أما بالنسبة لتركيا فإن الصداقة مع إسرائيل تحمل في طياتها اتهامات بالخيانة ضد أخوتها بالدين –لكن الأتراك ظلوا غير مبالين إزاء هذه الصداقة [مع إسرائيل]. وعلى الرغم من رابطة الدين مع العرب، فإن الأتراك يشعرون بتباعد نفسي مع هؤلاء بسبب ماضيهم الاستعماري العثماني (وهنا تجدر الملاحظة بأن معظم العرب يبادلونهم نفس الشعور) فمنذ أيام أتاتورك، كانت تركيا ترنو إلى أوروبا مبتعدة عن الشرق الأوسط، مؤكدة على كونها أوروبية أكثر منها دولة شرق أوسطية– وازداد شعور تركيا بهويتها الأوروبية بسبب خيبة أملها من العرب الذين لم يهرعوا لمساندتها في النزاع مع قبرص، وبسبب انخفاض معدل التجارة مع الدول العربية في أعقاب تدنيّ أسعار البترول في الثمانينات، وبسبب العقوبات الدولية المفروضة على العراق. ففي عام 1982 بلغ حجم الصادرات التركية إلى العالم الإسلامي 47% من مجمل صادراتها، وبعد عقدٍ من الزمن، هبط هذا الرقم إلى 12%.

لذا، فإن كلاًّ من تركيا وإسرائيل تشعران بأنهما غريبتان عن العالم العربي وتشكلان مع بعضهما رباطاً نفسياً أطلق عليه المحلّل السياسي "آلان ماكوفسكي" اسم: "شعور مشترك بالآخَرية". وكل من الدولتين لا تلقيان الترحيب أو القبول في منطقة تسودها دول عربية غير ديمقراطية. ومن الزاوية التاريخية فإن الأتراك يتمتعون بعلاقات مع اليهود أفضل من العلاقات من العرب. فاليهود الذين طُردوا من إسبانيا في العام 1492 وجدوا ملجأ وتسامحاً في الإمبراطورية العثمانية، حيث استمروا في العيش والازدهار إلى أن تفككت هذه الإمبراطورية في نهاية الحرب العالمية الأولى.

إن هذه الذكريات لا يمكن نسيانها بسرعة من قبل الأتراك. فعلى سبيل المثال، قال وزير الدفاع التركي: "ليست لدينا مشاكل مع إسرائيل أو الأمة اليهودية عبر التاريخ" وفي الحقيقة، ليس من قبيل المصادفة أن تكون تركيا أول بلد إسلامي يعترف بالدولة اليهودية في عام 1949، وأن يعلن عبد الناصر في عام 1954: "أن تركيا بسبب سياستها الإسرائيلية، مكروهة في العالم العربي".

وعلى الرغم من سياسة تركيا المؤيدة للعرب فيما بعد، من منتصف الستينيات وحتى السبعينيات، لم تقطع علاقاتها كلية مع إسرائيل.

ليست تركيا وإسرائيل غريبتين فقط في الشرق الأوسط العربي، بل هما غريبتان أيضاً في المجموعة الأوروبية التي تطمحان في الانضمام إليها. وعلى الرغم من اندماجهما في النظام الاقتصادي الأوروبي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، فإنهما لم تندمجا في النظام السياسي. وهذا الأمر محبط لتركيا التي تسعى جاهدة منذ وقت طويل للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي، وهذا يعتبر أحد أهداف سياستها الخارجية الذي توليه أولوية كبيرة. وبما أن الاتحاد الأوروبي مستمر في قبول أعضاء جدد من أوروبا الشرقية، فإن إمكانية قبول عضوية تركيا في الاتحاد ما زالت بعيدة. ورغم إلحاح تركيا لقبولها فإن الاتحاد الأوروبي ما زال يرفضها بإصرار، ولهذا السبب فإن تركيا ربما ترغب في حفظ ماء الوجه وتركيز اهتمامها نحو الشرق الأوسط. ولذا فإن علاقة تركيا مع إسرائيل توفر لها الوسائل لتعزيز مكانتها الإقليمية وبالتالي كبريائها الوطني.

كما أن هذه العلاقة تدعم هويتها العلمانية في أذهان الأوروبيين وتبدّد المخاوف من أن سياسة تركيا الخارجية أصبحت "إسلامية". وفي نهاية المطاف فإن هذه العلاقة قد تقوّي طلب تركيا لتصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. ولكن حتى لو بقيت تركيا خارج الاتحاد الأوروبي، فإن علاقتها مع إسرائيل تقلل من شعورها بالعزلة الإقليمية وتزيد من مكانتها في الشؤون الإقليمية والدولية. ومثل هذه المكانة البارزة لا يمكن تجاهلها في السياسة الخارجية، والتعاون التركي –الإسرائيلي ليس استثناءً من القاعدة. إن الصداقة بالنسبة لتركيا وإسرائيل لا تعني فقط أنهما وحيدتان في منطقة معادية، بل تعني أيضاً تعزيز مكانتهما الدولية، واحترام الذات على الصعيد الوطني.

إن الأتراك متفائلون لأن علاقتهم المتدهورة مع بروكسل يقابلها تحسن في العلاقة مع واشنطن نتيجة صداقتهم مع إسرائيل وهذا الأمر يبدو صحيحاً. فقد أعلن ناطق باسم الخارجية الأميركية في أيار 1997: "أن تعزيز التعاون العسكري والعلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل أصبح هدفاً استراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة".

ولكن الأهم من كسب موافقة وزارة الخارجية الأميركية بالنسبة لتركيا هو كسب أصدقاء في الكونغرس الذي كانوا يعانون

منه كثيراً بسبب ضغوط اللوبي الأرمني واللوبي اليوناني. وفي هذا المجال، فإن الأتراك يعتمدون على قوة ونفوذ اللوبي اليهودي الأميركي. وكان هذا اللوبي قد ساعد تركيا من قبْلُ في الحصول على الأسلحة الأميركية التي كانت محظورة من قبل الكونغرس لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان. وهنالك، بطبيعة الحال، حدود لا يمكن تجاوزها بالنسبة لما يمكن لليهود الأميركيين أن يفعلوه لصالح تركيا، وفي كل الأحوال، فإن لدى الأتراك إمكانية طرح وجهة نظرهم والاستماع إليهم في الكونغرس وهذا أمر كان بعيد المنال سابقاً.

والسؤال المتبقي في هذا التحليل هو: ماذا يمكن للولايات المتحدة أن تفعله من أجل استمرارية وازدهار الصداقة بين حليفين هاميّن بالنسبة لها وهما البلدان العلمانيان والديمقراطيان الوحيدان في المنطقة؟

والجواب الفوري بسيط وواضح: وهو: لا شيء. فإسرائيل وتركيا تقاربتا بسبب مصالحهما المشتركة، ومصالحهما في علاقة قوية تبدو غير قابلة للانفكاك. وإذا كان لا بدّ من حدوث شيء فهو تعميق علاقاتهما. وليست المساعدة الأميركية فقط غير ضرورية في هذه العلاقة، فإنها لو حصلت قد تكون غير مجدية: فالرأي العام في تركيا سوف ينظر إلى العلاقة بين تركيا وإسرائيل كخديعة أميركية لإبعاد تركيا عن العالم الإسلامي، وهذا سوف يؤدي إلى تفاقم المشاعر الكامنة المضادة للأميركيين. كذلك فإن أي دور أقوى تقوم به الولايات المتحدة إزاء هذه العلاقة [التركية –الإسرائيلية] سوف يقوي الشكوك في العالم العربي بأن التحالف التركي –الإسرائيلي هو جزء من مخطط أميركي لتطويقه [أي العالم العربي] لذا فإن بإمكان الولايات المتحدة أن تقف جانباً وتراقب حليفيها الإقليميين وهما يطوران تحالفاً بينهما قد يؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق بعض السلام في أكثر مناطق العالم اضطراباً.



الأميركيون والعالم: نظرة شاملة على نهاية القرن (*)

جــون ريلــي
ترجمة : نافع أيوب لبّس

يشعر الأميركيون، مع اقتراب القرن العشرين من نهايته، بالأمن، والازدهار، والثقة. فهم يرون الولايات المتحدة بوصفها الدولة الأهم والأقوى في العالم، وذلك في الوقت الذي يتراجع فيه خوفهم من أي تهديدات تُشهرها أي دولة عظمى منافسة. وفي مرحلة اشتداد تيار العولمة. ينظر الأميركيون إلى القوة الاقتصادية وليس إلى القوة العسكرية باعتبارها المقياس الأهم للقوة العالمية. وعموماً فإن خوفهم من التنافس الاقتصادي مع اليابان أو أوروبا كاد يتلاشى، شأنه شأن قلقهم إزاء الهجرة. ومع ذلك –فهم– أي الأميركيون، لا يزالون يشعرون بالرعب إزاء العنف في الداخل والخارج ولذا، فإنهم يدعمون الإجراءات الهادفة إلى مقاومة الإرهابيين، ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل، والمحافظة على قوة الدفاع لديهم، ولكنهم يتجنّبون نشر قوات أميركية على أرض أجنبية. فالرأي العام الأميركي، ورأي القيادة الأميركية بالسياسة الخارجية في الوقت الراهن يعكسان ذلك "الاشتباك الحذر" الذي لا يريدون لدولتهم العظمى الراضية عن ذاتها إلى حد كبير أن تُزجّ فيه.

تلك هي بعض الاستنتاجات الأهم التي تمّ التوصّل إليها في دراسة استمرت أربع سنوات عن الرأي العام الأميركي ورأي القيادة الأميركية، برعاية مجلس شيكاغو للشؤون الخارجية. وقد نُفّذت هذه الدراسة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 1998 وكانت هذه الدراسة هي السابعة في سلسلة دراسات تابعت الآراء في السياسة الخارجية للولايات المتحدة على امتداد عقدين ونصف. كانت هذه الدراسة أيضاً الثالثة منذ نهاية الحرب الباردة.

دولة عظمى راضية عن ذاتها(غالباً)

نجد، على غرار كل دراساتنا السابقة، أن الدعم للدور الإيجابي الذي تقوم به الولايات المتحدة في شؤون العالم لا يزال قوياً، حيث وصلت نسبته إلى 61 في المئة من قبل الرأي العام وإلى 96 في المئة من قبل القادة. أما في ما يتعلق بالسؤال عن أكبر مشكلات السياسة الخارجية للبلاد ولا سيما في أحد الردود المنتقاة من قبل الجمهور بخصوص" البقاء في معزل عن شؤون الدول الأخرى"، فقد انخفضت النسبة بمقدار 12 نقطة أي من 19 في المئة في العام 1994 إلى 7 في المئة في العام الحالي، وكذلك، فإن الجمهور الأميركي هو أيضاً أكثر ثقة بدور الولايات المتحدة في العالم: وثمة 50 في المئة يعتقدون أنها تلعب دوراً أهم وأقوى، بوصفها زعيمة للعالم، مما كانت قد فعلت قبل سنوات عشر، علماً أن 19 في المئة فقط (تراجع هذا الرقم 7 نقاط) يتنبئون بدور أقل أهمية لها في هذا المجال. وإن أكثر من ثلاثة أرباع الجمهور (79 في المئة)، و71 في المئة بين القادة يعتقدون أن الولايات المتحدة سوف تلعب دوراً أكبر في العالم بعد عشر سنوات من الآن.

وإذا كانت دراسة مجلس شيكاغو قد عكست ما توصلت إليه الاستفتاءات الداخلية الأخرى عن الرضا الذاتي لدى الأميركيين على الصعيدين الاقتصادي والشخصي، فإنها أظهرت أيضاً الرضا والقناعة والاطمئنان على صعيد السياسة الخارجية. وعندما سئل الخاضعون للاستفتاء أن يحددوا أكبر مشكلتين أو ثلاثة مشكلات في السياسة الخارجية تواجه الولايات المتحدة الآن، كان ردّ معظمهم (نسبة 21 في المئة منهم) هو "لا أعرف" وبالرغم من أن ذلك يمكن أن يشير إلى عدم الاهتمام

(*) - من مجلة السياسة الدولية "ربيع 1999.

أو عدم الانتباه للسياسة الخارجية ، فإن، ما وجدته الدراسة يشير عوضاً عن ذلك، إلى أن الأميركيين يشعرون بإحساس من الأمن النسبي.

حقق الرئيس بيل كلينتون صعوداً دراميًا في مدى موافقة الرأي العام على ممارسته للسياسة الخارجية خلال السنوات الأربع الماضية. ففي أحد مكوّنات الدراسة، صعد كلينتون من المرتبة الثامنة إلى المرتبة الأولى بين الرؤساء الأميركيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. الذين اعتُبروا "ناجحين جداً" من قبل الرأي العام في ممارسة السياسة الخارجية. وعموماً، فإن التقديرات الإيجابية العالية لكلينتون في هذا المجال تشير إلى أن الأميركيين أعطوه الثقة في ضوء الوضع القوي للولايات المتحدة في العالم، ولعدم وجود أي مشكلات في السياسة الخارجية. وفضلاً عن ذلك، فإن وزير الخارجية مادلين أولبرايت احتلّت المرتبة الخامسة بين مختلف زعماء العالم على "مقياس حرارة المشاعر" في الدراسة بعد الحبر الأعظم (البابا)، والرئيسين الأميركيين السابقين جورج بوش وجيمي كارتر. ورئيس جنوب افريقيا نلسون مانديلا.

يُنظر إلى الكونغرس بوصفه يلعب دوراً فعالاً في تقرير السياسة الخارجية، وعلى نحو لا يقل عن دور الرئيس ذاته، بالرغم من قلقه (أي الكونغرس) إزاء الأمور المحيطة بالرئيس، وعملية الاتهام (في موضوع مونيكا) (التي اعتبرها الرأي العام غالباً إحدى المشكلات الكبرى التي واجهتها البلاد). وثمة 43في المئة من الأميركيين يقولون إن دور الكونغرس في السياسة الخارجية هو صحيح تقريباً، وكانت هذه النسبة هي الأكبر منذ بدأت الدراسات في العام 1974، وبتعبير آخر، فإن الرأي العام يشعر بالرضا الذاتي عن دورالكونغرس في صنع السياسة الخارجية، وعلى نحو لم يسبق له مثيل منذ 25 سنة.

تقييم الرؤساء الأميركيين في ممارسة السياسة الخارجية.

("ناجح جداً" في السياسة الخارجية)

1998	1994
1-كلينتون	1-كينيدي
2-كينيدي	2-نيكسون
3-ريغان	3-ترومان
4-بوش	4-ايزنهاور
5-ترومان	5-ريغان
6-ايزنهاور	6-بوش
7-نيكسون	7-كارتر
8-كارتر	8-كلينتون
9-جونسون	9-جونسون
10-فورد	10-فورد

وبالرغم من الإحساس العام بالقوة والثقة والاطمئنان، فقد وجد شيء من عدم الارتياح. فمعظم الأميركيين (53 في المئة) يعتقدون أنه سيكون هناك حجم من إراقة الدماء والعنف في القرن الحادي والعشرين يزيد على ما وجد منهما في القرن العشرين، بينما بلغت نسبة الذين يعتقدون أن العكس هو الصحيح 19 في المئة. والقادة أنفسهم لا يوافقون على ذلك، إذ يعتقد 40 في المئة منهم أن العنف سيكون أقل بينما يعتقد 23 في المئة منهم فقط أن العنف سيكون أكثر.

إن "التهديد الحرج" للمصالح الحيوية الأميركية الذي يؤرق بالدرجة الأولى أذهان الرأي العام الأميركي هو الإرهاب الدولي، حيث بلغت نسبة من رؤوا ذلك من المستفتين 84 في المئة، أي بزيادة 15 نقطة عما كانت عليه هذه النسبة قبل أربع سنوات. يلي ذلك خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية (76 في المئة) واحتمال أن تُصبح دول غير صديقة قوى نووية (75 في المئة) ومن المشكلات الكبرى في السياسة الخارجية التي يذكرها الجمهور الأميركي فإن سبعة ردود من أحد عشر رداً تركزت على الخوف من الأسلحة والعنف والنزاعات. وبالرغم من أن التفجيرات التي نفّذها إرهابيون ضد سفارتين أميركيتين في افريقيا، وما تبعها من ضربات جوية انتقامية أميركية على أفغانستان والسودان كانت لا تزال تُشغل ،غالباً، أذهان الأميركيين في أثناء القيام بهذه الدراسة، فإن هذه المخاوف من العنف الدولي تعكس أيضاً ما كشفته الدراسة عن أن الجريمة لا تزال تشكّل أكبر مشكلة ملموسة في الداخل.

"الاشتباك الحذر"

يُظهر الأميركيون وربما في ضوء انعكاس هذا الخوف من العنف على حياتهم، درجة ما من الحذر إزاء احتمال تورطهم دولياً في يوم ما. وعموماً، فإن التزامهم العام والشامل بالاشتباك "يتعايش مع عدم رغبتهم في دعم وتأييد استخدام أي قوات أميركية في ما وراء البحار.

وفي حالة مفترضة واحدة فقط، هي أن يغزو العراق المملكة العربية السعودية، سيوجد إجماع على الدعم الجماهيري الأميركي لاستخدام قوات أميركية في أجزاء أخرى من العالم، وفي ما عدا ذلك، فثمة إجماع غالباً على معارضة التدخل العسكري. وبسبب كون ذلك غير محبب للأميركيين، فإن الهجمات المحتملة، بشكل ما أو بآخر، على أوروبا أو اليابان، وهي

حالات كانت تلقى أقوى دعم للتدخل فيها، لم تُشمل في الدراسة التي نفذت في العام 1998، وبرغم ذلك، ففي الحالات التي توجد عنها معطيات للمقارنة، نجد أن نسبة الجمهور المؤيد لاستخدام قوات أميركية تراجعت، كما أن النسبة المئوية لمن يعارضون هذا الاستخدام زادت بمقدار 4 نقاط لتصبح 10 في المئة، مقارنة بما كانت عليه في العام 1994.

وفي المقابل، فإن القادة يفضلون عموماً استخدام قوات أميركية وفق سيناريوهات مفترضة، علماً أن معظم هؤلاء يؤيدون التدخل في كل من إسرائيل، وكوسوفو، وبولونيا، والمملكة العربية السعودية، وتايوان. والاستثناء الوحيد هو كوبا حيث يعارض القادة على نحو ساحق التدخل (80 في المئة منهم ضد)، وذلك في حال حدوث ثورة فيها.

إن رفض الجمهور لاستخدام قوات أميركية يمكن أن يعكس أيضاً ما كان قد ترسّب في الأذهان من "ظاهرة" الحرب الفيتنامية. فثمة 63 في المئة من الجمهور الأميركي يوافق على أن "الحرب الفيتنامية كانت أكثر من خطيئة، فهي عمل خاطئ وغير أخلاقي". وهذا الرقم هو أكبر بأربع نقاط عما كان عليه في العام 1994، ولكنه أقل مما كان عليه في الدراسات السابقة. وفضلاً عن ذلك، فإن سيناريوهات تقليدية للدفاع عن حلفاء، وهو أمر يحتل، بوصفه هدفاً عاماً للسياسة الخارجية، مرتبة متدنية نسبياً لدى الجمهور (ولكن ليس لدى القادة)، ففي عالم أكثر براغماتية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، يمكن أن يلمس الجمهور نتائج مباشرة قومية أو شخصية أقل للاضطرابات في ما وراء البحار وبالتالي يكون أقل رغبة في قبول فكرة تعرض القوات الأميركية للأذى.

ومهما يكن الأمر فالصورة تتغير على نحو درامي في الصراع ضد الإرهاب، حيث يكون الأميركيون مستعدين لاستخدام قوة هامة (كبيرة). وإن 74 في المئة من الجمهور الأميركي يحبّذ القيام بضربات جوّية أميركية على معسكرات تدريب الإرهابيين ومنشآتهم الأخرى. وكذلك فإن 54 في المئة من هذا الجمهور يُحبّذ حتى اغتيال قادة الإرهابيين، وإن كان هذا الرقم ينخفض إلى 34 في المئة من القادة الذي يُحبّذون ذلك أيضاً.

وفي الفجوة بين الجمهور والقادة، نجد أن الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى تحسين العلاقات مع الدول المعادية المحتملة تلقى درجة أكبر من الدعم (79 في المئة لدى الجمهور و96 في المئة لدى القادة) إذا ما قيست بالإجراءات العسكرية المعدّة للصراع ضد الإرهاب الدولي. وبما أن هذه الدراسة بدأت بعد وقت قصير من تفجير السفارات الأميركية والضربات الجوية الأميركية الانتقامية، فليس مدهشاً أن يكون الاهتمام المقلق إزاء الإرهاب عالياً. ومع ذلك، فإن الردود تُبيّن على نحو واضح أن الأميركيين سوف يؤيدون استخدام القوة في ظروف معينة.

تصنيف أهداف السياسة الخارجية الأميركية
(النسبة المئوية للمستفتين الذي قالوا "مهم جداً).

1-منع انتشار الأسلحة النووية .
2-إيقاف تدفق المخدرات إلى الولايات المتحدة .
3-حماية فرص عمل العمال الأميركيين .
4-الصراع ضد الإرهاب الدولي .
5-تأمين التزود بإمدادات كافية من الطاقة .
6-الصراع ضد الجوع في العالم .
7-المحافظة على قوة عسكرية متفوقة على الصعيد العالمي .
8-السيطرة على الهجرة غير الشرعية والتخفيف منها .
9-تحسين البيئة العالمية .
10-تخفيض العجز التجاري مع دول أجنبية .
11-تقوية الأمم المتحدة .
12-الدفاع عن أمن حلفائنا .
13-التطوير والدفاع عن حقوق الإنسان في دول أخرى .
14-تطوير اقتصادات السوق في الخارج .
15-حماية دول ضعيفة من العدوان الأجنبي .

16-المساعدة في جلب شكل ديموقراطي من الحكومات إلى دول أخرى .
17-المساعدة في تحسين مستوى المعيشة في الدول النامية .
18-الجمهور .
19-القادة .

وبالرغم من الثقة في الوضع الأميركي بوصف الولايات المتحدة تشكل قوة عالمية، فإن الأميركيين لا يأخذون الفرص الملائمة. وبينما نجد أن معظم الجمهور والقادة لا يزالون يفضّلون المحافظة على مستويات الإنفاق الدفاعي السابقة (حسبما فعلوا في العام 1994)، نجد أيضاً أن عدد من يودّون زيادة ميزانية الدفاع (زيادة 9 نقاط على ما كانت عليه قبل أربع سنوات عندما بلغت أعلى رقم لها منذ العام 1978) و38 في المئة يريدون الإبقاء على ما كانت عليه، و28 في المئة يريدون تخفيضها. أما النسبة المئوية بين القادة الذين يودّون زيادة الانفاق الدفاعي فقد ارتفعت من 15 في المئة في العام 1994 إلى 26 في المئة الآن. بينما بلغت نسبة من يفضّلون إبقائها على ما كانت عليه 41 في المئة، وبلغت نسبة من يريدون تخفيضها 32 في المئة. وكذلك، فإن تأييد زيادة الانفاق الفدرالي من أجل جمع معلومات استخباراتية عن دول أخرى، يزداد هو الآخر، ليقفز من 18 إلى 27 في المئة بين الجمهور، ومن 16 إلى 34 في المئة بين القادة. أما نسبة المستفتين الذين يريدون التخفيض فقد تراجعت من 29 إلى 22 في المئة بين الجمهور ومن 37 إلى 15 في المئة بين القادة بينما فضّل الباقون إبقاء مستويات الانفاق على ما كانت عليه.

تفضيل التعددية

إن أحد الملامح الهامة لالتزام الجمهور بالاشتباك في الخارج هو تأييد السياسة الخارجية المتعددة الأطراف (التي تشترك فيها أكثر من دولتين) وثمة 57 في المئة يوافقون على أنه يجب على الولايات المتحدة أن تشترك في جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى حفظ السلام في المناطق المضطربة من العالم و20 في المئة فقط يفضلون ترك هذه المهمة لدول أخرى. ويوجد أيضاً 72 في المئة من الأميركيين يرون أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تتخذ أي إجراء بمفردها في الأزمات الدولية إذا لم تكن مؤيدة من حلفائها. ولكن القادة مختلفون في حد أكبر في هذا المجال، لأن 48 في المئة منهم يفضلون ألا تقوم الولايات المتحدة بالتصرف لوحدها، بينما يرغب 44 في المئة منهم في اتخاذ إجراء ما دون دعم حلفائهم.

وعموماً فإن التأييد للحلف العسكري الرئيس الذي تشترك فيه الولايات المتحدة أي للناتو، هو قوي. وإن معظم الجمهور الأميركي (59 في المئة، وبزيادة 3 نقاط عما كان عليه هذا الرقم في العام 1994) يحافظ على تأييده للناتو. وثمة 21 في المئة يريدون خفض هذا التأييد أو سحبه كلياً من الناتو –علماً أن هذا الرقم انخفض بمعدل 4 نقاط عما كان عليه في العام 1994.. بينما يحبذ 9 في المئة زيادة هذا التأييد علماً أن هذا الرقم زاد بمعدل 4 نقاط عن العام 1994 أما بين القادة، فإن تأييد المحافظة على المستوى الراهن من الالتزام الأميركي بالناتو ارتفع من 57 إلى 64 في المئة كما أن المشاعر إزاء تخفيض مستوى الالتزام أو سحبه كلياً تراجعت من 37 إلى 28 في المئة، وهناك 7 في المئة فقط يريدون زيادة مستوى هذا الالتزام الأميركي بالناتو.

المصالح الحيوية الأميركية الملموسة حول العالم

الولايات المتحدة لها فعلاً مصلحة حيوية في.. "في المئة"

	1998		1994	
الدول	**الجمهور**	**القادة**	**الجمهور**	**القادة**
اليابان	87	94	85	96
روسيا	77	93	79	98

الدول	الجمهور (1998)	القادة (1998)	الجمهور (1994)	القادة (1994)
المملكة العربية السعودية	77	88	83	94
الصين	74	95	68	95
	1998		1994	
الدول	الجمهور	القادة	الجمهور	القادة
إسرائيل	69	86	64	86
كندا	69	89	71	93
الكويت	68	–	76	–
المكسيك	66	93	76	98
بريطانيا العظمى	66	84	69	82
إيران	61	72	–	–
المانيا	60	83	66	91
كوريا الجنوبية	54	82	65	90
جنوب افريقيا	52	52	57	52
تايوان	52	–	49	–
البوسنة	51	48	44	–
كوبا	50	–	67	–
مصر	46	66	45	78
أفغانستان	45	–	–	–
فرنسا	37	57	39	59
الهند	36	–	31	–
أندونسيا	33	50	–	–
البرازيل	33	75	34	49
تركيا	33	–	–	–
هاييتى	31	–	56	33
بولونيا	31	42	31	46
استونيا ولا تفيا وليتوانيا	27	30	29	34

(الشكل في الصفحة 104 من النص الأجنبي)

التهديدات (الأخطار) المحتملة على المصالح الحيوية الأميركية في السنوات العشر القادمة (النسبة المئوية للمستفتين الذين قالوا "تهديداً أو خطراً حرجاً)

1-الإرهاب الدولي .

2-الأسلحة الكيميائية والبيولوجية .

3-احتمال تحوّل دول غير صديقة إلى قوى (دول) نووية .

4-الايدز- وفيروس إيبولا وأوبئة محتملة أخرى .

5-تطور الصين بوصفها قوة (دولة) عالمية .

6-اعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين القادمين إلى الولايات المتحدة .

7-التنافس الاقتصادي مع اليابان .

8-الانذار العالمي.

9-التنافس الاقتصادي مع الدول ذات الأجور المنخفضة للعمال .

10-الأصولية الإسلامية .

11-القوة العسكرية لروسيا .

12-النزاعات الإثنية الاقليمية .

13-التنافس الاقتصادي مع أوروبا .

14-الجمهور .

15-القادة .

وبالرغم من أن المبادرات الأميركية الأحادية الجانب مستمرة –على غرار عملية السلام في إيرلندا الشمالية والقصف الأميركي لمنشآت الإرهابيين المشبوهة– فإن تفضيل الاشتباك عبر مؤسسات متعددة الأطراف وتحالفات أخرى يشير إلى أن الأميركيين يُحبّذون مشاطرة المخاطر وبناء الإجماع. ومهما يكن الأمر فإن هذا الميل لا يُترجم بالضرورة إلى دعم للاشتباك الذي سوف يفيد الآخرين بصورة رئيسة. وعموماً، فإن التركيز المستمر على المصلحة الذاتية القومية هو أمر واضح جداً في أفضليات السياسة الخارجية لدى الأميركيين.

إن منع انتشار الأسلحة النووية، وإيقاف تدفق المخدرات غير المشروع إلى الولايات المتحدة، وحماية فرص عمل العمال الأميركيين تأتي كلها في مقدمة لائحة الأهداف التي يرى الجمهور الأميركي أنها "هامة جداً". فمن أحد عشر هدفاً تلقى، على الأقل دعم الأغلبية بوصفها هامة جداً، نجد أن ثمة ثلاثة منها فقط لا تنبع فعلاً من مصلحة ذاتية وهي: محاربة الجوع في العالم، وتحسين البيئة العالمية. وتقوية الأمم المتحدة. وهكذا فإن الأفضليات الدنيا هي كلها ذات علاقة بأمثلة أخرى عن نشاطات التعاون الدولية ذات الطابع الغيري: كالدفاع عن أمن حلفائنا، وتطوير حقوق الإنسان والدفاع عنها في دول أخرى، وتطوير اقتصادات السوق في الخارج، وحماية الدول الضعيفة من العدوان الخارجي، والمساعدة في إقامة شكل ما من الديمقراطية في دول أخرى، والمساعدة على تحسين مستوى المعيشة في الدول النامية، وإن ما اكتُشف في الدراسة الراهنة يشير إلى أن الأميركيين يفضلون "الاشتباك الحذر" حيث يصبحون متورطين بصورة رئيسة للدفاع عن مصالحهم وإزالة مخاوفهم عوضاً عن رعاية التغيير حسب النموذج الأميركي.

التكيّف مع العولمة

لقد صعد الاقتصاد عموماً على نحو حاد بوصفه بعداً مهماً من أبعاد النشاط الدولي والاشتباك الأميركي. وعندما سئل المستفتون عما إذا كانت القوة الاقتصادية للدولة أم قوتها العسكرية هي الأهم في تحديد قوتها العامة ونفوذها في العالم، فإن 63 في المئة من الجمهور اختاروا القوة الاقتصادية مقابل 28 في المئة اختاروا القوة العسكرية. كان القادة (89 في المئة) أكثر اقتناعاً إلى حد كبير بقوة الاقتصاد. وعن سؤال العولمة الذي عُرّف بأنه علاقات متزايدة بين اقتصاداتنا واقتصادات الآخرين حول العالم فإن 54 في المئة من الجمهور يعتقدون أن العولمة هي جيدة في أغلب الأحوال، للولايات المتحدة، ولكن 20 في المئة قالوا إنها مسيئة في أغلب الأحوال.

الشكل في الصفحة 106 من النص الأجنبي

المواقف إزاء العولمة

"هل تعتقد أن العولمة وخاصة العلاقات المتزايدة لاقتصادنا مع الآخرين حول العالم هي جيدة في أغلب الأحوال أم سيئة

في معظم الأحوال للولايات المتحدة؟".

1–الجمهور 2–القادة 3–جيد في معظم الأحوال 54% 4–سيء في أغلب الأحوال 20%

5–تعادل بين السيء والجيد 15% 6–لا أعرف 11%

7–جيد في أغلب الأحوال 87% 8–سيء في أغلب الأحوال 12% 9–لا أعرف 1%

وهكذا فإن التقييم الإيجابي للعولمة وللقوة الاقتصادية الملموسة للولايات المتحدة يتعايش مع الاهتمام المقلق إزاء الاضطرابات في الاقتصاد العالمي. وبينما استطاعت الولايات المتحدة أن تعزل نفسها على نطاق واسع عن الاضطراب المالي في آسيا وفي أماكن أخرى من العالم، فإن مخاوفها من عدم الاستقرار تستمر، ناهيك "باقتصاد العالم" الذي يبدو أنه تراجع ليأتي بعد الإرهاب على لائحة مشكلات السياسة الخارجية التي ذكرها الجمهور. حتى أن القادة هم أكثر قلقاً حيث اعتبر 21 في المئة منهم أن الاقتصاد العالمي يأتي غالباً في مقدمة لائحة أكبر مشكلات الخارجية في بلادهم وثمة 13 في المئة يشكلون شريحة إضافية من القادة الذين ينظرون إلى الأزمة الاقتصادية اليابانية الأسيوية بوصفها مشكلة مهمة.

وبالرغم من القلق إزاء الاقتصاد العالمي، فإن الجمهور غير مؤيد للجهود الهادفة إلى كفالة الدول الأخرى التي تعاني أزمات مالية، وعن السؤال المتعلق بما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة ودول أخرى أن تسهم بمبالغ أكبر في صندوق النقد الدولي (IMF) لتلبية ما يحتاج إليه حل الأزمات المالية العالمية، فقد أجاب 51 في المئة من الجمهور بالنفي بينما أجاب 25 في المئة بالإيجاب، وأجاب 24 في المئة بـ "لا أعرف" وثمة شريحة كبيرة من الأميركيين (38 في المئة) الذين يعتقدون أنه يجب على روسيا أن تحل مشكلاتها الاقتصادية الخاصة بها، بينما تفضل شريحة أخرى كبيرة أيضاً (34) في المئة) أن تقوم أوروبا بتقديم المساعدة اللازمة إليها. ويريد 17 في المئة فقط أن تقوم الولايات المتحدة ذاتها بذلك. وعموماً فإن هذه النتيجة تنسجم مع الاتجاه الطويل الأمد المتعلق بالتأييد الضعيف للانفاق الفدرالي على المساعدة الاقتصادية لدول أخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن 48 في المئة من الجمهور يُريدون أن يقلّصوا هذا الانفاق، وهذا الرقم هو أقل بعشر نقاط مما كان عليه قبل أربع سنوات، كما أن 13 في المئة فقط يريدون زيادة الانفاق.

وفي المقابل، فإن 82 في المئة من القادة يُحبّذون إعطاء المزيد من المال إلى صندوق النقد الدولي، و44 في المئة منهم يفضلون أن تأخذ أوروبا على عاتقها مساعدة روسيا، بينما يريد 34 في المئة أن تأخذ أميركا هذه المهمة على عاتقها، ويعتقد 17 في المئة فقط بأن روسيا يجب أن تحل مشكلاتها بنفسها. وثمة شريحة كبيرة (43 في المئة) ممّن يشعرون بالسعادة إزاء المستوى الراهن من الانفاق الفدرالي على المساعدة الاقتصادية لدول أخرى، ومع ذلك فهناك أيضاً عدد كبير (38 في المئة) ممن يفضلون توسيع هذه المساعدة، علماً أن هذا الرقم يزيد بـ 18 نقطة على ما كان عليه في العام 1994.

ربما كان الاضطراب الاقتصادي العالمي قد أدى إلى زيادة عدد القادة الذين يعتقدون أن التعرفات ضرورية وذلك من 20 في المئة في العام 1994 إلى 34 في المئة في العام 1998، بالرغم من أن معظم هؤلاء لا يزالون يفضّلون إلغاء هذه التعرفات (جمع تعرفة وهو التعبير المستعمل في تحديد الرسوم كما في الجمارك على سبيل المثال) (62 في المئة) ولا يزال الجمهور أيضاً يُفضّل المحافظة على اعتقاده التاريخي في الحاجة إلى التعرفات، وإن كان ذلك بنسبة كبيرة (49 في المئة) وليس بالأغلبية، على غرار ما كان عليه الحال قبل العام 1994.

أصدقاء قدامى ومنافسون جُدد

أوروبا: زيادة المجاملة

وضع الجمهور الأميركي، على غرار ما فعل في الدراسات السابقة، الدول الأوروبية في مرتبة أقرب الأصدقاء والحلفاء لأميركا على "مقياس حرارة" المشاعر. وثمة شريحة كبرى من الأميركيين الذين يعتقدون أن أوروبا هي أهم للولايات المتحدة من آسيا (42 في المئة مقابل 28 في المئة يرون العكس) ومهما يكن الأمر فإن الثغرة ضاقت منذ العام 1994، حيث ازدادت أهمية آسيا بمقدار 7 نقاط وانخفضت أهمية أوروبا بمقدار 7 نقاط أيضاً، علماً أن هذا الاتجاه ربما يعكس تأثير الانهيار المالي لآسيا في العام الماضي. أما بين القادة، فقد ازدادت أهمية أوروبا النسبية مقابل آسيا من 42 إلى 51 في المئة، علماً أن نسبة

أولئك الذين يعتبرون آسيا أهم (37 في المئة) بقيت غالباً على ما كانت عليه قبل أربع سنوات.

ولكن قلق الجمهور إزاء التنافس الاقتصادي مع أوروبا، والذي يشكل تهديداً حرجاً، انخفض خلال السنوات الأربع الأخيرة من 27 إلى 24 في المئة. وبالرغم من أن هذا القلق ازداد بين القادة (من 11 إلى 16 في المئة) فهو لا يزال أقل بكثير مما بُلّغ عنه في العام 1990.

روسيا. هل انتهى شهر العسل؟

إن التفاؤل العام والنيّات الحسنة التي ميّزت العلاقات الأميركية الروسية في السنوات الأولى بعد انتهاء الحرب الباردة يبدو أنها تلاشت إلى حد ما، بعد أن أجهدتها المحن الاقتصادية في روسيا، والسياسات الداخلية غير المستقرة والترسانة النووية الخطرة، والتوتر في السياسة الخارجية الثنائية الجانب. وكما ذكر سابقاً، فبالرغم من وجود شريحة كبيرة من الأميركيين الذين يعتقدون أنه يجب على روسيا أن تحل مشكلاتها الاقتصادية بنفسها، فإن شريحة كبيرة أيضاً من القادة ترى أن تأخذ أوروبا على عاتقها تقديم المساعدة إلى روسيا. ويضع القادة التعامل مع روسيا بين أكبر خمس مشكلات في السياسة الخارجية (ترتبط بالأزمة الاقتصادية اليابانية الآسيوية). حتى بالرغم من أن الجمهوري هو أقل قلقاً إزاء ذلك. ولا تزال أغلبية كبيرة ومن الجمهور (وإن تكن أقل من السابق، (77 في المئة) ومن القادة (93 في المئة) تعتبر أن روسيا تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة، حتى بالرغم من وجود قلق ضعيف نسبياً إزاء الخطر العسكري الذي تشكله هذه الدولة. وانسجاماً مع الرغبة العامة القوية لدى القادة في استخدام القوات الأميركية، فإن نسبة كبيرة من هؤلاء القادة (58 في المئة) ونسبة أقل من الجمهور (28 في المئة) سوف تفضل استخدام هذه القوات لمواجهة غزو روسي لبولونيا.

اليابان: تراجع القلق

إن النجاح الاقتصادي في أميركا والتراجع المستمر اقتصادياً في اليابان عملا على تلطيف مخاوف التنافس التجاري مع اليابان. وبالرغم من أن قلق الجمهور الأميركي إزاء هذا التنافس لم يختفِ بعد، فإن نسبة الـ 45 في المئة من الأميركيين الذين يرون في هذا التنافس خطراً حرجاً هي أقلّ بكثير مما كانت عليه في العام 1994 (62 في المئة). وحتى أن عدداً أقل من القادة يرون في التنافس الاقتصادي مع اليابان خطراً حرجاً، حيث هبط الرقم من 63 في المئة في العام 1990 إلى 21 في المئة في العام 1994 وإلى 14 في المئة في العام 1998. وبالرغم من أن 55 في المئة من الجمهور، و75 في المئة من القادة يعتقدون أن اليابان تمارس نشاطاً تجارياً سيئاً، فإن النسبة المئوية من الذين يرون العكس ارتفعت من 17 إلى 31 في المئة لدى الجمهور ومن 18 إلى 22 في المئة بين القادة. وكذلك، فإن تراجع القلق لدى الجمهور إزاء اليابان ينعكس في النسبة المئوية المتناقصة لدى الأميركيين الذين يعتقدون أن اليابان سوف تلعب دوراً أكبر في الشؤون العالمية في السنوات العشر القادمة (من 66 إلى 59 في المئة)، بينما بقيت آراء القادة كما هي تقريباً (انخفضت من 47 إلى 46 في المئة).

إن معدل درجة حرارة اليابان في "مقياس حرارة" المشاعر يستمر في كونه فاتراً (55 درجة) ولكن هذه الدولة تبقى معتبرة حيوية جداً للمصالح الأميركية من وجهة نظر الجمهور وتأتي في المرتبة الثانية تقريباً من وجهة نظر القادة، متقدمة بذلك على المكسيك وروسيا وثمة نسبة مئوية أكبر من الجمهور (47 في المئة) ينظرون إلى اليابان على أنها أكثر أهمية للولايات المتحدة من الصين (28 في المئة يرون العكس أي أن الصين أهم من اليابان) بينما نجد أن القادة منقسمون في ما يتعلق بهذه القضية.

فهناك أغلبية كبيرة (75 في المئة) من القادة الذين يعتقدون أن إصلاح البنى الاقتصادية والمالية اليابانية هو المهم جداً لمعالجة الأزمة المالية الآسيوية

معدلات درجة الحرارة للدول المختلفة

"إذا كانت لديك مشاعر دافئة نحو دولة ما تكون درجة الحرارة أكثر من 50 درجة مئوية. وإذا كانت لديك مشاعر باردة، تكون درجة الحرارة أقل من 50 درجة مئوية.

الدول	1988	1994	1990	1986	1982
	درجة الحرارة الوسطية (بالدرجات المئوية				
1	2	3	4	5	6
كندا	72	73	76	77	74
بريطانيا العظمى	69	69	74	73	68
ايطاليا	62	58	59	58	55
المكسيك	57	57	56	59	60
المانيا *	56	57	62	62	59
البرازيل	56	54	54	54	54
اليابان	55	53	52	61	53
إسرائيل	55	54	54	59	55
فرنسا	55	55	56	58	60
جنوب افريقيا	54	52	51	48	45
تايوان	51	48	48	51	49
	درجة الحرارة الوسطية (بالدرجات المئوية				
الدول	1988	1994	1990	1986	1982
1	2	3	4	5	6
كوريا الجنوبية	50	48	47	51	44
بولونيا	50	52	57	54	52
روسيا(**)	49	54	59	32	26
الارجنتين	49	47	–	–	–
الصين(***)	47	46	45	53	47
الهند	46	48	48	48	48
المملكة العربية السعودية	46	48	53	50	52
نيجيريا	46	–	–	–	–
تركيا	45	–	–	–	–
الباكستان	42	–	–	–	–
كوبا	38	38	–	–	27
كوريا الشمالية	36	34	–	–	–
إيران	28	28	27	23	28
العراق	25	24	20	–	–

**قبل دراسة العام 1990، كانت هذه الدولة هي ألمانيا الغربية*

***قبل دراسة العام 1994، كانت هذه الدولة هي "الاتحاد السوفييتي"*

****قبل دراسة العام 1994 كانت هذه الدولة هي: "جمهورية الصين الشعبية"*

أكبر المشكلات التي تواجه البلاد

حسب شعورك ما هي المشكلتان أو المشكلات الثلاث التي تواجه بلادنا الآن؟

(الردود الأربعة التي حازت على أكبر الاهتمام)

الجمهور	القادة
الجريمة 26%	الثقافة 26%
الرئيس / بيل كلينتون: 22%	عدم الرضى عن الحكومة 14%
إساءة استخدام المخدرات 21%	انعدام الأخلاق 14%
الثقافة 15%	الاقتصاد الآسيوي 13%

الصين: القلق المقيس

تعكس مواقف الجمهور الأميركي نحو الصين القلق إزاء هذا الدور المتغير للعملاق الصيني في العالم. فثمة 69 في المئة من الأميركيين يعتقدون أن الصين سوف تلعب في السنوات العشر القادمة دوراً أكبر من دورها الحالي، بينما تبلغ نسبة القادة الذين يحملون هذا الرأي أيضاً 97 في المئة. وكما ذكرنا سابقاً فإن القادة منقسمون حول ما إذا كانت الصين أهم من اليابان (47 في المئة) أم أن العكس هو الصحيح (48 في المئة) ويعتبر هؤلاء القادة أن الصين هي الدولة الأكثر حيوية للولايات المتحدة (95 في المئة)، وحتى أنها أكثر حيوية من اليابان التي تأتي بعدها مباشرة (94 في المئة) بينما يضع الجمهور الصين في المرتبة الرابعة (74 في المئة) بعد اليابان وروسيا والمملكة العربية السعودية. ولكن ثمة نسبتين مئويتين متساويتين تقريباً يعتبر فيهما الجمهور والقادة أن تطور الصين بوصفها قوة (دولة) عالمية يمكن أن يشكل تهديداً حرجاً للمصالح الحيوية الأميركية، علماً أن النسبة المئوية لدى الجمهور هي 57 في المئة ولدى القادة هي 56 في المئة.

إن القلق إزاء الصين بين القادة يمكن أن يُرى أيضاً في نسبة التسعة في المئة ممن يعتبرون العلاقات مع الصين تنتمي إلى أكبر مشكلات السياسة الخارجية، ويقابل هذه النسبة نسبة أخفض لدى الجمهور هي 3 في المئة. وفي موضوع العقوبات الاقتصادية، فإن الجمهور (52 في المئة) هو أكثر رغبة بكثير من القادة (36 في المئة) في فرض مثل هذه العقوبات على الصين. وفي المقابل فإن النسبة المئوية لدى القادة (51 في المئة) هي أكبر منها لدى الجمهور (27 في المئة) في ما يتعلق بتأييد استخدام قوات أميركية إذا قامت الصين بغزو تايوان.

إسرائيل: دعم مقيّد

تستمر إسرائيل في احتلال مرتبة عالية في مقياس المصالح الحيوية لدى الجمهور الأميركي والقادة الأميركيين على حد سواء، ومع ذلك فهي لا تلقى سوى تقييم فاتر في مقياس حرارة المشاعر (55 درجة) لدى الجمهور الأميركي. أما قضية الشرق الأوسط فهي تُصنّف من قبل الجمهور والقادة في أميركا بين مشكلات السياسة الخارجية الست الأكثر أهمية. ومع ذلك، فإن دعم الجمهور للمساعدة الاقتصادية لإسرائيل بقى فعلاً دون تغيير منذ العام 1994، علماً أن نسبة كبيرة من هذا الجمهور تعتقد أن مستويات المساعدة يجب أن تبقى كما هي (42 في المئة منه)، بينما ترى شريحة أخرى (23 في المئة) أنه يجب تخفيض هذه المساعدات، وترى شريحة ثالثة (10 في المئة) أنه يجب زيادتها، وإذا قامت قوات عربية بغزو إسرائيل. فإن القادة الأميركيين يدعمون بقوة تدخل قوات أميركية. أما بالنسبة إلى الجمهور الأميركي، وبالرغم من وجود انقسام في الرأي لديه حسب آخر دراستين فإن شريحة كبيرة منه تعارض الآن مثل هذا التدخل (49 في المئة) بينما تؤيده شريحة أصغر (38 في المئة).

وأخيراً ففي ما يتعلق بقضية رئيسة في العلاقات الشرق أوسطية، وهي هل يجب أن تقام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزّة، نجد أن القادة يؤيدون إقامة الدولة بأغلبية ساحقة (77 في المئة) بينما تعارضها قلة من هؤلاء (18 في المئة) ولكن تأييد الجمهور لهذه الدولة هو أقل حيث بلغت نسبته للمؤيدين 36 في المئة والمعارضين 26 في المئة، والذين لم يقدموا أي رأي 38 في المئة.

يبدو أن المشكلات الملموسة والأكثر إلحاحاً في الشرق الأوسط لا تشمل الأصولية الإسلامية. فهذه الظاهرة تحتل موقعاً متدنياً على لائحة التهديدات أو الأخطار الحرجة على المصالح الحيوية الأميركية لدى الجمهور والقادة على حد سواء. ومع ذلك، فإن شريحة تبلغ 38 في المئة من الجمهور تنظر إلى هذه الظاهرة بوصفها تشكل خطراً حرجاً والرقم يزيد بـ 5 نقاط على

ما كان عليه في العام 1994.

الخليج العربي: أزمة عائدة

ثمة سلسلة من الأزمات الجديدة، بما فيها أزمة العراق، عملت على رفع حرارة السياسة الخارجية في المنطقة في أثناء العام 1998، وبخاصة في نهايته. وبما أن الهجوم الأميركي البريطاني على العراق كان قد وقع بعد أن أُنجزت الدراسة المتعلقة بالجمهور، ولكن قبل اكتمال الدراسة المتعلقة بالقيادة، فإن القادة ينظرون، دون دهشة إلى العراق، على أنه أكثر خطراً مما يراه الجمهور، ويصنّفون العلاقات مع هذه الدولة بوصفها أكبر ثاني مشكلة في السياسة الخارجية. ولذا فإن هؤلاء القادة يؤيدون، بدرجة أكبر بكثير من الجمهور، التدخل الأميركي إذا قام العراق بغزو المملكة العربية السعودية (79 في المئة مقابل 46 في المئة فقط). وفي ما يتعلق بالمصالح الحيوية، فإن المملكة العربية السعودية لا تزال تحتل مرتبة عالية لدى كل من القادة (88 في المئة) والجمهور (77 في المئة).

الاستعداد للقرن الحادي والعشرون:

في الوقت الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة بأقوى قوتين اقتصادية وعسكرية منذ عقود من الزمن فإن ما توصلت إليه هذه الدراسة يشير إلى بعض الغيوم في الأفق التي تستحق الاهتمام.

أكبر مشكلات السياسة الخارجية التي تواجه أميركا

حسب شعورك ما هي المشكلتان أو المشكلات الثلاث في السياسة الخارجية التي تواجه الولايات المتحدة الآن؟

(الردود الخمسة التي حازت على أكبر الاهتمام)

الجمهور	القادة
لا أعرف 21%	الاقتصاد العالمي 21%
الإرهاب 12%	العراق 18%
الاقتصاد العالمي 11%	السيطرة على الأسلحة 15%
ميزان الموفوعات 10%	الأزمة الاقتصادية اليابانية الآسيوية 13%
الوضع في الشرق الأوسط 8%	التعامل مع روسيا13%

الشكل في الصفحة 112 من النص الأجنبي

اراقة الدماء والعنف في القرن الحادي والعشرين

"يؤكد البعض أن القرن العشرين كان القرن الأكثر عنفاً في تاريخ البشرية، حيث مات عدد يقدر بـ 150 مليون إنسان بسبب الحروب وأعمال العنف. فهل تعتقد أن إراقة الدماء والعنف سيكونان في القرن الحادي والعشرين أكثر أم أقل أم مماثلين تقريباً لما جرى في القرن العشرين؟

1-الجمهور 2-القادة 3-أقل (19في المئة) 4-مماثل (21في المئة) 5-لاأعرف (7%) 6-أكثر (53في المئة) أقل (40%) 8-مماثل (34في المئة) 9-أكثر (23%) 10-لا أعرف (3%)

وفي أثناء الفترة التي كانت الولايات المتحدة تتصرف بشكل أحادي الجانب رداً على بعض الأزمات في الخارج، كان نحو ثلاثة أرباع الجمهور الأميركي يفضل أن تتصرف دولته مع حلفاء آخرين، وليس لوحدها.

وبالرغم من إدراك هذا الجمهور لكثير من المصالح الحيوية لبلاده في مختلف أنحاء العالم، فإن دعمه لاستخدام قوات أميركية من أجل الدفاع عن هذه المصالح تراجع بشكل ملموس.

وربما كان الاكتشاف الأكثر حدّة في هذه الدراسة هو ذلك الاختلاف الدرامي في النظرة المستقبلية بين الجمهور الأميركي نفسه من ناحية وبين قادته من ناحية ثانية. وبالرغم من أن القادة متفائلون إزاء القرن الحادي والعشرين الذي يتسم في رأيهم بكونه ذا طابع سلمي بدرجة أكبر، فإن الجمهور يخاف في المقابل، من أن تكون إراقة الدماء والعنف في القرن القادم أقوى مما هما عليه في القرن الحالي، الذي شهد موت عدد من الناس يقدر بـ 150 مليون إنسان في النزاعات. وفي الوقت الذي يعتقد فيه معظم الناس أن التعاون الدولي المتزايد لمنع العنف وعدم الاستقرار المستقبليين، نجد أن الدعم الجماهيري المستمر للتدخل الدولي هو عامل مشجّع. ومع ذلك، فإن الطبيعة الاحترازية لهذه الاشتباكات قد تثبت كونها ذات إشكالية إذا طلبت القيادة العالمية إلى الولايات المتحدة الأخذ بخيارات في القرن القادم، تكون أصعب مما واجهته حتى الآن بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد الحرب الباردة.

هل تريد أن تعرف المزيد عن هذا الموضوع؟

يمكن الاتصال بمجلس شيكاغو للعلاقات الدولية بغية الحصول على مزيد من المعلومات عن التقرير الكامل بعنوان "الرأي العام الأميركي والسياسة الخارجية الأميركية في العام 1999 أو زيارة هذا المجلس على شبكة الانترنيت (WWW.CCF.org) وقد حُضّر تحليل هذه الدراسة بالتعاون مع كل من: أرثر سير كلاوزن وهو بروفسور متميّز في جامعة كارتاج (قرطاجة)، وستيفن ديك روسو الإبن، مدير برنامج في مجلس شيكاغو، وإبريل كان دونيلان، ضابط برنامج في هذا المجلس، وكاترين هيوغ، مستشارة، وبنيامين بيج بروفسور مسؤول عن صنع القرارات في جامعة نورث وسترن، وريتشارد سوبل، عالم سياسي في جامعة هارفارد، وجيسون باراباس، طالب دكتوراه في العلوم السياسية في جامعة نورث وسترن.[(2)] ولفهم كيفية تحول مشاعر الجمهور والنخبة في الداخل في ما يتعلق بالسياسة الخارجية منذ تنفيذ الدراسة العالمية الأخيرة لمجلس شيكاغو، يمكن العودة إلى كتاب كاتب هذه المقال (جون ريلي)" الرأي العام الأميركي والسياسة الخارجية الأميركية، 1995 (شيكاغو مجلس شيكاغو للشؤون الخارجية 1995) وكذلك فإن مقال ريلي في "مجلة السياسة الخارجية ربيع 1995"، بعنوان "مزاج الجمهور في منتصف العقد "يُقدّم ملخصاً وتحليلاً عن معطيات دراسة العام 1994. ومن أجل وجهة نظر مغايرة انظر "مكان أميركا في العالم الثاني" (واشنطن: مركز أبحاث "بيو" للناس والصحافة 1997). أما التحليل الأعمق لدراسة مجلس شيكاغو فقد ورد في كتاب ايجين ويتكوف "أوجه نشاطات التعاون الدولية: الرأي العام والسياسة الخارجية الأميركية" (دور هام: مطبعة جامعة ديوك: 1990)

ولإيجاد وجهات نظر حديثة أخرى عن مواقف الجمهور الأميركي إزاء الموضوعات الساخنة في السياسة الخارجية والتي تتراوح بين توسيع الناتو والتمويل الأميركي للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، استشر سلسلة الدراسات التي نشرها برنامج مواقف السياسة الدولية (pipa) وكذلك فإن بيت استيعاب آلاف الدراسات المعروف بمركز روبير للرأي العام هو أيضاً مصدر ممتاز لكل الطلاب الذين يدرسون هذا الموضوع.

إن الكثير من النقاش الحديث بين الأكاديميين تركّز على الفصل بين القادة والجمهور في قضية الدور البارز الذي يجب على الولايات المتحدة أن تلعبه في ما وراء البحار. وقد أصرّ كل من ستيفن كول، وأي. م ديستلر، وكلاي راسي على أن صانعي السياسة حددوا بشكل خاطئ تلك النزعة الانعزالية لدى الشعب الأميركية في تقريرهم بعنوان ثغرة السياسة الخارجية: كيف أخطأ صانعوا السياسة قراءة الجمهور (كوليج بارك: pipa، 1997) وقد لخّص كول وجهة نظره عن هذا الموضوع في مقال بعنوان" ما هي الأمور التي يعرفها الجمهور ولا تعرفها واشنطن" في مجلة السياسة الخارجية شتاء 1996).

وعبر الأطلسي، نظمت اللجنة الأوروبية ندوة قيّمة جداً عن فهم الطريقة التي ينظر الأوروبيون من خلالها إلى التطورات الاقليمية والعالمية في سلسلة موازين الضغط الأوروبية. وعموماً فإن آخر الحلقات عن ميزان الضغط الأوروبي المعياري وعن

---

(2) إن الدراسة التي اعتمدت عليها هذه المعطيات كانت قد نُفذت من قبل مؤسسة غالوب بين 15 تشرين الأول و10 تشرين الثاني 1998، وفي أثناء هذه الفترة أجريت مقابلات شخصية مع 1507 رجال ونساء. وفضلاً عن ذلك، فقد جرت اتصالات هاتفية مع 379 قائداً في الفترة بين 2 تشرين الثاني و 21 كانون الأول 1998، شملت عيّنة القيادة أعضاء في إدارة كلينتون، وفي الكونغرس، ورجال أعمال دوليين، وعاملين في مؤسسات إعلامية وعمالية وأكاديمية ودينية، وفي منظمات سياسة خارجية خاصة، ومجموعات اهتمامات خاصة ذات خبرة في الشؤون الخارجية.

ميزان الضغط المركزي والشرقي متوفرة في شبكة الانترنيت الأوروبية الرسمية المعروفة باسم أوروبا (Europa) أما بالنسبة إلى البحث المتعلق بالرأي العام في 25 دولة تتراوح بين الصين وتشيلي، فثمة مصدر ممتاز في شبكة الانترنيت لمنظمة (مؤسسة) غالوب.

كانت قوة الرأي العام الأميركي إزاء ممارسة السياسة الخارجية موضع نقاش حار عبر السنين. والعمل الكلاسيكي عن هذا الموضوع هو لِ غابرييل ألموند بعنوان "الشعب الأميركي والسياسة الخارجية (نيويورك: برايغر 1954) وثمة تقييم أكثر حداثة لـ "بروس راسيت" بعنوان: "السيطرة على السيف: التحكّم الديمقراطي بالأمن القومي" (كمبردج: مطبعة جامعة هارفارد، 1990) وكذلك، فإن توماس غراهام يحدد الشروط التي يقوم فيها الرأي العام بصياغة السياسة في فصل له بعنوان "الرأي العام وصنع القرار عن السياسة الخارجية الأميركية" ضمن كتاب دافيد دليسي (محرر) الاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية الأميركية" (نيويورك مطبعة سان مارتن1994).

أما ايريك ألترمان فإنه يؤكد في كتابه" من يتكلم باسم أميركا: ولماذا تحتل الديمقراطية أهمية في السياسة الخارجية، (ايثاكا: مطبعة جامعة كورنل، 1998) وعلى نحو مثير أن الجمهور الأميركي يملك، في أفضل الحالات، صوتاً صامتاً، أو فُرض عليه الصمت، في صنع السياسة الخارجية الأميركية.

وأخيراً، فللاتصال بشبكات الانترنيت المرغوبة، وبالدليل الشامل عن المقالات المتعلقة بالسياسة الخارجية، يمكن استخدام رمز الدُخول التالي: (WWW.Foreignpolicy. Com).

*** كلمة عن كاتب المقال: جون ريلي هو رئيس مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية وقد أُخذ هذا المقال عن تقرير بعنوان: "الرأي العام الأميركي والسياسة الخارجية الأميركية، 1999" والذي ينشر في الوقت ذاته من قبل مجلس شيكاغو.*

❑❑❑

مســـــألة كشــــمير والصـــــراع الهــندي الباكستانـي

محمد عدنان مراد(3)

(1) - مقدمة عامة

(2) - التاريخ القديم

(3) - الجذور التاريخية للأزمة وأسبابها وتطورها

(4) - تدويل مسألة كشمير وتدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقراراتها

(5) - الخلاصة

(1)

ليس المرة الأولى التي يلجأ إليها الهنود والباكستانيون للسلاح من أجل مقاطعة أو ولاية كشمير والتي مضى على وجودها حوالي نصف قرن، أي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وهي الآن ومنذ ذلك الوقت تعتبر إحدى المناطق الساخنة في العالم، ولا تزال دون حل وهي سبب كل المشاكل والخلافات التي وقعت وتقع بين الشقيقين العدوين اللدودين / الهند والباكستان/ منذ تقسيم القارة الهندية إلى دولتين بعد استقلالها عام 1947، وتحتل الهند حالياً ثلثي مقاطعة كشمير "وهي المنطقة الواقعة إلى جنوب المقاطعة. وتضم مقاطعتي جومو وكشمير ومقاطعة لاداخ" أما الباكستان فتمثل المثلث الباقي أي شمال البلاد "وتضم مقاطعات بالتيستان، وجيلجيت وبونش (بونج) جاجير ويطلق على مجموعها حالياً أزاد كشمير أي كشمير الحرة. وعاصمة ولايه كشمير هي سريناجار وتقع في الجزء الهندي ويعود هذا التقسيم المؤقت "الدائم" لعام 1949وهناك فاصل يعرف بخط إيقاف القتل تحت مراقبة الأمم المتحدة.

تعود أهمية ولاية كشمير لأنها تحتل موقعها في جنوب وسط القارة الآسيوية فحدودها الشمالية الشرقية تتاخم حدود الصين في التيبت وسينكيانغ (تركستان الصينية) وفي الشمال، والشمال الغربي تتصل مع أفغانستان بممر ضيق هو وداي (فاخان)، وعلى بضعة كيلو مترات منه تقع دولة تركستان المستقلة، وفي الغرب والجنوب الغربي تقع باكستان وتتصل بالهند بحدود ضيقة حوالي 50 كيلو متراً في جنوبها، لذلك كان لها وضعاً خاصاً. يدخل في مشكلة توازن القوى في هذه المنطقة من العالم. وبخاصة بعد ضم الصين لمقاطعة التيبت، وما تلاه من حرب مريرة بين الهند والصين على المرتفعات العالية لجبال هيمالايا، وضمت إليها في كانون أول 1962 مقاطعة آكساي AKSAI في النهاية الشمالية الشرقية لكشمير ومساحتها 4300كم2 .لذلك فأهمية ولاية كشمير بالنسبة للهند قضية استراتيجية أما بالنسبة لباكستان فترتبط بعوامل جغرافية وسكانية وإقتصادية. وإمكانية تدهور الأوضاع موجودة في كل وقت بين البلدين بسبب الخلفيات التاريخية. فالهنود أو بالأحرى غلاة الهنود، لم يسلموا حتى الآن. بانفصال باكستان عن الهند. والباكستانيون لا ينسون أن الهند هي التي مزقت باكستان وساعدت على استغلال بنغلاديش بالإضافة إلى أن كشمير أصبحت رمزاً للسيادة الوطنية لكل من البلدين ونقطة احتكاك دائم ما لم تحل وبخاصة بعد التوازن النووي بين البلدين.

تبلغ مساحة ولاية كشمير وجامو 800ر222كم2. ويقطنها حوالي 11 مليون نسمة حسب احصائيات الباكستان. وهي محاطة من جوانبها الثلاثة بباكستان. وهي بلاد جبلية تقع في الشمال الغربي من سلسلة جبال هيمالايا. وتمتد في شمال كشمير سلسلة أخرى لا تقل عن جبال هيمالايا في الوعوره، وعظم الإرتفاع، وهي جبال كركورم، والتي تتفرع من هضبة بامير التي تعتبر أعلى هضبة في العالم، لذلك سميت بسقف العالم ، وكشمير شديدة الشبه بسويسرا، إذ تقع بين الدول الكبرى في آسيا،

[3] - سفير سابق.

ويفضلها زوارها على سويسرا من ناحية الطبيعة والمناظر الخلابة.

تعتبر منطقة كشمير القاعدة التاريخية والنشطة في الولاية، ويعود ذلك إلى وادي شامبا العالي وكذلك إلى وادي جيلوم "الوادي السعيد" وهو عبارة عن حوض بطول 140 كم وعرض 32 تحيط به الجبال العالية من كل جهة. ويتمتع بإقليم معتدل في أقدام الجبال العالية المتجمدة العائدة لكتلة جبال هيمالايا الرئيسية في الشمال الشرقي، ووديان كشمير هي مزيج من حقول الأرز المروية ومن حقول الذرة، والشعير والدخان، والخضار والفواكه والزراعة المتعددة الأنواع في مكان واحد بالإضافة إلى تربية الماشية المشهورة.

أما سهل جمو فهو امتداد لسهول باكستان الغربية، وتنحدر من مقاطعة كشمير أنهار باكستان الثلاثة. وهي السند وجينات، وجبليم، وجميع الطرق الدائمة التي تسلك في جميع فصول السنة، والتي تجري بمحاذاة الأنهار، توصل إلى باكستان.

ورغم عزله مقاطعة كشمير القديمة، إلا أن المد الإسلامي وصل إليها في بداية القرن الرابع عشر. وأصبحت سلطنة إسلامية يؤلف المسلمون فيها 77% وهم أكثرية في كل إقليم من أقاليم كشمير الثلاثة الكبرى "93% في إقليم كشمير 61% في إقليم جمو 87% في مناطق الحدود"

ويتكلم أغلب سكان كشمير اللغة الكشميرية، بخاصة وادي كشمير، والهضاب من حوله، وهي تعود بإصولها إلى لغة "داردي" Dardie ولكن فيما بعد، أصبحت لغة هندية –أوربائية من ناحية الخواص، وحسب تاريخ المنطقة، فالمفردات في اللغة الكشميرية هي حالياً خليط من لغة داردي والسانسكريتيه (بنجاب) ثم اللغة الفارسية ويستخدم المسلمون الأحرف العربية للكتابة لغتهم.

ويسود العمل اليدوي ضمن العائلة في مجال الصوف والحرير. ويبقى المورد الرئيسي لكشمير وبالرغم من إقامة معامل حديثة في /سيرنياغار/ وتزخر أرضها بخامات الحديد والفحم والليبنيت والرصاص والبوكسين. مما أدى إلى زيادة قيمتها الإقتصادية بالنسبة للهند والباكستان على حد سواء.

لقد اشتهرت كشمير بشالاتها الرائعة المعروفة في كل أنحاء العالم "الشال الكشميري" وحسب ما ذكر في الروايات المتوارثة، أن الذي أسس هذه الصناعة هو حاكم كشمير "زين العابدين" في القرن الخامس العشر حين استقدم إلى بلاده عمال النسيج من تركستان، ويقال أن الشالات الكشميرية جاء ذكرها الحقيقي في القرن السادس عشر حيث ظهرت أول المواصفات الخاصة بها والتي انفردت بها في مختلف أنحاء العالم.

ويعتمد إقتصاد كشمير منذ القدم على اقتصاد باكستان فقبل عام 1947. كان الكشميريون يقطعون جذوع الأشجار من كل سفوح الجبال ويلقونها، في مجاري الأنهار لتحملها إلى أسواق الخشب الكبرى في بلدتي جيليم ووزير آباد في باكستان، كما كانوا يحملون الفاكهة الطازجة لبيعها عن طريق ميناء كراتشي. وكانت كراتشي الميناء الطبيعي لكشمير، أما مستوردات كشمير من الملح والحمص والقمح والصوف والزيوت، فكانت ترد من باكستان الغربية وكذلك البترول وتلعب السياحة حالياً دوراً هاماً في إقتصاد كشمير حيث يردها السياح من مختلف أنحاء العالم وبخاصة إلى وادي كشمير والبحيرات الجميلة. وترتبط كشمير بباكستان بروابط ثقافية ومن ناحية الملبس والمأكل والعادات والتقاليد وتماثل اللغات والإتصالات العائلية.

(2)

التاريخ: حسب الروايات المتوارثة كان آخر ملك لكشمير هو كوتا ديفي kota devie الذي قتل عام 1339 م وبعدها أصبحت البلاد سلطنة إسلامية. وقد ضمت في وقت من الأوقات إلى أفغانستان في زمن نادرشاه على 1739 . والواقع أن كشمير كانت في تاريخها القديم في عزلة عن حكام الهند وتتمتع باستقلالها الذاتي وإدارة شؤونها الداخلية، وكان بعض سلاطين الهند المسلمين يزورونها في الصيف وقد وصفها السلطان المغولي المشهور جها نجير وكان مغرماً بجبالها ويقول "يعجز المرء عن وصف جمال مروجها، وسحر جداولها وشلالاتها، فيها عيون وأنهار لا حصر لها، وأينما ينظر المرء يرى الخضرة والمياه الجارية" وكان البراهمة يحملون أزهار كشمير، ليزينوا بها معابدهم وقد انتشر الإسلام، في عهد الإمبراطورية المغولية. فكثيراً ماكان أباطرة المغول. يرسلون إليها بعض جيوشهم وقوادهم ليقيموا فيها لحماية حدود إمبراطوريتهم الواسعة من الشمال، ومنذ القرن الرابع عشر كان حكامها من أمراء المسلمين، وعندما ضعفت الدولة المغولية اضطربت الأمور في كشمير واستطاع زعيم السيخ /رانجيت سينغ/ 1819 من إحتلالها، وضمها إلى مملكته حيث وضع عليها حاكما هندوسيا من القبائل التي تعيش في الشمال الغربي للهند. واسمه غولاب سينغ من أسرة الاوجرا الهندوسية المشهورة. وعندما سيطرت بريطانيا على الهند وضمت

إليها كشمير على 1846 باعت البلاد للمهراجا المذكور أمارة كشمير بمبلغ 500ر7 مليون روبيه أو ما يعادل حالياً مليون ونصف مليون دولار. ومنذ ذلك الوقت حتى استقلال الهند ظل حكام كشمير من عائلة الاوجرا الهندوسية يحكمون البلاد حكم أمراء الإقطاع في أوربا. على أساس ملكيتهم للأرض ومن عليها، وكانوا يعاملون الفلاحين معامله العبيد الأرقاء. ونظراً لسوء المعاملة، وفداحة الضرائب كثيراً ما كان الفلاحون يتركون الأرض الخصبة دون زراعة، إلا إذا جاءت قوة الجيش وأجبرتهم على العمل. وكان معظم السكان في حالة فقر وبؤس. قل أن يجدوا القوت الضروري، وزاد الأمر سوءاً الخلافات العقائدية والعادات، فإذا اضطر المسلمون لذبح بقرة للأكل، وقعت عليهم أقسى العقوبات نظراً لعبادة الهندوس للبقرة. وقد عاش سكان كشمير في ظل حكومات غاشمة مستبدة ومتعصبة وضرائب مفروضة على كل شيء، حتى على المواشي التي تذبح في عيد الأضحى. وقد انعدمت المدارس وكان معظم السكان من الأميين لا يتمتعون بشيء من الحقوق السياسية أو الإنسانية. وقد ذكر أحد الذين زاروا كشمير أثناء المجاعة التي أصابتها سنة 1873 أن الراجا الهندوسي كان يغرق رعاياه المسلمين في الأنهار. رغبة منه في توفير الغذاء لرعاياه من الهندوس. وكان آخر حكام كشمير هو مهراجا "هاري سنغ" من أولئك الحكام المستبدين، وقد ثار شعب كشمير يطالب بالحصول على حقوق دستورية تجعل له صوتاً في حكم نفسه قبل استقلال الهند. وتكونت في كشمير هيئة سياسية هي "مؤتمر مسلمي كشمير" وعملت في كشمير ما عملته الرابطة الإسلامية في باقي الباكستان.

في عام 1944 زار محمد علي جناح زعيم باكستان مدينة /سرنياغار/ ونصح أهل كشمير بتوحيد صفوفهم وأن تكون لهم منظمة واحدة تتكلم بإسمهم. وأن يكافحوا تحت شعار واحد. ومن الزعماء الذين ظهروا في كشمير! الشيخ محمد عبد الله الملقب بأسد كشمير. وكان رئيساً لحزب المؤتمر الوطني الكشميري، وقد أنشأ عام 1946 حركة شعارها "إرحلوا عن كشمير" ويرمي بذلك إلى استقلال البلاد عن كل من الهند وباكستان على حد سواء. وفي إبان العقد الثالث من هذا القرن قام الشيخ عبد الله ونائبه غلام عباس بحمله للمطالبة بحقوق سياسية أولية، فعمد المهراجا إلى قمع الحركة بالقوة، وقد تلقى الكشميريون عوناً من إخوانهم في البنجاب والمناطق المجاورة التي أصبحت تتألف منها باكستان حالياً. فدخل كشمير عدد كبير من المتطوعين (حوالي ثلاثين ألف رجل) وعرضوا صدورهم لرصاص المهراجا والاعتقال في سجونه.

في السنوات التي سبقت استقلال الهند وباكستان، تزعم الشيخ المذكور حركة لمناهضة حكم المهراجا. فاعتقل وزج في السجن مدة طويلة، وكانت له صلة سياسية برئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو وهو من مواليد كشمير، وقد تدخل نهروا لدى المهراجا وأطلق سراح الشيخ عبد الله في 29 أيلول 1947. ومن ثم ورد اسم الشيخ محمد عبد الله في رسالة المهراجا بصدد الإنضمام، فقد كتب حاكم عام الهند "البريطاني" اللورد مونباتن إلى المهراجا وهو يقبل انضمام بلاده للهند مايلي "إنني وحكومتي نلاحظ بارتياح أن سموكم، قد قررتم دعوة الشيخ عبد الله لتأليف حكومة مؤقتة يكون فيها رئيساً للوزراء" والواقع كانت لعبة من الهند والمهراجا على الشيخ عبد الله كما سنرى فيما بعد. وهكذا كان الموقف في كشمير عندما أعلن الإنكليز تركهم للهند عام 1947.

(3)

– الجذور التاريخية للأزمة بين باكستان والهند حول كشمير: عندما أعلن اللورد مونتباتن آخر نائب للملك في الهندنية بلاده في ترك الهند وإلغاء الإمبراطورية البريطانية، أمام الحركة الوطنية في الهند بعد الحرب العالمية الثانية. قدرت بريطانيا أنها بحاجة إلى 25 فرقة عسكرية بريطانية للإحتفاظ بالهند وهذا يكلفها أكثر مما تحصل عليه من الهند لذلك قررت إعطاء الهند حريتها، ولكن بعد تقسيمها إلى دولتين مستقلتين تتمتعان بنظام الدومنيون في إطار الكومونولت البريطاني.

وفي 3 حزيران 1947 أصدرت الحكومة البريطانية بياناً ضمنته أسس التقسيم على اعتبار تكوين دولة باكستان من الأقاليم التي تقطنها غالبية مسلمة وتكوين دولة الهند من الأقاليم التي تقطنها غالبية هندوسية. وهنا ثارت مشاكل الحدود والتطرف الديني في البلدين في البنجاب بخاصة، فقد رفض الشيخ قبول سيطرة المسلمين، وفي البنغال حيث المسلمون أكثرية إلا أن غير المسلمين كانوا أكثريه في مدينة كلكتا وهي أكبر وأهم مدينة في البنغال، وتمت تسوية مثل هذه المشاكل بإجراء استفتاءات شعبية والواقع أن المشاكل الرئيسية وقف في الأقاليم التي تعرف بالولايات ذات الحكم الذاتي. فمن المعلوم أن الهند الامبراطورية كانت تتألف من قسمين رئيسين هي الأقاليم التي كانت تحكم من البريطانين حكماً مباشراً ثم الولايات التي كان يتولى حكمها الأمراء والمهراجات، وعندما سلم البريطانيون باستقلال الهند وباكستان أوضحوا للأمراء والمهراجات بجلاء أنه عندما تنهي السلطة البريطانية في الهند ستنهي معها سيادتهم على أماراتهم، وفي 25 تموز 1947 نصح اللورد مونتباتن الأمراء بأن عليهم الانضمام إلى إحدى الدولتين وعندها عليهم عند اتخاذ مثل هذا القرار. أن يأخذوا بعين الإعتبار التكوين

الطائفي ورغبات شعوبهم وكذلك الوضع الجغرافي لبلادهم، وقال منذراً "إنكم لا تستطيعون أن تهربوا من حكومة الدومينون التي هي جارتكم، كما أنكم لا تستطيعون أن تهربوا من رعاياكم الذين أنتم مسؤولون عن صلاح أمرهم" إلا أن مهراجا كشمير الهندوسي فكر مباشرة في نفسه ثم بطائفته الهندوسية مما أدى إلى الإضطرابات والمشاكل بين الباكستان والهند التي لا تزال حتى الآن.

لقد وجد المهراجا نفسه في مأزق فأغلبية سكان كشمير من المسلمين ولهم اتصالات وثيقة بإخوانهم في الباكستان بالإضافة إلى العلاقات الإقتصادية والقضائية والعمرانية والدينية والستراتيجية أيضاً، لذلك عمل على تجميع الأمور في أمارته بإنتظار الفرصة المناسبة لضمها للهند لذلك عقد في 15 آب 1947 إتفاقاً مع الحكومة الباكستانية، لإبقاء الأوضاع على ما كانت عليه بين الأمارة والحكومة البريطانية. وقد رضي الطرفان بموجب هذه الإتفاقية أصبحت باكستان مسؤولة عن الدفاع عن الولاية، وعن شؤونها الخارجية، ومواصلاتها، وكان المفروض أن تكون الإتفاقية توطئة لإنضمام الولاية إلى باكستان، بيد أن المهراجا كان يدبر خططاً أخرى. وكان إقطاعياً رجعياً متغطرساً، وفي ذلك الوقت تعرضت مناطق قبائل البونش (بونج) لمجاعة مهلكة مما أدى إلى الثورة، وهنا عمد المهراجا للقضاء عليها بشدة وقسوة، واستقدم من الهند عناصر هندوسية متعصبة، أطلق لها العنان لتفتك بسكان المقاطعة الجائعين، ويقال أن أكثر من (250) ألف مسلم قضوا حتفهم حسب قول مراسل جريدة التايمز اللندنية على يد قوات الدوغرا التابعة للمهراجا وتسبب أيضاً إلى إرغام ما يقارب من نصف مليون لاجئ إلى ترك بلادهم وعبروا الحدود إلى باكستان وقد أثار هذا العمل رجال القبائل الباكستانية ولا سيما القاطنة في المناطق الشمالية الغربية ممن هرعوا لنجدة إخوتهم في كشمير، وأدى ذلك إلى هزيمة قوات الحكومة والقوات التي قدمت من الهند للمعونة، وهرب المهراجا نفسه، والتجأ إلى جومو، أما الثوار فقد أقاموا حكومة موقتة عرفت باسم حكومة كشمير الحرة (آزاد كشمير). أما الحكومة الباكستانية التي أتهمت بمعونة الثوار وادخال جنودها في المعركة فقد تمسكت ببعض المبادئ التي اتخذتها الحكومة الهندية لاحتلال مقاطعات مسلمة أو انضمت دون إرادتها إلى باكستان ومثال على ذلك إحتلال الهند لمقاطعتي (جونا كاد) وحيدر اباد "

كان حاكم جوناكاد المسلم، وهي عبارة عن أمارة تقع بين خليج كوتش وخليج كمباى شمال مدينة بومباي، ولم يكن لها إتصال مع باكستان إلا عن طريق البحر، ويتألف سكانها من أغلبية هندوسية، وقد انضم الحاكم المذكو في الخامس عشر من شهر إيلول 1947 إلى باكستان: فاحتجت الهند على ذلك احتجاجاً شديداً لباكستان لأن ذلك يهدد على حد قولها أمنها وتتعرض لسيادتها ووصفت الهند الإنضمام بأنه خرق فاضح للمبادئ التي تم الإتفاق عليها عند تقسيم الهند، وانتهى الأمر بأن فرضت الهند على جوناكاد حصاراً اقتصادياً، وأيدت تكوين حكومة موقتة لجوناكاد خارج البلاد وتمركزت الحكومة الموقتة في بمباي، ثم انتقلت إلى راجكون، وعندما لم ينجح الحصار قامت القوات الهندية بإحتلال الأمارة بالقوة وضمتها إليها، وتستند باكستان على هذه السابقة في مواجهة الهند بخصوص انضمام مهراجا كشمير إلى الهند وتعتبره عملاً غير شرعي، لذلك تطالب الباكستان بإجراء استفتاء حر في كشمير لتقرير شعبها مصيره بنفسه. وهذا ما كانت الهند قد اقترحته على جوناكاد قبل احتلالها.

مثال آخر أمارة أو سلطة حيدر أباد وإسمها "نظام حيدر آباد الدكن" وتقع هذه الأمارة الكبيرة التي يبلغ سكانها في ذلك الوقت حوالي 14 مليون نسمة. وكان يحكمها في ذلك الوقت حاكم مسلم وهو سليل أباطرة المغول الكبار، ونظراً لموقعها الجغرافي وإحاطتها بالهند من كل الجهات فضل حاكمها، عدم الإنضمام إلى الهند أو الباكستان لذلك دخل في مفاوضات مع الهند إنتهت بتوقيع اتفاق يحافظ فيه على الوضع الراهن لمدة عام على أساس الإحتفاظ بقسط من الاستقلال وكان النظام راغب في استفتاء شعبه في هذا الأمر رغم الأكثرية الهندوسية لدى شعبه، ولكن الهند رفضت الإقتراح بحجة أن الإستفتاء، لكي يكون جدياً، لا بد أن يتم تحت رقابة حكومية انتقالية تمثل جميع الإتجاهات الشعبية. وتتهم باكستان الهند بأنها ترفض تطبيق هذا المبدأ على كشمير، وقد تجاهلت الهند إرادة حيدر آباد بالإحتفاظ بأمارته مستقلة بل قامت بغزو البلاد واحتلتها بالقوة. وكان إدعاء الهند بشأن كشمير بأن إرادة الأمير أو المهراجا هي وحدها السند القانوني لانضمام الأمارة للهند. وقد احتلت الهند أيضاً مدينة "غوا" ذات الأغلبية البرتغالية بنفس الطريقة.

أما في كشمير فقد شعر المهراجا بضعف موقفه عندما انتقلت السيادة البريطانية إلى كل من الهند والباكستان في 15 آب 1947 أمام ضغط جماهير كشمير الذين كانوا يطالبون جكوين حكومة مستقلة مسؤولة، وتلبي رغبات الأغلبية المسلمة، وأراد الوصول إلى اتفاق مع كل من الهند وباكستان يحافظ فيها على الوضع الراهن ضماناً لحسن سير المرافق العامة في كشمير، وبخاصة البريد، والمواصلات السلكية واللاسلكية، ولم يتوصل المهراجا لمثل هذا الاتفاق إلا مع الحكومة الباكستانية، أما الحكومة الهندية فقد رفضت ذلك، ونظراً للموقع الجغرافي للولاية الملائم لباكستان، إذ ترتبط جميع مواصلاتها بها علقت هذه أهمية كبرى على هذا الإتفاق واعتبرته تمهيداً لإنضمام كشمير إليها مستقبلاً. وعندما لم يقم المهراجا بأي خطوة نحو الإنضمام

إلى باكستان بدأت هذه بالضغط عليه، وأرسل محمد علي جناح سكرتيرة الخاص إلى /سيرنياغار/ ليقنع المهراجا بفوائد ضمها إلى باكستان، وحسب قول /ماهاجان/ رئيس وزراء كشمير في ذلك الوقت في كتابه "انضمام كشمير إلى الهند) ذكر أن مبعوث محمد علي جناح، أكد للمهراجا أنه هو صاحب الحق في تقرير مصير أمارته دون استشارة شعبه، ووعده بأنه سيحتفظ له بجميع سلطاته المطلقة إذا قرر الأنضمام إلى باكستان، وحتى مع هذه المغريات رفض المهراجا كل العروض، لأنه كان لا يرغب في الإنضمام إلى باكستان لأنه غير مسلم. كما أنه خشي أيضاً أن يمتد النظام الديموقراطي الهندي إلى كشمير، وتضعف سلطاته المطلقة إذا قرر الأنضمام إلى الهند.

أثار تأخر المهراجا انضمامه إلى باكستان غضب هذه الأخيرة، لذلك أنذرت المهراجا بسوء العاقبة، ويتهم المهراجا الباكستان بأنها هي التي شجعت قبائل البونشن على الثورة المسلحة وأمدتهم بالسلاح. والواقع أن ثورة البونش (البونج) كانت قد بدأت قبل تقسيم القارة الهندية وكانت ثورتها ضد حكم المهراجا القاسي. وقد انضمت قبائل الباتان المشهورة للثورة ضد المهراجا وتقطن هذه في ما يعرف بإقليم الحدود الشمالية الغربية في باكستان، وقد تولى قيادة جيش آزاد كشمير السردار محمد إبراهيم خان.

أمام هذا التهديد المباشر وعجز القوات الحكومية في كشمير الصمود أمام القبائل الثائرة جلب المهراجا المعونة العسكرية من الهند، التي اغتنمت الفرصة للضغط على المهراجا للإنضمام إليها، لذلك رفضت تقديم المعونة إلا إذا تقدم المهراجا بطلب الإنضمام إليها محتجة بأنها لاتستطيع التدخل عسكرياً في شؤون دولة محايدة، مما جعل المهراجا يبعث برسالة إلى حاكم الهند البريطاني بتاريخ 26تشرني ثاني 1947 يعرض فيها انضمام ولايته كشمير للهند ويطلب مساعدة الجيش الهندي للقضاء على الثورة الشعبية في بلاده. والواقع أن باكستان قصرت في هذا المجال واكتفت بالثورة الشعبية وكان عليها اغتنام الفرصة لإرسال قواتها لاحتلال كشمير قبل وصول القوات الهندية وهذا مما ساعد الهند على تلبية طلب المهراجا بسرعة. ومن دون أن تنظر لمواقفها في جوناكاد ونظام حيدر آباد بادرت بقبول عرض المهراجا الإنضمام إليها مع القبول بما اشترطه الحاكم العام البريطاني في رسالته المؤرخة في 27 تشرين أول 1947. ومؤداه أنه حالما يستتب الأمن والنظام "ينبغي تسوية مسألة الإنضمام باستشارة الشعب. وقد أكدت ذلك الهند أيضاً في برقية بعث بها رئيس وزراء الهند إلى رئيس وزراء الباكستان بتاريخ 31 تشرين الأول 1947 جاء فيها "إن تأكيدنا بأننا سنسحب جنودنا من كشمير عندما يستتب الأمن والنظام وإننا سنترك القرار بشأن مستقبل الولاية إلى شعبها، ليس بالعهد الذي نقطعه لحكومتكم، وحسب وإنما هو عهد نقطعه للشعب الكشميري أيضاً".

بعد قبول الهند انضمام كشمير إليها، انضمت قواتها المقاتلة لقوات حكومة كشمير وابتدأ الهجوم على قوات جيش كشمير آزاد والقوات الباكستانية بالإعتماد على مشروعية إنضمام الولاية لها. ولا يزال هذا السند القانوني هو الوحيد في هذا الشأن. وفي كتابه للحاكم البريطاني شرح المهراجا الأسباب التي دعته لطلب دعم الهند وانضمامه إليها مقراً بأن كشمير لها علاقات وثيقة مع الدومنيونين الهند والباكستان بالإضافة إلى ذلك أن لكشمير حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي والصين، ولا يمكن للهند والباكستان تجاهل هذا الوضع..." واعترف بأنه أراد كسب الوقت لتقرير (انضمامي إلى من الدومنيونين، أو كان من مصلحتها، ومن مصلحة دولتي المحافظة على الإستقلال مع المحافظة على علاقات وديه معهما بطبيعة الحال... ونظراً للوضع الراهن في دولتي ونظراً لحالة الطوارئ الخطيرة التي تتعرض لها البلاد، وجدت أنه لا مفر من طلب المعونة من دومنيون الهند، وبطبيعة الحال لا تستطيع الهند تقديم المعونة المطلوبة إلا إذا انضمت دولتي إليها، لذلك قررت الإنضمام وطي هذا وثيقة طلب الإنضمام... وقد قبل اللورد مونتباتن حاكم الهند البريطاني انضمام المهراجا للهند باعتباره لا يزال حاكما لدمنيون الهند دون الباكستان ولكن مونتباتن اشترط قبول الإنضمام حسب الصيغة التالية "... وبالنظر إلى الظروف الخاصة التي ذكرتها فخامتكم. فإن حكومتي "الحكومة البريطانية" قررت قبول إنضمام كشمير إلى دومنيون الهند، وعملاً بسياسة حكومتي التي ترى أنه إذا كان أمر انضمام أية دولة محل نزاع فإن الإنضمام يجب أن يتم وفقاً لإرادة شعب هذه الدولة، لذلك فحكومتي ترغب في تسوية انضمام كشمير بإجراء استفتاء شعبي بعد استتباب الأمر فيها وتطهيرها من قوات الغزاة..."

من الواضح أن الحكومة الهندية اعتبرت إنضمام كشمير إليها أمراً موقتاً، وأنه لكي يصبح نهائياً لا بد من موافقة كشمير عليه. ويناقش الدكتور سمعان بطرس فرج الله في العدد 3 لعام 1966 لمجلة الدولية المصرية فيقول "ولكن بعض الكتاب الهنود يرى أن انضمام كشمير إلى الهند هو انضمام نهائي ومطلق وليس معلقاً على أي شرط. وذلك لأن اعلان استقلال الهند لا يعترف بالإنضمام الموقت. وبالتالي يكون حاكم عام الهند قد تجاوز سلطاته عندما علق انضمام كشمير إلى الهند نهائياً على شرط إجراء استفتاء شعبي بهذا الخصوص، هذا الرأي (أو الشرط) يعتبر في رأي هؤلاء الكتاب شرطاً باطلاً لمخالفته للإعلان الدستوري، ولكن يؤخذ على هذا الرأي أنه نظر إلى المسألة من زاوية القانون الداخلي الهندي دون اعتبار لما جرى عليه العرف الدولي. فمن وجهة نظر القانون الدولي تتقيد الدولة بالتزاماتها في مواجهة الدول الأخرى حتى ولو كانت هذه الإلتزامات مخالفة

لنصوص دستورها، وقد أكدت الحكومة الهندية مراراً في عام 1947 أو 1948 وأوائل 1949 /الكتاب الأبيض/ الذي أصدرته عن كشمير وأمام مجلس الأمن الطبيعة المؤقتة لانضمام كشمير إليها إلى أن يتم استفتاء شعبي حول هذا الموضوع بعد استتباب الأمن في هذه الدولة. فقد ارتبطت الهند دولياً بإجراء استفتاء تحت رقابة دولية:

وتقول باكستان في إحدى نشراتها عن هذا الموضوع:

1- إن هذا الإنضمام يتناقض ورغبات شعب كشمير.

2- إن وجود الإتفاقية بين المهراجا والباكستان لإبقاء الأوضاع على ما كانت عليه شكلت خطراً قانونياً لصلاحية المهراجا في تغيير الوضع الراهن من جانب واحد.

3- أنه حين عرض المهراجا الإنضمام إلى الهند كان هو نفسه هارباً. وكانت قد تأسست حكومة شعبية بإسم (آزاد كشمير)، وتولت السلطة في قسم كبير من الولاية.

4- إن كل ما يمكن قوله في قبول الإنضمام على افتراض صحته أنه مقبول موقتاً ومشروط ومع ذلك لا يوجد سوغ قانوني لهذا القول.

(**4**)

– تدويل مسألة كشمير وتدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقراراتهما: بادرت الهند إلى إرسال جنودها إلى كشمير بواسطة الجو، لعدم وجود طرق بريه تصل بين الهند وكشمير في ذلك الوقت، مما يجعل الباكستان تتهم الهند بوجود إتفاق مسبق بين الهند والمهراجا بسبب سرعة تنفيذ النجدة، وفي هذه المرحلة تقدم حاكم الباكستان محمد علي جناح باقتراح مؤداه، إنسحاب القوات الهندية ورجال القبائل فوراً من الولاية، وأن يبادر حاكم الهند البريطاني إلى إعداد العدة لإجراء استفتاء شعبي في كشمير تحت إشرافهما المشترك، غير أن هذا الإقتراح رفض من قبل الهند التي واصلت حشد قواتها في كشمير، ثم شرعت بهجوم واسع النطاق على قوات حكومة كشمير آزاد ونظراً لنجاح الهجوم وتعرض أمن باكستان للخطر تقدم القائد العام للجيش الباكستاني بتحذير للحكومة الهندية مؤداه أن باكستان إذا شاءت أن تتجنب مواجهة سيل ضخم من اللاجئين، وإذا كانت لاتريد أن تكون الهند في وضع تستطيع معه أن تهدد مؤخرة باكستان وجناحيها، وأن تغزوا باكستان متى شاءت. فلا مندوحة من وقف زحف الجيش الهندي عند خط معين وعلى هذا التحذير أرسلت باكستان قواتها في أيار 1948 إلى كشمير لإتخاذ مواقف دفاعية، وأطلعت لجنة الأمم المتحدة على هذا الإجراء فور وصولها إلى كراتشي.

عندما حل فصل اشتاء. وعجزت القوات الهندية من القضاء على قوات كشمير آزاد والقوات الباكستانية، ونظراً لطبيعة البلاد الجبلية الصعبة، دعت الحكومة الهندية مجلس الأمن إلى الإنعقاد لبحث قضية كشمير استناداً للمادتين 34و25 من ميثاق الأمم المتحدة، على اعتبار أن إستمرار النزاع من شأنه أن يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين وذلك بتاريخ 1 كانون ثاني 1948 وادعت أن باكستان مسؤولة عن الإضطرابات في كشمير وطلبت إلى مجلس الأمن أن توعز إلى باكستان بسحب رجال القبائل "التاريخ يعيد نفسه" ولكن مجلس الأمن رفض إقرار وجهة النظر الهندية وأهاب في قرار صدر بتاريخ 17 كانون ثاني 1948 بكل من الهند وباكستان أن يعملا على تصفية الجو بينهما ويمتنعا عن عمل أي شيء يزيد الموقف خطورة وذلك بعد عدة جلسات امتدت من كانون ثاني إلى نيسان 1948 ورداً على إتهام الهند الباكستان ناشدت الباكستان مجلس الأمن بأن يعمل لوقف القتال في كشمير وانسحاب جميع القوات الأجنبية من هذه الأمارة سواء كانت باكستانية أم هندية وتمكين السكان المسلمين الذين اضطروا إلى الفرار عقب الحوادث التي جرت منذ 15 آب 1947 من العودة إلى موطنهم في كشمير وأن تعوضهم الحكومة الهندية عن الأضرار التي لحقت بهم، وطلبت الباكستان أيضاً باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإقامة حكومة انتقالية محايدة ممثلة لشعب كشمير تقوم بإجراء استفتاء حول موضوع انضمام الأمارة إلى باكستان أو الهند.

وفي 20 كانون ثاني من نفس العام، اتخذ مجلس الأمن قراراً ثانياً بتكوين لجنة مراقبة من ثلاثة أعضاء على أن تتوجه اللجنة إلى كشمير في أسرع وقت ممكن لمراقبة تطور الموقف وإخطار مجلس الأمن بالنتائج التي تصل إليها وتقديم المقترحات، إلا أن اللجنة المقترحة لم يجر تأليفها، واستمر المجلس في مناقشاته حتى توصل إلى قرار هام في 21 نيسان 1948 تقدمت به بعض الدول، ونص القرار على طلب وقف القتال فوراً وسحب معظم قوات الطرفين من كشمير، وتكوين لجنة خماسية دولية، بما فيها الولايات المتحدة لتقديم مساعيها الحميدة. ووساطتها للطرفين للوصول إلى تسوية سلمية للنزاع والطلب من الأمين العام تعيين مشرف على عملية الاستفتاء.

لقد تمخضت مجهودات لجنة الوساطة عن اصدار قرار بإجماع الأراء:

1- وقف القتال وتحديد خط لوقف القتال، وقبول مراقبين عسكريين للإشراف على تنفيذ القرار

2- تسحب باكستان جميع قواتها من كشمير بما فيها قوات القبائل والمتطوعين (المجاهدين)

3- أن تقوم السلطات المحلية بإدارة الإقليم الذي تجلو عنه القوات الباكستانية تحت اشراف الأمم المتحدة "لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان"

4- تسحب الهند جميع قواتها بالتدريج بعد انسحاب القوات الباكستانية، وقوات القبائل والمتطوعين مع احتفاظ الهند في كشمير بحد أدنى من القوات.

5- يؤكد الطرفان سابق التزامهما أن مصير كشمير يقرره شعبها

قبلت الهند القرار وقبلته الباكستان مع الحذر الشديد خوفاً من أن تعمد الهند وهي التي تحتل الأجزاء الرئيسية من تجميد الموقف وتحويل خط وقف القتال إلى حدود دائمة، وبالتالي تقسيم كشمير ومع ذلك قبل الطرفان، وقف القتال، ابتداء من أول كانون ثاني 1949 على أساس اقتراح اللجنة بضرورة الإستفتاء فور تمام نزع سلاح الأمارة، ولكن جميع جهوداً لوساطة الدولية لم تنجح، فقد أصرت الهند على أن نزع سلاح كشمير الواردة في قرار لجنة الأمم المتحدة الصادر في 5 كانون ثاني 1949 لا يعني سوى نزع سلاح قوات كشمير آزاد، هي القوات التي كونها السردار محمد إبراهيم خان من أنصار المؤتمر الإسلامي، وقبائل البونش في شمال كشمير، وعلقت الهند سحب الجزء الأكبر من قواتها حتى تنفيذ نزع سلاح القوات المذكورة آنفاً، وقد أحتجت باكستان على هذا التفسير فاقترحت لجنة الأمم المتحدة عرض الموضوع على لجنة تحكيم فقبلت باكستان ورفضته الهند خلال عامي 1950-1952ظهرت عدة قرارات عن الأمم المتحدة وتم تعيين عدة وسطاء بما فيهم الأميرال الأمريكي نيمتر إلا أن جميع القرارات لم تلاقي النجاح فقد رفض بعضها من قبل الهند ورفض الآخر من قبل الباكستان وفي 20 آب 1953 أصدرت حكومتا الهند وباكستان بياناً مشتركاً. أكدتا فية عزمهما على تسوية قضية كشمير عن طريق استفتاء نزيه ومحايد وعلى الوصول إلى اتفاق بشأن جميع المسائل التي يجب تسويتها قبل إجراء الإستفتاء وبخاصة مسألة نزع سلاح كشمير المختلف عليه بين الدولتين، ولكن المفاوضات فشلت بين البلدين، فقد ظهر أن الهند تعمل على تثبيت الوضع الراهن، أي الإبقاء على تقسيم البلاد واعتبار خط وقف اطلاق النار حدوداً ثابتة.

خلال هذه الفترة أجريت في كشمير، انتخابات تحت إشراف الهند، وأسفرت هذه الانتخابات على فوز حزب المؤتمر الوطني بزعامة الشيخ عبد الله بجميع المقاعد، وكانت الهند لسنوات عديدة ماضية تستشهد باسم الشيخ محمد عبد الله باعتباره ممثلاً حقيقياً لشعب كشمير، ولكن سرعان ما اتضحت ميول الشيخ عبد الله (أسد كشمير) الوطنية الذي أراد الإحتفاظ لكشمير بقدر كبير من الإستقلال الذاتي لذلك نص دستور كشمير الذي صدر في تشرين ثاني 1950 على ذلك، وتقدم الشيخ محمد عبد الله خطوة أبعد، فاقترح في حزيران 1953 ضرورة تسوية قضية كشمير بين الهند وباكستان ضمن أحد الأسس التالية: أولاً إجراء استفتاء عام ثانياً استقلال كشمير استقلالاً كاملاً ثالثاً استقلال كشمير، ولكن مع خضوعها لرقابة مشتركة بين الهند وباكستان على شؤونها الخارجية والدفاع، وقد أثارت هذه الحلول الاستقلالية غضب الهنود، لذلك عزلت الحكومة الهندية الشيخ عبد الله من منصبه وأودعته المعتقل حيث ظل حتى 8 كانون ثاني 1958 وتولى بخش غلام محمد رئاسة الوزارة وكان موالياً وطيعاً للهنود. وفي خطاب له في إجتماع عام بعد خروجه من السجن شاء أن يذكر البنديت نهرو صديقه بالعهد الذي قطعه على نفسه لإجراء الأستفتاء في كشمير. وفي منتصف ليلة التاسع من شهر آب 1953 أوقظ الشيخ عبد الله من نومه وأخذ من داره وأودع السجن، ومنذ إبعاد الشيخ بدأت الهند عملية إدماج الجزء الذي تحتله من كشمير إدماجاً فعلياً في الهند. مما يثبت إصرارها على عدم تخليها عن هذا الإقليم وفي 6 شباط 1954 صدقت الجميعة التأسيسية في كشمير على انضمامها إلى الهند وساعد على ذلك الأوضاع الدولية بخاصة الحرب الباردة بين الروس والأمريكان، فقد تبنت الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي الأفكار الهندية حول الموضوع في حين تمكنت امريكا من إغراء باكستان بالإنضمام إلى حلف جنوب شرق آسيا (السيتو) وحلف بغداد (الحلف المركزي) وقد أثار اعتقال الشيخ عبد الله ثورة عارمة قام بها أتباعه ولكن الثورة قمعت بشدة متناهية، وفقد مئات من الكشميريين المدنيين العزل أرواحهم، وفي عام 1958 أطلق سراح الشيخ عبد الله، ولكن لم يلبث أن زج في السجن.

في عام 1957 أعيد بحث قضية كشمير في مجلس الأمن لدراسة اقتراح الباكستان المتضمن إرسال قوة دولية إلى كشمير، وتم تكليف المندوب السويدي كوفار يارنغ الذي كان رئيساً لمجلس الأمن دراسة إمكانية تسوية النزاع، وتقديم مقترحاته

بشأن نزع سلاح كشمير والتعجيل في تسوية النزاع، ولم تنجح كل المقترحات التي قدمت، وذلك لوقوف الإتحاد السوفيتي جانب الهند واستخدامه حق الفيتو، في حين تتهم الهند الباكستان بأنها لم تنفذ قرارات لجنة الأمم المتحدة، وقد اقترح السفير يارنغ بأن مسألة تنفيذ هذه القرارات ينبغي أن تحال إلى لجنة تحقيق دولية وقبلت الباكستان ورفضت الهند.

في عام 1958 اقترح ممثل الأمم المتحدة الدكتور فرانك جراهام بناء على قرار اتخذه مجلس الأمن أن يبادر الطرفان إلى:

أولاً *: إعلان التزامهما بالسلم*

ثانيا *: تأكيد احترامهما للحفاظ على خط وقف النار (القتال)*

ثالثاً *: التعهد بالقيام بدراسة عاجلة لكيفية إدارة وصيانة القسم الذي لا تحتله الهند من كشمير، وذلك بعد انسحاب القوات الباكستانية، وما إذا كان يقتضي وضع قوة من الأمم المتحدة في ذلك القسم.*

رابعاً *: عقد مؤتمر بين رئيس الدولتين برعاية ممثل الأمم المتحدة*

كان للتغيير الذي طرأ على موقف الإتحاد السوفيتي من قضية كشمير ووقوفه بجانب الهند بعد وقوفه على الحياد أثره في دعم الهنود وكان ذلك رداً على انضمام الباكستان إلى الأحلاف العسكرية المار ذكرها، وقد ظلت قضية كشمير معلقة مدة أربع سنوات إلى أن ثارت من جديد عام 1962 تحت ضغط الأحداث الدولية. ولكن دون جدوى فكل من الدولتين كانت تتهم الأخرى بخرق قرارات الأمم المتحدة وأهابت باكستان بالأمم المتحدة بأن الهند تحضر لهجوم عليها

في عام 1962 حدث نزاع مسلح بين الهند والصين على الحدود الجبلية بسبب الخلاف حول الحدود بعد احتلال الصين لمقاطعة التيبت وقد جربت كل من بريطانيا وأمريكا عرض وساطتها بمناسبة هذه الحرب لحل قضية كشمير إلا أنهما فشلتا، فالباسكتان كانت تؤيد الصين ضد الهند في حين أخذت أمريكا تمد الهند بالأسلحة ضد الصين. وفي الوقت ذاته حدثت اضطرابات طائفية بين المسلمين والهندوس 1963-1964 وخوفاً من ازدياد هذه المواجهات قرر نهرو إطلاق سراح الشيخ محمد عبد الله في نيسان 1964 تخفيفاً لحدة التوتر، وقد قابل الشيخ عبد الله بعد إطلاق سراحه نهرو، والرئيس ايوب خان في محاولة لتسوية القضية الكشميرية، وقبل الرئيسان الباكستاني والهندي إجراء محادثات مباشرة بينهما ولكن وفاة الرئيس نهرو حال دون ذلك وخلفه الرئيس لال بها دور شاسترى، ولكن الحكومة الهندية التي خلفت حكومة نهرو أخذت تعمل على اتخاذ كافة الإجراءات الدستورية لدمج كشمير بطريقة فعالة في الهند، مما أثار الشيخ محمد عبد الله، وأخذ ينادي بحق شعب كشمير في حق تقرير مصيره خلال جولته خارج الهند وقد زار الصين مما أثار غضب الهند وعادت لاعتقاله بعد حرب الحدود بين الهند والصين، هبطت المعنويات الهندية للحضيض، وتم استبعاد برامج التنمية الاقتصادية لتقوية الجيش وفي هذا الظرف توفي الbانديت نهرو 1964 وحل محله لال بها دور شاسترى من حزب المؤتمر وكما ذكرنا بدأت الحكومة الجديدة أعمالها باتخاذ الإجراءات الضرورية لضم كشمير للهند، وعندما وجدت الباكستان أن الهند مصممة على ضم كشمير عن طريق تجميد الوضع نهائياً لذلك بدأت تفكر بالعنف والعمل لإثارة الموضوع لأن الأوضاع الدولية لم تكن في صالحها والجيش الهندي بدأ يزداد قوة بدعم من الغرب ضد الصين، بالإضافة إلى أن باكستان تخلصت من عقدة الضعف أمام الجيش الهندي والتي كان تسيطر عليها، وأصبحت واثقة من نفسها، وفي هذه الأجواء توقع وزير الخارجية الباكستانية ذو الفقار علي بوتو النجاح في خطة تجبر الهند على إعادة النظر في قضية كشمير ولا يمكن إغلاقها للأبد، ومنذ بداية عام 1965 كانت هناك مناوشات على الحدود بين البلدين بدأت بالشرطة ثم بحرس الحدود ثم القوات المسلحة على طرفي خط وقف النار في منطقة (ران كوتش) في كشمير حيث لا توجد حدود ثابتة بين الطرفين وتبادل الطرفان بعض المواقع وكان ظاهراً للعيان أن لدى الباكستان التفوق العسكري، وعندما رأى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون تردي الأوضاع بين الطرفين اقترح إحالة كشمير للتحكيم الدولي، ورغم قبول الطرفين لهذا الإقتراح إلا أن بوتو وزير الخارجية أقنع رئيس الجمهورية الباكستانية أيوب خان بالموافقة على إرسال عناصر غير نظامية (مجاهدين) للتسلل داخل كشمير والقيام بحرب عصابات مهلكة تجعل من الهند تلجأ مرة أخرى للأمم المتحدة، ورغم أن حرب العصابات هذه لم تنجح النجاح الكافي إلا أن الهند عملت على الرد على هذا التحدي بأن قامت باجتياز خط وقف القتال لعام 1949 وهنا أرسلت الباكستان قواتها المدرعة لقطع خطوط ومواصلات القوات الهندية مع كشمير، ويبدو أن الباكستانين اجتازوا الحدود الدولية بين الهند وباكستان على حسب قول الحكومة الهندية مما جعل الهند تلجأ للحرب الشاملة مع باكستان وقامت قواتها في 6 أيلول 1965 باجتياز الحدود الدولية في وسط باكستان وهاجمت باتجاه مدن ساكلون ولا هور وفي 8 أيلول هاجمت مدينة غدرة بالقرب من كراتشي وذلك لتجبر القوات الباكستانية بالانسحاب من كشمير. وفي الجو استطاع الطيران

الباكستاني بتدمير بعض المطارات وعدد من الطائرات وهي على الأرض، وقد نجح هجوم القوات الهندية نحو لاهور التي تعتبر (صدفة) الباكستان وأدى إلى كارثة عسكرية، واستمر القتال عنيفاً بين الطرفين وكانت الهند تخشى من مهاجمة الصين لها من الخلف ومن المحتمل أن يكون لها التفوق الحاسم لولا ذلك وقد تدخلت القوى الكبرى في ذلك الوقت بخاصة الاتحاد السوفيتي في الموضوع، وقبل الطرفان وقف القتال في 22 أيلول 1965 وقد نوقش الوضع في الأمم المتحدة، وقد وجدت الهند أن هناك عدداً من الدول في آسيا وأفريقيا بخاصة الإسلامية والعربية اعتبرت الهند معتدية وبعد مداولات كثيرة أقنع الرئيس الروسي كوسيجين كلا من رئيس وزراء الهند شاستري ورئيس الباكستان المشير أيوب خان للإجتماع في طاشكند في كانون ثاني 1966. وبعد عدة مباحثات أقنع كوسيجين الأطراف المعنية وحثهم على توقيع اتفاق سلام على أساس الوضع الراهن وإجراء المباحثات المباشرة حول بقية المسائل، ولكن رئيس وزراء الهند أصيب بنوبة قلبية خلال عودته من زيارته لبورما وتوفي في طاشكند وظلت الأمور على حالها.

ظلت الأوضاع السائدة في كشمير تسيطر على العلاقات بين الهند وباكستان منذ عام 1965 وهناك مصادمات دائمة بالإضافة إلى دور الهند في تقسيم الباكستان وفي عام 1990 حدث صدام عنيف بين الطرفين أدى إلى خسارة عشرات الآلاف من القتلى وهرب العديد من السكان وقد أدخلت الهند إلى جومو وكشمير وأكثر من مائتي ألف جندي، وتبرز حالياً نفس المشكلة بين الهند وباكستان وتتكرر المأساة.

(5)

الخلاصة: يمكن القول بأنه لا يمكن للأوضاع بين الهند وباكستان أن تستقر إلا إذا حلت قضية كشمير حلاً عادلاً يرضي الطرفين وأهم من ذلك إرضاء سكان كشمير، وما يجري اليوم ما هو إلا استمرار لما كان وسيجري فيما بعد، والهند لا تزال تصر على إبقاء الأوضاع على ما هي عليه من تقسيم البلاد وكل اجتياز لخط وقف إطلاق النار معناه الحرب كما يحدث الآن وتلعب الأوضاع الداخلية في كلا البلدين دورها بخاصة في الوقت الحاضر، فالحزب الحاكم "نهاريتا جناتا" الذي هزم في البرلمان وجدها فرصته لإعادة ثقة المواطنين فيه تمهيداً لاحتمال فوزه في الإنتخابات القادمة التي ستجري قبل موعدها بعدة سنوات، وتقف صونيا غاندي بحزب المؤتمر الذي يتزعم المعارضة للحزب الحاكم بالمرصاد، ويقف الحزب الحاكم في باكستان بزعامة نواز شريف نفس الموقف بالنسبة للأحداث وعينه على الانتخابات القادمة وتقف له امرأة أخرى قوية هي بنازير بوتو زعيمة حزب الشعب بالمرصاد أما الكشميريون أصحاب المصلحة وقد رفعت التجارب النووية الباكستانية من معنوياتهم لن يقفوا عند حد وربما تحدث مشاكل كل عام ويتسلل بعضهم عبر خط وقف إطلاق النار وتحدث مشاكل وتتداخل الدول الكبرى والأمم المتحدة. ومن الملاحظ عدم الاهتمام الكافي من قبل المجتمع الدولي لحل هذا الموضوع الساخن دائماً. وربما يعود هذا إلى عدم رغبة الطرفين الرئيسيين الباكستان والهند في حل الموضوع وحتى البيان الذي أصدره مجمع الثمانية لم يكن حازماً ولم يتعرض لجوهر المشكلة، وهي إعطاء حق تقرير المصير لشعب كشمير في الإنضمام للهند أو الباكستان أو استقلال بلاده بعيداً عن تأثير الدولتين المجاورتين.

❑❑❑

سوريا وصيرورة حدودها *الجيـو -حضارية والقومية* (الاثنوغرافية) عـبر العصـور " *من اللاحدود إلى سوريا اليوم"*

أ. د. نجاح محمد

1- المقدمة: في تقسيم عصور التاريخ:

جرت العادة على تقسيم هذه العصور انطلاقاً من حدث اختراع الكتابة، الذي اعتبر كحدّ فاصل بين العصور المدعوة، خطأ، بعصور ما قبل التاريخ وبين العصور التاريخية، والصحيح هو أنه، نظراً لاندماجها جميعها ضمن إطار التاريخ، من حيث أنه لا وجود لعصور قبل أو خارج التاريخ والزمن، يجب اعتبارها كلها عصوراً تاريخية، وعلى أن تقسم في مضمونها العام، واعتماداً على دلالة الحدث الفاصل، إلى عصور ما قبل الكتابة، وإلى عصور ما بعدها(1).

ونرى هنا، انسجاماً مع طبيعة موضوع بحثنا، أن نقسمها حسب حدث آخر فاصل وأكثر أهمية ودلالة بالنسبة إليه، وهو حدث تكوّن الخصوصيات والدول القومية، ومعها الحدود، لتكون العصور الإنسانية السابقة والأخرى اللاحقة له، الأولى تحت مسمى العصر الإنساني اللاحدودي، والثانية تحت مسمى العصور الإنسانية الحدودية، والممتدة حتى يومنا هذا، ونحن سنتابع صيرورة حدود سوريا الجيو-حضارية والقومية خلالها جميعاً. ونبدأ بهذه الصيرورة في العصر الإنساني اللاحدودي باعتباره العصر القديم الأول.

1- سوريا في العصر الإنساني اللاحدودي، العصر القديم الأول:

تؤكد نتائج البحث المعلوماتي المقارن أن تشكل الخصوصيات والدول القومية(1) كان نتيجة لجدلية المؤثرات الحياتية للإنسان والزمان والمكان في ظلّ الصراع الأول العالمي، صراع الحضارة مع الهمجية وكنتاج لتمازج وتفاعل الأطراف البشرية لهذا الصراع، والمكونة من ثلاثة عناصر: أحدها حضاري، والآخران بدويان متخلفان.

العنصر الحضاري هو المنطلق من المركز، من الشرق العربي ومنه سوريا، وبكل تفرعاته العربية القديمة السومرية التي ثبت أصلها من الخليج العربي في بلاد العرب(2)، والأكادية والبابلية والآشورية والأمورية ومنها الفينيقية الممتدة على طول بلدان المغرب العربي حتى الأطلسي، والمصرية وبقية بلدان المشرق العربي، وإن حقيقة كون هذا المشرق هو المركز والأصل البشري والحضاري لكل شعوب وأمم وحضارات العالم لم يعد يرفضها، كما يؤكد أحد الباحثين المختصين، سوى من "يصعب عليه أن يكون أصله من المشرق العربي القديم، مدفوعاً باعتبارات عنصرية لا تمت إلى جوهر البحث العلمي النزيه بصلة"(3).

والعنصران البدويان المختلفان: أحدهما أصيل من الداخل، مثل العنصر المسمى "الأسباني" و "الأناضولي"، والآخر المسمى "الأعراب"، والذين كثيراً ما جرى الخلط بين ذكرهم في بعض المصادر، كالوثائق الآشورية والتوراة وغيرها، وبين العرب سكان الحضر، مثل أهل الشام والعراق ومصر، والذين أكد ابن خلدون على أنه "لم يكن على وجه الأرض أحضر منهم"(4)، أي أكثر حضارة، وهو خلط نبّه إليه الكثير من الباحثين الأجانب والعرب، ومنهم روسي ولوبون وجواد علي(5).

والعنصر الثاني هو البدوي الخارجي، أي القادم من الخارج بالنسبة للمركز العربي ولفروعه الحضارية، والمجهول الأصل، والذي يحدّد براستد، أستاذ تاريخ الشرق في جامعة شيكاغو وعضو أكاديمية العلوم في برلين، امتداد وجود قبائله ومراعيه من "الدانوب الأسفل شرقاً على طول الجانب الشمالي من البحر الأسود، قاطعة جنوب روسيا إلى آسيا حتى سواحل بحر قزوين"(6).

وهنا تبرز الفرضية الاستشراقية الغربية المغبركة، في توجهها التزويري المفرض للتاريخ لصالح المركزية الحضارية الغربية في ادعائها لامتلاك أبدية الوجود الحضاري من جهة(7)، ولصالح عزل العرب، أصحاب هذا الوجود الحقيقي طوال العصور القديمة والوسطى، عن محيطهم الفرعي الحضاري المسيحي في العصور القديمة، والإسلامي في العصور الوسطى، وبخاصة في اليونان وروما وآسيا الصغرى والهند وفارس، مقابل ربطه مع أوروبا بعرق أو شعب مزعوم هو الشعب الهند- أوروبي- الآري، من جهة أخرى(7مكرر).

يقول براستد حول هذه الفرضية: "إن قبائل الشمال الرحلّ هي نفس الشعب الهندي- الأوروبي الأبيض، أصل سكان أوروبا اليوم، شرعت تلك القبائل منذ القديم تهاجر من مراعيها في الشمال إلى كل الجهات، وعلى مرور الزمان تألّف منها صف من الخلق طويل جداً، يمتدّ من تخوم الهند في الشرق قاطعاً أوروبا إلى الاتلانتيكي حيث نراهم اليوم"(8). ويورد براستد فرضية كون أصلهم من الشرق والشمال الشرقي لبحر قزوين، وكون الآريين هم قسم منهم، وقد انشطروا في عام 1800ق. م شطرين، الأول توجّه إلى الهند، والثاني توجّه إلى الجبال الواقعة شرقي دجلة، ومنهم الماديون والفرس(9)، والذين يتجاهل أصحاب هذه الفرضية وضوح أصولهم السامية العربية في جميع المصادر العربية - الإسلامية(9مكرر).

ويؤكد جميع الباحثين الغربيين الموضوعيين أن كلّ ما يقال حول هذا الشعب الهندي- أوروبي أو الآري ليس سوى فرضيات لا دليل عليها على أرض الواقع(10). ويوردون كثيراً من الأسباب لتأكيدهم هذا، ونكتفي بذكر أبرزها:

1- *إن بداوته الهمجية التي يتحدث عنه الجميع، والتي دمرت الكثير من المعطيات الحضارية، لهي الدليل على كذب ادعاء تفوقه العرقي(11).*

2- *يؤكد الباحثان ايمار واوبواية أن علم الآثار لا يقدم لنا أية معونة تذكر حول وجود هذا الشعب الهندي- أوروبي والآري قبل القرن الثاني ق. م(12)، لأنه لم يعرف الكتابة وبالتالي فهو لم يترك آثاراً(13). و لا يقدم بعد هذا القرن أي دليل يبرهن على وجوده أصوله(14)، ولا يستمد أصحاب الفرضية سوى على مقاربات لغوية هندية- يونانية، رأوا هم أنفسهم أن يطلقوا على أقوامها مصطلح الشعوب الهند- أوروبية(15)، الهدف المذكور سابقاً.*

3- *وضوح الأصل العربي لكثير من الأقوام التي زُعم انتسابها إلى هذه الشعوب، كالماديين أو الميديين والفرس، على أنهم عرب من أبناء سام، وكاليونان والأتراك، وغيرهم على أنهم عرب من أبناء يافث" وذلك في المصادر العربية- الإسلامية سواء التاريخية أو المتعلقة بعلم الأنساب(16)، والتي علينا، منهجياً، الأخذ بها، لقيمتها العلمية المعرفية المجمع عليها أولاً، ولأنها الوثائق الأوضح والأقدم بهذا الشأن ثانياً، ولكن بعد إخضاعها للبحث العقلاني المقارن مع شتى الوثائق الأخرى بالطبع.*

4- *بينت الدراسات اللغوية الموضوعية الحديثة أن العناصر المشتركة ما بين السنسكريتية في الهند واليونانية لا يفسرها هذا الانتماء الزائف لعرق آري هندي- أوروبي مزعوم، دائماً الأصل اللغوي العربي السرياني الواحد لكلتا اللغتين، وكذلك الأمر بالنسبة للعناصر المشتركة بين جميع لغات العالم القديم ومنها السومرية(17). إن هذا الأصل للغة العربية السريانية الأم يسقط النظرية السامية- الحامية- اليافثية (الآرية الهندية أوروبية) لامن حيث وجود نوح وأولاده سام وحام ويافث، فهو مثبت في كل المصادر، وإنما من حيث قيامها بنفي أصلهم العربي، ونفي بالتالي لغتهم العربية الأم الواحدة، والتي هي لغة آدم الإنسان العاقل، والمدعوة من قبل كثير من الباحثين "باللغة العربية القديمة" أو "اللغة العروبية الأولى"(18).*

من العنصر البدوي الخارجي، ومن هذا الشعب الهندي- أوروبي المزعوم، يورد براستد أيضاً ما دعاه "ببرابرة الشمال" و "البرابرة الجرمان"(19)، الذين يشكلون أصول شعوب وأمم أوروبا اليوم، والذين اعتبر احتلالهم لروما وتخريبها في عام 455م

حدث الفصل بين نهاية العصور القديمة وبداية العصور الوسطى في أوروبا، ومن هذا العنصر أيضاً، وحسب إجماع الباحثين، قبائل الهون، وكذلك القبائل التي غزت البلاد السورية- البابلية، والتي أعطيت في التزوير الصهيوني والاستشراقي لجغرافية المنطقة، مسميات توراتية لا تمت إلى حقيقة أقوامها بصلة، فدعيت القبائل البدوية القادمة من الجبال الشرقية ما بين بحيرة أورميا وزاغروس في الألف الثالث ق. م، "بالجويتين"، ودعيت تلك القادمة من آسيا الوسطى في الألف الثاني ق. م، "بالكاشيين" و "الحوريين" و "الحثيين".

من الملاحظ أن العنصر المشترك في تمازج العناصر البشرية وفي صعودها العمراني هو العنصر الحضاري العربي، في كل انطلاقاته من المركز، ومنه سوريا، وفي كلّ تفرعاته التي انطلقت في كل الاتجاهات والقارات، إن عملية التمازج والصراع لهذا العنصر الحضاري في المركز، سواء مع الأعراب كعنصر بدوي متخلف داخلي، أو مع الأقوام الشمالية والشرقية الغازية كعنصر بدوي همجي خارجي، قد أدت بتأثير استمرارية الفعالية المركزّة للخصوصية العربية في تقدمها الحضاري المهيمن، إلى تأصيل هذه الخصوصية فيه أكثر فأكثر، وإلى الدرجة التمايزية الكبيرة بالنسبة لكلّ المحيطين بها والمتعاملين معها. وليست الحدود القومية (الاثنوغرافية) لسوريا سوى بعض من حدودها، مما يعني أن استخدامنا لمصطلح الحدود القومية لها هو منحصر في إطار هذا المعنى القومي العربي ليس إلاّ.

أما ثمرة تمازج العنصر العربي الحضاري، ومنه السوري؛ خارج مركزه هذا مع العناصر البدوية والهمجية بكل مسمياتها، ومنها ما دعي خطأً كما رأينا بالهندو أوروبية والآرية والحامية وغيرها، فقد أدت وبدءاً من الألف الثاني ق. م، إلى تشكل الشعوب والخصوصيات القومية، ودولها وحدودها على المستوى العالمي، ومن ضمنها شعوب ودول وخصوصيات وحدود الصين والهند وفارس شرقاً، واليونان والرومان والبيزنطيين وكل أوروبا الحالية غرباً (19مكرر).

لو أخذنا بعين الاعتبار قبل هذا التشكل الذي كان بداية للعصور الحدودية معيار هذا الأصل البشري والحضاري الداخل في كل خصوصيات ودول جميع شعوب العالم القديم، ولو أخذنا بعين الاعتبار معيار تحديد الحدود الجيو- حضارية لسوريا في هذا العصر الإنساني اللاحدودي القديم الأول، والذي هو مدى امتداد دائرة تأثيرها الحضاري، في كل معطياته المادية والروحية والثقافية، اقتصاداً وعلماً وفكراً وديناً ولغة وأدباً وفناً، وربطنا بينه وبين الدور السوري الحضاري المذكور في تشكل الخصوصيات القومية على المستوى العالمي، والمشهود آثارياً، وبخاصة بعنصره الفينيقي، من اليابان شرقاً إلى أميريكا غرباً (20)، لعرفنا لماذا سمّي هذا العصر من قبل بعض الباحثين الغربيين الموضوعين" بالعصر السوري الأول"(21)، ولأدركنا لماذا حدود سورية فيه كانت تضم العالم كله في رسالتها الحضارية التمدينية، والتي عبّر عنها القول الشهير لمدير متحف اللوفر سابقاً، المستشرق الفرنسي والآثاري المعروف اندريه بارو: "إن على كل إنسان متمدن في العالم أن يقول إن لي وطنين، وطني الذي أعيش فيه وسوريا (22). وكذلك قول جيور جيوتو شيلاني، رئيس البعثة الأثرية الأميركية: "عندما نكون في سوريا نجدنا نمتزج مع التاريخ ذاته، فكل ذرة من ترابها هي حرف مضيء في سفر الإنسانية الخالد" (22مكرر).

- حدود سوريا الجيو- حضارية والقومية في العصور الإنسانية الحدودية: تمتد هذه العصور منذ بداية التشكلات البشرية القومية (الاثنوغرافية) المذكورة، ومعها الدول والحدود، منذ حوالي الألف الثاني ق. م وحتى يومنا هذا، ويمكن تقسيمها إلى الأزمنة القديمة الممثلة للعصر القديم الثاني، والأزمنة الوسطى والحديثة والمعاصرة، والتي من خلالها جميعها علينا متابعة صيرورة الحدود السورية الجيو-حضارية والقومية في بحثنا هذا، ثم الحدود السياسية في بحثنا القادم.

ونبدأ بمتابعة صيرورة حدودها الجيو-حضارية والقومية في العصر القديم الثاني.

1- الحدود السورية الجيو-حضارية والقومية في العصر القديم الثاني:

يمتد هذا العصر حتى ظهور الإسلام وبداية الحكم العربي- الإسلامي لسوريا وللوطن العربي عموماً في القرن السابع

الميلادي، وإنّ سوريا خلاله، وبفعل مركزها الاستراتيجي وسط بلاد العرب والقارات الثلاث، والمطلّ على أهم البحار، وبخاصة البحر الشامي، أو بحر امورو، البحر الأبيض المتوسط، وبتأثير كونها المالكة الأولى للقوة الاقتصادية، التجارية والصناعية والزراعية والمصرفية، قد استمرت في هيمنتها على المركز في النظام الرأسمالي العالمي العربي القديم، وعلى طرقه التجارية الدولية، البحرية والبرية، ما بين الشرق والغرب، طرق العطور والحرير والتوابل "بترول" العصر آنذاك (23). كان هذا رغم خضوعها في كثير من الأحيان لقوى عسكرية سياسية مختلفة، كانت مؤلفة من العناصر الخارجية المرتزقة في كثير من الأحيان، والتي نجحت برجوازيتها الوطنية، أي سوريا، في إدماج فئاتها السلطوية في عملياتها الاقتصادية، وكتابعة لها دوماً نتيجة لقوتها المالية الرأسمالية الهائلة، والأعظم بمعيار عصرها، إن تجارياً أو صناعياً تقنياً(24).

وصلت هذه القوة إلى الدرجة التي دفعت أحد الباحثين الغربيين المختصين إلى القول بأن الشرق، وسوريا جزء أساسي فيه كما رأينا، قد "اشترى اليونان"(25)، التي لم تكن حضارتها، حسب تأكيده "سوى شرفة في بناء العرب في الشرق" (26).

وإن هذا الشرق قد "اشترى روما" (27)، التي، حسب تأكيده نفسه، "لم تكن رومانية إلا بالاسم، ولم تكن غربية إلاّ بالموقع" (28). وكم من مرة خضعت في حكمها، كما في اقتصادها وثقافتها، للحكام العرب السوريين، الذين عرفوا "بالأسرة السورية"، ومنهم النساء الأربع الإمبراطورات الحمصيات اللواتي حكمنها، أي روما(29)، ومنهم فيليب العربي.

ومن منطلق التأثير السوري في روما عموماً كان قول شاعرها جوفينال (Jwvènal في القرن الثاني الميلادي: "ها هو العاصي السوري يصبّ في نهر التيبر حاملاً لغته وعاداته" (29) مكرر. وعبّر مؤرخ عربي معاصر عن هذا الوضع بقوله: "انتشر السوريون في كل قطر وصقع، وحلّوا تحت كل سماء"(30). ومنهم أبو لودور الدمشقي الذي بنى أروع أوابد روما، ومنها البانتيون وأحد جسور الدانوب الذي مازال يدعى بالجسر السوري. وكان أروع مبدعي الهندسة السورية التي كانت مصدر الروائع المعمارية لكثير من أوابد أوروبا(31).

وهكذا وكما يؤكد الباحثون الموضوعيون اليوم "فإن الحضارتين، اليونانية والرومانية، كانتا جزءاً لا يتجزأ من الحضارات العربية التي سادت منطقة حوض المتوسط عبر جميع العصور، وليست محاولات فصلهما عن أصلهما العربي سوى مظهر حاد من مظاهر تزوير التاريخ العام للبشرية بقصد جعل أوروبا مركزاً لجميع العصور (31مكرر).

ولم تمس الهيمنة السورية إلاّ في الفترة "الممتدة ما بين القرن السادس وبداية القرن السابع الميلاديين، بسبب الصراع الكنسي الغربي– الشرقي العربي، والصراع الفارسي– البيزنطي، من أجل الهيمنة على طرق التجارة الدولية ومفاتيح نظامها العالمي، وبخاصة في المركز الشرقي العربي، ومنه سوريا، ممّا أضعف أمنها الداخلي والخارجي معاً، وأثر سلباً بالتالي على فعاليتها، أما قبل ذلك فقد استمر امتداد حدود قوتها المهيمنة، وبخاصة التجارية، واسعاً جداً، يقول ديورانت، نقلاً عن هرودوت وغيره، أن الفينيقيين: "ربطوا الشرق بالغرب بشبكة من الروابط التجارية والثقافية، وشرعوا ينتشلون أوروبا من براثن الهمجية" (32)، ويؤكد سترابون سيطرتهم دون مزاحم على بحار العالم (33).

ومع هذا الامتداد الحضاري والاقتصادي لسوريا كان امتداد لغتها وكتابتها، ليصل إلى الشرق الأقصى شرقاً، والمحيط الأطلسي غرباً، والقفقاس شمالاً، وبحر العرب والمحيط الهندي جنوباً، طبعاً ليضم بين جملة ما يضم، جميع سواحل افريقيا والمتوسط، ومن ضمنها سواحل المغرب العربي، وبحيث عدت الآرامية أو السريانية "اللغة الدولية العالمية" التي "لم يقتصر استعمالها على السريان وحدهم، وإنما شمل جيرانهم أيضاً، الفرس والبيزنطيين والعرب، جرت المباحثات الدبلوماسية باللغة السريانية بين إيران وبيزنطة" (34). وطبعاً المقصود بالعرب هنا سكان أواسط شبه الجزيرة العربية.

ووصلت الحروف الفينيقية، كما يؤكد حتى، إلى الشرق الأقصى شرقاً وإلى الأميركتين غرباً "مطوقة العالم كله" (34مكرر).

وكما انتشرت ديانة الخصب السورية في العالم كله، فقد انتشرت مثلها الديانة اليهودية ثم المسيحية، وكذلك كل معطيات الحضارة الأخرى التي انطلقت من المركز الشرقي العربي، ومنه سوريا، أي كلّ المعطيات العلمية والفكرية والفلسفية والأدبية والفنية، لتضيء بحور الظلام الهمجي في العالم كله، ومنه أوروبا غرباً، والهند الصين شرقاً. يقول براستد: بعد أن يوضح بأن مضمون الشرق يقصد به شرقي المتوسط(35)، "العمران ولد في الشرق.. ولقد أنجب الشرق أمماً عزيزة الجانب أوتيت الحكمة وفصل الخطاب بينما كانت أوروبا العصر الحجري قد سقطت في مهامه الجهل والأمية لا تعرف شيئاً عن الكتابة والمعادن...

ماذا فعل الشرق القديم للجنس البشري في هذه الحقبة الطويلة؟ لامراء في أنه حبا العالم بالصناعات الأولى بالغة درجة عالية من الإتقان... نفح العالم باختراعات جمّة مهمة لا يفوقها إلاّ اختراعات هذا العصر" (35مكرر).

ويضيف براستد: "أخذ الغرب عن الشرق القديم أشياء كثيرة، منها أقدم المباني الحجرية الفنية، والأروقة المعمدة، والأبراج اللولبية الشكل، وأقدم المنحوتات المحكمة الصنعة من الصور والتماثيل الهائلة من صنع مصر، إلى الختوم النفيسة من صنع بابل القديمة، وأخذ عنه أيضاً الكتابة وحروف الهجاء، وأقدم الروايات المنشورة المعروفة، والقصائد الشعرية، والأسفار التاريخية، والمباحث الاجتماعية، حتى الروايات الشعرية التمثيلية، وتقويم السنين الذي لا يزال الغرب يستعمله حتى اليوم، ومبادئ الحساب، والفلك، والطب. وقد نظم الشرق أول حكومة كبيرة من أمة واحدة عظيمة، أو من مجموع أمم تألفت منها إمبراطورية. وأخيراً نقول إنه في الشرق نشأ أقدم إيمان باله واحد يشمل بعنايته الأبوية جميع الناس. وبذلك وضع أساس حياة العالم الدينية، فللشرق فضل كبير على الغرب لأنه جاء بهذه الأشياء كلها أو معظمها والغرب يتسكع في مهامه الجهل والضلال" (36).

وعن مدنيات الشرق القديمة يقول ايمار واوبوابة: "هناك مدنيات معطاءة تعطي الغير الكثير من ذاتها أو من ذات يدها، ولكن قلمّا تأخذ هي منه أو تقتبس عنه. ذلك هو في الواقع حال المدنيات القديمة التي قامت بالنسبة للاحقة منها بدور المهذب أو المربي" (37).

ويرى المستشرق شو ينفرت "أن الحضارة في العهود القديمة غير المدونة أول ما ظهرت في بلاد العرب ثم انتشرت منها في مثلث ثقافي إلى ما بين النهرين (سومر وبابل وآشور) وإلى مصر" (38)، طبعاً مروراً بسوريا. وإن الأصل العربي البشري والحضاري للمركز في بلاد العرب، أو في الشرق العربي القديم ومنه سوريا، هو الذي دفع المستشرق بييرروسي إلى القول متحدثاً باسم الأوروبيين: "كان هرودوت يتعجب من تمييز أوروبا من آسيا، لأنه لم يكن يرى، ولم يكن مواطنوه يرون معه، فيهما، إلاّ الثقافة الواحدة نفسها...

أجل نحن أبناء آسيا، وأبناء العروبة النيلية– الرافدية، أجل نحن أولئك في الحقيقة، وهذا هو مجموع الفرضية التي ينبغي أن نطالب بها، فلتتحدّ الكليشات التي تعمّ في كل مكان"(39). وهكذا فإن دولة الأمة الواحدة الحضارية التي مرّ بنا حديث براستد عن وجودها البدئي في الشرق هي الأمة العربية، والسوريون في القلب فيها.

إذن بقيت الحدود الجيو– حضارية لسوريا، كجزء من بلاد العرب، ممتدة إلى أنحاء العالم القديم كله. أما بالنسبة لحدودها القومية، فإننا إذا أخذنا معيار انتشار نفسها السريانية العربية بعين الاعتبار، لتوضح امتدادها إلى الهند شرقاً، والقفقاس شمالاً، والأطلس غرباً، وبحر العرب والمحيط الهندي جنوباً (40).

أما إذا ربطنا ما بين هذه اللغة والانتماء البشري والمكاني، إذاً لارتبط امتدادها بدائرة وجود الخصوصية القومية العربية، التي كانت آنذاك أوسع بكثير من حدود الوطن العربي الحالي، حيث امتدت شمالاً حتى البحر الأسود لتشمل كل بلاد كبادوكيا وكيليكيا والجزيرة وغيرها، وامتدت شرقاً حتى الهند لتشمل كل فارس أو مملكة العجم. وهذا ما يفسر قول المؤرخ الألماني ونكلر بأن البابليين كانوا يتصورون بلاد العرب منطقة واسعة تمتد من الحبشة إلى الهند"(41).

وهكذا وكما يؤكد روسي: "إن الحضارة العربية قد بسطت منذ فجر الزمان معرفتها الحياتية على مجموع الأراضي الممتدة بين وادي الهندوس، إلى نهر التاج في البرتغال، ومن النيل الأزرق إلى البلطيق، والتي لم تكن حضارة اليونان والرومان سوى منعكسة لها"(42)، والحديث عن الحضارة العربية هو بالطبع، وبفعل الوحدة الحضارية والتاريخية والقومية العربية، حديث عن الحضارة السورية المندمجة فيها، فعلاً ودوراً وامتداداً حدودياً وقومياً.

أما بالنسبة لحدود سوريا الجغرافية(43)، فقد جاء في مقدمة القاموس الكلداني– العربي(44) إن البلاد السورية، أو السريانية، كانت تقسم في أواخر العصور القديمة: "إلى قسمين عظيمين، شرقي وغربي، وهذه القسمة يمكن اعتبارها على ثلاثة أوجه، أي طبيعية ومدنية وكنسية، فالبلاد السريانية الشرقية بالقسمة الطبيعية كانت تشتمل على جميع البلاد المحدودة بنهر الفرات غرباً، وبلاد الأرمن شمالاً، ومملكة العجم شرقاً، والخليج العربي وجزيرة العرب جنوباً... سميت في التواريخ الحديثة بسوريا الخارجة، أما البلاد السريانية الغربية فتشتمل بحصر الكلام على ما وراء نهر الفرات إلى البحر المتوسط، أي على البلاد المعروفة اليوم أيضاً بسوريا، ولذلك دعيت سوريا على وجه الإطلاق أو سوريا الداخلة".

وتأتي التتمة في القاموس نفسه: "وإذا لاحظنا القسمة المدنية فالبلاد السريانية الشرقية كانت تمتد أينما امتدت الدولة الفارسية، والبلاد السريانية الغربية كانت محصورة في حدود المملكة الرومانية. والقسمة الكنسية تكاد لا تخالف القسمة المدنية، فإن سلطة بطركية بابل كانت تشمل القسم الشرقي من بلاد الجزيرة، أي نصيبين ولواحقها... وقسماً من بلاد أرمينيا وآشور ومادي وفارس وبلاد العرب والهند والصين أيضاً. وأما البطركية الانطاكية... فلم تكن مسؤولة إلاّ عن سريان القسم الغربي من الجزيرة وسوريا الداخلية فقط"، أي سوريا الشامية، والتي ستبرز بتسميتها بلاد الشام في العصور الوسطى.

2- حدود سوريا الجيو- حضارية والقومية في العصور الوسطى:

بدأت هذه العصور مع الحكم العربي- الإسلامي لسوريا والوطن العربي ككلّ في القرن السابع الميلادي، لتسفر، حسب تعبير أحد الباحثين الغربيين: "عن إمبراطورية جديدة ولا أوسع، وعن حضارة ولا أسطع، وعن مدنية ولا أروع، عوّل عليها الغرب في تطوره الصاعد ورقيّة البناء"(45).

وليس صدفة أن تتطابق حدود هذه الإمبراطورية مع حدود الإمبراطورية العربية السريانية الآرامية(46)، التي امتدت، مثلها، كما رأينا، من الأطلسي غرباً، حتى الصين شرقاً، ومن القفقاس شمالاً، حتى بحر العرب والمحيط الهندي جنوباً، ضامة كل سواحل إفريقيا والمتوسط، ومثيرة لدى "لاهوت السيطرة" في أوروبا، على حدّ تعبير غارودي(47)، مشاعر القلق والخوف من قوتها العسكرية السياسية، ومشاعر النقص من تفوقها الحضاري المذهل، كما يؤكد مونتغمري واط(48).

وليس صدفة أن تتطابق دائرة الحدود جيو- حضارية للتأثير العربي الإسلامي مع دائرتها للتأثير السوري السرياني السابق. وليس صدفة أن يضيء العرب السريان المسيحيون عصور الظلام في أوروبا والشرق في العصور القديمة، وأن يضيئها العرب المسلمون في العصور الوسطى. وليس صدفة أن تتطابق حدود انتشار اللغة العربية في هذه العصور مع حدود انتشار السريانية في الأخرى القديمة. وليس صدفة أن يرحب السريان المسيحيون، وبخاصة الأنباط، وعلى رأسهم الفئات البرجوازية الوطنية المتضررة من الصراعات المسيحية المذهبية والصراعات الفارسية- البيزنطية، بإخوانهم العرب المسلمين، وإن يتعاونوا معهم ضدّ فارس وبيزنطة(49)، وليس صدفة تلك السرعة الخارقة التي أذهلت رينان في حلول اللغة العربية في العالم الوسيط في مكان السريانية في العالم القديم، وكلغة عالمية للتجارة والثقافة والعلم. نعم إن كل ما تقدم ليس صدفة، وإنما هو فعل الهوية القومية الواحدة، الهوية العربية، هوية بلاد العرب والقلب السوري فيها. يقول روسي: "إن الإسلام لم يكن عليه أن يخوض صراعاً عقائدياً كبيراً ليسود. إن العرب لم يكن عليهم أن يخوضوا حرباً عسكرية ليأخذوا الشرق والمتوسط، لأنهم كانوا في وطنهم فيهما منذ بداية الأزمان"(50)

يرفد هذا القلب بدم جديد، هو الدم عربي أيضاً، تشاءم بدوره وعلى خطى أجداده قادماً من شبه الجزيرة العربية، ليستوطن سوريا التي نعرفها باسم بلاد الشام، وليمتزج مع دم أهلها السريان العرب القدامى، وليصبح وإياهم سكانها الشاميين، المتمثلين لمبدأ المواطنة الرائع للرسول الكريم محمد (ص) "كلم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"(51).

وكان من الطبيعي أن يؤدي حكم هذا الدم الجديد وهيمنته على كل الأصعدة السلطوية والشعبية إلى بروز مسماه "بلاد الشام" على حساب غياب تسمية سوريا في توحد قطبيها الرافدي والشامي ونظراً لوحدة الهوية المذكورة فقد تمّ هذا الغياب وذاك البروز دون أن يثير فعله التاريخي التدريجي أية حساسية من أي نوع. واستمر الوجود البشري لهذه الهوية طبعاً بلا حدود في كلا القطبين، كلا الأرض، العراقية والشامية، والتي سنشير إلى هذه الأخيرة بسوريا الشامية.

استمرت سوريا هذه في ظلّ مسماها الجديد بلاد الشام، وبفضل أهلها الشاميين المكونين من الخليط السرياني -الجزيري العربي في ضميره الوطني المسؤول المذكور، في إنجاز رسالتها التمدينية الحضارية التعليمية، في إطار رسالة أمتها العربية ودولتها العربية- الإسلامية في العصور الوسطى، والتي شكّل العرب من خلالها: إمبراطورية عظمى لم تبلغها أمم من بعدهم، وقدموا نموذجاً لنظام دولي أحادي كان يتعرض لخروقات وتمزقات وغزوات وحروب، إلاّ أنه كان قائماً بوجهيه السياسي- الاقتصادي، والاجتماعي الحضاري" (51)مكرر. وظلت دمشق كما يؤكد لوبون" مركزاً كبيراً للتجارة والعلوم والصناعة.. واستمرت من "أروع مدن العالم كما كانت في غابر القرون"(52).

وكان من جملة ما قامت به سوريا السريانية في بداية هذه العصور القيام بدور الوساطة الحضارية بين القديم والجديد،

بين الشرق الغرب، على المستوى العالمي عموماً، وعلى المستوى العربي على وجه الخصوص، فكانت بمثابة الأم التي حرصت أن تزود أبناءها بكل أدوات ومستلزمات القوة والتطور والتقدم والمعرفة والوحدة، ناقلة إلى العرب المعطيات الحضارية لكلّ من فروعهم إلى الآخر، في تفاعلها مع خصوصية غيرهم من شعوب وأمم العالم، ومن خلال الدور الحضاري العربي المهيمن، ولم يكن هذا النقل بمعظمه، وبخاصة النقل من السريانية إلى العربية العرباء، سوى ترجمة خط وكتابة فقط، أي بمثابة فك رموز كتابة مختلفة للغة واحدة، لأن لغة الثقافة عموماً كانت اللغة العربية السريانية بتعدد كتاباتها، ثم أصبحت العربية العرباء وبتعدد كتاباتها أيضاً.

واستطاع الشاميون أن يحتفظوا دوماً باستثناء فترة الوجود الفرنجي في ساحلهم (1096- 1291م)، بموقعهم المهيمن في مركز النظام الرأسمالي الدولي العربي المذكور مع إخوانهم المصريين وإخوانهم العراقيين قبل الغزو المغولي وكذلك أخواتهم من الجزيرة العربية والمغرب العربي، وذلك من خلال الخبرة التجارية للسريان بشكل خاص، "فعلى طرقات القوافل التي تبلغ من العمر آلاف السنين، وفي مرافئ البحر الأحمر والبحر المتوسط، والمحيط الهندي، وعلى "طرقات العطور" وعلى "طريق الحرير" شغل هؤلاء السريان أولى المحطات وأكثرها عراقة وثباتاً(53) والأمر نفسه بالنسبة لطريق التوابل(54). ونشط العرب المسلمون ومنهم الشاميون خصوصاً، للقضاء على الصراعات الدولية التي كانت تهدد التجارية العالمية... وأوجدوا نظاماً جديداً موحداً في مجال العلاقات التجارية تخدمه طرق تجارية برية وبحرية آمنة، ويدعمه نقد واحد مهيمن هو الدينار العربي الإسلامي الدمشقي، ولغة تجارية هي اللغة العربية" (55).

وإذا كانت غزوات الفرنجة الهمجية من الغرب المسماة خطأ بالصليبية والتي استوطنت الساحل السوري لمدة مئتي وخمسين عام، قد أدت إلى زعزعة الهيمنة الشامية في النظام الرأسمال التجاري العربي العالمي، المذكور، فإن الغزوات المغولية الهمجية المستمرة من الشرق، والتي استوطنت العراق لمدة مئتي وخمسين عام، بالإضافة إلى نفكك الدولة-العربية الإسلامية، وسيطرة الشعوبية التركية والفارسية في مؤسساتها الحاكمة، وبدايات بذور الانحدار العربي الذاتي، قد أدت إلى زعزعة هذا النظام نفسه، إلا أنه حافظ مع ذلك على موقعه المتقدم جداً، قياساً بكل القوى التي تزامن وجودها مع وجوده، وذلك بفعل الفروق الحضارية الشاسعة التي كانت ما بين تقدم العرب، أصحابه، وبين بقية شعوب وأمم العالم، سواء الشرقية أو الغربية طبعاً بنسب وصيغ مختلفة، والتي كانت تعكس امتداد دائرة الحدود الجيو-حضارية لسوريا، كجزء من الدائرة العربية، ونترك التعبير عن هذه الحدود في هذه العصور إلى بعض الباحثين الغربيين الموضوعيين.

يذكر أحد هؤلاء الباحثين أن هناك خزفيات منقوشة باللغتين السريانية والصينية تتحدث عن أسقفية كان يرأسها سرياني نسطوري أوصل رعاياه إلى درجة الاشتهار بصفة "منورّي الصين"(56).

ويقول لوبون: "ولا نرى في التاريخ أمة ذات تأثير بارز كالعرب، وذلك أن جميع الأمم التي اتصل العرب بها اعتنقت حضارتهم.. كالترك والمغول لها... ولم يتجلى تأثير العرب في الشرق في الديانة واللغة والفنون وحدها، بل تجلّى في ثقافته العلمية أيضاً، ومن ذلك أن المسلمين كانوا ذوي صلات مستمرة بالهند والصين وأنهم نقلوا إليهما قسماً كبيراً من المعارف العلمية التي عدّها الأوروبيون من أصل هندوسي أو صيني فيما بعد، وقد أصاب سيديو في توكيد هذا(57). والذي يعطي أمثلة عليه البوصلة والورق(58).

ويضيف لوبون: "ظلّت اللغة العربية في بلاد فارس لغة أهل الأدب والعلم..

وانتحل الأتراك أنفسهم، وهم الذين قهروا العرب، الخطّ العربي، ولا تجد في تركيا إنساناً على شيء من التعليم لا يستطيع أن يفهم لغة القرآن بسهولة... والحق أن العرق العربي خطّ طريقه بين سكان إفريقيا بحروف لا تمحى.. والحق أن جميع السياح المعاصرين أجمعوا على الإشادة بما نجم عن هذا من الإصلاح في تكوين هؤلاء السكان بدناً وخلقاً وعقلاً... والمغول هم ورثة العرب الأول في الهند، والمغول قد ورثوا من حضارة العرب، وهم، وإن لم يقدروا على أنماء هذه الحضارة، استطاعوا أن ينتفعوا بها على الأقل"(59).

أما بالنسبة للغرب وأوروبا فيقول لوبون: "إن العرب هذبوا البرابرة الذين قضوا على دولة الرومان بتأثيرهم الخلقي. وإن العرب هم الذين فتحوا لأوروبا ما كانت تجهله من عالم المعارف العلمية والأدبية والفلسفية بتأثيرهم الثقافي، فكانوا ممدنين لنا، وأئمة لنا"(60).

وتؤكد هونكة أن العرب هم (مؤسسو الطرق التجريبية في الكيمياء والطبيعة والحساب والجبر والجيولوجيا وحساب المثلثات وعلم الاجتماع. وبالإضافة إلى عدد لا يحصى من الاكتشافات والاختراعات في مختلف فروع العلم، والتي سرق أغلبها ونسب للآخرين. قدم العرب أثمن هدية وهي طريقة البحث العلمي الصحيح"(61).

ويبين سيديو: "كان العرب وحدهم حاملين لواء الحضارة في القرون الوسطى، فدحروا بربرية أوروبا التي زلزلتها غارات الشمال... وكان عند العرب معظم الأفكار والمبادئ التي تباهي بها أوروبة الحديثة... وإن اصطلاحات الشرقين العلمية عربية بأسرها" (62).

وكمثال على مدى "عشق" العرب للمعرفة والمكتبات والعلم، على حدّ تعبير معظم المؤرخين الغربيين، فإن ريسلر يورد واقعة أن العرب "كانوا يكتبون على واجهة جامعات الأندلس" دعائم الدنيا أربع علم الحكماء، وعدالة العظماء، وصلوات الأبرار، وإقدام الشجعان"(63).

وعلى ذكر الأندلس والحضور العربي السوري الحضاري فيها أورد قولاً من مؤلف ممتع ومفيد للسيدة سلمى الحفار الكزبري، جاء فيه(64): فعندما يزور أحدنا، أي بعد خروج العرب من الأندلس بخمسمائة سنة تقريباً، قرطبة واشبيلية وغرناطة وطليطلة وغيرها من حواضر الأندلس، ويتعرف إلى أبنائها، ويتحاور معهم يستجلي، في الحال، السمات العربية، وعندما يطوف حول الآثار المتبقية من تلك الحضارة يكتشف البصمات الدمشقية الظاهرة منها، ويقرّ بأن أمير الشعراء شوقي لم يكن فعالياً عندما زارها في أوائل هذا القرن وأنشد يقول:

لولا دمشق لما كانت طليطلة ولما زهت ببني العباس بغدان

وإن اللوحة التذكارية التي وضعتها اسبانيا على جدار المسجد في قرطبة للخليفة الأموي عبد الرحمن الداخل، بمناسبة المهرجان الدولي الذي أقامته في عام 1961، احتفالاً بذكراه، تحكي قصة دمشق في الأندلس(65). وكذلك الجغرافيون العرب الذين كانوا يتحدثون عنها، أي الأندلس، بوصفها إقليماً سورياً.

نستطيع القول، بناء على ما تقدم، وعلى البحث الموثق لأحد مؤرخينا الكبار في وصول العرب المسلمين إلى أميريكا أيضاً(66)، إن الحدود الجيو- حضارية لسوريا في العصور الوسطى، إذ كانت مندرجة في إطار الحدود الجيو- حضارية للأمة العربية، فقد امتدت معها على المساحة نفسها لأجدادها السريان في العصور القديمة، من الشرق الأقصى شرقاً إلى أميريكا غرباً، مروراً بكل آسيا وإفريقيا وأوروبا، ليكمل عربها في ظلّ الدولة العربية الإسلامية دور أجدادهم هؤلاء في حمل رسالة تمدين العالم كله، يعبر سيديو عن هذا الدور قائلاً: "وإن ما شيّد من المدارس في أرجاء دولتهم (أي العرب) كان يوقد مصباح الحضارة فيما بين الشرق الأقصى وعَمَدَ هركول، ناشراً آثار الفن العربي الرائعة في كل مكان، عاملاً على تجديد الدم في عروق العالم الهرم"(67).

أما بالنسبة لحدود سوريا القومية (الانثوغرافية)، والمتمثلة بالوجود العربي البشري اللغوي، فيلاحظ تقلص هذا الوجود شمالاً في آسيا الصغرى فيما وراء الأناضول لصالح الوجود التركي بالدرجة الأولى، والذي بدأ مع بداية نفوذه في الدولة العربية – الإسلامية، في ظلّ الدولة الطولونية التي اعتمدت على الجنود الأتراك إضافة إلى الزنوج(68)، وتصاعد بخاصة بعد خضوع سوريا للحكم السلجوقي في القرن الحادي عشر الميلادي، والذي عمل على توطينها، شمالاً، بالأتراك والسلاجقة، ثم تصاعد أكثر فأكثر بعد ازدياد حركة الاستيطان للقبائل التركمانية والتركية القادمة من أواسط آسيا أثناء الحكم المملوكي في القرون الأخيرة من العصور الوسطى، والتي شكلت إمارات الثغور التركمانية، ومن ضمنها إمارة العثمانيين الذين سرعان ما استطاعوا تعزيز الهوية الديموغرافية التركية في المنطقة المذكورة(69)، إلى جانب الوجود القوي للأرض والأكراد، وكذلك يلاحظ رفد سوريا المستمر بعناصر تركية وأرمنية وكردية وشركسية كانت تجد في أمومتها الحضارية الرافضة لأي تعصب الملاذ الحياتي المرتجي. وهي عناصر مثلها مثل الفرس واليونان وغيرهم، ذات أصول عربية قديمة، لكنها تحوّلت بفعل اختلاف جدلية المجتمع والزمان والمكان والحدث، إلى خصوصيات وثقافات قومية متعددة مايجمعها بالعرب هو نفسه ما يجمعهم معاً، ولكن بنسب وصيغ مختلفة وهو حسب تفسير أحد الباحثين البارزين، وحده تتفق في الأصول وتتنوع في الفروع (69)مكرر.

ويلاحظ مقابل ذلك أي مقابل تقلص الوجود العربي في آسيا وتناميه في شرقي سوريا الشامية، تماماً مثل تناميه في

القطر العراقي الذي عاد إلى تواصله واتصاله التاريخي القديم معها، بفضل انضوائهما معاً في ظلّ الدولة العربية– الإسلامية الواحدة، سواء بعاصمتها السورية دمشق في عصر الدولة الأموية، أو بعاصمتها العراقية بغداد في عصر الدولة العباسية، ودائماً بلا حدود بين أرضيهما وشعبيهما.

لكن هذا التوحد سرعان ما انتهى بدوره مع الاحتلال المغولي للعراق منذ غزو هولاكو له في عام 1258م، ومع استمراره بالخضوع للدول المغولية المتعاقبة فيه طوال بقية العصور الوسطى، مقابل خضوع سوريا للحكم المملوكي في المرحلة التاريخية نفسها.

ولقد تكرس انفصالهما منذ ذلك الحين، لتستمر سوريا في إطارها الشامي فقط، ممّا يبرز لنا استمرارنا في تسميتها بسوريا الشامية تمييزاً لها عن سوريا في مضمونها الجغرافي الطبيعي التاريخي القديم الشامل لها ولبلاد بابل حتى زاغروس(70).

وكما ذابت الهمجية الفرنجية المغولية في حضارة سوريا أثناء احتلالها لساحلها لمدة مئتي عام، فقد ذابت الهمجية المغولية في حضارة العراق أثناء احتلالها له لمدة مئتي وخمسين عام، وكان البقاء في البلدين لفعالية الهوية العربية، ممّا دفع لوبون إلى القول: "لا شيء يورث العجب أكثر من انتصار حضارة العرب على همجية جميع الغزاة... فقد دام عمل العرب في حقل الحضارة إلى ما بعد زوال سلطانهم السياسي بزمن طويل"(70). وزعم السياسة الديموقراطية لبعض حكام المماليك في الساحل السوري، وفي لبنان تحديداً، بتهجير قبيلة بني سيفا الكردية، وقبيلة بني عساف التركمانية، لتوطينهما فيه، فإن هويته العربية بقيت هي الأم الراعية التي استطاعت بسماحتها وقيمها الحضارية الإنسانية، في احترام كل الخصوصيات، أن تستقطب معظم أفراد هاتين القبيلتين كمستعمرين في إطار أبنائها، مثلهم مثل كثير من الأقوام التي عرفها الوطن العربي. وهي أمومة هوية وطنية جامعة كانت وما تزال تقلق قوى أعدائها في الداخل والخارج معاً. وسيكون لهذا القلق منعكساته الحدودية في الأزمنة الحديثة والمعاصرة، تماماً كما كان له من منعكسات في العصور الوسطى، وبخاصة ما تعلق منها بتزوير أوروبا للتاريخ الإنساني بهدف تغييب دور العرب الحضاري لصالح إبراز الحضارة الأوروبية وما دعي بحضارات العرق الآري المزعوم، بالإضافة إلى ما دعي زيفاً بالمعجزة العربية (71). وسيكون لهذا القلق دوره الكبير جداً في صيرورة حدود سوريا الوطن العربي عموماً في الأزمنة الحديثة والمعاصرة.

إذا ما اعتبرنا الوجود العربي الشامي البشري الواسع في الأندلس على أنه جزء من هذا الوجود في سوريا، لكان علينا أن نشير إلى تقلصه وتهجيره منذ بداية ما دعي "بحرب الاسترداد" الإسبانية التي استمرت طوال القرون الأخيرة من العصور الوسطى. وكان حدثها الأخير وسقوط غرناطة في عام 1492م بداية للأزمنة الحديثة.

3- حدود سوريا الجيو-حضارية، والقومية في الأزمنة الحديثة والمعاصرة:

شهدت هذه الأزمنة المتغيرات العالمية التي أدت إلى قلب جميع موازين العالم وعلى كلّ المستويات، التي كانت لها بالتالي التأثير الفاعل سطحاً وعمقاً على الحدود هذه لسوريا والوطن العربي. ونظراً لأن حدث أو متغيّر الفعل الحاسم في مسيرة تطورها هو الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي، بنتائجها الخطيرة كما سنرى، فقد جعلناها الحدّ الفاصل بين التاريخ العربي الحديث والآخر المعاصر.

وللسبب نفسه رأينا أن تكون بداية التاريخ العربي الحديث هي حدث سقوط غرناطة في عام 1492م، كآخر معقل لوجود العرب في الأندلس، والذي كان المتغيّر العالمي الأول في تراجع الحدود الجيو– حضارية للأمة العربية، وضمنها سوريا، غرباً في البحر الأبيض المتوسط، أما متغيّر بداية تراجعها شرقاً فهو حدث المكتشفات الأوروبية الجغرافية للطريق إلى الهند شمالاً، عن طريق أميريكا فالأطلسي غرباً (1500م)، وعن طريق رأس الرجاء الصالح في بحر العرب جنوباً (1488م)، والتي هي كما يبين كل الباحثين المعنيين الموضوعين، مكتشفات بالنسبة لأوروبا وبقية العالم وليس بالنسبة للعرب الذين كانت بالنسبة إليهم المعرفة الوحيدة التي احتكروها لأنفسهم منذ آلاف السنين، ضماناً لاستمرار هيمنتهم على طرق التجارة الدولية ما بين الشرق والغرب، والتي دلت عليها آثارهم كما رأينا من اليابان شرقاً وحتى أميريكا غرباً.

أدّى هذا المتغير العالمي الثاني، بما نتج عنه من احتلال برتغالي للمراكز العربية –الإسلامية في الطريق الجنوبي الهندي، ومن احتلال اسباني لهذه المراكز في الطريق الشمالي إليها، بالإضافة إلى بعض مراكز البحر الأبيض المتوسط، إلى

نهاية النظام العربي الرأسمالي العالمي، بمركزه الشامي العراقي والمصري الجزائري- المغربي لصالح بداية النظام العالمي الاستعماري الغربي، الذي أنهى بداية الامتداد الحدودي الجيو-حضاري التجاري للرأسمالية العربية، ومنها الشامية، خارج الوطن العربي شرقاً وغرباً. وكان أن أنهاه شمالاً الوجود العثماني في آسيا الصغرى، والذي هيمن على تجارة البحر الأسود منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي(72).

المتغير التاريخي العالمي الثالث هو خضوع الوطن العربي للاحتلال العثماني الذي استولى على سورية في عام 1516. يجمع الباحثون على أن الانحدار ثم السقوط العربي قد ارتبط بالفعل المؤثر للهمجية البدوية التركية العسكرية في تخريب المعطيات الحضارية للإنسان العربي.

يقول الشيخ الدكتور محمد عمارة أن هذا الاحتلال كان "المأساة التي يمكن أن تحلّ بجماعة بشرية ذات حضارة عريقة مثل الجماعة العربية، عندما تستعبدها وتقهرها جماعة أخرى بلا حضارة ولا تاريخ، كالجماعة التركية، ألقيت مقاليدها إلى رجعية متغطرسة سوداء"(73). وكان من أخطر الممارسات التي قام بها الحكم العثماني ضدّ الوطن العربي قيامه بمنح أوروبا "هذا السيل الذي لا مثيل له من المنح والحقوق والامتيازات"، والذي كان "الجسر الذي عبّر عليه الاستعمار الغربي إلى أرض المنطقة العربية، وقاتل منها حركة الجماعة العربية من أجل وحدتها"(74) ضارباً رأس مالها الوطني، مانعاً نشوء أية قوة مالية قادرة على تمويل المشروع النهضوي العربي.

كان هذا مقابل التزام الدول الأوروبية بالسياسة المركنتلية في حماية اقتصادها الوطني داخلياً وخارجياً. ومع ذلك ورغم كل ما تقدم، ومنه تصاعد نهضتها مقابل تصاعد انحدار العرب في ظلّ الاحتلال العثماني، فإن الفرق الحضاري الكبير بين الوطن العربي، ومنه سوريا، وبين جميع هذه الدول الأوروبية، لصالح التقدم العربي الهائل مقابل تخلفها، قد فعّل استمرار هذا التقدم على كل الأصعدة، الاقتصادية والثقافية، حتى القرن الثامن عشر الميلادي، قرن إنجاز الثورة الصناعية في أوروبا، والذي كان حدث الحسم في نهاية التقدم العربي لصالح بداية ثم تعزيز وتكريس التقدم الغربي ونظامه العالمي الاستعماري، الذي صحيح أنه قام على العلم العربي، إلا أنه سرعان ما تجاوزه إبداعاً هائلاً في كلّ المجالات.

بقيت إذن الحدود الجيو- حضارية العربية، ومنها السورية ورغم تقلصها سطحاً، مستمرة عمقاً بقوة، وبخاصة في أوروبا، طوال التاريخ الحديث الممتد حتى الثورة الصناعية المذكورة في القرن الثامن عشر، والتي لم تكن لتتم إلاّ من خلال دائرة امتداد هذه الحدود. تقول زيغريد هونكة: "في مراكز العلم الأوروبية لم يكن هناك عالم واحد من بين العلماء إلا ومد يديه إلى الكنوز العربية... يغرف منها ماشاء الله له أن يغرف... لم يكن هناك كتاب واحد، من بين الكتب التي صدرت في أوروبا آنذاك (عصر النهضة) إلاّ وقد ارتوت صفحاته بالري العميم من الينابيع العربية"(57).

أما بعد هذه الثورة الصناعية الأوروبية فقد بدأت مسيرة التخلف العربي، ومنه السوري، لتستمر طوال التاريخ المعاصر للعرب، ولتغيب معها الحدود الجيو- حضارية العربية، بفعل استمرار خضوع الوطن العربي للاحتلال الأجنبي، العثماني والأوروبي، قبل الاستقلال الوطني، والخضوع بعده، ومن خلال معظم حكوماته المتخلفة المصنوعة، لقوى الاستعمار الجديد، بكل أساليبه وأشكاله ومضامينه، سواء في ظلّ الزعامة البريطانية لنظامه الرأسمالي العالمي قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945، أو في ظلّ الزعامة الأميريكية لهذا النظام بعدها، وفي مرحلتيها، مرحلة النظام العالمي القديم للحرب الباردة قبل بداية انهيار المعسكر الاشتراكي في عام 1985، ومرحلة النظام العالمي الجديد كهيمنة القطب الأحادي الأميركي بعد هذا الانهيار، والمستمرة حتى يومنا هذا (75مكرر).

ونتاج هذا الخضوع الحكوماتي العربي، باستثناء قلّة بينها سوريا، هو تكريس التخلف والضعف والتجزئة لمنع قيام دولة عربية نهضوية موحدة وقوية من شأنها استرجاع نظامها العالمي، أو على الأقل تهديد المصالح الاستعمارية، وبخاصة البترولية في الوطن العربي. ولم يكن الدعم الغربي للصهيونية ولقيام دولة إسرائيل، ثم لبقائها، وللصراعات العربية البينية والخليجية مع إيران سوى أحد السبل الأساسية لصب الطاقات العربية في صراعات ماصة لقوتها المالية، بعيداً عن الفعل البنائي الحقيقي لعملية التنمية، ليستمر ضعفها وتخلفها، وتستمر بالتالي تبعيتها وعملية استكمال معطيات تطبعها وتغريبها وأمركتها على كل صعيد، اقتصادي وسياسي وثقافي.

ومن الطبيعي بعد ذلك كله أن لا يبقى من الحدود الجيو-حضارية للوطن العربي ومنه سوريا، سوى الإبداعات الفردية

الكثيرة للأدمغة العربية المهاجرة، والتي تأخذ اسم أوطانها الجديدة. ولو أخذنا واقع هذا الأخذ بعين الاعتبار لنفينا انتماءها العربي في دائرة هذه الحدود التي يجب أن نؤكد في هذه الحال نهايتها تماماً. ويشكر لسوريا الأسد اليوم محاولاتها في إعادة استقطاب أصحاب هذه العقول إلى الارتباط بالوطن الأم، كما يشكر لها نزوعها القومي المستمر للتقدم والنهوض والتوحد ومحاولة بعث الحياة في الوجود الجيو– حضاري العربي. يدلّ على ذلك على سبيل المثال لاالحصر الأنشطة السورية الخاصة بالمغتربين والبرامج الثقافية والإعلانية الخاصة بتصحيح التاريخ العربي (76) والسياسة الخارجية السورية على الصعيد الدولي والعربي.

أما بالنسبة للحدود البشرية القومية في سوريا الشامية في الأزمنة الحديثة والمعاصرة، فقد كان من الطبيعي أن تعيش منعكسات كلّ المتغيرات العالمية المذكورة، وبخاصة ما تعلق منها بغياب القوة العربية لصالح القوة الأوروبية، وغياب النظام العالمي الرأسمالي العربي لصالح الآخر الاستعماري الغربي، لقد استمر "لاهوت السيطرة" في قوى ودول هذا النظام في حشد جهود معظم المؤسسات اللاهوتية والتوراتية والاستشراقية لإكمال ما ذكرناه من مهام تزوير التاريخ الإنساني، بما يضمن أولاً تغييب المركزية الحضارية العربية فيه لصالح المركزية الأوروبية ثم الغربية عموماً، وعلى أنها تمثل رسالة الغرب المستمرة في تحضير الشرق، أي عكس الحقيقة تماماً بما يخص العصور القديمة والوسطى والحديثة أيضاً حتى قيام الثورة التقنية في أوروبا في القرن الثامن عشر كما رأينا، وعلى أن الممارسات الاستعمارية هي استكمال لرسالة الغرب الحضارية هذه، وبما يضمن ثانياً عزل الأمة العربية عن محيطها الإسلامي، من جهة، وضرب وجودها القومي العربي من الداخل من جهة أخرى، وبخاصة في سوريا التي هي بمثابة القلب فيها، والتي تركزت الجهود التآمرية الاستعمارية في محاولات لتفتيت قوتها البشرية الاثنوغرافية العربية، كما سنرى في خاتمة بحثنا هذا.

الخاتمة في تزوير التاريخ وحدود سوريا القومية:

كان من أبرز مظاهر هذا التزوير تعميم ما دعي بالنظرية السامية–الحامية– اليافثية (الآرية– الهند– أوروبية) العرقية، بهدف توظيفها كما قلنا سابقاً على مستويين: أولهما عزل العرب ومنهم السوريون كعرق سامي، عن بقية المسلمين الفرس والهنود والصينيين والأتراك وغيرهم من مسلمي العالم، وبخاصة في آسيا، بزيف حجّة أنهم آريون، ويرتبطون عرقياً بأوروبا أكثر من ارتباطهم بالعرب، الذي هو ارتباط ديني فقط، وثانيهما مستوى ضرب التلاحم الداخلي في الوطن العربي والإسلامي عموماً ومنه السوري، واستقطاب بعض الزعامات العنصرية للارتباط مع أوروبا برابطة العرق الآري الزائف، مقابل فك ارتباطها مع العرب الساميين، بمبرّر اختلاف العرق والقومية، وعلى أنها، وكلعبة نفسية أثبتت نجاحها عند الكثير من أصحاب الشخصيات الجاهلة والضعيفة والخاضعة لتأثير مركب النقص عندها في انبهارها بقوة وحضارة أوروبا والغرب اليوم، من الممكن أن تتفاخر بالاتصاف، وحدها، بالسمات الحضارية الخاصة بالعرق الآري الهندو– أوروبي المتفوق المزعوم لأصحاب هذه القوة والحضارة.

وقد استكمل اليوم سقوط هذه النظرية العرقية، علمياً وتاريخياً وإنسانياً، لصالح وجود الأصل العربي الإنساني الموحد بداية (76)مكرر، ولصالح "حوار الحضارات" اليوم.

ولم يقف التزوير في تغييب الهوية العربية في سوريا والوطن العربي عموماً عند هذا الحدّ فقط، وإنما تضمن أيضاً اختزال التاريخ العربي ليبدأ مع الإسلام فقط، ولتبرز حركته التحريرية للوطن العربي على أنها فعل احتلالي له ولشعوبه الحضارية القديمة، بعد نفي عروبتها (77) وتغييب المصادر التاريخية التي تؤكدها(78)، ومنه، ورغم كل معطيات الدراسات الأنتروبولوجية، وبخاصة اللغوية والتاريخية والآثارية، نفي عروبة الفراعنة والفينيقيين والبربر وغيرهم، ليتسنى للهيئات الإستعمارية توظيف نعراتها، على زعم أنها غير عربية، في تجزئة الوطن العربي وتفرقة تلاحمه الشعبي الداخلي. وبالمنظور نفسه استخدم تحالف الاستعمار الغربي– الصهيوني اليهود العرب خصوصاً ويهود العالم عموماً، على أنهم تارة آريون، وتارة ساميون "يناضلون" ضدّ النزعة اللاسامية، حسب اقتضاء المصلحة(79).

وإذا كانت هذه الهيئات قد استغلّت الدعوة الفرعونية في مصر، والبربرية في المغرب العربي، وبخاصة في الجزائر، فإنها قد استخدمت الدعوة الفينيقية في لبنان، والكردية والآشورية في العراق، واليهودية في فلسطين، ودائماً للغرض نفسه، غرض التجزئة والتفرقة للصف الوطني في الوطن العربي، لمنع أية إمكانية لاستعادة وحدته وقوته.

وبالتوجه ذاته تمّ الحشد التآمري الغربي- التركي لخدمة المشروع الصهيوني على مستويين متكاملين، أولهما مستوى اجتماعي- اقتصادي تمثل بالعمل على تهجير يهود العالم إلى فلسطين، لرفع نسبة وجودهم بالنسبة للوجود العربي الذي عُمل على تهجيره مقابل دعم النشاط الاستيطاني الصهيوني فيه، والذي بدأ فعله الجديّ منذ أواخر القرن التاسع عشر، أي في ظلّ السلطان عبد الحميد الثاني نفسه (1876- 1908) (80)، واستمر متصاعداً بالدعم المدروس والكبير من سلطات الإنتداب البريطانية فيما بين عامي: 1925و 1948 ثم من الزعامة الأميركية بعد ذلك، وثانيهما مستوى ثقافي تمثل بالسعي إلى تعميم التفسير الصهيوني المزور لنصوص التوراة، وبما يخدم هذا المشروع، وبخاصة ما تعلق منها بأرض الأجداد والميعاد المزعومة، مقابل حجب التفسير الصحيح لها، والذي يبرهن على أنه لا صلة لليهود بكلّ أحداثها التي تمتّ قبل ظهورهم على أرض هذه الأحداث(81).

بالإضافة إلى ذلك، فقد عملت الهيئات الاستعمارية الغربية، بالإتفاق مع السلطنة العثمانية بداية، ثم مع حكم أتاتورك المتغرب تماماً، والذي تكفّل بتغريب تركيا كلياً، بشراً ولغة وتاريخاً وسياسة، على توطين الأتراك، إضافة بالطبع إلى وجودهم السكاني الأصلي، في الشريط الشمالي والشمالي الشرقي لسوريا، والذي أصبح ممتداً حتى بحيرة فان وجبال طوروس فقط، بعد الهيمنة الأثنوغرافية التركية فيما وراءه، في كلّ آسيا الصغرى، على مدى تراكم وجود عناصرها طوال الأزمنة الوسطى والحديثة والمعاصرة، بالإضافة طبعاً إلى الوجود الأرمني والكردي الواسع فيها.

مع ذلك فقد بقيت الهوية العربية في الشريط المذكور، هوية الجزيرة بأسمائها العربية الدالة عليها، كديار بكر، وديار ربيعة، وديار مضر(83)، وهوية كيليكيا واسكندرونة، هي الغالبة طوال وجوده كجزء من الوطن السوري. كان هذا رغم استمرارية السياسة الديموغرافية لصالح التوطين التركي المذكور فيه، بالإتفاق مع سلطات الاستعمار الفرنسي في سوريا، التي تجاهلت معرفة الجميع الأكيدة بهويته العربية السورية، والتي هي واضحة حتى في الفرمانات السلطانية نفسها من حيث دعوتها له بـ "عربستان"، أي أرض العرب(84). وبهذا الاعتبار نفسه ورد أيضاً ما يعلق فيه في لجنة كينغ كراين الأميركية(85).

أما بعد فصل هذا الشريط عن سوريا، واستلابه من تركيا، فإن منطقة الجزيرة منه أصبحت تغلب عليها الهوية الكردية، بينما عملت السلطات التركية على تتريك منطقة كيليكيا واسكندرونة، بشتّى السبل في خرق حقوق الإنسان والشعوب والمشروعية الدولية، ومنها قمع وحجب كلّ مظاهر انتمائها العروبي، بما فيه تدمير أوابدها الحضارية القديمة(86).

والحال نفسها بالنسبة للهوية العربية في فلسطين، حيث استمرت هي الغالبة طوال تلاحمها التاريخي- الجغرافي- السياسي في سوريا، على أنها منطقتها الجنوبية. وبدأت تتقلص مع استمرار حركة الاستيطان اليهودي- الصهيوني فيها مقابل استمرار تفعيل عملية تهجير عربها، والتي تصاعدت أكثر فأكثر في ظلّ دولة الكيان الصهيوني فيها في عام 1948، مدعومة بالزعامة الأميركية لقوى الاستعمار العالمية ولنظامها الدولي القديم والجديد(87). وهي مازالت بالدعم نفسه تتمسك باحتلالها للجنوب اللبناني والجولان السوري، وبخرقها الفاضح بالتالي للمشروعية الدولية ولقراريها 242و 225(88).

أما في البقية الباقية من أنحاء سوريا والمتمثلة بسوريا اليوم، سوريا الصغرى ورغم كل المساعي الاستعمارية، لتحويل ظاهرة تعدديتها العنصرية والدينية والمذهبية، من واقع ثقافي غني متعدد متعاون جميل في ظل وحدته الوطنية، واقع تعصبي مسيّس في السعي إلى مزيد من تجزئتها في ظلّ الإستعمار الفرنسي والبريطاني، استكمالاً لما كان قد أجراه على مساحتها الأصلية، مساحتها الشامية، من تجرئة وتقليص حدود دولتها، بموجب اتفاقية سايكس بيكو، وما تبعها من تنفيذ لوعد بلفور 1917 بخلق الدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة ومن تنفيذ لتشكيل دولة لبنان الكبير في عام 1920، ودولة المملكة العربية الهاشمية في الأردن في عام 1923، ورغم رفدها الدائم، منذ الحكم المملوكي فالعثماني فالأوروبي فيها، بالعناصر الأرمنية والشركسية والكردية وغيرها من الأقوام التي تمايزت عن أصولها العربية، فقد استمرت هويتها العربية هي الغالبة، ليس بمضمونها الأثنوغرافي فقط، وإنما بمضمونها الحضاري الإنساني، الذي يحترم كل الخصوصيات، ويتعايش معها في إطار احترام خصوصيته الجامعة لها، والمشتركة بينها جميعاً، تماماً كخصوصية الأم في التعامل مع خصوصيات أبنائها: على أساس تبادل قيم المحبة والتعاون والتقدير والعدالة والمساواة في ظل سيادة القانون والوحدة الوطنية والحريات الديموقراطية.

❑❑

❑ – هوامش البحث:

1- راجع بحثنا: "علم التاريخ إشكاليات ومضامن" (مجلة المعرفة، دمشق، العدد 384، أيلول 1995، ص37-59).

2- انظر بحثنا: "سوريا وصيرورة حدودها في (الأسبوع الثقافي الرابع لقسم التاريخ في جامعة دمشق، في آذار 1999).

انظر بحث عالم الآثار الأميريكي جوريس زاريتنس: "هل تحدد أخيراً موقع جنة عدن "(مجلة Smithsonian الأميريكية، عدد أيار 1987، ص127-134). وانظر أحمد داوود: العرب والساميون والعبرانيون وبنو إسرائيل واليهود، دار المستقبل، دمشق، 1991، ص23-27، وللمؤلف نفسه: تاريخ سوريا القديم تصحيح وتحرير، دار المستقبل، دمشق، 1997، ص185-.202

3- سلطان محيسن: عصور ما قبل التاريخ، دار المستقبل، دمشق، 1986- 1987، ص.61

4- تاريخ العلامة ابن خلدون، المجلد الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983، الجزء الثاني، ص .658

5- غوستاف لوبون: حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، مطبعة عيسى الحلبي، 1969، ص 71-73، وجواد علي: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، 1976، الجزء الأول، ص13-33. وانظر أيضاً:

Piorre Rossi: La citè disis Lhistoire vraié des Arabes, Paris, 1976, P. 10 et 12.

وهناك ترجمة عربية لفريد جحا لهذا الكتاب بتكليف من وزارة التعليم العالي، دمشق، 1980، ص8و .12

6- جايمس هنري براستد: العصور القديمة، ترجمة داود قربان، مؤسسة عز الدين، بيروت، 1983، ص .187

7- راجع طيب التيزيني: من التراث إلى الثورة، دار دمشق، الطبعة الثالثة، 1979، ص 526- .580

7- مكرر- انظر لاحقاً.

8- براستد، المرجع السابق، ص 187-.188

9- المرجع نفسه، ص190- 192.

(9مكرر) انظر مؤلفات المسعودي والطبري وابن خلدون والبغدادي وابن الطلبي، وانظر جواد علي، المصادر السابق.

10- Ch. A. Montagu and E. Darling: Is that a Fact? A Falcan Book, Nable and Nable, New- York, U. S. A. P. 104-105: Maurice Meuleau: Le Monde Antique, Bardas èaflant, Paris 65, P. 80.

11- راجع براستد نفسه، وانظر أيضاً عيد مرعي: التاريخ القديم، مطبعة الإتحاد، دمشق، 1990-1991، ص42، يذكر كيف يصف النصوص، على سبيل المثال، بالبرابرة والأفاعي والعقارب.

12- اندريه ايمار وجافين اوبواية: الشرق واليونان القديمة، موسوعة تاريخ الحضارات العالم، منشورات عويدات، بيروت- باريس، الطبعة الثانية، 1986، ص.550

13- براستد، المرجع السابق، ص 191-.192

14- اجماع على ذلك، انظر براستد واو بواية على سبيل المثال.

15-انظر السبب الرابع في النص.

16- انظر مؤلفات المسعودي والطبري وابن خلدون و البغدادي وابن الكلبي وغيرهم إن في التاريخ أو في علم الأنساب، وانظر جواد علي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 497- 498 وانظر: Rọssi, op. ut, P. ȯ, 144- 148.

17- يرى هاليفي Halevy إن المؤلفات السومرية هي نفسها الكتابة البابلية ولكن بالأسلوب أو بالصيغة السرية، معتمداً على الدراسة الغيلولوجية: انظر: Leonard W. King: Ahistory of Sumer and Akkad, Greenwood Press, New- york, 1968, P. U-5.

وانظر داوود، المرجعين السابقين.

18- انظر على سبيل المثال علي فهمي خشيم: "نحو دراسة علمية للتاريخ العربي القديم" (مجلة الوحدة الرباط، العدد 42، آذار 1988، ص 74-86)، وانظر محمد حرب فرزات وعيد مرعي: دول وحضارات في الشرق العربي القديم، دار طلاس، دمشق، 1990، ص.60

19- براستد، المرجع السابق، ص 647 وما يتبع.

19 مكرر) - انظر لاحقاً.

20- إن إعلان وجود الآثار الفينيقية في اليابان قد تمّ في السنوات الأخيرة، أما عن وجودها في أميريكا، فقد تمّ الحديث عنه منذ أواخر القرن التاسع عشر. انظر:

Winsor: Natural and Gritical History of America, Boston, 1889, Heinke Sudhoff: Sory Kolombos Germany, 1990.

21- سلطان محيسن: آثار الوطن العربي القديم، المطبعة الجديدة، دمشق، 1989، ص.120

22- انظر سعد صائب: دور سورية في بناء الحضارة الإنسانية عبر التاريخ القديم، ترجمة وإعداد، دار طلاس، 1994، ص18، وداوود، تاريخ سوريا القديمة تصحيح وتحرير...، المعطيات السابقة نفسها، ص5، ويذكره حتي دون الإشارة إلى قائله بأرو. انظر في، تاريخ سورية، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق، دار الثقافة، بيروت، 1982، ص30.

(22 مكرر)- زياد سلهب: "الدراسات الأثرية في ظلّ القيادة التاريخية للسيد الرئيس حافظ الأسد" (جامعة دمشق، العدد 57، آذار 1999، ص25.)

23- جواد علي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص .210

24- R. Thoumin: Histoise de Syrie des origines au traitè de Sèvres, ème èd, Paris, 1929. P. 39 et. وانظر ايمار واو بواية، المرجع السابق ص263، وول ديورانت: قصة الحضارة، الشرق الأدنى، المجلد الأول، الجزء الثاني، ترجمة محمد بديران، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1971، إلى 312-313، والمؤلف نفسه، قصة الحضارة، الحضارة الرومانية، المجلد الثالث، ص 122و 199-164. Rossi, ap.utp. 164-199

25- Rossi, ap. ut. , P. 145

26- Ibid, p. 33

27- Ibid, p. 194

28- Ibid, p. 205

29- راجع: جان بابليون: امبراطورات سوريات، تاريخ فترة التأثير السوري في الإمبراطورية الرومانية، ترجمة يوسف شلب الشام، دمشق، 1987.

(29)مكرر- Cf. Enuyclopedia Uniuersalis, E. U. Feance, Paris, 1968 (CF. Syrie)

30- اندريه ايمار وجانين اوبواية: روما وامبراطوريتها، المجلد الثاني من سلسلة تاريخ الحضارات العام، منشورات عويدات، بيروت- باريس، الطبعة الثانية، 1986، ترجمة فريد داغر وفؤاد أبو ريحان، ص .372

31- راجع عفيف بهنسي: الشام الحضارة، دمشق، 1986، ص 71-73، وعدنان البني: أبو لودور الدمشقي، أعظم معمار في التاريخ القديم، دمشق، .1990

31مكرر- انظر على سبيل المثال: مجموعة مؤلفين: العرب إنهاء عصر الرق وتوحيد العالم، دار المستقبل، دمشق، 1989، ص132، Rossi, ap. it.

32- ديورانت، قصة الحضارة، الشرق الأدنى...، المعطيات السابقة نفسها، ص.313

33- Strabon, N VII.

34- نينا بيغو ليفسكايا: ثقافة السريان في القرون الوسطى، ترجمة خلف الجراد، دار الحصاد، دمشق، 1990، ص .158

34مكرر- حتي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص .183

35- براستد، المرجع السابق، ص .38

35مكرر- المرجع نفسه، ص 38و .235

36- المرجع نفسه، ص .236

37- إيمار واو بواية، روما وامبراطوريتها.. المعطيات السابقة نفسها، ص.11

38- راجع ديورانت، قصة الحضارة، الشرق الأدنى،... المعطيات السابقة نفسها، ص .43

39- Rossi, op. t̉. p. 26.

40- راجع بيغو ليفسكايا، المرجع السابق.

41- Hugo Winckler: Musri, Meluhha, Main, ed. in Berlin, 1898. انظر جواد علي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص .557

42- Rossi, op. t̉. , p. 9.

43- انظر بحثنا: سوريا وصيرورة حدودها، المعطيات السابقة نفسها.

44- يعقوب أوجين عنّا: قاموس كلداني- عربي، أعاد طبعه مع ملحق جديد روفائيل بيداويد، منشورات مركز

بابل، بيروت، 1975، ص.18

44- المصدر نفسه.

45-ادوار برّوى، القرون الوسطى، المجلد الثالث من سلسلة تاريخ الحضارات العام، ترجمة يوسف داغر وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت- باريس، الطبعة الثانية، 1986، ص .109

46- Rossi, OP. ṫ., p. 243.

47- روجيه غارودي: نحو حرب دينية؟ جدل العصر، دار عطية، بيروت، 1996، ص 15و 46- .47

48- مونتغمري واط: تأثير الإسلام في أوروبا في العصر الوسيط، ترجمة حسين أحمد أمين بعنوان: فضل الإسلام على الحضارة الغربية، دار الشروق، بيروت، 1983، الفصول الأخيرة، وبخاصة من ص 43 وما يتبع، وانظر ص .58

49- Cf. Rossi, op. cit. , p. eti-euu.

50- Ibed, p. 33.

51- متفق عليه.

51- خليل أحمد خليل: "الخيار الوحدوي العربي في ظلّ النظام الدولي الجديد" (مجلة الوحدة) العدد 90، آذار 1992، ص8-15 ص.12

52- لوبون، المرجع السابق، ص 165-.166

53- بيغو ليفسكايا، المرجع السابق، ص.53

54- المرجع نفسه، ص .48

55- محمد أحمد زيود: حالة بلاد الشام الاقتصادية منذ العصر الطولوني، وحتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر/ بدون مكان أو تاريخ، ص .479

56- بيغو ليفسكايا، المرجع السابق، ص .41

57-لوبون، المرجع السابق، ص .564

58- ل. أ. سيديُّو: تاريخ العرب العام، ترجمة عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية، 1948، ص .490

59- لوبون، المرجع السابق، ص 440و 558و .591

60- المرجع نفسه، ص .579

61- زيغريد هونكة: شمس العرب تسطع على الغرب، دار الجيل، بيروت، ترجمة فاروق بيضون وكمال الدسوقي، الطبعة الثامنة، 1993، ص 401- .402

62- سيديُّو: المرجع السابق، ص 45-61و 435

63- Jacquse C.Risler: La Civilisation Arabe, Petite Biblionteque, Payat, Paris, 1962, p.8.

64- سلمى الحفار الكزبري: بصمات عربية ودمشقية في الأندلس، دمشق، 1993، ص .18

65- المرجع نفسه، ص 176-.177

66- شاكر مصطفى: العرب في التاريخ، دار طلاس، دمشق، 1996، ص105-107

67- سيديُّو، المرجع السابق، ص 13-.14

68- انظر محمد كرد علي: خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق، الطبعة الثالثة، 1983، الجزء الأول، ص 173، وانظر فيليب حتي تاريخ سورية، الجزء الثاني، ترجمة جبرائيل جبور وكمال اليازجي، دار الثقافة، بيروت، طبعة 1983، ص .186

69- هذه معلومات مقروءة في كل المصادر والمراجع المعنية، منها ابن الأثير والمقريزي وابن خلدون وابن اياس. ومن المراجع انظر على سبيل المثال: حتّى المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 183- 193و 204-207. و 267-277 303-304 و 316-317.

(69 مكرر)- خشيم، المرجع السابق، ص 78- .79

70- راجع بحثنا: سوريا وصيرورة حدودها...، المعطيات السابقة نفسها.

70 مكرر- لوبون، المرجع السابق ص 458 وما يتبع.

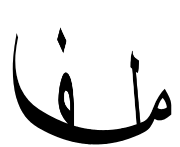
71- راجع داوود، العرب والساميون...، المعطيات السابقة نفسها، وكذلك مؤلفة: تاريخ سوريا الحضاري القديم، المركز...، المعطيات السابقة نفسها.

72- كان هذا منذ استولى السلطان محمد الثاني على شبه جزيرة القرم في عام 1475م وقام بالتعاون مع الارستقراطية التركية القبلية فيها من أجل السيطرة على تجارة البحر الأسود، والقيام بالتالي بقطع طريق الاتصال الشمالي بين أوروبا والهند والشرق الأقصى (ليلي الصباغ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1981- 1982، ص .72

73- محمد عمارة: فجر اليقظة القومية، دار الوحدة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1981، ص 295.
74- عمارة، العروبة في العصر... المعطيات السابقة نفسها، ص 26 وما يتبع.
75- هونكه، المرجع السابق، ص 305.

75 مكرر- انظر مؤلفنا: المتغيرات والنظام العالمي الجديد وسوريا، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1995، ص23- 60.
76- مثل برنامج "نحن وهذا العالم"، الذي بثته القناة التلفزيونية السورية الثانية على مدار عام 1996.
76مكرر- راجع على سبيل المثال: Rossi, op. cit
77- انظر ابراهيم عبد الكريم: "إسرائيل والنظام العربي" (مجلة الوحدة، الرباط، العدد 56، أيار 1989، ص 20-32)، ص 28.
78- من هنا أتى تغييب تاريخ الطبري والمسعودي وغيرهما من المصادر العربية- الإسلامية، رغم أهميتها المعرفية والمنهجية معاً، حسب اعتراف الجميع: وهي تتحدث عن عروبة الفراعنة والفينيقيين أو الكنعانيين والبربر، وحتى عروبة الأكراد والفرس والأتراك واليونان الخ...
79- من المعروف استقلال الصهيونية لما دعي بالنزعة اللاسامية في أوروبا، وعلى أن اليهود ساميون. أما بالنسبة للحديث عن كونهم آريين فانظر: هـ. ا. ديل ميديكو: التوراة الكنعانية، ترجمة جهاد هداش وعبد الهادي عباس، دار دمشق، 1988، ص 24-25.
80- انظر عبد العزيز محمد الشناوي (أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم التاريخ في جامعة الأزهر): الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1980، الجزء الثاني، ص 970-1002و 1023- 1027.
81- راجع داوود، العرب والساميون....، المعطيات السابقة نفسها.
82- انظر: محمد علي زرقة: قضية لواء اسكندرونة (وثائق وشروح)، دار العروبة، بيروت، 1993، الجزء الأول من سلسلة الإنطاكيات، ص 90- 477.
83- المصدر نفسه، ص 357.
84- المصدر نفسه، ص 352.
85- المصدر نفسه، ص 29.
86- المصدر نفسه، ص 118-132 وأيضاً الجزء الثاني والجزء الثالث.
87- انظر مؤلفنا: المتغيرات والنظام العالمي...، المعطيات السابقة نفسها، ص 23- 60.
88- المرجع نفسه، ص 122- 140

❑❑❑



- تنويه
- ليمتد طريق الحرير باستمرار إلى الأمام .
- دراسات صينية في قضايا الشرق الأوسط.
- سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية
- الموقف العربي من القضايا الصينية.
- السياسة الصينية إزاء القضايا العربية : وجهة نظر عربية .
- موقف الصين من بعض القضايا العربية .
- حوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي عشر.
- الثقافة والعصرنة .
- آثار العرب ومآثرهم في الصين.
- العلاقات الثقافية العربية الصينية في ظل العولمة.

تنويــــــــه:

بتعاون وتنسيق وثيقين بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجامعة اللغات الأجنبية في بكين- كلية اللغة العربية؛ عقد في الفترة من 23-27/آب-أغسطس 1999 ندوة: العلاقات الثقافية الصينية- العربية في القرن الحادي والعشرين.

وشارك في أعمالها مجلس السفراء العرب في بكين وعدد من الباحثين والخبراء العرب والصينيين.

ويسعد مجلة الفكر السياسي أن تخصص ملف العدد لنشر بعض الأبحاث التي قدمت في الندوة وقد حكم الاختيار من بين الأبحاث المقدمة قرب الموضوعات من اهتمامات المجلة.

ونشكر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على جهودها وعلى موافقتها الكريمة بأن تنشر مجلة الفكر السياسي ما ترى نشره من أبحاث الندوة.

التحــــريـــر

ليمتد طريق الحرير باستمرار إلى الأمام

بقلم: السيدة وو مين[4]

تبعد الصين عن بلاد العرب آلاف الكيلومترات وتتواجد بينهما البحار المتلاحقة والجبال المسلسلة والصحراء المترامية. وكانت بينهما علاقات عريقة واتصالات طيبة عبر التاريخ.

كان المؤرخون الصينيون في العصور القديمة يسمون بلاد العرب "بلاد التاجر". وفي عام 2000 قبل الميلاد بدأت الاتصالات التجارية بين الصين وبلاد العرب وجرى تبادل منتجات الحرير الصيني والعاج الهندي والأحجار الكريمة العربية بينهما عبر الهند عن الطريق البحري. وقيل إن الجلباب الذي تلبسه الملكة كليوباترة المصرية كان مصنوعاً من الحرير الصيني.

وفي القرن الأول قبل الميلاد، فتحت الصين طريق الحرير البري، ومنذ ذلك الحين فصاعداً تحققت الاتصالات بين الصين وبلاد العرب مباشرة. وكان طريق الحرير البري يبدأ من تشانغآن عاصمة أسرة تانغ الملكية إلى أقصى أوربا مروراً بكثير من المدن الهامة مثل بغداد ودمشق وبيروت. وبالإضافة إلى طريق الحرير البري هناك طريق البخور الذي يربط الصين ببلدان الشرق الأوسط وبلدان الشرق الأدنى وبلدان أوربا. وكانت مدن سواحل الصين الجنوبية الشرقية مثل مدينة كانتون وتشيوانتشو (مدينة الزيتون) وهانغتشو مدناً تجارية هامة. كانت القوافل الصينية تفد حتى مدينة سلوقية على شاطئ نهر دجلة. فوصف المؤرخ العربي المسعودي في كتاب ((مروج الذهب)) رحلات السفن التجارية الصينية في الخليج العربي ونهري الفرات ودجلة.

بدأت الأواصر والاتصالات بين أسرة تانغ وبلاد العرب تزداد مع مرور الأيام. فبعث الخليفة عثمان بن عفان رسوله إلى الصين عام 651 (الموافق لعام 31 الهجري). تبين السجلات التاريخية الصينية لنا أن 39 وفداً عربياً قد زار الصين في الفترة ما بين عامي 651 و 798 وتعتنق عشر أقليات قومية صينية بالدين الإسلامي. ويتبين من بعض الأبحاث الوثائقية أن مسجد هوايشنغ (مسجد الحنين إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم) في كانتون يعد أول مسجد بني في خارج شبه الجزيرة العربية.

استفادت الصين بالرياضيات والفلك والطب واللغة والهندسة المعمارية والموسيقى من الحضارة العربية الإسلامية، وعلى سبيل المثال بدأت الصين تستعمل الأرقام العربية والصفر في القرن الثالث عشر، وتوجد في اللغة الصينية 299 مفرداً عربية وقد دخلت كثير من الآلات الموسيقية العربية إلى الصين في حين انتقلت المخترعات الصينية الأربعة:

– صناعة الورق وفن الطباعة والبارود والإبرة المغناطيسية التي قدمت الحضارة الصينية بها خدمة كبيرة للحضارة البشرية إلى أوربا عن طريق بلاد العرب.

إن الاتصالات الودية بين الصين وبلاد العرب في التاريخ والتقاء ذكاء الأمتين العظيمتين قد خلقا حضارتين أكثر ازدهاراً وروعة في تاريخ البشرية القديم.

لقد سجل التاريخ المعاصر في العالم الظلم الذي عانته الصين وبلاد العرب من قبل المستعمرين الجدد والقدامى. وحقق الشعب الصيني والشعوب العربية الاستقلال على التوالي بعد القيام بالنضالات الشاقة الطويلة الأمد وعادتا بحضارتيهما الرئيسيتين إلى خشبة مسرح تاريخ البشرية من جديد. وبذلك لم يؤد الشعبان الصيني والعربي إلى إعادة وتطوير الأواصر الودية التاريخية بينهما فحسب، بل كانا يتبادلان المساندات والتأييدات الدائمة والتعاون الوثيق في قضية "السلام والتنمية" الهامة التي تواجهها البشرية في الوقت الحاضر. ويمكن أن نقول: لقد أضفنا إلى علاقات الصداقة بين الأمتين الصينية والعربية المحتويات الجديدة، وكتبنا صفحات جديدة مشرقة في تاريخ هذه الأواصر الودية التي دامت آلاف السنين بينهما.

إن علاقات الصداقة بين الصين وسورية طويلة الأمد عريقة الينابيع. لقد قدمت سورية باعتبارها محطة .. هامة في

---

[4] - السفيرة الصينية بدمشق

ليمند طريق

باستمرار 115 إلى

طريق الحرير القديم مساهمات كبيرة في تطوير هذه العلاقات التاريخية بين البلدين الصيني والسوري. فتعرض في متحف تدمر شظايا الحرير الصيني القديم وتعرض في متحف حلب الأواني الخزفية الصينية وكل ذلك يدل دلالة قاطعة على هذه الأواصر الودية التاريخية بين الأمتين الصينية والعربية. يجب إدراج الصالحية وتدمر في أعظم الآثار الثقافية البشرية في العالم ليتوارثهما الناس جيلاً بعد جيل. وفي الوقت الحاضر تشهد الصداقة والتفاهم بين شعبينا وعلاقات التعاون بين بلدينا تطوراً مستمراً متزايداً. أقامت جمهورية الصين الشعبية العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية في عام 1956 وكانت سورية من أقدم الدول العربية التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين. بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية حققت علاقات الصداقة والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين تطوراً شاملاً وتزداد الزيارات المتبادلة لوفود بلدينا على المستويات العالية، مثلما قال فخامة الرئيس حافظ الأسد إن "علاقة الصداقة بين الصين وسورية طويلة الأمد عريقة الينابيع، نقدر نحن السوريين الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني كل التقدير." كما وقال رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل شو ان لاي: "إن انتصار الشعب السوري هو بمثابة انتصار الشعب الصيني."

إن الصين وبلاد العرب كلتيهما تنتمي إلى البلدان النامية وليس بيننا تناقض المصالح وإنما تواجهنا مهمات مشتركة وتحديات عديدة جديدة ولذا يجب علينا أن نعمل على تمديد وتوسيع طريق الحرير وطريق البخور اللذين فتحهما أسلافنا حتى تتوارث علاقات الصداقة بين الشعبين الصيني والسوري جيلاً بعد جيل ونتقدم يدا بيد قدماً إلى الأمام لخدمة الشعب الصيني والشعوب العربية ونساهم مساهمة جديدة في تطوير الحضارة البشرية.

بمناسبة نشر مجلة ((الفكر السياسي)) أود أن أعلق رغبتنا الجميلة وأمنيتنا العظيمة فيها.



دراســـات صينيـــــة في قضايا الشرق الأوسط واقعها ومستقبلها

الأستاذ تشاو قوة تشونغ[5]

1–دراسات صينية في قضايا الشرق الأوسط بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية .

تأسست جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر عام 1949م. ومنذ ذلك الحين دخلت معاملات الصين مع البلدان الآسيوية والافريقية إلى مرحلة جديدة. ويعتبر مؤتمر باندونغ لدول آسيا وافريقيا الذي أقيم في عام 1955م، مؤتمراً مهماً ذا مغزى تاريخي عظيم.

وبعد وقت قليل من ذلك تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الصين ومصر. وكانت مصر أول دولة أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الجديدة في غربي آسيا وافريقيا.

ولحقت بها سوريا واليمن اللتان أقامتا علاقات دبلوماسية مع الصين في نفس العام وحتى نهاية عام 1971م، قد بلغ عدد الدول الشرق الأوسطية التي أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين إلى 15 دولة.

ومضى وقت قصير على تأسيس الصين الجديدة حتى أنشئت في داخل دوائر الحزب الشيوعي الصيني والأجهزة الحكومية والعسكرية والوكالات الإعلامية المركزية الصينية، بعض هيئات لجمع معلومات حول قضايا الشرق الأوسط ودراستها، وتصنيف معلومات مختصة بها، وفي ذاكرتي أنه صدر من إدارة شؤون غربي آسيا وشمالي افريقيا التابعة لوزارة الخارجية الصينية عام 1955م كتاب غير رسمي بعنوان (لمحة عامة عن البلاد العربية) والذي اعتبر كتاباً وحيداً حينذاك للتعريف بأحوال البلدان العربية بصورة عامة. وفي عام 1956م، صدر رسمياً من دار النشر للمعارف العالمية "تواريخ البلدان في الشرق الأوسط والأدنى"، وبدأت دراستي في شئون الشرق الأوسط من خلال قراءة هذين الكتابين.

وفي الخمسينات قد أنشأت أقسام خاصة لدراسة شؤون الشرق الأوسط في بعض هيئات العلوم الاجتماعية وبعض الجامعات والمعاهد العليا في الصين كلها. وقد أعدت كلية العلوم الشرقية بجامعة بكين (سميت سابقاً بكلية اللغات الشرقية وآدابها بالجامعة) لبلادنا أول دفعة من الباحثين العارفين باللغة العربية في قضايا الشرق الأوسط. وفي عام 1955م، بعثت الصين الجديدة دفعة من طلبة جامعة بكين وغيرها من الجامعات الأخرى إلى جامعة القاهرة في مصر لدراسة اللغة العربية وأدبها والتاريخ العربي وغيرها، وهذه هي أول دفعة من الطلبة الجامعيين بعثتها الصين الجديدة إلى البلاد العربية لإكمال الدراسة. وهكذا قد أصبح كثير من دارسي اللغة العربية قبل عام 1965م خبراء وعلماء للدراسة والبحث في شئون الشرق الأوسط أو أساتذة وكبار الدبلوماسيين وحتى أصبح بعضهم مسؤولين مشرفين على شئون الشرق الأوسط في الدوائر الحكومية ومعاهد البحوث.

[5] الرئيس السابق لمعهد بحوث شؤون غربي آسيا وآفريقيا للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية

وفي الستينات كانت حركة التحرير القومي في غربي آسيا وافريقيا تتطور بخطوات جبارة. وبناء على احتياجات تطور الوضع أنشأت الصين بالتتالي هيئات دراسية في شئون الشرق الأوسط وافريقيا. وفي ابريل عام 1961م، أعرب الرئيس ماو تسيتونغ الراحل أثناء حديثه مع الضيوف من افريقيا قائلاً: "بالنسبة إلى الشئون الافريقية لا أعرف عنه معرفة جيدة، يجب إنشاء معهد بحوث للدراسة والبحث في شؤون افريقيا في المجالات التاريخية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية". "ولذلك فمن الحاجة الماسة تأليف كتاب مختصر واضح عن ذلك". وبناء على توجيه الرئيس ما تسيتونغ تم تأسيس معهد بحوث الشؤون الأفرو – آسيوية (معهد بحوث شئون غربي آسيا وافريقيا للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية حالياً) في 4 يوليو من نفس العام، ويعتبر هذا المعهد أول هيئة بحوث في أحوال الشرق الأوسط. وكان أول رئيس للمعهد هو السيد /ووشيو تسيان نائب رئيس مجلس الدولة ووزير الخارجية الأسبق ونائب رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني حالياً. وفي نفس الوقت تأسس في جامعة بكين أيضاً معهد بحوث الشؤون الأفرو –آسيوية.

وبفضل العناية والدعم من السيد/ شو ان لاي رئيس مجلس الدولة والسيد/ تشين يي نائب رئيس مجلس الدولة الراحلين تأسست في بكين الجمعية الصينية للشؤون الأفرو– آسيوية في ابريل عام 1962م. وكانت هذه الجمعة أهم الجمعيات العلمية للبحوث في الشئون الأفرو – آسيوية على نطاق الصين في ذلك الحين، وكان أعضاء الجمعية 62 فردا يتكون جميعهم من كبار العلماء والخبراء والدبالسة والمشاهير. وكانت تشارك هذه الجمعية معهد بحوث شؤون غربي آسيا وافريقيا في إصدار "أعمال مترجمة من آسيا وافريقيا" التي لعبت دوراً كبيراً لدفع دراسات الشؤون الأفرو –آسيوية. وبعد ذلك أنشئت في كل من جامعة بكين وجامعة الشعب الصيني ومعهد العلاقات الدولية وجامعة فودان في كل من جامعة بكين وجامعة الشعب الصيني ومعهد العلاقات الدولية وجامعة فودان بشانغهاي كلية السياسات الدولية التي تدرّس فيها مادة "أحوال الشرق الأوسط" بما فيها أحوال البلاد العربية، كما كانت في كل من جامعة بكين وجامعة الدراسات الأجنبية ببكين وجامعة اللغات والثقافة وجامعة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمعهد الثاني للغات الأجنبية ببكين وجامعة الدراسات الدولية بشانغهاي تدرّس مواد التاريخ العربي والثقافة العربية والدراسات الإسلامية وغيرها بالإضافة إلى دروس اللغة العربية. وهكذا تأسست في الصين هيئات متخصصة للبحوث في أحوال الشرق الأوسط وتشكّل بصورة أولوية فريق للبحوث العلمية في قضايا الشرق الأوسط وتم تأليف ونشر 6 كتب، منها "كتاب اليد عن افريقيا" و"تواريخ البلدان الافريقية" و"الجمهورية العربية المتحدة" (أي مصر) و(السودان) وغيرها.

أما بالنسبة إلى مجالات الدراسة والبحث في هذه الفترة فكانت الهيئات الصينية للدراسات والبحوث في شئون الشرق الأوسط تركز اهتمامها على حركات التحرير القومي في المناطق الأفرو –آسيوية، ونضالات دول الشرق الأوسط ضد الامبريالية، والبترول في الشرق الأوسط، ونشرت بعض الكتب المؤلفة والمترجمة عن حدث قناة السويس عام 1956م، وثورة العراق عام 1958م، وحادثة لبنان، وتطورت وتوسعت دائرة الدراسات من اللغة والتاريخ والثقافة والعادات والتقاليد في الماضي إلى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك العلاقات الدولية وغيرها في بلاد الشرق الأوسط في ذلك العصر. وجدير بالذكر أنه مع الأسف توقفت أعمال ونشاطات الهيئات العلمية المذكورة أعلاه وانتقل الباحثون مجبرين إلى الأرياف للقيام بالأعمال الزراعية منذ بداية "الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى" عام 1966م حتى سقطت "العصابة الرباعية" عام 1976م.

وبعد الدورة الكاملة الثالثة للمؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في عام 1978م دخلت دراسات وبحوث صينية في القضايا الدولية والتبادلات العلمية مع بلدان العالم إلى مرحلة تطور جديدة. وفي عام 1978م تأسست الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية على أساس قسم العلوم الاجتماعية والفلسفية للأكاديمية الصينية للعلوم، وتعتبر الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أعلى الهيئات العلمية والبحثية في مجال العلوم الاجتماعية في الصين، وتضم نخبة من العلماء والأساتذة المشهورين على نطاق الصين، ومن ذلك الحين عاد معهد بحوث الشؤون الأفرو– آسيوية التابع لها إلى عمله رسمياً وعزز قوته للبحوث العلمية. والآن يضم المعهد قسم الشرق الأوسط وقسم افريقيا وقسم العلاقات الدولية ومركز الدراسات للخليج ومركز الدراسات لجنوب افريقيا ويبلغ عدد الباحثون في المعهد 50فرداً، وبينهم حوالي 25 باحثاً بالرتبة الأكاديمية العالية. ويصدر المعهد بعض دوريات سنوية منها "غربي آسيا وافريقيا" لكل شهرين و"المعلومات عن غربي آسيا وافريقيا" و"أحداث في غربي آسيا وافريقيا" و"تقرير حول تنمية غربي آسيا وافريقيا". وفي عام 1978م تحول معهد البحوث الإسلامية لجامعة الشمال الغربي إلى معهد بحوث شؤون الشرق الأوسط وصار هذا المعهد يتمتع بقوة كبيرة للبحوث العلمية ويضم الآن 20 باحثاً يكون نصفهم من الأساتذة والأساتذة المشاركين، وتتركز دراساتهم رئيسياً على التاريخ الحديث والمعاصر لبلاد الشرق الأوسط، والدين الإسلامي والأحوال السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط، ويصدر مجلة (الشرق الأوسط) لوقت غير محدد. وفي نفس العام أعاد معهد بحوث القضايا الدولية بشانغهاي عمله وانشئ فيه قسم البحوث الآسيوية الذي يتكون من شعبة الشرق الأوسط

وشعبة جنوبي آسيا، وتأسس في المعهد الآن مركز بحوث شؤون الشرق الأوسط ويعمل في 3 باحثين متخصصين من الدرجة الأكاديمية العالمية. وبعد إعادة معهد البحوث في شؤون جنوب غربي آسيا لجامعة يوننان نشاطاته العلمية والبحثية شارك وزارة النفط في إصدار ونشر مجلة (نفط العالم)، ويضم هذا المعهد حالياً حوالي 15 باحثاً ومن بينهم 8 أساتذة وأساتذة مشاركين، ويصدر وينشر مجلة "دراسات شؤون جنوب غربي آسيا" لوقت غير محدد. وفي عام 1979م تأسست جمعية القضايا الاستراتيجية الدولية ببكين، وفي عام 1993م تحول اسمها إلى الجمعية الصينية للاستراتيجية الدولية التي تضم 3-4 خبراء متخصصين لدراسة قضايا الشرق الأوسط. وفي عام 1980م تأسس المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة وأنشئ تحته قسم غربي آسيا وافريقيا وفيه 5 باحثين متخصصين لدراسة شؤون الشرق الأوسط وفي نفس العام أيضاً أعاد معهد بحوث الشؤون الأفرو -آسيوية لجامعة بكين أعماله العلمية ويخصص فيه حالياً قسم الدراسات لغربي آسيا ويعمل فيه 6 أساتذة واساتذة مشاركين.

وفي يوليو عام 1982م تأسست الجمعية الصينية لشؤون الشرق الأوسط على الاقتراح المشترك من كل من معهد بحوث شؤون غربي آسيا وافريقيا التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ومعهد بحوث الشؤون الأفرو -آسيوية لجامعة بكين ومعهد بحوث شؤون الشرق الأوسط لجامعة الشمال الغربي ومعهد بحوث شئون جنوب غربي آسيا لجامعة يوننان وهذه هي جمعية علمية شعبية وحيدة على مستوى الصين للبحوث في شؤون الشرق الأوسط. ويبلغ عدد أعضائها حالياً أكثر من 500 فرداً. وفي عام 1995م أنشئ "اتحاد الجمعيات الآسيوية لبحوث شؤون الشرق الأوسط بفضل التعاون المشترك مع الجمعية لشؤون الشرق الأوسط في كل من اليابان وكوريا الجنوبية، وحتى الآن قد عقد الاتحاد ثلاثة مؤتمرات خاصة به، وسينعقد المؤتمر الرابع للاتحاد في 2001م ببكين).

وفي عام 1983م أنشأت جامعة المعلمين بالجنوب الغربي معهداً للبحوث في شؤون غربي آسيا والذي يضم حالياً حوالي 10 باحثين، وتتركز دراساتهم على الجغرافيا والتاريخ لدول الشرق الأوسط مائلة إلى البحوث الشرق الأوسط وذلك بالإضافة إلى أعمال التدريس. وفي نفس العام أنشأت أكاديمية سينجيانغ للعلوم الاجتماعية معهداً للبحوث في شؤون آسيا الوسطى. وفي عام 1984م، عادت الجمعية الصينية للشؤون الأفرو -آسيوية إلى عملها، وعقدت في عام 1986م مؤتمراً لممثلي أعضائها، ويكون الآن الأستاذ جي سيان لين العلامة المشهور في القضايا الشرقية رئيساً للجمعية. وفي عام 1986م أنشأت أكاديمية نينغشيا للعلوم الاجتماعية معهداً لبحوث شؤون الدول الإسلامية في الشرق الأوسط والذي يضم 5باحثين وتتركز دراساتهم على الدين الإسلامي في الشرق الأوسط والاتصالات الاقتصادية والثقافية بين شمال غربي الصين والشرق الأوسط. وفي عام 1992م كونت أكاديمية شانغهاي للعلوم الاجتماعية معهداً لبحوث شؤون أوربا الشرقية وآسيا الوسطى والغربية ويصدر هذا المعهد مجلة "دراسات أوربا- آسيا" ويعمل في المعهد حوالي 5 باحثين في شؤون الشرق الأوسط. وفي عام 1995م أنشأت جامعة الدراسات الدولية بشانغهاي معهداً لبحوث العلوم الاجتماعية وتأسس تحته مركز دراسات الشرق الأوسط، ويصدر مجلة (العالم العربي).

وبعد عام 1978م أعادت كلية السياسات الدولية في كل من جامعة بكين وجامعة الشعب الصيني وجامعة فودان بشانغهاي قبولها للطلبة الجدد ومقرّراتها حول شؤون الشرق الأوسط وفي عام 1980م، تأسس معهد بحوث حضارات الشرق الأوسط في جامعة الدراسات الدولية بشانغهاي، وفي عام 1978م، شاركت جامعة الدراسات الأجنبية بيكين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لجامعة الدول العربية في إنشاء مركز الدراسات العربية الإسلامية في آسيا، أما جامعة بكين فأنشأت مركز الحضارة الفارسية في عام 1991م وأنشأت معهد بحوث الحضارات الشرقية في العام التالي. فتهتم هذه الجامعات الثلاث بالبحوث والدراسات في الأوضاع والحضارات في الشرق الأوسط بالإضافة إلى أعمال تعليم اللغة العربية. وفي عام 1996م، أنجزت كلية اللغة العربية لجامعة الدراسات الأجنبية ببكين "دور ومكانة الوطن العربي في عملية التعدد القطبي في العالم" المشروع الدراسي الهام بالخطة الخماسية الثامنة لوزارة التربية والتعليم.

وفضلاً عن هيئات البحوث المذكورة أعلاه، فقسم غربي آسيا التابع للمعهد الصيني للدراسات الدولية يضم 5 باحثين ويتركز على البحوث الشاملة في الوضع الراهن والقضايا السياسية والدبلوماسية للشرق الأوسط ويكتب تقريراً محدود التوزيع إضافة إلى إصدار مجلة فصلية "للدراسات الدولية" وقسم الشؤون الأفرو -آسيوية التابع لمعهد بحوث التاريخ العالمي للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية يضم أيضاً ثلاثة أو أربعة باحثين (منهم باحثان كبيران) يدرسون تواريخ دول الشرق الأوسط وقضايا الساعة المعاصرة، ومعهد بحوث الآداب الأجنبية التابع للأكاديمية يضم بعض الباحثين يدرسون الأدب العربي والأدب الفارسي، وقسم آسيا الوسطى التابع لمعهد بحوث شؤون آسيا الوسطى وأوربا الشرقية للأكاديمية يضم 5أو 6 باحثين. وإضافة إلى ذلك، فإن معهد بحوث الشؤون الأفرو -آسيوية لمركز البحوث التنموية التابع لمجلس الدولة، ومعهد بحوث الاقتصاد والتجارة الدولية

التابع لوزارة التعاون الاقتصادي والتجارة الخارجية، وجامعة نانكينغ ومعهد العلاقات الدولية بنانكينغ وجامعة المعلمين بشرقي الصين وجامعة المعلمين بشمال شرقي الصين والجامعات الأخرى وهيئات الدراسات الأخرى كل منها يضم عدداً من الخبراء الذين يدرسون قضايا الشرق الأوسط.

وفي ميدان الدراسات الإسلامية في الشرق الأوسط فنتيجة لوجود 10 قوميات في الصين يؤمن أبناؤها بالدين الإسلامي ويبلغ عدد سكانها 18 مليون نسمة، فلم يمض وقت طويل على تأسيس الصين الجديدة، حتى أنشئت الجمعية الإسلامية الصينية، ويتبعها قسم الدراسات الذي يبحث في القضايا الإسلامية الصينية، كما يكون للجميعة فروع في بعض المقاطعات والمدن، مثل الجمعية الإسلامية في كل من مقاطعة شان سي ومنطقة نينغشيا ذات الحكم الذاتي لقومية هوي، ويكون الآن في الصين 8معاهد للعلوم الإسلامية، وأكبرها معهد العلوم الإسلامية بالصين، وتعدّ هذه المعاهد باحثين للدين الإسلامي بالإضافة إلى تدريس اللغة العربية وتدريب الأئمة دورياً. وهناك هيئة وطنية لدراسة الدين الإسلامي ألا وهي قسم الدين الإسلامي لمعهد الأديان العالمية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. ويعمل في هذا القسم حوالي 5 باحثين يدرسون في الشريعة والطوائف الإسلامية المختلفة كما يهتمون بالحركة الإسلامية المعاصرة.

أما في ناحية إعداد الباحثين لقضايا الشرق الأوسط من الدرجة العالية والمتوسطة، فمعهد الدراسات العليا التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية وجامعة بكين (فيها كلية العلوم الشرقية، وكلية السياسات الدولية ومعهد بحوث الشؤون الأفرو –آسيوية) وكلية اللغة العربية التابعة لجامعة الدراسات الأجنبية ببكين، وكلية آداب الأقليات القومية التابعة لجامعة القوميات المركزية وجامعة المعلمين بشرقي الصين وجامعة نانكاي ومعهد بحوث شؤون الشرق الأوسط التابع لجامعة الشمال الغربي كل هذه الهيئات والجامعات تستطيع أن تعدّ طلبة الماجستير والدكتوراه في قضايا الشرق الأوسط. ونظراً لعدد الخريجين من حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه في السنوات الأخيرة، يكون عدد الخريجين من جامعة الشمال الغربي أكبر. أما كلية السياسات الدولية التابعة لجامعة الشعب الصيني ومعهد العلوم الدبلوماسية ومعهد العلاقات الدولية ببكين وكلية السياسات الدولية التابعة لجامعة فودان بشانغهاي وكلية اللغة العربية التابعة لجامعة الدراسات الدولية بشانغهاي فكلها تستطيع أن تعدّ طلبة الماجستير لقضايا الشرق الأوسط.

2–وجهات نظر الباحثين الصينيين في بعض قضايا الشرق الأوسط

إن منطقة الشرق الأوسط (تسمى أيضاً في الصين بمنطقة غربي آسيا وشمالي افريقيا) منطقة هامة تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، فتعاني هذه المنطقة من اضطرابات وتوترات بين حين وآخر حتى تنفجر فيها الحرب والنزاع المسلح. وتهتم الحكومة الصينية اهتماماً كبيراً بهذه المنطقة فقد أقامت العلاقات الدبلوماسية مع جميع دول الشرق الأوسط حتى نهاية يناير عام 1992م، والصين مرتبطة بعلاقات وثيقة مع معظم الدول العربية في المنطقة. وفي مجال البحوث في قضايا الشرق الأوسط، طرح الصندوق الصيني للعلوم الاجتماعية في السنوات الأخيرة موضوعات دراسية عديدة حول الشرق الأوسط على مستوى الدولة، مثل دراسات في الأنظمة السياسية لدول الخليج، ودراسات في تشكيلة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج، ودراسات في القضايا الإسلامية وغيرها، كما وضعت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ولجنة الدولة للتربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم حالياً) بعض موضوعات دراسية هامة على مستوى وزاري، وموّلتا فيها، وتقيم الجمعية الصينية لشؤون الشرق الأوسط وبعض الهيئات الدراسية ندوات عديدة سنوية حول قضايا الشرق الأوسط، وتجري مناقشات وتصدر مؤلفات حول قضايا هامة في منطقة الشرق الأوسط. وتتلخص وجهات نظر بعض الباحثين الصينيين حول بعض القضايا الهامة في منطقة الشرق الأوسط فيما يلي:

1–عملية السلام في الشرق الأوسط: يعتقد العلماء الصينيون بشكل عام أن الأراضي العربية المحتلة لا يمكن استعادتها بوسيلة عسكرية إلاّ باللجوء إلى الطريقة السياسية نتيجة لتقابل القوة العسكرية بين الطرف العربي والطرف الإسرائيلي، وحصول إسرائيل على تأييد الولايات المتحدة البالغ لها. ولكن عملية السلام في الشرق الأوسط لن ترجع إلى الوراء، والطريق إلى الأمام سيكون متعرجاً. وينظر معظم العلماء نظرة المتشائم في إيجاد حل شامل عادل للقضية العربية الإسرائيلية، فيعتقدون أن هذه القضية ستبقى لمدة طويلة ولا تحلّ خلال عدة سنوات، ويقف بعض

العلماء موقف المتفائل من ذلك. ويرى معظم العلماء الصينيين أن إسرائيل يجب أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، ويحقّ لفلسطين أن تؤسس دولتها المستقلة التي عاصمتها القدس.

2-القضايا المتبقية من حرب الخليج: يعتقد العلماء الصينيون أن القضايا المتبقية من حرب الخليج يجب أن تحل عن الطريق السياسي وفقاً لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة. ويرفضون بحزم الغارات الجوية التي لا تزال الولايات المتحدة تشنّها ضد العراق حتى اليوم. ويجب أن يرفع في أسرع وقت ممكن الحظر الاقتصادي الذي قد فرض على العراق لمدة طويلة وأوقع الشعب العراقي في بؤس وشقاء. إن الكونغرس في الولايات المتحدة أجاز في العام الماضي ما يسمى بقانون تحرير العراق وذلك يعتبر تدخلاً فظّاً في الشؤون الداخلية العراقية. فمن يحكم دولة ما؟ هذه المسألة يجب أن يقررها شعب هذه الدولة بنفسه، وليس على أساس مبادئ الولايات المتحدة المزعومة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

3-الأصولية الإسلامية: يرى العلماء الصينيون أن الأصولية الإسلامية تحمل هدفاً سياسياً وتتصف بسياسية قوية أو بعبارة أخرى الإسلام السياسي. ويمكن أن تنقسم الأصولية الإسلامية حسب ظواهرها إلى ثلاثة أنواع: الراديكالية، المعتدلة، الشرعية، فالراديكالية غالباً ما تقاوم السلطة القائمة أو الأعداء بأسلوب القوة أو العنف حتى باللجوء إلى أساليب الاغتيال والتفجير والخطف الخ. ولكن العلماء الصينيين لا يوافقون على رأي وسائل الإعلام الغربية التي ترى أن النشاطات الإرهابية التي تقوم بها بعض المنظمات أو الشخصيات الإسلامية هي الأصولية الإسلامية، أي المعادلة بين الأصولية الإسلامية والنشاطات الإرهابية، وهذا ليس صحيحاً. ولا يوافقون أيضاً الساسة أو العلماء الغربيين على رأيهم في أن الأصولية الإسلامية أكبر تهديد يواجهه العالم اليوم باعتبارها تهديداً لأمن العالم، ولا يوافقون على نظريتهم في اصطدام الحضارة المسيحية مع الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية الكونفوشيوسية، لأن نظريتهم هذه لا تتفق مع الواقع.

4-نزاع الدول الكبرى على الشرق الأوسط: اعتبرت منطقة الشرق الأوسط من المناطق التي كانت القوّتان العظميان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي تتنافسان فيها أكثر عنفاً في فترة ما بين أواسط الخمسينات وأواخر الثمانينات. ولكن الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة في هذه المنطقة بعد الحرب الباردة. فيصعب إيجاد حل لكثير من القضايا الهامة الإقليمية مثل القضية العربية الإسرائيلية بدون مشاركة الولايات المتحدة وتأييدها. وفي نفس الوقت، أصبحت الولايات المتحدة سبباً من الأسباب التي تؤدي بهذه المنطقة إلى اضطرابات وتوترات، نتيجة لتمسكها بنزعة الهيمنة وسياسة القوة والمقياس المزدوج تجاه الطرفين العربي والإسرائيلي. ويعتقد بعض العلماء الصينيين أن بعض السياسات التي تتبّعها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تعرّضت للفشل ولم تلق تأييداً أو استجابة من الشعوب، وليس من الممكن أن تتصرف الولايات المتحدة على هواها في الشرق الأوسط.

3-دراسات قضايا الشرق الأوسط نحو القرن الحادي والعشرين

دعنا نتطلع إلى المستقبل، نجد أهمية أكبر للموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط مع ازدياد حاجة دول العالم إلى الطاقة يوماً بعد يوم، وبعض قضايا الساعة الموجودة في الشرق الأوسط مثل القضية العربية الاسرائيلية وقضية العراق لا يمكن حلها خلال هذا القرن بل ستبقى إلى القرن الحادي والعشرين. ومن المحتمل أن تشتدّ المشكلة القومية والنزاع الحدودي والخلاف الديني في الشرق الأوسط وأن تزداد حدة منافسة الدول الكبرى في العالم على هذه المنطقة وأن يبقى وضع الشرق الأوسط في اضطراب وتوتر حتى في بداية القرن الحادي والعشرين، ولا تزال منطقة الشرق الأوسط منطقة هامة تتركز عليها أنظار العالم. ويعتقد العلماء الصينيون أن أعمال البحث والدراسة في شؤون الشرق الأوسط ما زالت بحاجة إلى الدعم والتقوية وليس بالعكس. وفكرتنا الأولوية في أعمال البحوث تتركز على ما يلي:

1-جمع ودراسة الأحوال الأساسية في منطقة الشرق الأوسط: سنبذل أقصى جهودنا لإصدار "الموسوعة الميسرة لغربي آسيا وشمالي افريقيا (أي الشرق الأوسط)" خلال القرن الحالي. وقد قررت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أن تنظم الخبراء والعلماء ابتداء من النصف الثاني من هذا العام لتأليف تواريخ دول غربي آسيا وشمالي افريقيا (أي

الشرق الأوسط) ويخصص مبدئياً لكل دولة كتاب واحد، فمجموعها 24 كتاباً يخطط انجازها خلال 5 سنوات، وهذاعمل شاق عسير، يرجى الحصول على دعم ومساعدة من الدول العربية عامة وسفاراتها لدى الصين خاصة.

2-دراسات حول الحضارة العربية: قد تم إصدار (منهاج التاريخ العربي) و(الجامع الصحيح للبخاري) (عمل مترجم) من (جامع الحضارات الشرقية) الذي يتولى الأستاذ جي سيان لين رئاسة تحريره، وفي خطتنا إصدار (تاريخ العلاقات الصينية العربية) (جزءان) وقد تم انجاز مسودته الأولى، وكذلك (تاريخ الأدب العربي) و(السينما العربية) و(المسرحية العربية).

3-دراسات حول القضايا الإسلامية: لقد تم في بلادنا بالسنوات الأخيرة إصدار (الدين الإسلامي والسياسة العالمية) و(الإسلام وعملية العصرنة في الشرق الأوسط) و(الإسلامية المعاصرة) و(التيار الإسلامي الدولي المعاصر) وغيرها من المؤلفات، وصدر في يونيو هذا العام (الإسلام والعالم بعد الحرب الباردة) ويجري الآن تأليف وإصدار كتب حول الإسلام والسياسة الشرق الأوسطية.

4-دراسات حول السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط: لقد خطط معهد بحوث شؤون غربي آسيا وافريقيا التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أن يصدر ابتداء من سنة 1997 الكتاب السنوي (تقرير حول تنمية الشرق الأوسط وافريقيا)، وتم إصداره مرتين إلى حد الآن، وتم إصدار (الشرق الأوسط نحو القرن الحادي والعشرين) في هذا العام، وفي خطتنا تأليف (دراسات حول العصرنة السياسية في دول الشرق الأوسط".

5-مؤتمرات وندوات حول وضع الشرق الأوسط الحالي: خططت الجمعية الصينية لشؤون الشرق الأوسط أن تعقد في سنة 2000، مؤتمراً لممثلي أعضائها لانتخاب رئاستها الجديدة وإجراء مناقشات في السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط بالقرن الحادي والعشرين، وخططت أيضاً أن تعقد مؤتمراً رابعاً لاتحاد الجمعيات الآسيوية لبحوث شؤون الشرق الأوسط في سنة 2001، وتدعو إليه العلماء المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط من مختلف دول آسيا.

وما ذكر أعلاه هو تصوراتنا الأولوية، ونرجو أن نحظى بتعاليق واقتراحات من الخبراء والعلماء الحاضرين، وشكراً لكم جميعاً.

7 تشرين الأول 1999

❑❑❑

سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية

أ. تشانغ هونغ (عمار).[6]

إن علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية تضرب بجذورها في قدم التاريخ، وتتمتع بحالة طيبة في وقتنا الراهن، ويشهد العالم اليوم تغيرات كبيرة فتواجهنا تحديات جديدة كما تتاح لنا فرص نستفيد منها. ومن أجل مزيد من تعزيز روابط الصداقة ودعم علاقات التعاون بين الصين والعالم العربي نجتمع هنا الآن لنبحث في طرق وأساليب صالحة لتحقيق غرضنا المذكور أعلاه، ويسرني أن أنتهز هذه الفرصة لمحاولة طرح فكرتي ومفهومي من السياسة العربية تجاه الصين.

مبادئ السياسة الخارجية العربية

ترتكز السياسة الخارجية العربية على قواعد ثابتة تقوم على المصداقية والتفاهم والمصارحة والحرص على حسن الجوار والتعايش السلمي والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحوار البناء لحل مختلف القضايا بالطرق السلمية ودعم الدور الإيجابي للهيئات والمنظمات الدولية في سعيها للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ومن أهم هذه المبادئ مايلي:

1- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

2- انتهاج سياسة عدم الانحياز.

3- احترام القوانين والأعراف الدولية.

4- دعم التضامن والتعاون بين الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي.

5- دعم التعاون مع الدول الإسلامية.

6- الوقوف إلى جانب القضايا العادلة في العالم.

7- إقامة علاقات ودية مع كافة الدول الصديقة.

وتقوم السياسة الخارجية العربية على الانفتاح في ثلاثة مجالات: أولها الدول الإسلامية وثانيها الدول المجاورة أو المحيطة وثالثها الدول الأخرى. وبالنسبة إلى المجال الثالث، ونجد في الوقت الحاضر أن الدول العربية تولي اهتمامها البالغ بالولايات المتحدة الأمريكية أولاً ثم الدول الأوروبية، ثم اتحاد روسيا والصين واليابان وغيرها. ويمكن أن نقول إن العلاقات العربية الصينية في المرتبة الثالثة أو الرابعة من بين العلاقات العربية مع دول العالم. لِمَ حدثت هذه الحالة وما السبب في ذلك؟

وكيف يتم تغييرها والارتقاء بالعلاقات العربية الصينية إلى مستوى جديد؟

مرتكزات السياسة العربية تجاه الصين

تربط بين الدول العربية والصين علاقات ودية وتعاونية منذ القدم ويكنّ الشعب العربي شعوراً طيباً للشعب الصيني وتتبع الدول العربية سياسة ودية تقوم على التآزر والتعاطف والتعاون مع الصين وترتكز على مايلي:

1- إقامة علاقات ودية مع الصين والمحافظة على الصداقة التقليدية معها

[6] - وكيل كلية اللغة العربية - جامعة الدراسات الأجنبية ببكين

إن الدول العربية والصين تعتبر دولاً صديقة فيما بينها وتتمتع بتاريخ عريق وحضارة مجيدة، وإذا ما أمعنا النظر في مايربط بين الصين والدول العربية من تفاهم عميق في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية فإننا نلاحظ أن الخلفية التاريخية للعلاقات القائمة بينهما لا يشوبها أي قدر من التوتر أو الخلاف المزمن الذي كثيراً ما يكدر صفو العلاقات بين الدول ويجعلها أسيرة لمنظور وتراكمات تاريخية مضطربة. فعلى أساس من الصراحة والإخلاص وبُعْد النظر من ناحية ومبادئ التعايش السلمي، والاحترام المتبادل لحقوق السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل القضايا بالطرق السلمية أقامت الدول العربية مع الصين علاقات دبلوماسية ابتداءاً من مصر في 1956/5/30 فسوريا واليمن والعراق والمغرب والجزائر والسودان على التتالي وانتهاءاً إلى المملكة العربية السعودية في 1990/7/21.

ومنذ ذلك الحين أقامت كافة الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع الصين كما تحافظ على الاتصالات الودية الوثيقة معها.

2 – تدعيم العلاقات مع الصين والوقوف إلى القضايا العادلة.

إن الصين والدول العربية تنتمي إلى الدول النامية ولشعبيهما معاناة وتجارب مشتركة، فمن الطبيعي أن يتضامنا ويتعاونا فيما بينهما بل يستطيعان تحقيقهما على خير وجه، والصين لم ولن تسعى إلى الهيمنة، بل تدعو دائماً إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المختلفة على ضوء المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

فإن الدعوة الصينية هذه تعتبر حاجة ملحة في عصرنا الراهن ورغبة شديدة لدى شعوب العالم، كما هي منسجمة مع مصالح الصين والدول العربية. فتتبادلان دائماً التعاطف والتأييد فيما بينهما في نضالاتهما المشتركة ضد الامبريالية والاستعمار، فقد عمق الشعب العربي من خلال ذلك تفاهماً مع الشعب الصيني وأيد وساند الشعب الصيني في قضاياه العادلة، فقد قدمت الدول العربية مساهمة إيجابية هامة في سبيل إعادة المقعد الشرعي في الأمم المتحدة إلى الصين في السبعينات كما قامت بتأييد الحقوق المشروعة للصين في استعادة الأراضي المغتصبة في هونغ كونغ ومكاو وتايوان وتوافقت أراؤها مع المفهوم الصيني لحقوق الإنسان ومواقفها من قضايا نزع السلاح وبناء النظام الدولي الجديد.

3 – دعم التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين:

تهتم الدول العربية بالتعاون مع الصين في المجالين الاقتصادي والتجاري، وذلك على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. فيرجع تاريخ العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية إلى زمن قديم، ويعتبر طريق الحرير البري وطريق البخور البحري دليلين على عمق روابط التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية. وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية ازداد هذا التعاون بين الجانبين مع مرور الأيام، وخاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم، حققت الصين تقدماً كبيراً في النمو الاقتصادي الوطني بمعدل يتراوح بين 8–10% سنوياً، كما أصبحت الصين سوقاً كبيرة تجذب الاستثمارات من كل أنحاء العالم، فكثفت الدول العربية التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع الصين، ووصل حجم التجارة بين الصين والدول العربية في نهاية عام 1998 إلى 8 مليارات دولار أمريكي. ووجدت الدول العربية من التعاون مع الصين أن العمالة الصينية رخيصة وجيدة، وسهلة الاستخدام وبضائع الصين جيدة وسعرها مشجع، ولاحظت من النمو الصيني السريع أن الصين تحتاج إلى كمية كبيرة من النفط ومشتقاته، ووجدت من التبادل مع الصين أن بين الجانبين تكاملية كبيرة في مختلف المجالات وفي ذلك مصالح كبيرة مشتركة.

4 – دعم التعاون السياسي مع الصين:

من المعروف أن الصين دولة كبيرة من حيث قوة الدولة الشاملة، لها وزن وثقل في الشؤون الدولية والعلاقات الدولية فهي دولة مؤسسة للأمم المتحدة وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقف الصين دائماً إلى جانب القضايا العادلة، وتدعو إلى إقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. فكانت الدول العربية تدعم تعاونها مع الصين في الحرب الباردة لتدعيم القضايا العربية العادلة ولمقاومة الاستعمار والامبريالية وهيمنة القوى الكبرى واحتكارها في الشؤون الدولية، وبعد الحرب الباردة وخاصة في الوقت الراهن تقوّي الدول العربية تعاونها مع الصين لدعم المواقف العربية العادلة في الشؤون الدولية وتدعيم

القضايا العربية العادلة مثل القضية بين فلسطين وإسرائيل والقضية بين العرب وإسرائيل وقضايا الخليج والقضايا العربية في شمال إفريقيا وغيرها، وكذلك لتخفيف الضغوط الأمريكية والغربية عليها ومواجهة الوجود الأمريكي والغربي ونفوذهما واحتكارهما وسيطرتهما وهيمنتهما ولجعل المنطقة العربية خالية من أسلحة الدمار الشامل.

5 – دعم التعاون العسكري مع الصين:

إن الصين لدى الدول العربية دولة عسكرية كبيرة مع أنها ليست على مستوى الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية، لكنها تملك قوة نووية وصواريخ مختلفة وأسلحة تقليدية جيدة، ولا تفرض شروطاً على أية دولة ترغب في شراء أسلحتها على ضوء المعاهدة الدولية المعنية، فترى الدول العربية في الصين مصدراً من مصادر الأسلحة، فتنمي تعاونها مع الصين للحصول على بعض الأسلحة الإضافية لدعم قوتها الدفاعية ولكسر احتكار الدول الغربية والدول الكبرى وسيطرتها ولمواجهة الحالة المفاجئة. فمثلاً: ورد في الأخبار أن الكويت صمدت أمام الضغوط الأمريكية في عام 1997، وقررت في النهاية شراء بعض المدافع الصينية بدلاً من المدافع الأمريكية والغربية.

نقاط سلبية في العلاقات العربية مع الصين

شهدت العلاقات العربية– الصينية تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة وظلت تحافظ على زخمها الطيب للتطور، وتستمر التبادلات على مختلف المستويات. ولكن هذه العلاقات لم تصل إلى مستوى مرضٍ والسبب في ذلك قد يرجع إلى الجانبين العربي والصيني، ولضيق الوقت وحجم بحثي هنا وكذلك تركزه على الجانب العربي، أرغب في الإشارة إلى بعض السلبيات العربية في العلاقات العربية الصينية.

1 – عدم كفاية اهتمام القيادات العربية بالعلاقات العربية– الصينية:

كانت الدول العربية في الحرب الباردة تعتمد على القوتين العظميين في حل القضايا التي تهم العالم العربي، وفي عصرنا اليوم تعتمد على القوة العظمى الوحيدة بالإضافة إلى المجموعة الأوروبية، وهذا دليل على أن القيادات العربية تضع الدور الأمريكي في المقام الأول، وذلك في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي وقضايا الخليج وقضايا المغرب العربي وغيرها، وكذلك دليل على أنها لا تعرف معرفة جيدة عن دور الصين في كل هذه القضايا ولا تعرف بوضوح أن الصين تعتبر سوقاً كبيرة للعالم عامة وللوطن العربية خاصة، وأن الاستثمارات في الصين آمنة وصالحة للوطن العربي، وأن التعاون مع الصين فيه خير ومصلحة للشعب العربي كله. فمعرفة القيادات أهم من معرفة الجهات الأخرى، فهي صاحبة القرارات والموجهة لتطوير هذه العلاقات، وقوة هذه العلاقات وضعفها رهن بالقيادات. وبلغنا أن هناك مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية لإحدى الدول العربية حضر إلى السفارة الصينية لدى بلده لتقديم التعازي في وفاة زعيم الصين دنغ شياو بينغ في فبراير عام 1997، لكنه لا يعرف شيئاً عن دنغ شياو بينغ ولا يعرف من هو قائد الصين حينذاك مع أن الرئيس جيانغ تسه مين قد شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية لمدة سنوات عديدة. وإذا كان الأمر كذلك فكيف تتقدم العلاقات العربية الصينية تقدماً أكبر؟

2 – نقصان البحوث والدراسات العربية في هذه العلاقات:

كل من تابع ويتابع باهتمام العلاقات العربية الصينية أو كل من درس ويدرس في هذه العلاقات يجد أن البحوث والدراسات العربية عن الصين قليلة جداً وليس هناك هيئة أو معهد خاص معروف بالدراسات حول الشؤون الصينية، حتى يمكن القول بأنه ليس هناك توصيات أو ملاحظات أو اقتراحات ذات قيمة مقدمة إلى أجهزة صناعة القرار. صحيح أنّه قد يكون هناك جمعيات الصداقة بين الصين وكل من الدول العربية ولجان مشتركة سياسية واقتصادية بينهما تلعب دوراً كبيراً في تطوير العلاقات العربية الصينية، لكن السؤال يطرح نفسه: كم بحثاً أو دراسة صادرة عنها؟ وكم فرداً عربياً يعرف اللغة الصينية ويعرف عن الصين؟ وكم من الدبلوماسيين في وزارات خارجية الدول العربية يعرف اللغة الصينية ويعرف عن الصين؟ والأقرب

إلينا هو أن جميع الدول العربية أقامت سفاراتها في بكين، ولكن السؤال يطرح مرة أخرى: كم من السفراء العرب يعرف اللغة الصينية؟ وكم من الدبلوماسيين في هذه السفارات يعرف اللغة الصينية ويعرف عن الصين جيداً؟....

3 – تأثير الدعاية الغربية والوسائل الإعلامية الغربية:

يمكن القول بأن الدعاية والوسائل الإعلامية الغربية قد أثرت وما زالت تؤثر في أصدقائنا العرب كثيراً في المجالات المختلفة، فإذا قرأنا الصحف العربية والمجلات العربية، وشاهدنا التلفاز العربي واستمتعنا إلى الإذاعات العربية وجدنا معظم الأخبار الدولية والتعريفات أو اللمحات عن مختلف دول العالم منقولة عن الوكالات والتلفاز والإذاعات الغربية وكثير منها عن الصين ليس موضوعياً ولا واقعياً. وبهذه الأخبار والمعلومات لا يعرف أصدقاؤنا العرب عن الصين بشكل صحيح، مما يقلل من حماستهم ورغبتهم في تطوير العلاقات العربية الصينية والتعاون العربي الصيني.

4 – نقصان الدعاية الصحيحة حول العلاقات العربية الصينية:

أقول بصراحة أنني قد زرت وعشت وعملتُ في عديد من الدول العربية، وصارت عندي عادة أو رغبة هي قراءة الجرائد والمجلات العربية ومشاهدة التلفزة العربية والاستماع إلى الإذاعات العربية والاهتمام بما جاء فيها من الأخبار والتعاليق والدراسات والبحوث حول الشؤون الدولية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها وخاصة المواضيع عن الصين، لكنني مع الأسف الشديد لم أجد إلا قليلاً منها عن الصين، وكان معظمها في أثناء الحرب الباردة غير موضوعي ومعظمها عن سلبيات الصين، ومع أن بعض الأخبار والمعلومات الإيجابية حول الصين في السنوات الأخيرة تنقل إلى الشعب العربي بشكل يزداد مع مرور الزمن، إلا أن ذلك لا يكفي، يجب زيادة الجهود في هذا المجال. وأرى أن مجلة (بيت العرب) الصادرة عن بعثة جامعة الدول العربية لدى بكين مثال رائع في هذا المجال، يرجى أن تصل إلى أنحاء العالم العربي وإلى أبناء الشعب العربي.

5 – اتخاذ بعض القضايا الصينية الحساسة كورقة ضغط على الصين:

من المعروف أن بعض القضايا الصينية حساس في العلاقات الدولية مثل قضايا تايوان وهونغ كونغ ومكاو والتبت وحرية الأديان وخاصة الدين الإسلامي والمسلمين الصينيين وغيرها، فكل هذه الأمور متعلقة بالصين وحدها وتعتبر من الشؤون الصينية الداخلية، وقد ذكر كلها أو معظمها في اتفاقية إقامة العلاقات الدبلوماسية أو البيان المشترك لإقامة هذه العلاقات بين الصين والدول العربية ولا غبار على ذلك ولا جدال فيه. ولكن بلغنا أن عدداً قليلاً من أصدقائنا العرب خطر ببالهم استخدم هذه القضايا كورقة ضغط على الصين لتبادل التعاطف والتأييد مع الدول العربية في القضايا التي تهم كل منهما. أرى أن هذه الفكرة أو هذا العمل ليس صالحاً لتطوير العلاقات العربية الصينية، بل مضر له، يجب أن نولي هذه النية أو النزعة اهتماماً بالغاً بحيث لا يؤثر في العلاقات العربية الصينية.

ظروف وآفاق تطوير العلاقات العربية الصينية

شهدت وتشهد الأوضاع العالمية تغيرات سريعة فوق توقعات عامة الناس منذ أواخر الثمانينات كالتغيرات الهائلة في أوروبا الشرقية، وحرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي وأزمة جنوب شرقي آسيا وأزمة كوسوفو في يوغسلافيا، وقد تحطمت تشكيلة العالم القديم ولم تظهر تشكيلة العالم الجديد إلى حيز الوجود، فالعالم الراهن يواجه موضوعاً كبيراً حول إقامة أي نوع وأي شكل من النظام وكيفية إقامته، ويمكن القول بأن العالم اليوم يتوجه نحو تعددية الأقطاب في الوقت الحاضر بعد تفكك التشكيلة الثنائية القطبية، وتتعرض نزعة الهيمنة لمقاومة مختلف الشعوب والأمم يوماً بعد يوم، وتنخفض قدرة القوة العظمى على السيطرة والتأثير على العالم تدريجياً مع مرور الأيام، مما يوفر للدول النامية ظروفاً وفرصاً موضوعية معينة للمشاركة في شؤون العالم، لكن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية يتوسع أكثر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وفي نفس الوقت تسعى بعض الدول الغربية المتقدمة إلى المزيد من التدخل في شؤون العالم اعتماداً على قوتها الاقتصادية الجبارة، وتواجه البلدان النامية مكانة غير صالحة لها في المنافسة الدولية بأسبابها الذاتية المتمثلة في تخلف الاقتصاد نسبياً وضعف التنظيم الإنتاجي ونقصان

العلم والتقنية وثقل أعباء الديون وارتفاع نسبة نمو السكان، والاضطراب السياسي وغير ذلك مما يدفع الدول النامية للتكاتف والتآزر بأحسن وجه ولتدعيم التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية وغيرها لإزالة تأثيرات العوامل السلبية المذكورة أعلاه.

إن الصين والدول العربية تنتمي إلى دول العالم الثالث وللشعبين الصيني والعربي معاناة وتجارب مشتركة، فيجب على الشعبين التضامن والتعاون في مختلف الميادين وتحقيق مصالح مشتركة. إن الصين لن تسعى إلى الهيمنة بل تدعو دائماً إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المختلفة وإقامة نظام دولي جديد على ضوء المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، فإن التعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية يتصف بميزة التكامل المتبادل القوية، ويتمتع بأسس طيبة في مختلف المجالات. كما أن الصين في وضع سياسي مستقر تستمر في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، فقد تمت إقامة نظام الاقتصاد الوطني المتكامل ونظام الصناعة ونظام العلوم والتكنولوجيا في أثناء البناء الاقتصادي، وتتوفر فيها العلوم والتكنولوجيا والتقنيات المتطورة ويمكن أن تلبي الحاجات المختلفة، وليس فيها أيد عاملة وافرة فحسب بل فيها قدرة قوية على المقاولة للمشروعات الهندسية الخارجية ذات مختلف المستويات الفنية، وتعتبر المعدات والتكنولوجيا الصينية بانخفاض سعرها أكثر انسجاماً مع ظروف الدول النامية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الصين قد وفرت مناخاً طيباً لاجتذاب مختلف الاستثمارات بما فيها الاستثمارات العربية.

وأن الدول العربية تقع في ملتقى القارات الثلاث متمتعة بالتقاليد الثقافية المتميزة والموارد الطبيعية المتوفرة، منها النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتهما والحديد والنحاس والألمنيوم والزنك من الخامات المعدنية والفسفور والبوتاسيوم وغيرهما من الخامات غير المعدنية، كما أن المواصلات في الدول العربية سهلة متصلة بالقارات الثلاث وأن الموارد السياحية فيها غنية... فكل ذلك مؤات للتعاون والتبادل بين الصين والعالم العربي.

وخلاصة القول أن الوضع الدولي والظروف الموضوعية والتكامل الاقتصادي بين الصين والدول العربية قد فتحت آفاقاً واسعة لتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الطرفين. وجدير بالذكر أن الرئيس جيانغ تسه مين رئيس جمهورية الصين الشعبية في أثناء زيارته لمقر جامعة الدول العربية في مايو عام 1996، كتب في سجل زياراتها:

"إن الصداقة بين البلاد العربية والصين أبدية. كما طرح السيد تشان تشي تشن نائب رئيس مجلس الدولة الصيني حين لقائه بالأمين العام للجامعة في ديسمبر عام 1997، مبادرة من أربع نقاط لإقامة العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين تتضمن "تبادل الاحترام والتعاون على قدم المساواة، وتعزيز الحوار والتشاور، وتبادل التأييد في الشؤون الدولية، وإجراء التعاون ذي المنفعة المتبادلة من أجل دفع النمو المشترك. وبالمقابل لذلك، فقد وضع قرار مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العاشر بعد المائة بتاريخ 1998/9/17 الأساس القوي لتطوير العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين وذلك بوضع الإطار المؤسسي لعلاقات عربية صينية جماعية تدعمها العلاقات الثنائية بين كل دولة عربية والصين، وفيما يلي قرار مجلس الجامعة:

1 – دعوة الدول الأعضاء إلى تطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي، بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين ودعم الوجود العربي على مختلف المستويات في الصين.

2– تنشيط التشاور السياسي بين الأمانة العامة للجامعة ووزارة الخارجية الصينية عن طريق تنظيم لقاءات دورية سنوية أو أكثر عند الحاجة.

3 – دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي إلى إعداد دراسة شاملة عن سبل تطوير العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين.

4 – دعوة المنظمات العربية المتخصصة كل في مجاله إلى إعداد دراسات حول سبل تعزيز العلاقات العربية الصينية.

5 – دعوة المؤسسات والهيئات غير الحكومية إلى توثيق علاقاتها بمثيلاتها في جمهورية الصين الشعبية.

6 – الإعراب عن الأسف والتعاطف مع الحكومة الصينية للأضرار التي أصابت الشعب الصيني في الأرواح والممتلكات جراء الفيضانات، ودعوة الدول والهيئات العربية إلى تقديم المساعدات للمصابين والمتضررين من أبناء الشعب الصيني.

7 – تكليف الأمانة العامة بمتابعة الموضوع وتقديم تقرير عنه إلى المجلس في دورته القادمة.

سبل تطوير العلاقات العربية الصينية

تحدثت آنفاً عن مبادئ السياسة العربية الخارجية، ومرتكزات السياسة العربية تجاه الصين، ونقاط سلبية في العلاقات العربية مع الصين، وظروف وآفاق تطوير العلاقات العربية الصينية. ونعرف كلنا جيداً أن تطوير هذه العلاقات في حاجة إلى توافق الآراء والاستراتيجية وإلى الجهود المشتركة بين الجانبين، وقلت قبل قليل إن بحثي هذا مرتكز على الجانب العربي، فاسمحوا لي أن أقف في الجانب العربي وأبدي بعض ملاحظاتي حول سبل تطوير العلاقات العربية الصينية.

1 – زيادة المعرفة عن الصين:

إن زيادة المعرفة عن الصين تعتبر أساساً للتفاهم بين الصين والدول العربية ولزيادة اهتمام أصحاب القرار وعنايتهم بالعلاقات العربية الصينية، ومن ثم زيادة الزيارات المتبادلة بين مختلف القطاعات وخاصة بين القيادات العليا وتقوية الدعاية حول التبادلات والاتصالات بين الطرفين وتوثيق الدراسات والبحوث عن الصين بما في ذلك تقوية تعليم اللغة والثقافة والحضارة الصينية وإرسال عدد من الطلاب الموفدين إلى الصين لدراسة اللغة والهندسة والعلوم وإجراء دراسات حول الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي في الصين، وعلى هذا الأساس يتم تغيير المفهوم العربي القديم عن الصين والذي تأثر كثيراً بالدعاية الغربية.

2 – زيادة الثقة بالصين من ثمة زيادة الثقة المتبادلة:

إن الثقة المتبادلة بين الصين والعالم العربي مهمة للغاية بالنسبة لتطوير العلاقات العربية الصينية، فالثقة هي الأساس للتبادل والتعاون، والثقة هي العامل المهم لتعزيز العلاقات بين الطرفين. وقد أثبت تاريخ العلاقات العربية الصينية وجود الثقة المتبادلة بين الطرفين، وخاصة في القضايا العادلة التي تهم الطرفين، ولكنني أرى أن هذه الثقة لم تصل إلى المستوى المطلوب، لا في المجال السياسي فحسب بل في التعاون الاقتصادي والمجالات الأخرى أيضاً. فزيادة الثقة في حاجة إلى زيادة المعرفة، وأذكر أن السيد رئيس مجلس الإدارة للبنك العربي في حفل الاستقبال الذي أقامه على شرف رجال الأعمال والدبلوماسيين تحدث عن زياراته للصين وانطباعاته عن الوضع السياسي والاقتصادي في الصين وعن كيفية فتحه فرعاً للبنك العربي في الصين، وحثّ رجال الأعمال العرب إلى زيارة الصين والقيام باستثمارات فيها لما في ذلك خير ومصلحة للطرفين.

3 – إقامة علاقات تعاونية شاملة حتى شراكة استراتيجية مع الصين

إن عالم الغد عالم القرن القادم إنما تتشكل ملامح صورته اليوم، وهي ملامح تؤكد كما يقول كثير من الناس أن القرن القادم قرن آسيا، وأن الصين ستكون إحدى قواه المقررة التي لن يمكن تجاهل دورها وحجم تأثيرها المنتظر، والشعب العربي والشعب الصيني من الشعوب الشرقية والآسيوية ينطلقان من مهاد تاريخي ونفسي متقارب إلى حدود بعيدة، فيجب على الدول العربية صياغة وبلورة استراتيجية واضحة في التعاطي مع الصين القوة الصاعدة، وهذه الخطوة لن تكتسب كامل أهميتها إلا إذا ترافقت مع مسعى جاد لتوطيد التعاون بين العالم العربي والصين في حقول الاقتصاد والتبادل التجاري والتنسيق السياسي، لا بل تنويع مصادر التسلح للتحرر من أسر الشروط المجحفة التي تترتب على وحدانية ابتياع السلاح من جهة واحدة وفي هذا المجال لدى الصين الكثير مما تقدمه دون شروط سياسية. وخير دليل على هذه العلاقات نجاح التعاون بين السودان والصين وخاصة نجاحهما في مشروع النفط المشترك في السودان.

4 – دعم التأييد المتبادل في القضايا العادلة التي تهم الطرفين:

إن الصين كدولة صديقة حقيقية للدول العربية كانت وما زالت تؤيد القضايا العربية العادلة مثل القضية العربية الإسرائيلية والقضية الفلسطينية الإسرائيلية وقضايا الخليج والمغرب العربي وغيرها وتقف الصين إلى الجانب العربي في مواقفه من القضايا الدولية التي تهم الجانب العربي، وعمل ويعمل الجانب العربي بالمثل، ولكن هذا لا يكفي لدعم العلاقات العربية الصينية، فعلى الجانب العربي زيادة القوة في تدعيم التأييد المتبادل، وخاصة تأييد الصين في مواقفها من قضية حقوق الإنسان وقضية تايوان وقضية انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتأييد المتبادل يتم إقامة نظام دولي جديد قائم على تعددية الأقطاب.

5 – دعم التعاون الاقتصادي والتجاري:

لقد شهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية تقدماً كبيراً منذ السنوات الأخيرة، ففي عام 1998 بلغ حجم التجارة بين الطرفين أكثر من 8 مليارات دولار أمريكية، لكن هذا التبادل التجاري غير متواز فالثقل في الجانب الصيني، ومن أجل تغيير هذه الحالة أرى أنه من الممكن زيادة تصدير النفط العربي ومشتقاته والغاز الطبيعي والمعادن العربية إلى الصين، ولابد من إيجاد طريقة سليمة في ذلك، والأفضل من ذلك فإن المشاركة العربية في المشاريع الصينية سترجع إلى الدول العربية بفوائد أكثر، وربما كثير من أصدقائنا العرب وخاصة من القطاع الخاص لا يثقون بذلك ويخشون استثماراتهم في الصين لا ترجع إليهم بفائدة حتى وقد تذهب رؤوس أموالهم أدراج الرياح، وفي الحقيقة أنه لا داعي لهذه الخشية فمصداقية الصين واحتياطي العملات الأجنبية لديها معروفة، وإذا كانت هذه الخشية موجودة يمكن بدء التعاون بين الحكومة الصينية والحكومات العربية ثم الانتقال إلى القطاع الخاص.

6 – دعم دور السفارات العربية وبعثة جامعة الدول العربية لدى الصين:

إن جميع الدول العربية مرتبطة بالعلاقات الدبلوماسية مع الصين وقد أنشأت سفاراتها في بكين، وإضافة إلى ذلك فإن جامعة الدول العربية قد أنشأت مكتبها في بكين عام 1993، كل ذلك دليل على اهتمام وعناية الدول العربية بالعلاقات مع الصين. وباعتبار أن السفراء العرب ورئيس بعثة الجامعة ممثلون للعالم العربي في الصين حيث يعيشون ويعملون، ويتعاملون مع الجهات الصينية المختلفة وخاصة يتصلون بالقيادة الصينية وكبار المسؤولين الصينيين، فيعرفون عن الصين أكثر من غيرهم، فأقوالهم وأفعالهم وخاصة تقاريرهم عن الصين لها دور مهم للغاية في العلاقات مع الصين، وخاصة في حالة عدم كفاية المعرفة والثقة فيما بين الدول العربية والصين، فيجب أن تهتم الجهات المعنية بهذا الدور وتدعمه بقوة.

وخلاصة ماسبق أنني حاولت إبداء ملاحظاتي حول السياسة العربية إزاء الصين، لا أقصد بذلك الكشف عن تقصير أصدقائنا العرب في واجباتهم نحو تطوير العلاقات العربية الصينية، وأقول بصراحة أن الصين قد تواجه نفس المسألة أيضاً، فنحاول هنا أن نجد سبل تطوير هذه العلاقات، وأنني على ثقة راسخة من أن هذه العلاقات ستتعزز وتتوطد وتتطور باستمرار في القرن القادم، وسترتقي إلى مستوى رفيع جديد.

1999/7/19م

□□□

د.محمد عبد الوهاب الساكت

الندوة الثقافية العربية الصينية
الموقف العربي من القضـــايا الصينيـــة
24-1999/8/25 / بكين

من المعروف أن الموقف العربي الحالي تجاه القضايا الصينية المختلفة يرتكز على خلفية تاريخية إيجابية من العلاقات والروابط الحضارية القديمة المتواصلة مابين الشعبين العربي والصيني وقد أكد هذا الكلمات الطيبة التي سجلها الرحالة العرب منذ مئات السنين عن الشعب الصيني حيث أشاروا إلى أنه يتصف بالعدل والانضباط وإتقان الصناعات والحكمة وفي النصف الثاني من القرن العشرين كان للتشابه الكبير مابين القضايا العربية والقضايا الصينية أثره البالغ في تضامنهما من أجل إنهاء السيطرة الأجنبية وتوحيد الأوطان والمحافظة على السيادة وتكريس الجهود لإقرار السلام العادل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة والتعقيد تعتمد في كثير من الأحيان على المعايير المزدوجة والتدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك السيادة واستخدام القوة واقتراح نظريات مغرضة لمعالجة المشكلات الدولية المختلفة.

والواقع أن الموقف العربي الحالي، من القضايا الصينية المختلفة يعتمد على عدد من الاعتبارات أهمها:

1 – التأييد المستمر والواضح والمؤثر للقضايا العربية من قبل جمهورية الصين الشعبية استناداً إلى حصيلة التجربة ودروس الماضي وفهم الحاضر وإبعاده والتطلع إلى المستقبل والتأثير الكبير الذي يحدثه هذا التأييد في المجال الدولي باعتبارها إحدى القوى الرئيسية الكبرى في العالم والعضو الدائم في مجلس الأمن. وهو ما تمثل أيضاً فيما أعلنته الحكومة الصينية في عدة مناسبات من أنها تتخذ توطيد وتطوير علاقاتها مع الدول العربية جزءاً مهماً من سياستها الخارجية وتولي اهتماماً بالغاً للتعاون مع جامعتها وأنها ستعمل دائماً على إقامة علاقات وطيدة متميزة بالاستقرار الطويل والتعاون الشامل مع الجامعة العربية وكافة الدول العربية.

2 – قرارات الملوك والرؤساء العرب في اجتماعاتهم منذ 1946 حتى الآن حيث أكدوا على مايلي:

* *إن العرب في موقفهم الدفاعي العادل سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع الدول على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي ويأملون أن الدول الإفريقية والآسيوية التي آمنت بمبادئ باندونغ وضحت كثيراً في محاربة الاستعمار ستقدم صادقة التأييد والعون للعرب في نضالهم العادل.*
* *إن قضايا الشعوب العادلة وحقها في الحرية وتقرير المصير والتخلص من الاستعمار والتفرقة العنصرية كل لا يقبل التجزئة.*
* *إن التعاون الإفريقي الآسيوي قاعدة ثابتة للسياسة العربية وعلى أن تنهج حكوماتهم نهجاً موحداً في هذا المجال.*
* *التأكيد على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية عادلة بين الدول لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث أن من واجبات التضامن المساعدة في تحقيق المشاريع الإنمائية إيماناً بترابط المصالح وضرورة الإسهام العربي الفعال من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يهدف إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين أطرافه وإلغاء التبعية ووقف الاستنزاف لموارد العالم الثالث.*
* *متابعة الاتصالات العربية مع الصين الشعبية لضمان استمرار تأييدها للقضايا العربية وتقديم جميع المساعدات الممكنة لها. (قرار مؤتمر القمة العربي في ديسمبر 1973).*

3 – قرار مجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر 1998 الذي دعا فيه الدول الأعضاء إلى تطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي وعلى مستوى المنظمات العربية المتخصصة في جميع

المجالات بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين وكذلك دعم الوجود العربي على مختلف المستويات في الصين في القرن الحادي والعشرين.

4 – *الاتفاقيات والبيانات المشتركة الثنائية بين مختلف البلاد العربية وجمهورية الصين الشعبية والتي تؤكد جميعها على ضرورة التعاون الاستراتيجي بين الطرفين والتقارب في وجهات النظر في مختلف القضايا الدولية علاوة على الزيادة المضطردة في حجم العلاقات غير الرسمية بين الطرفين حيث أقام الحزب الشيوعي الصيني علاقات مع أكثر من ثلاثين حزباً شيوعياً عربياً.*

5 – *مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة للجامعة العربية ووزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية في يناير عام 99 بإنشاء آلية للمشاورات العربية الصينية تشتمل على مايلي:*

أ – بحث سبل ووسائل جديدة لتطوير ودعم علاقات التعاون بين الصين والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في كافة المجالات.

ب – تبادل وجهات النظر والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

ج – بحث سبل التشاور وتنسيق المواقف في إطار المؤتمرات والمحافل الدولية.

د – توسيع وتعزيز نطاق التقاء المصالح المشتركة للجانبين.

وعلى ضوء هذا كله، كانت المواقف العربية تجاه بعض القضايا الصينية وعلى النحو التالي:

أولاً: في مجال السيادة والوحدة الوطنية.

1 – قضية الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية:

وحيث بدأت الدول العربية بعد مؤتمر باندونج عام 1955 الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وقامت مصر في 30 مايو 1956 بالاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية وسحبت اعترافها بحكومة الصين الوطنية التي كان سفيرها عميداً للسلك الدبلوماسي الأجنبي بالقاهرة. وتوالى بعد ذلك اعتراف بقية الدول العربية ببكين حتى أصبحت جميعها الآن تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية الصين الشعبية وأكدت جميع البيانات المشتركة الصادرة بهذا الشأن أن حكومة الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين وأن تكون العلاقات بين الطرفين على أساس مبادئ التعايش السلمي وعلى تأييد الصين للحقوق العربية وسيادة الدول العربية على أراضيها ومقاومتها للعدوان الاستعماري والصهيوني.والتزام الصين الشعبية بما سبق أن أعلنه رئيس وزراء الصين الراحل شوان لاى أثناء زيارته للقاهرة في عام 1964 من مبادئ خمسة تحكم علاقات الصين بالدول العربية وهي:

1– تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الامبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد.. ومن أجل الاستقلال الوطني.

2– تأييد الصين لسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية.

3– تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

4– تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية.

5 – احترام كافة الدول لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها.

2 – تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة:

اهتمت مجموعة الدول العربية بموضوع تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة خلال الفترة التي أثير فيها من 49 حتى 71 نظراً لأنه كان يمثل نوعاً من المحيط العدائي الذي يهدد الاستقرار والوحدة والوجود الصيني فضلاً عن أنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في آسيا خاصة وفي العالم عامة بدون اشتراك الصين الشعبية في الشؤون الدولية وفي الأمم المتحدة وموافقتها على ما يصدر عنها من قرارات فضلاً عن أن قضية تمثيل حكومة الصين الشعبية في الأمم المتحدة كانت

مثالاً فريداً لممارسة سياسة القوة في العلاقات الدولية بصفة عامة. وقد بدأ الموقف العربي يتبلور في هذا الصدد على ضوء قرار مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز عام 1961 والذي دعا الدول المعترفة بحكومة الصين الشعبية إلى تأييد تمثيلها في الأمم المتحدة وحيث قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها في 1961/9/17 أن يترك لكل دولة عربية حرية اتخاذ الموقف الذي تراه أثناء عرض هذا الموضوع في الجمعية العامة في الأمم المتحدة. وهكذا فقد لوحظ أنه منذ عام 1965 لم يقتصر دور معظم الدول العربية على تأييد تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة بل اشتراك بعضها في تقديم مشروعات القرارات الخاصة بذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ففي ذلك العام اشتركت كل من الجزائر والصومال وسوريا في تقديم مشروع القرار الخاص بتأييد تمثيل الحكومة الشعبية الجديدة في هذه الدورة، وفي عام 1969 شاركت ست دول عربية في تقديم مشروع القرار وذلك بعد بحث المجموعة العربية في نيويورك لهذا الأمر في 1969/11/14 وحيث أبدى ممثل الجزائر في الاجتماع مايلي:

- *إن مشاركة الجزائر في تبني مشروع القرار هو نتيجة لمبدأ آمنت وتؤمن به الجزائر، وهو أن الأمم المتحدة لا يمكن لها أن تحل مشاكل العالم بغير الصين الشعبية ومشاركتها.*
- *أن الصين الشعبية اعترفت بالجزائر، وأيدت ثورتها في الوقت الذي كان يتحرج فيه البعض من ملاقاة ممثلي الجزائر.*

وفي اجتماع الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة شاركت ثمان دول عربية في مشروع القرار الذي قدم لاستعادة الحقوق الشرعية للصين الشعبية في الأمم المتحدة هي: الجزائر– العراق– اليمن الديمقراطية– الصومال– السودان– سوريا– اليمن الشمالية– موريتانيا وذلك من بين 23 دولة قدمت هذا الاقتراح.

كما قدمت معظم الدول العربية الأخرى بتأييد هذا المشروع عند التصويت عليه في الجمعية العامة.

وقد أوضح مندوب المغرب الدائم في الأمم المتحدة في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة في 1971/11/15 للترحيب نيابة عن الدول العربية بممثلي الصين الشعبية "إن أكثرية الدول العربية بما فيها المغرب لم تقم منذ سنوات عديدة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية فحسب، بل أقامت علاقات الثقة المتبادلة في مجالي التعاون والتجارة التي تمثل دائماً أحسن أساس للصداقة".

كما أكد ممثل الجزائر في هذه الجلسة أنه في الوقت الذي كانت فيه بكين مبعدة عن الأمم المتحدة بدون وجه حق كان النظام الحاكم في تايبه يواصل بطريقة غير مشروعة التحدث في مؤسسات الأمم المتحدة كأنه مفوض من شعب الصين كله وأن أحداً لم يقل طوال تلك الفترة بأن هناك دولتين صينيتين، كما أن الاعتراف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي المفوضة قانوناً أمر لا ينطوي بالتالي على طرد دولة عضو بل طرد ممثلي نظام حكم لأقلية منشقة.

وعلى ضوء هذا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار الدول الثلاث والعشرين باقتراع جرى بنداء الأسماء، وذلك بأغلبية 76 صوتاً مقابل 35 صوتاً وامتناع 17 عضواً عن الاقتراع، فصدر بوصفه القرار 2758 (الدورة 26)، والذي تضمن مايلي:

أ – *الإشارة إلى مبادئ الميثاق، وإلى أن إعادة الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة أمر ضروري لحماية الميثاق ولقضايا الأمم المتحدة.*

ب– *الاعتراف بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة وأن جمهورية الصين الشعبية هي إحدى أعضاء المجلس الدائمين في مجلس الأمن.*

ج – *إعادة جميع حقوق جمهورية الصين الشعبية، والاعتراف بممثلي حكومتها باعتبارهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين في الأمم المتحدة، وطرد ممثلي كاي شيك من المكان الذي ظل مشغولاً بطريقة غير شرعية في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.*

3 – قضية تايوان:

نظراً للتشابه الواضح في التدخل الأجنبي لدعم الانفصالية في تايوان والدعم الأجنبي لإسرائيل الذي يساعدها على انتهاك القرارات الدولية والاستيلاء على الأراضي العربية فإن الدول العربية وجامعة الدول العربية تتفهم جيداً الموقف الصيني من هذه القضية وتؤيد السياسة الصينية الحكيمة من أجل عودة تايوان إلى الوطن الأم على أساس "دولة واحدة ونظامين" وعلى ضوء

التجربة الناجحة التي تمت من خلالها عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم وكذلك بالنسبة لعودة ماكاوا وتعتبر هذا مثالاً لتوحيد الأجزاء المغتصبة في مناطق مختلفة في العالم وفي هذا الإطار فقد اعترضت الدول العربية على الطلبات التي قدمتها نيكاراجوا وعدد ضئيل من الدول لانضمام تايوان إلى عضوية الأمم المتحدة وأية منظمة دولية أخرى تتطلب شرط الدولة للعضوية فيها كما عارضت أية اقتراحات بوجود صين واحدة وتايوان واحدة أو صينيين ومن هذا المنطلق أيضاً فقد أدان الأمين العام للجامعة العربية الدكتور أحمد عصمت بعد المجيد ما أعلنه رئيس تايوان لي دنغ هوي مؤخراً في الرغبة أن يكون التعامل بين طرفي مضيق تايوان على أساس دولة لدولة مؤكداً على أن هذا سوف يسمح بالتدخلات الأجنبية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة أجواء التصعيد والتوتر في هذه المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن الموقف العربي يؤيد تماماً الموقف الصيني في هذه القضية كما يؤيد حل هذه القضية طبقاً لمبادئ الثمانية التي أعلنها عام 1995 الرئيس جيانغ تسه مين للتوحيد السلمي لتايوان وهي:

1 – التمسك بمبدأ صين واحدة، وهو أساس التوحيد السلمي وأية محاولة في اتجاه خلق تايوان مستقلة أو تقسيم البلاد وحكمها تحت أنظمة مستقلة أو خلق صينيين يجب معارضتها بقوة.

2 – عدم الاعتراض على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية غير الحكومية لتايوان مع الدول الأجنبية مع معارضة أية أنشطة تهدف إلى توسيع النشاط الدولي لتايوان بغرض خلق صينيين أو صين واحدة وتايوان.

3- يجب أن يكون هدف المباحثات والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين الطرفين هو إنهاء حالة العداء بين جانبي مضيق تايوان طبقاً لمبدأ صين واحدة.

4- بذل الجهود لتحقيق التوحيد السلمي للصين لأنه لا يجب للصينيين أن يحارب بعضهم البعض. مع عدم استبعاد استخدام القوة التي لن توجه تجاه أهالي تايوان وإنما ضد القوة الأجنبية التي تحاول التدخل لعرقلة توحيد الصين من خلال الدعوة إلى استقلال تايوان.

5 – تنمية التبادلات الاقتصادية ومجالات التعاون بين الجانبين بعيداً عن الخلافات السياسية.

6- بذل الجهود المشتركة للمحافظة على قيم الثقافة الصينية التي تعتبر بمثابة عامل روحاني يجمع كل الصينيين.

7- احترام أسلوب الحياة لأهالي تايوان ورعاية حقوقهم القانونية ومصالحهم.

8- الترحيب بزيارة قادة تايوان للوطن الأم والاستعداد لزيارة تايوان بناءاً على دعوة السلطات فيها. وحيث يمكن أن تتناول المحادثات شؤون الدولة وتبادل الآراء.

وهكذا فإن الموقف العربي بالنسبة لقضية تايوان يتماثل مع الموقف الصيني فيها وحيث يشارك المفكرون العرب في تقديم الأدلة التي تساند الموقف الصيني وأهمها:

1- إن تايوان هي إحدى المقاطعات الصينية منذ مئات السنين وأن عودتها إلى الصين قد تمت بعد قيام الحكومة الصينية عام 1941 بإلغاء المعاهدات المعقودة بينها وبين اليابان بعد دخولها الحرب ضدها ومن بين هذه المعاهدات معاهدة شيمونيسكي لعام 1895 التي تنازلت بمقتضاها الصين لليابان عن هذه الجزيرة.

2- إن تصريحي القاهرة لعام 1942 وبوتسدام لعام 1945 ليسا تصريحين بالنوايا ولكنهما اتفاقيتين دوليتين ملزمتين لاطرافهما التي تعهدت باحترام ماجاء بهما ومراعاة تنفيذه.

3- إن تايوان قد أصبحت قانوناً وفعلاً جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الصينية بعد قبول الحكومة الصينية لاستسلام القوات المسلحة اليابانية في تايوان وممارسة سيادتها عليها، وهو الأمر الذي لم ينازعها أحد فيه خلال الفترة من 1945 إلى 1950.

4- إن قضية توحيد تايوان مع الوطن الأم هي مسألة داخلية سوف يتم لها بالأسلوب المناسب عسكرياً أو سلمياً وبالتالي فإن الحكومة الصينية تعارض مناقشتها في إطار الأمم المتحدة أو أي مؤتمر دولي.

5- إن الصين كانت دائماً دولة موحدة متعددة القوميات كما كانت تمارس علاقاتها الدولية كدولة موحدة. وتشترك في المؤتمرات الدولية وتوقع على المعاهدات الدولية باعتبارها دولة واحدة كما يعترف جميع الصينيين بأن تايوان جزء من الصين وليست دولة منفصلة.

6- إن إعلان اتلي وترومان في 1950/12/8 بضرورة حل هذه القضية بالطرق السلمية بطريق تضمن مصالح مواطني تايوان وتحافظ على السلم والأمن في منطقة الباسفيك وأن السبيل إلى تحقيق ذلك هو معالجة هذه القضية في نطاق

الأمم المتحدة، أمر يمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية للصين كما يماثل ما اتبعته اليابان في منشوريا عام 1931 بإنشائها دولة منشوكو.

4 – قضية حقوق الإنسان:

تشارك الدول العربية بصورة عامة جمهورية الصين الشعبية في موقفها في قضية المعالجة الدولية لحقوق الإنسان حيث واجه كلا الطرفين ادعاءات مختلفة من قبل بعض الدول الأجنبية بانتهاكات لحقوق الإنسان أو لوجود نقص في تمتع المواطنين بهذه الحقوق وحيث يرى الجانبان العربي والصيني أنه بالرغم من أن معايير حقوق الإنسان لها أهمية عالمية فإن منظور وأسلوب كل دولة تتباين تبعاً للاختلافات في التاريخ والثقافة والأنظمة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

وإن اختيار الدولة لطرق تحقيق الأهداف يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في حد ذاته. غير أن عادة التعليق على الأوضاع في دول أخرى على أساس منحاز أو التهديد بفرض عقوبات مختلفة تحت ستار حقوق الإنسان يشكل انتهاكاً لمفهومه الأساسي. ولن تدعم مثل تلك الممارسات تطور قضية حقوق الإنسان العالمية ولن تؤدي إلى تحسن العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية. وفي الحقيقة فإن حكومة وشعب كل دولة هما المؤهلان للتعليق على ظروف حقوق الإنسان في بلدهما. وتقع مسؤولية حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات السياسية على كاهل حكومة كل دولة على حدة في بلادها.

والواقع أن مفهوم حقوق الإنسان الذي اتفقت عليه دول آسيا بما فيها الصين وتؤيده الدول العربية بصفة عامة يشمل:

أ – الاعتراف بأن حقوق الإنسان طموح مشترك لكل الشعوب ينبغي الدفاع عنه وحمايته.

ب – إنه في تطبيق حقوق الإنسان يجب الأخذ في الاعتبار التعددية الثقافية والاختلاف في التاريخ ومستوى التنمية الاقتصادية بين الدول.

ج– إن حق استقلال الوطن وتقرير المصير شرطان أساسيان لتحقيق حقوق الإنسان وأن احترام حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي وأسلوب التنمية ضمان لتحقيق حقوق الفرد وحقوق الإنسان الأساسية. والدول الآسيوية تعارض المساس بسيادة الدولة والإضرار بوحدة الأراضي والاستقلال السياسي بحجة حقوق الإنسان.

د– إن تفسير وممارسة حقوق الإنسان شأن داخلي للدولة وواجب عليها مع عدم السماح لدولة أجنبية بالتدخل في شؤون دولة أخرى باستغلال حقوق الإنسان.

هـ– إن الحق في الوجود والتنمية هما الأكثر أهمية للدول النامية فحقوق الإنسان الأساسية لا تتحقق إلا بالتنمية والتخلص من الفقر ولا تتحقق التنمية إلا بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يتيح الظروف الملائمة للتنمية.

وتطبيقاً لهذا المفهوم فقد أعطت الحكومة الصينية الأولوية لتوفير الغذاء لأن الدولة تعتمد على الشعب والشعب يعتمد على الغذاء والملبس الكافي لسكانها البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة وأي أسلوب آخر في تحديد الأولويات يمثل مبالغة ضخمة في حقوق الإنسان. ولهذا فقد تمتعت الصين بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي السريع إلى جانب أنها شهدت تحسناً كبيراً في مجال حقوق الإنسان على مدى العشرين عاماً الماضية فقط، وبفضل ذلك فقد وقعت على 17 وثيقة دولية لحقوق الإنسان منها المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية. ويشير الوضع الدولي الحالي إلى أن السلام والتنمية يفوقان الحرب الباردة ويمثلان اتجاه العصر. وقد حان الوقت لأن يغير بعض السياسيين والمنظمات التابعة للأمم المتحدة وعدد قليل من الدول أفكارهم وأن يقوموا باتخاذ إجراءات عملية من أجل دعم حقوق الإنسان في العالم. ومن المعروف أن الصين تختلف تماماً عن الدول الغربية التي تهتم بحقوق القيم الفردية في الوقت الذي تهتم فيه الدول الآسيوية بحقوق الإنسان الجماعية والمسؤولية تجاه الأسرة كما أن حقوق الحياة والتنمية أكثر أهمية وأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان هو عمل تدريجي طويل الأجل. ومن الواضح تماماً أن اختيار الحوار بدلاً من المواجهة سوف يؤدي إلى مزيد من التقدم في قضية حقوق الإنسان في أنحاء العالم.

ومما يزيد في وضوح الموقف العربي بالنسبة لقضية حقوق الإنسان في الصين الخطوط الاسترشادية التي وضعها مجلس جامعة الدول العربية في مجال وضع معايير لعالمية حقوق الإنسان تأخذ في الاعتبار الاختلافات الدينية والثقافية والاجتماعية لكافة الشعوب في العالم وترتكز على مايلي:

1– التمسك بالخصوصيات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تشكل موروثات وروافد تسهم في إثراء المفاهيم العالمية المشتركة لحقوق الإنسان.

2- *الأخذ بحقوق الإنسان بمفهومها الشامل والعادل ومن كل جوانبها المدنية والسياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحقيق التعاون والتضامن العالميين.*

3- *التمسك بالسمات الخصوصية والقيم الأصلية في كل مجتمع لا يعني الاغتراب الحضاري أو الانغلاق على الذات.*

4- *عدم استخدام عالمية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والانتقاص من سيادتها الوطنية.*

5- *ضرورة التزام المجتمع الدولي بتناول مسألة حقوق الإنسان على نحو يقوم على الموضوعية ويشمل كافة الدول دون انتقائية ولا تمييز.*

6- *تعميق الصلة وتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان الفردية سواء منها المدنية أو السياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبين حقوق الجماعة التي ينتمي إليها وحقه في بيئة نظيفة وصحية.*

7- *الاتفاق على مفاهيم عربية موحدة لحقوق الإنسان مستوحاة من المبادئ السامية والقيم الإنسانية الرفيعة للشريعة الإسلامية علىمستوى المصطلحات والصياغة والمضمون، وتوحيد التشريعات العربية في مجال حقوق الإنسان بما يضمن إسهامها في المجال التطبيقي.*

8- *التأكيد على حرية الرأي، بما لا يتعارض مع تعاليم الشرائع السماوية، بحيث لا تتخذ تلك الحرية شكل الدعوة إلى الكراهية العنصرية والدينية، وكذلك نبذ التطرف والإرهاب وحماية الإنسان منهما، والقضاء على ما يضر به من آفات كالمخدرات والمؤثرات العقلية والنفسية.*

9- *التأكيد على حق الشعوب في النضال لمقاومة الاحتلال بكافة أشكاله وصوره وبكافة السبل والوسائل المشروعة وصولاً إلى حق تقرير المصير على أراضيها، وعدم اعتبار هذا النضال جريمة إرهابية.*

10- *عدم إساءة استخدام حق تقرير المصير بما يمس سيادة الدول العربية ووحدتها وسلامة أراضيها واستقلالها.*

11- *التأكيد على عدم الإخلال بالالتزامات الناجمة عن ميثاق الأمم المتحدة، وعن مبادئ القانون الدولي، مع دعم التعسف في استخدام تدابير تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.*

12- *الأسرة هي الأساس في بناء المجتمع، والمرأة مساوية للرجل في الكرامة الإنسانية ولها من الحقوق مثل ماعليها من الواجبات، وضرورة حماية الطفولة.*

13- *التأكيد على حق الشعوب في استخدام ثرواتها الوطنية للتنمية بمفهومها الشامل.*

14- *احتفاظ الدول بحقها في إبداء تحفظاتها على العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنضم إليها باعتبار ذلك حقاً سيادياً لها.*

وعلى ضوء هذا كله، كان موقف الدول العربية الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حيث عارضت إدراج أي بند يتعلق بحقوق الإنسان في الصين في جدول أعمال اللجنة لاسيما وأن حكومة الصين قد سجلت المزيد من الإنجازات المؤثرة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بتحويلها التزاماتها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى ممارسة تطبيقية.

ثانياً: قضايا الإصلاح والتنمية والتعاون الاقتصادي:

احتلت هذه القضايا أهمية كبرى في الصين منذ بدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1978 وباعتبار أن الإصلاح والتنمية أكبر ضمانات الاستقرار والوحدة الوطنية ومواجهة الأخطار الخارجية وفي هذا الإطار تبادلت الدول العربية والصينية خبراتها وتجاربها في هذا المجال وحيث تعد الصين الآن ثاني أكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها تحتل المركز العاشر بين الدول التجارية في العالم. ومن المتوقع طبقاً لرأي البنك الدولي أن تصبح واحدة من أكبر ثلاث دول تجارية في العالم عام 2020.

ومع تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية وارتباطها بأمن الدول ووحدتها وتأكيد الصين أن السلام والتنمية هما أحد أهداف السياسة الخارجية الصينية وهما تيار العصر ومع سياسة الانفتاح التي اتبعتها كل من الدول العربية والصين فقد شهدت سنوات التسعينات تزايداً مستمراً في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومختلف البلاد العربية وقد تجلى هذا في زيادة عدد الدول العربية التي تجاوز حجم تجارتها مع الصين مائة مليون دولار من ست دول عام 1988 الى

تسع دول عام 1994 وإلى 13 دولة عام 1995 وإلى 15 دولة عام 1998، كما زاد حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين أكثر من 20 ضعفاً منذ بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي، ويوضح الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في عام 1998 والقيمة بالمليون دولار أمريكي.

م	اسم الدولة	الصادرات والواردات	الصادرات	الواردات
1	السعودية	1699.72	896.14	803.58
2	الإمارات	1452.44	1290.80	161.64
3	عمان	745.88	39.42	706.46
4	الكويت	230.15	110.30	119.85
5	قطر	61.34	16.21	45.13
6	البحرين	570.04	29.71	27.33
	الدول الخليجية	4246.57	2382.58	1863.65
7	اليمن	630.36	106.71	523.65
8	سوريا	175.88	174.40	1.48
9	لبنان	148.53	148.28	0.25
10	الأردن	159.81	135.68	24.13
11	فلسطين	8.66	8.65	1
12	العراق	164.53	104.67	59.86
13	مصر	606.53	574.84	31.69
14	المغرب	251.60	165.54	86.06
15	السودان	351.05	349.58	1.47
16	ليبيا	93.14	71.60	21.54
17	الجزائر	116.80	116.68	0.12
18	تونس	129.72	83.93	45.79
	الدول في شمال إفريقيا	1548.84	1362.17	186.67
19	الصومال	0.223	0.178	0.046
20	موريتانيا	10.76	9.55	1.21
21	جيبوتي	30.923	30.918	0.005
م	***اسم الدولة***	***الصادرات والواردات***	***الصادرات***	***الواردات***
22	جزر القمر	0.12	0.12	--
	الإجمالي	***7125.206***	***4463.907***	***2661.301***

وتشجيعاً للمبادلات التجارية العربية الصينية فقد أولى بنك الاستيراد والتصدير الصيني اهتماماً كبيراً بدعم المؤسسات الصينية وأعمالها مع المؤسسات العربية. وخلال الخمسة سنوات الماضية، تم إجازة قروض لاعتمادات التصدير للبائع قدرها 3 مليارات دولار لدعم التبادل التجاري بين الصين و11 دولة عربية. وتم تقديم قروض قيمتها أكثر من 2.5 مليار دولار ودعم قيمة العقود التجارية الخارجية بأكثر من 3 مليارات دولار. وفي مجال اعتمادات التصدير للمشترى تم التوقيع على اتفاق إطاري لاعتماد التصدير للمشترى بين بنك الاستيراد والتصدير الصيني بين بنك التجارة الخارجية المغربي، كما يبحث البنك الصيني مع الهيئات المعنية المصرية والسودانية عدة مشاريع اعتمادات التصدير للمشترى. وفي مجال تأمين التصدير قام البنك بتأمين التصدير لمشروع خطوط إنتاج السيارات السودانية حيث بلغت قيمة التأمين حوالي 30 مليون دولار أمريكي.

وفي مجال الضمان للخارج، تم وضع خطاب الضمان لمشروع مصنع الغزول القطنية السوري، وبلغت قيمة الضمان أكثر من 45 مليون دولار.

1 – التعاون العربي الصيني في مجال البترول:

أ – في مجال استيراد البترول العربي:

نتيجة لتحويل الصين من دولة مصدرة للبترول في الثمانينات إلى دولة مستوردة للبترول منذ أوائل التسعينات بحيث وصلت نسبة استيراد الصين من بترول الشرق الأوسط حوالي 51% من قيمة استيرادها من النفط الخام تغطي قيمته حوالي 47% من صادرات الصين إلى البلاد العربية فقد ساعد هذا على تغير هام في حجم وتوازن العلاقات الاقتصادية العربية الصينية.

وقد بدأت الصين بتشجيع استيراد البترول مباشرة من الدول العربية بعد سنة 1993 بدلاً من شرائه من خلال شركات البترول الدولية وتأكيداً لتوفير أمن الطاقة لديها.

وقد قدر مركز بحوث الشرق والغرب بالولايات المتحدة أن 95% من الواردات البترولية لدول شرق آسيا ومن ضمنها الصين سيأتي من العالم العربي عام 2010م.

كذلك فقد قدم الخبراء الصينيون في الطاقة مؤخراً تصورات جديدة لإنشاء مايسمى بجسر نفط بري آسيوي في أوائل القرن القادم وذلك لربط شرق الصين ومنطقة شينجيانج في شمالي غربها بدول الشرق الأوسط ووسط آسيا وروسيا عبر شبكات أنابيب النفط والغاز مما يدفع إلى تطور سوق النفط والغاز الإقليمي إلسوق نفط وغاز دولي لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي بين شرق آسيا وغربها براً حيث من المتوقع أن يمثل حجم البترول الآسيوي من وسط الشرق الأوسط إلى اليابان والجمهورية الكورية وتايوان خمس إجمالي وارداتها من البترول مما سيساعد أنابيب النفط والغاز على أن تدخل طور التشغيل على نطاق واسع.

ولتأكيد اهتمامها بهذا الموضوع فقد قامت الصين باستضافة المؤتمر الدولي الخامس عشر للبترول ببكين خلال الفترة من 12–16 أكتوبر عام 1997. كما عقدت بعض الاتفاقيات مؤخراً مع بعض الدول العربية للتنقيب عن البترول فيها. ومن بينها مذكرة التفاهم بين وزارة الطاقة والتعدين والشركة الصينية الوطنية للبترول التي تم توقيعها في بكين في يونيو عام 1995 للتعاون في مجال التنقيب عن البترول في السودان واتفاقية القرض التفضيلي في سبتمبر 95 لتمويل مشروع التنقيب عن البترول بالسودان واتفاقيات للتنقيب عن البترول في العراق واليمن والكويت.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن المنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول تقوم بدراسات لخفض التكاليف في عمليات استكشاف وإنتاج البترول مما يساعد الصين في المستقبل على خفض قيمة مستورداتها من البترول.

ب– مجال الاستثمار العربي في قطاع البترول الصيني:

ويشمل ذلك الاستثمار في إنشاء مصافي جديدة والبحث عن حقول جديدة وحيث قامت بعض البلاد العربية البترولية بالاستثمار في مجال إنشاء المصافي في الصين ومن ذلك قيام المملكة العربية السعودية بالاشتراك في مشروعين لبناء مصفاتين في الصين برأس مال مشترك الأول بين شركة آرامكو السعودية وشركة سانج ينج الكورية الجنوبية التي تمتلك آرامكو 30% من أسهمها وشركة سينو كيم الصينية لبناء مصفاة جديدة تتراوح طاقتها بين 200–300 ألف. برميل يومياً على أن تستخدم النفط السعودي وتقع في الشمالي الشرقي لميناء مدينة تشينج داو وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بين 1.5 –2 مليار دولار أمريكي تساهم آرامكو السعودية بنسبة 45% من أسهمها وسائج ينج بحوالي 15% من أسهمها ويمول الباقي وقدره 40% شركة سينوكيم وبعض المستثمرين الصينيين. أما المشروع الثاني فيتضمن زيادة طاقة مصفاة سينوبيك المملوكة من الحكومة الصينية والتي تبلغ طاقتها الحالية 170 ألف ب /ي بحوالي 100 ب /ي وتقع في ماو مينج التابعة لمقاطعة جوانج دونج وتقدر تكلفتها الاستثمارية حوالي مليار دولار أمريكي.

كما ساهمت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية في حقل ياشينغ لإنتاج الغاز والواقع في بحر الصين الجنوبي والذي تبلغ تكلفته 1.12 مليار دولار بنسبة 14.7% والذي يعتبر من مشاريع الطاقة الضخمة في الصين.

2 : الاستثمارات العربية في الصين والمشروعات الصينية العربية المشتركة:

بدأت الدول العربية ومن خلال الصناديق العربية المختلفة تقديم بعض القروض والمشاركة في بعض المشروعات الصينية العربية المشتركة حيث تم توقيع برتوكول حول إنشاء الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان في منطقة نينغشيا للصين بالاستثمارات المشتركة بين الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان لنينغشيا في الصين وبنك فيصل الإسلامي كما قامت الشركة الشرقية المصرية الصينية للتعاون التقني باستثمارات مشتركة وأعمالها الرئيسية المتمثلة في مقاولة مختلفة المشاريع المعمارية وبناء مساكن ومدن وبلدان جديدة وتعبيد طرق..الخ.

كذلك فقد نشط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في جمهورية الصين الشعبية حيث قدم 22 قرض للصين منذ تأسيس الصندوق في عام 1961 وحتى تاريخ 98/6/30 بمبلغ إجمالي 152 مليون دينار كويتي بما يعادل 501 مليون دولار أمريكي وتتوزع على النحو التالي: النقل والاتصالات والكهرباء والصناعة والتنمية الريفية ومصانع ومطارات وموانئ وطرق سريعة. وإن مشاريع التنمية الريفية في نينغشيا بلغ 10 مليون دينار كويتي في المرحلة الأولى فقط حتى تاريخ 96/11/25.

كما ساهمت كل من الكويت وتونس في إنشاء أكبر شركة للأسمدة الكيماوية في الصين عام 1985 والبالغ رأسمالها 58 مليون دولار سيتم زيادته فيما بعد وذلك من خلال شركة صناعات الكيماويات البترولية الكويتية 30% من رأسمالها وبشركة سياب والمجمع الكيماوي التونسي بنسبة 30% من رأس مال الشركة والصين بنسبة 40% وتمثلها الشركة الصينية للكيماويات ويعتبر هذا المشروع نموذج للتعاون بين الصين والدول العربية وحيثُ يغطي إنتاجه معظم الإحتياجات الصينية من الأسمدة.

كما تم إنشاء الشركة العربية الليبية الصينية لصناعة الغزل والنسيج في عام 1994 في مدينة نينغبو ويتم تسويق إنتاجها إلى مصانع النسيج في ليبيا.

وابتداء من سنة 1988 قامت الصين والمغرب بتجربة التعاون في مجال صيد السمك في أعالي البحر بالاستثمار المشترك. والذي شارك فيه الطرفان بنسبة 50% وأسس الطرفان الشركة المشتركة في الاستثمار. وصنع الطرف الصيني لهذه الشركة السفينة البراد وتقوم بالصيد في المجال البحري المغربي ويدير الطرفان معاً شركة صيد السمك. وأسست 5 شركات من شركة الصين العامة للمنتجات البحرية وشركة السمك في أعالي البحر بشانغهاي وغيرهما 16 شركة لصيد السمك وشركة مواد وسلع السمك بأسلوب الاستثمار المشتركة نفسه، وقدمت الصين 64 سفينة لصيد السمك. ووقعت الصين اتفاقاً مع اليمن في سنة 1990 بحيث ترسل الصين سفناً في المجال البحري اليمني للصيد وكذلك تساعد اليمن على صنع سفن الصيد والشباك وأدوات الصيد.

ووقعت شركة الصين لاستيراد التكنولوجيا وتصديرها اتفاقاً مع المملكة العربية السعودية عام 1994 لإنشاء مصانع السماد بالاستثمار المشترك في جبيل في العربية السعودية ويحتل الاستثمار الصيني 49% وتوصلت الشركة الصينية مع رجال الأعمال السوريين إلى الاتفاق في نفس العام لإنشاء مصنع لتركيب سيارات الشحن الصغيرة لإنتاج 21 باصاً صغيراً في طرطوس وتشارك الشركة الصينية فيه بنسبة 40% من الأسهم.

وفي مجال القروض الميسرة، وقعت الحكومة الصينية مع السودان والمغرب وتونس وسوريا اتفاقات إطارية تبلغ قيمتها حوالي 700 مليون يوان. ويبلغ عدد المشاريع بها 7 مشاريع. منها مشروع النفط السوداني وهو أول مشروع قام البنك بتقديم قروض ميسرة له. والآن يسير المشروع بشكل جيد ويحقق المصالح الاجتماعية والاقتصادية في نفس الوقت. كما يقوم البنك بدفع المشاريع الأخرى الخاصة بالاتفاقات الموقعة.

3 – في مجال مقاولات المشاريع والعمالة الماهرة:

تستعين جميع الدول العربية بأعمال المقاولات الصينية حيث وصلت قيمة العقود المبرمة بين الصين والدول العربية إلى 11 مليار دولار عام 1998 تغطي 6 آلاف مشروع. يعمل فيها الآلاف من الأيدي العاملة الصينية الماهرة وتشمل ميادين متعددة أهمها الطرق والجسور والسدود في الحقول والمباني الضخمة والجسور وكابلات الاتصالات ومنشآت المصانع وإنتاجها وآبار البترول والصيد البحري والشحن والتفريغ في الميناء كما قامت الصين بإنجاز بعض المشاريع ذات المستوى الفني العالي في مجال الطاقة الكهربائية في البحرين وسوريا كما قدمت المساعدات الفنية لبعض الدول العربية في مجالات الطرق والجسور والموانئ والمنشآت الرياضية والسياحية والمستشفيات والمدارس وقامت بإنجاز مشروع مد الأنابيب للغاز الطبيعي بطول 270

كيلو متر في تونس في عام 92.

كما قامت الصين بإنشاء محطة لتجميع البترول في الكويت ومشروع الاتصالات بالموجات الدقيقة في السعودية ومشروع مد خطوط الأنابيب البترولية في السودان والذي بلغت قيمته 560 مليون دولار. كما تشارك في أعمال المنطقة الحرة بخليج السويس.

وفي الواقع فإن هناك إمكانيات كبيرة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين حيث أن المستوى الحالي لتلك العلاقات لم يصل إلى المستوى السياسي المتميز بين الجانبين. ويعتبر كلاً من الصين والبلاد العربية سوقاً كبيراً للآخر، ولابد من التفكير في كيفية اندماج السوقين لتطوير هذه العلاقات. وفي هذا فإننا نشير إلى النقاط التالية:

1 – *إن التعاون العربي الصيني لابد أن يرتكز على أساس المنفعة المتبادلة والمساواة والتنمية المشتركة بين الطرفين. إن البلاد العربية قد تجاوبت مع التوجه الصيني في العمل المشترك على أساس هذا المبدأ وحيث نشأ العديد من المشروعات المشتركة بين الطرفين سواء في البلاد العربية أو الصين وإن الدول العربية تؤيد كل ما يساعد على تقدم الصين واندماجها في الاقتصاد العالمي.*

2 – *تنشيط خبرات كل جانب من أجل دفع التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية والصين. فالصين لديها مزايا اقتصادية وكل دولة عربية لديها مزايا اقتصادية وبالتالي، يمكن أن ننمي علاقات التكامل بين الجانبين كما أن الدول العربية تحتوي على الكثير من المنتجات والموارد التي تحتاجها الصين حيث أن المنتجات الصينية الآن ذات جودة عالية وذات سعر تنافسي يمكن أن تلبي متطلبات الدول العربية.*

3 – *إن مستوى التقدم التقني في الصين يرتفع مما يعطي الفرصة للتنمية التكنولوجية بين الجانبين والمشاركة في الإنتاج المشترك خاصة وأن البلاد العربية تقع في ملتقى ثلاث قارات ولديها موارد مالية وبشرية كبيرة فضلاً عن أن الصين يبلغ عدد سكانها مليار ومائتين مليون ولديها أساس صناعي جيد وسوق استهلاكي جيد وهكذا فإنه يمكن أن نجد الكثير من الميزات لدى كل جانب الأمر الذي يتطلب عملاً مكثفاً لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الجانبين وتطوير العلاقات بينهما.*

4 – *ضرورة توثيق التعاون في المجال الفني والتكنولوجي والاستفادة من الخبرات من كل طرف حيث أنه مجال هام لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي.*

5 – *ضرورة تكثيف الزيارات المتبادلة والاتصالات المباشرة بين المسؤولين الصينيين والعرب ويعتبر أسلوب اللجان المشتركة أسلوب طيب في هذا الخصوص. وكذلك إقامة الندوات والمعارض وشرح السياسات وهي كلها أمور يجب النقاش فيها بالتفصيل في المستقبل.*

6 – *العمل على إقامة مؤسسة مالية مشتركة أو على الأقل آليات تمويل لدفع الاستثمارات الصينية باتجاه العالم العربي: خطوط شراكة، آليات ضمان استثمار، صندوق استثمار....*

7 – *مزيد من التعريف بمناخ وفرص الاستثمار في الدول العربية: إقامة أيام شراكة –تطوير وسائل التعريف... والاستفادة من تجربة الصين في مجال إقامة مناطق حرة.*

ثالثاً: في المجال الثقافي:

لكل من الشعبين العربي والصيني تراث حضاري عظيم وهو عنصر جذب لكلا الجانبين ولهذا فقد خطت الدول العربية خطوات كبيرة في دعم كل ما يتعلق بتطوير العلاقات الثقافية العربية الصينية وحيث تزايدت أعداد الطلاب العرب الذين يدرسون في الصين حيث وصل إلى حوالي ألف طالب من 13 دولة عربية والطلاب الصينيين الذين يدرسون في البلاد العربيةإلى عدد مماثل كما أنشأت أقسام لدراسة اللغة العربية في الجامعات الصينية وأقسام لدراسة اللغة الصينية في البلاد العربية تم تبادل الكثير من المعارض الحضارية والفرق الفنية المختلفة بين الجانبين علاوة على ترجمة بعض المؤلفات العربية إلى الصينية ومن الصينية إلى العربية.

كما صدر أول كتاب صيني لتعليم اللغة الصينية للناطقين بالعربية لتيسير تعليمها لآلاف الطلاب العرب الذين يدرسون اللغة الصينية. ولعل الدعوة التي انطلقت من بكين لعقد أول مؤتمر عربي للغة العربية لغيرالناطقين بها خير دليل على الرغبة

الجادة في توثيق العلاقات الثقافية.

كما تزايد الحيز الذي يخصصه الإعلام العربي عن الصين وأنشطتها المختلفة، ولاشك أن التيسيرات الجديدة التي تقدمها الحكومة الصينية للسياح بصفة عامة وقيامها بوضع البلاد العربية ضمن البلاد التي تشجع الصين السياحة إليها سوف يؤدي إلى مزيد من المعرفة المشتركة.

وهناك مجال آخر هام يتضامن فيه الجانبين وهو الدفاع عن قيم الحضارة الصينية والعربية في مواجهة مايسمى بنظرية صدام الحضارات. وكما قال الرئيس الراحل دنغ شاو بينغ عام 1985: هناك دولتان عظيمتان قادرتان على خوض حرب عالمية جديدة، أما الدول الأخرى ومنها الصين، فلا تستطيع ذلك، وقد أكدت الحكومة الصينية مراراً بأن الصين لم تعتد على دولة أخرى في الماضي ولن تفعل ذلك في المستقبل.

ولاشك أن بعض الزملاء في هذه الندوة سوف يتناول كل هذه المسائل بالتفصيل.

خلاصة القول: إن الأجواء مهيئة تماماً لنقل القرارات والتوصيات والبيانات العربية الصينية إلى حيز التنفيذ ولتحسين الصورة العربية في الصين والصورة الصينية في البلاد العربية من خلال خطة عمل متكاملة يتم متابعة تنفيذها سنوياً من خلال مجموعات عمل مشتركة بين الجانبين وعلى ضوء التجارب التي مر بها العمل الصيني العربي المشترك في المجالات المختلفة خلال السنوات الماضية. ولعل الاقتراح الذي تقدم به معالي الأمين العام للجامعة بإنشاء منتدى عربي صيني من مجموعة من الخبراء العرب والصينيين خطوة في هذا الاتجاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

□□□

السياســة الصينيــة إزاء القضايا العربيــة : وجهــة نظـر عربيــة

د.محمد السيد سليم[7]

يمكن التمييز بين أربعة مراحل كبرى لتطور العلاقات العربية– الصينية، تتميز كلاً منها بخصائص معينة فيما يتعلق بنوعية القضايا المطروحة في تلك العلاقات، ومضمون ودرجة اهتمام كل طرف بتلك القضايا. تمتد المرحلة الأولى منذ القرن الثاني قبل الميلاد حتى ظهور الإسلام في القرن السابع. وهي مرحلة شهدت نشأة العلاقات العربية الصينية نتيجة فتح طريق الحريرالقديم في القرن الثاني قبل الميلاد، والطريق البحري بين مصر والمشرق العربي من ناحية والهند وشرقي آسيا من ناحية أخرى. اتسمت هذه المرحلة بهيمنة قضايا التبادل التجاري من خلال رحلات السفن الصينية إلى السواحل الشرقية للوطن العربي، والسفن العربية إلى الموانئ الصينية. وقد استمرت ظاهرة التبادل التجاري خلال المرحلة الثانية التي بدأت مع ظهور الإسلام في القرن السابع وامتدت حتى مقدم العصر الاستعماري في القرن السادس عشر، إلا أن العلاقات العربية الصينية بدأت تشهد دخول القضايا الثقافية والدينية المتمثلة في استفادة العرب من تقدم الحضارة الصينية، وسعى العرب في الوقت ذاته إلى نشر رسالة الإسلام في شرقي آسيا.

كذلك تميزت تلك الفترة بانقطاعين في العلاقات العربية الصينية نتيجة توقف التجارة الأجنبية مع الصين عموماً (القرن التاسع)، ونتيجة الغزو المغولي للصين والعالم العربي (القرن الثالث عشر)(1). وفي خضم هذا التفاعل الطويل استقر بعض التجار المسلمين في الصين وكونوا جاليات عربية إسلامية هناك(2).

تبدأ الحقبة الثالثة في أوائل القرن السادس عشر وتمتد حتى أوائل القرن العشرين وبالتحديد نهاية الحرب العالمية الأولى. وتتسم هذه المرحلة (التي يمكن تسميتها بحق الحقبة الاستعمارية) بتأثر العلاقات العربية الصينية بمقدم الغزوات الاستعمارية. ذلك أن مجيء الاستعمار الهولندي في جزر الهند الشرقية (إندونيسيا)، والاستعمار البرتغالي إلى الشواطئ الغربية للهند والمحيط الهندي والبحر الأحمر، ثم هيمنة الدولة العثمانية على العالم العربي خلال الحقبة التاريخية ذاتها، كل ذلك أضعف التعامل العربي –الصيني المباشر حيث انشغلت الصين بمواجهة الحملات الاستعمارية الأوربية، كما دخل العالم العربي في فترة عزلة طويلة نسبياً في الإطار العثماني.

لم تبدأ العلاقات العربية الصينية في العودة إلا خلال فترة مابين الحربين العالميتين في القرن العشرين مع تصاعد حركات التحرر الصينية والعربية. وقد امتدت هذه المرحلة حتى الثورة الصينية سنة 1949 التي أدت إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية. هذه المرحلة شهدت تأسيس الجمهورية الصينية، ثم استقلال بعض الدول العربية، مما أدى إلى ظهور عامل التفاعل السياسي والدبلوماسي في العلاقات العربية الصينية. فقد تبادلت بعض الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين، كما أنّه أثناء مناقشات الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية عامي 1947،1948 اتخذت جمهورية الصين موقفاً محايداً حين امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين، وطالبت بتسوية تفاوضية بين العرب واليهود لا يتم فرضها بالقوة(3).

أما المرحلة الرابعة فتبدأ مع الثورة الصينية سنة 1949 وتمتد حتى نهاية الحرب الباردة مع نهاية الثمانينات. سيطرت قضية الحرب الباردة على العلاقات العربية الصينية خلال تلك الحقبة. فنظراً لمناخ الاستقطاب الثنائي الدولي كان من مصلحة الصين، كما قال شون لاى رئيس الوزراء الصيني سنة 1958، "ألا تتخذ أراضي الدول العربية قواعد عسكرية للمستعمرين الغربيين ليهددوا بها دول المعسكر الاشتراكي، كما أن "الشرق الأوسط هو الباب الذي يفتح على القارة الآسيوية بينما الصين

[7] مـــدير مركـــز الدراســـات الآســـيوية - كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم السياســـية- جامعـــة القـــاهرة - mohammedselim @hotmail. com

هي مؤخرة القارة، "كما قال الرئيس ماو تسي تونج سنة 1965 مشيراً بذلك إلى الارتباط الوثيق بين الوطن العربي والصين من منظور الاستراتيجية الدولية(4). كانت القيادة الصينية ترى أن توثيق العلاقات العربية – الصينية من شأنه أن يدعم حركات التحرر في العالم الثالث ويضعف من قوى الاستعمار الغربي. من ناحية أخرى، فإن بعض الدول العربية رأت في الصين شريكاً استراتيجياً مهماً في إطار الحرب الباردة. فحينما رفضت الولايات المتحدة بيع السلاح لمصر الناصرية سنة 1955، وبدأ أن الاتحاد السوفييتي قد شارك في فرض حظر على تصدير السلاح إلى الشرق الأوسط، لجأت مصر إلى الصين للقيام بدور في كسر احتكار السلاح، ولعبت الصين دوراً مهماً في تسهيل عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر سنة 1955، وأعقب ذلك اعتراف مصر بالصين الشعبية سنة 1956، وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها إلا أن دولاً عربية أخرى استمرت في تجاهل الصين الشعبية رغم أن الأخيرة رفضت الاعتراف بإسرائيل رداً على إعلان إسرائيل المبكر الاعتراف بالصين الشعبية. هكذا بدأت تتبلور مشاركة استراتيجية عربية– صينية. اتسمت هذه المشاركة بأنها لم تشمل كل الوطن العربي حيث أن دولاً عربية مهمة لم تعترف بالصين الشعبية إلا في مراحل متأخرة. كذلك اتسمت بسيطرة القضايا السياسية الأمنية على العلاقات العربية– الصينية. ويمكن القول أن القضية الفلسطينية كانت هي القضية المحورية في تلك العلاقات، فقد أيدت الصين الشعبية مصر في قضية تأميم شركة قناة السويس،وأيدت موقفها في مواجهة العدوان الثلاثي سنة 1956، كما أنها اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1965، وكانت أول دولة تعترف بها وتمدها بالسلاح لدعم الكفاح الفلسطيني المسلح. واعتباراً من ذلك التاريخ بلورت الصين سياستها إزاء القضية الفلسطينية بأنها قضية شعب يجب أن يعود إلى وطنه المغتصب وينال حقوقه المشروعة(5).

مع دخول الصين عضوية الأمم المتحدة، وبدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة، ثم بدء عصر "التحديثات الأربعة"، تحت قيادة دينج تشاو بنج سنة 1978، حدث تحول في السياسة الصينية إزاء القضايا العربية. أساس هذا التحول هو التركيز على حث الدول العربية على الوحدة كطريق لحل القضايا العربية وحل القضية الفلسطينية، وعلى الدعوة إلى التسوية السلمية للقضايا الخلافية في الشرق الأوسط، وهو ما تمثل في تأييد الصين لاتفاقات كامب ديفيد المصرية– الإسرائيلية سنة 1978. ولكن الطابع العام للعلاقات العربية الصينية استمر كما هو إلى حد بعيد من حيث غلبة القضايا الأمنية واستمرار اهتمام الصين بلعب دور مؤثر في تلك القضايا.

مع بداية التحولات العالمية الجذرية في سنة 1991 والمتمثلة في نهاية الاتحادالسوفييتي، وصعود الائتلاف الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة، ورسوخ الوحدة الأوربية، والصعود الاقتصادي الصيني، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات العربية الصينية تميزت بظهور قضايا جديدة في تلك العلاقات وبتراوح مستويات الاهتمام المتبادل. فقد بدأت القضايا الاقتصادية والثقافية في احتلال مراكز متقدمة في أجندة العلاقات العربية–الصينية، وبالذات مع صعود النموذج الصيني للتنمية القائم على اقتصاد السوق الاشتراكي وما قدمه من إضافات إلى فكر التنمية الاقتصادية، ومع ظهور نظرية صراع الحضارات التي أكدت أن الصراع القادم سيكون بين الحضارتين الشرق آسيوية (الصينية) ومعها الحضارة الإسلامية ضد الغرب. بيد أنه بدا أن هناك شركاء آخرون يدخلون على خط العلاقات الصينية مما أدى إلى تغير كيفي في مستوى الاهتمام المتبادل.

ويهدف هذا البحث إلى رصد وتفسير السياسة الصينية إزاء القضايا العربية في تلك الحقبة، مع تقديم الرؤى العربية لتلك السياسة، وذلك لتعريف المشاركين الصينيين ببعض الرؤى العربية للسياسة الصينية تجاه تلك القضايا. وذلك من منطلق السعي إلى تطوير العلاقات العربية– الصينية. ذلك أن تطوير تلك العلاقات يتطلب إجراء مناقشة نقدية للرؤى المتبادلة. ويجب أن نعترف أن هناك تغيراً في رؤى السياسة الصينية في البلاد العربية. هذا التغير ينبغي أن نتفهمه وندرك دلالاته.

بالنسبة لنوعية السياسات المتبعة. وسيركز هذا البحث، كما ذكرنا، على الرؤى العربية للسياسات الصينية تجاه القضايا العربية. وفي هذا الصدد، فإننا سنركز على قضايا الصراع العربي–الإسرائيلي، والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وأمن الخليج العربي، وأخيراً قضية التنمية العربية.

1– السياسة الصينية

إزاء الصراع العربي–الإسرائيلي

شهدت بداية حقبة التسعينات تطورات جوهرية في النظام العالمي، وفي منطقة الشرق الأوسط، وفي سياسات الدول

العربية ذاتها. وقد أشرنا إلى أبرز التحولات في النظام العالمي وأهمها صعود الائتلاف الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة. أما على مستوى الشرق الأوسط، فقد حدث تفكك في النظام العربي نتيجة أزمة الغزو العراقي للكويت عامي 1991/1990، كما انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط سنة 1991 حيث شاركت الدول العربية ذات الشأن مباشرة في هذا المؤتمر بحضور إسرائيل. وقد طلبت الصين حضور المؤتمر، ولكن إسرائيل أصرت على اعتراف الصين بها أولاً كشرط للمشاركة.

هذا إلى جانب أنه كانت هناك علاقات صينية–إسرائيلية متنامية كانت قد بدأت في التبلور منذ منتصف عقد الثمانينات، حيث عقدت أول صفقة أسلحة علنية بين الدولتين، وبدا أن هناك فرصاً مهمة للصين للتعاون التكنولوجي والاقتصادي مع إسرائيل. وفي هذا السياق اعترفت الصين الشعبية بإسرائيل في 24 يناير سنة 1992، وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية، وتوافق هذا التحول طفرة في العلاقات الإسرائيلية– الصينية سواء على مستوى التكنولوجيا العسكرية، أو تكنولوجيا (الزراعة). وفي أعقاب تبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية، وإسرائيل، أكدت التصريحات الصينية أن الصين مازالت تساند القضية الفلسطينية، وتؤكد أن الشرق الأوسط لن ينعم بالسلام الدائم والشامل إلا بإقامة الدول الفلسطينية المستقلة ذات السيادة واسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق أيدت الصين إعلان المبادئ الفلسطيني –الإسرائيلي سنة 1993. ولكن بدا أن الصين تتجه إلى بلورة سياسة جديدة تجاه القضية الفلسطينية. فقد أكدت الصين في أعقاب تأييدها لإعلان المبادئ أن تسوية القضية الفلسطينية يتم من خلال التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن القضية ستحل بالجهود المشتركة للأطراف المعنية ومساعدة المجتمع الدولي، وكذلك التزام القيادة الفلسطينية تكتيكات تتسم بالمرونة والعملية، وأن الصين ليس لديها مبادرة تجاه السلام ولكن لديها التزام بالإعلان عن رأيها أمام المجتمع الدولي. بعبارة أخرى، فإن الصين تؤكد أنها توافق على ما توافق عليه الأطراف العربية–الإسرائيلية، وأنها ليست فاعلاً في المفاوضات العربية–الإسرائيلية. كذلك صرح تسوى تيان كاى المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في يولية سنة 1997، "تأمل أن تظهر الأطراف المعنية (العربية والإسرائيلية) مزيداً من تحمل المسؤولية لتحقيق الهدف والتغلب على العقبات ودفع مسيرة السلام إلى الأمام لمصلحة الدول العربية وإسرائيل وجميع الأطراف بما فيها القوى الكبرى(7). وفي أثناء زيارته للقاهرة سنة 1997 صرح كيان كياتشن، وزير خارجية الصين، أن سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية تتحدد في خمسة عناصر هي:

1 – ***أن محادثات السلام ينبغي أن تسير على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط وصيغة الأرض مقابل السلام المتفق عليها في مؤتمر مدريد للسلام.***

2 – ***تنفيذ كل الاتفاقات الموقع عليها بشكل جاد وتفادي أي تعطيل لعملية السلام.***

3 – ***القضاء على الإرهاب والعنف في كل أشكاله حتى يتسنى إرساء أمن الدول الشرق أوسطية. فالصين تعترض على كل أشكال الإرهاب والعنف مهما كان مصدرها.***

4 – ***مع تقدم عملية السلام فإن التعاون الاقتصادي الإقليمي يجب أن يزداد حتى يساعد على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجياً بين الدول العربية وإسرائيل في طريقها للتنمية المتبادلة.***

5 – ***يلتزم المجتمع الدولي بالعمل سوياً مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الإقليم، والصين مستعدة لبذل جهودها في هذا الصدد.***

وأضاف وزير الخارجية أن "الصين ليست في مركز الوسيط في عملية السلام ولكنها توضح وجهات نظرها في عملية السلام في الشرق الأوسط للأطراف المختلفة، كما أنها تتعرف على وجهات نظرهم. وتؤيد الصين القضية العادلة للشعب الفلسطيني"(8).

من ناحية أخرى، فإن الصين دعمت السلطة الفلسطينية من خلال تقديم المساعدات المادية لبلورة الكيان الفلسطيني، وبلغت مساعداتها للسلطة القضية الفلسطينية بين عامي (1994–1998)، حوالي ثمانية مليون دولار أميركي،كما أن هناك تمثيل سياسي صيني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة. بيد أن هذا التمثيل يعد جزء من السفارة الصينية لدى إسرائيل. فالصين تصوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ففي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة سنة 1998، صوتت لصالح القرار 42/53 الصادر في 4 ديسمبر والذي يؤكد على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بما فيها حقوق تقرير المصير وانسحاب إسرائيل من الأراضي

المحتلة سنة 1967 وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق وقرارات الجمعية العامة الصادرة في ديسمبر سنة 1948.

وفي تقديرالباحث فإن التغير في السياسة الصينية يمكن تفهم دوافعه في ضوء التحولات العالمية، وسعى الصين إلى بناء علاقة إيجابية مع الولايات المتحدة. وهو سعي لابد أن تمتدآثاره إلى إسرائيل، وسعيها أيضاً إلى الاستفادة من الفرص التكنولوجية المتاحة لدى إسرائيل، هذا بالإضافة إلى أن أطرافاً عربية قد بدأت أيضاً في إقامةعلاقات اقتصادية وسياسية مع إسرائيل. لكن الأمر الجدير بالنقاش هو اتجاه الصين إلى الإقلال من اهتمامها بالمشاركة الفعالة في عملية التسوية السلمية سواء من خلال تقديم تصورات حول مستقبل التسوية، أو من خلال توظيف علاقاتها المتنامية بإسرائيل لدفعها نحو الدخول في مفاوضات جدية مع الأطراف العربية. فهناك تصور عربي مؤداه أن الصين "تبدو كأنها نفضت يديها من القضية الفلسطينية"(9). وقد لاحظ الباحث في العديد من المؤتمرات العربية التي ناقشت السياسة الصينية أن هذا الرأي يحظى بموافقة العديد من المهتمين العرب بالشأن الصيني. فهناك إدراك لدى النخبة الثقافية العربية. بأن الصين لم تعد عاملاً مؤثراً في عمليات التسوية العربية–الإسرائيلية، وأن "القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط البعيد عنها (الصين) نسبياً، ربما تأتي في درجة متأخرة في سلم أولويات السياسة الخارجية الصينية(10). وقد عبر عن ذلك أحد الباحثين المصريين بقوله، "المرء لا يسعه إلا أن يلاحظ وجود اتجاه نزولي في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية في السنوات العشر الأخيرة. وأعني بذلك أنه عوضاً عن تمسك الصين برؤية مبدئية منسجمة لحل القضية الفلسطينية فإنها أخذت تقترب تدريجياً من المواقف المهادنة لإسرائيل والاستعمار الأمريكي.(11).

ومن ثم، فإنه في عملية التفاوض العربي–الإسرائيلي الحالية، فإن إسرائيل تتمتع بدعم الولايات المتحدة الكامل ودعم الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير، بينما لا توجد قوة كبرى تدعم المفاوض العربي. فالدور الروسي في الشرق الأوسط محدود بحكم الأزمة الداخلية الروسية وتوجهات القيادة الروسية، كما أن الصين تؤكد أنها ليست طرفاً فاعلاً في مستقبل التسوية.وفي ظل التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي على الأطراف العربية، فإن تسوية في هذا الإطار لابد أن تعكس حوار بين القوى، وبالتالي تكون في مصلحة الطرف الإسرائيلي.

إلى أي حد يمكن أن تؤدى تسويات عربية– إسرائيلية في الإطار إلى تحقيق المصالح الصينية؟ وهل يمكن أن تؤدى تسويات عربية– إسرائيلية لصالح إسرائيل إلى المساس بالمصالح الصينية؟ في تقدير الباحث، فإن نقطة البدء في الإجابة على هذين السؤالين تكمن في فهم دلالات مثل هذه التسوية بالنسبة للهدف الاستراتيجي الصيني في دفع النظام العالمي نحو التعددية القطبية، ورفض هيمنة قطب دولي واحد. فقد أكدت الصين رفضها أن تنفرد قوة عظمى وحيدة (الولايات المتحدة) بقيادة العالم. وقد تحدد ذلك في إعلانين مهمين، الأول هو البيان الذي صدر عن القمة الصينية–الروسية بين الرئيسين زيمين ويلتسين في 25 أبريل سنة 1997، والثاني هو الذي صدر عن القمة الصينية– الفرنسية بين الرئيس زيمين وشيراك في 16 مايو سنة 1997. وفي البيانين يتضح تأكيد الصين على معارضة التكتلات العسكرية وطلبها إحياء عالم متعدد الأقطاب.وفي هذا الإطار دخلت الصين في علاقة مشاركة استراتيجية مع روسيا، كما أنها عارضت اتجاه حلف الأطلنطي نحو التوسع شرقاً لأن هذا التوسع لابد وأن يؤثر على القضايا الصينية في شرقي آسيا خاصة مع استمرار الوجود الأميركي في تلك المنطقة والزيادات المتتالية في الإنفاق العسكري الأمريكي، الذي بلغ سنة 1998 حوالي 268 مليار دولار أمريكي من المقرر أن يزيد ليصل إلى 380 مليار دولار سنة 2000(12). ولا يخفى على أحد أن هناك مشاركة استراتيجية كاملة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

فالولايات المتحدة تعتبر أن إسرائيل هي ذراعها الاستراتيجي الأساسي في الشرق الأوسط. فإسرائيل تحصل على أكبر معونة اقتصادية وعسكرية تحصل عليها دولة أجنبية من الولايات المتحدة. كما أنها تحصل على أحدث مافي الترسانة الأمريكية من تكنولوجيا. ومن ثم، فإن حدوث تسوية عربية إسرائيلية تكرس التفوق الإسرائيلي، إنما يعني في الواقع دخول الشرق الأوسط مرحلة من "السلام الإسرائيلي– الأمريكي" وهو مايكرس الهيمنة الأمريكية في مناطق أخرى من العالم بما فيها شرقي آسيا. كذلك، فإن الولايات المتحدة تتجه إلى توسيع حلف الأطلنطي في اتجاه البحر الأبيض المتوسط. وهناك حوار دائر حالياً بين الحلف وست من الدول المتوسطية حول بناء علاقات أمنية أطلنطية–متوسطية، وهو ما من شأنه أن يقوي اتجاه الحلف نحو التوسع شرقاً، وهو الأمر الذي تراه الصين مهدداً لمصالحها. بعبارة أخرى، فإن السياسة الصينية الحاليةربما تؤدي في المدى القصير إلى تحقيق مصالح معينة للصين في مجال التكنولوجيا والتجارة، ولكنها في المدى الطويل لابد وأن تثير سلبياً على التوجه الصيني نحو بناء نظام عالمي تعددي. من ناحية أخرى، فإن الدول العربية تشارك الصين التوجه ذاته. ففي ظل القطبية الأحادية اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض تصوراتها عن أسلوب ومضمون التسوية العربية– الإسرائيلية وذلك لصالح إسرائيل. والمتأمل للمشروعات الأمريكية لعمليات ضبط التسلح في الشرق الأوسط يجد أن تلك المشروعات تصب في

خانة "تجميد" الوضع الراهن في الشرق الأوسط عند وضع التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي. فهذه المشروعات تركز على منع العرب من امتلاك تكنولوجيا الصواريخ أو الأسلحة النووية، ونزع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية دون أن تقرن ذلك بنزع تكنولوجيا الصواريخ أو الأسلحة النووية الإسرائيلية. ولذلك، فإن الدول العربية، كالصين، تسعى إلى بناء علاقات استراتيجية مع الصين كخطوة نحو تنويع البدائل أمام العرب، ودعم الصعود الصيني كخطوة نحو بناء نظام دولي تعددي يمكن في إطاره تحقيق تسويات عادلة. ولذلك، تلاحظ العديد من الكتابات العربية خلال السنوات العشر الأخيرة عن احتمال ظهور الصين كقطب عالمي وإلى أي مدى يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعددية النظام العالمي(13).

ومن ثم، فإن اضطلاع الصين بدور فعال في عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال التدخل الإيجابي بتقديم تصورات عن عملية التسوية، ومن خلال دعم السلطة الفلسطينية إنما يصب في خانة تعددية النظام العالمي كما أنه من شأنه أن يدعم من التوجه العربي نحو الصين، ويبلور شبكة المصالح العربية– الصينية في المجالات الاقتصادية. إن هذا الدور الفعال يمكن أن يؤتي بثمار مهمة في إطار تنامي العلاقات الصينية–الإسرائيلية وحرص إسرائيل على استمرار تلك العلاقات.

ولعل أول جوانب هذا الدور هو زيادة الدعم الصيني للسلطة الفلسطينية من خلال المساعدة في بناء أجهزة الدولة وتدريب الكوادر الفلسطينية، وإنشاء تمثيل دبلوماسي مستقل لدى السلطة ليس مرتبطاً بالسفارة الصينية في تل أبيب. أما ثاني جوانب هذا الدور فهو الضغط على إسرائيل لوقف عمليات الاستيطان الاستعماري في الأراضي العربية المحتلة وبالذات في الضفة الغربية، والعمل على تفكيك المستعمرات الإسرائيلية في تلك الأراضي، وتنفيذ الاتفاقات الموقع عليها مع السلطة الفلسطينية والدخول في مفاوضات جدية معها حول التسوية النهائية مع التأكيد على أن قرارات الأمم المتحدة هي الإطار المرجعي لتلك التسوية. كذلك فإن مشاركة الصين بشكل فعال في ترتيبات السلام في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى الإسراع بتلك الترتيبات. ولعل من أهم أشكال تلك المشاركة هو ما عرضه السفير يانج فو شانج، نائب وزير خارجية الصين في مارس سنة 1993، على وفد من الكنيست الإسرائيلي أكد فيه "أنه إذا وقعتم اتفاقاً للسلام مع سوريا، فإن جمهورية الصين الشعبية ستعمل على أن يقدم المجتمع الدولي الضمانات والتأكيدات القصوى، مع مساهمة جمهورية الصين الشعبية بما في ذلك المشاركة في قوة متعددة الأطراف" (14). وكذلك قدمت الصين تصوراً لعملية ضبط التسلح في الشرق الأوسط يتمثل في ثلاثة عناصر هي: أن يكون الحد من التسلح شاملاً ومتوازناً، وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن يتم الربط بين الحد من التسلح وعملية السلام القائمة على أساس قرارات مجلس الأمن أرقام 242–338–425(15). وهذا التصور يتفق إلى حد بعيد مع التصورات العربية المطروحة حول ضبط التسلح في الشرق الأوسط. وما نود أن نؤكد عليه هو أن يتم ترجمة تلك السياسات إلى تطبيقات وإسهامات عملية في الحوار الدائر حول بناء السلام في الشرق الأوسط.

2– السياسة الصينية

تجاه قضية التوازن الاستراتيجي العربي–الإسرائيلي

تعتبر قضية التوازن الاستراتيجي من أهم القضايا في تحديد احتمالات الحرب والسلام بين الدول. ففي ظل وجود صراعات جوهرية حول الأراضي والموارد مع اختلال التوازن الاستراتيجي بين الأطراف المتنازعة، فإن احتمالات لجوء الأطراف المتفوقة استراتيجياً إلى القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها لابتزاز الأطراف غير المتفوقة عسكرياً يصبح أمراً وارداً إلى حد بعيد. فالتوازن(أو عدم التوازن) الاستراتيجي لا يؤثر إذن في تلك الاحتمالات إلا إذا اقترن ذلك بصراع جوهري، بدليل أن السلام يسود العلاقات بين دول ليس بينها توازن استراتيجي (الولايات المتحدة، وكندا مثلاً). وفي الشرق الأوسط، فإن هناك نزاعاً جوهرياً بين العرب والإسرائيليين حول الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة 1967، وحول حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أراضيه، وحول موارد المياه. وفي الوقت ذاته، فإن التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي مختل إلى حد بعيد لصالح إسرائيل. فالأخيرة، تمتلك ترسانة من أسلحة الدمار الشامل، وهي الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك أسلحة نووية، كما أنها تمتلك تفوقاً عسكرياً وتكنولوجياً نوعياً من الصواريخ الموجهة، وأجهزة الرصد، والسلاح الجوي. ولعل هذا يفسر التشدد الإسرائيلي في المفاوضات العربية الإسرائيلية ورفض إسرائيل أي تسوية متكافئة.

ومن ثم يعد دعم الصين للقدرات العسكرية العربية عملاً من أعمال تقوية احتمالات السلام في الشرق الأوسط، لأنه مع بناء توازن استراتيجي عربي– إسرائيلي، فإن إسرائيل ستكون في موقف يتطلب منها التفاوض بشكل جاد وحقيقي مع الدول

العربية. ولهذا نجد أنه مع تصاعد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، فإن الأخيرة تطالب الصين بعدم بيع الأسلحة والصواريخ متوسطة المدى إلى الدول العربية، كما تفعل الشيء ذاته مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ويرى بعض الباحثين العرب أن الضغوط التي مورست ضدها (الصين) من الغرب قد أثمرت، وإن كانت الثمرة ليست كبيرة" (16)، فهناك رؤية في العالم العربي أن الصين حذرة في دعمها لعملية بناء توازن استراتيجي عربي–إسرائيلي نظراً لعلاقاتها المتزايدة مع إسرائيل. وأنها قد تعهدت لإسرائيل بعدم تصدير الصواريخ لسوريا وذلك في مايو سنة 1993 عندما التقى بيريز، وزير خارجية إسرائيل، مع كيان كيتشن وزير خارجية الصين.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن استمرار هذه السياسة لابد وأن ينعكس سلباً على المصالح الصينية ليس فقط في الشرق الأوسط ولكن أيضاً على المستوى العالمي، لأن الخلل في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ستنعكس آثاره على الصين ذاتها. ولايعني ذلك أن الصين لا تسهم بقدر معين في بناء التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، فالواقع أنها تضطلع بدور معين في هذه العملية. فالصين تتعاون عسكرياً مع مصر لتطوير النسخة المصرية من صواريخ Scud -B السوفيتية، وصواريخ Silk Worm الصينية، كما تتعاون مع مصر لتطوير أسطورها البحري في البحر الأحمر بدعمه بآليات عسكرية وصواريخ متقدمة. بيد أن هذا التعاون يمكن أن ينتج آثاراً جوهرية على التوازن الاستراتيجي وعلى عملية السلام في الشرق الأوسط إذا تم تطويره بشكل أكثر شمولاً، بحيث يؤثر بالفعل على اختلال التوازن القائم حالياً في المنطقة. ويتفرع عن قضية التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط قضية أخرى تتعلق بالتعاون العسكري الصيني–الإيراني. فالدول الغربية تحذر من أن الصين تمد إيران بتكنولوجيا الصواريخ، والتكنولوجيا النووية، وأن هذا التعاون يؤثر على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما أشار إليه ويليام كوهين وزير الدفاع الأمريكي في جولته الخليجية في يونيو سنة 1997. وفي رأي الباحث فإنه لا يمكن الفصل في التعاون العسكري الصيني–الإيراني وبين مجمل التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وتدفقات الأسلحة من الدول الغربية على إسرائيل وتركيا. فإذا كان للصين أن تحد من تدفقات أسلحتها إلى إيران فإن هذا الحد يجب أن يقترن بحد مماثل في تدفق الأسلحة الأمريكية على إسرائيل. كذلك، فقد أكدت الصين أن تعاونها العسكري مع إيران إنما يتم في إطار ضوابط معينة أهمها أن يكون الهدف هو دعم القدرة الدفاعية للدول المستفيدة، وألا تؤثر تلك المساعدة على الأمن والاستقرار في المنطقة التي تقع فيها تلك الدولة، مع التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة، والأهم من ذلك أن الصين قد عبرت عن استعدادها لدعم القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي. وهذه الإشارة الأخيرة هي الأهم في تقديري، والتي ينبغي متابعتها بحيث تكون القضية عامل استقرار في منطقة الخليج العربي.

3- السياسة الصينية
تجاه قضية أمن الخليج العربي

أصبحت قضية أمن الخليج العربي من القضايا المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية أثناء وفي أعقاب الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988). فقد هددت تلك الحرب تدفق النفط عبر الخليج العربي، كما انعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية. وقد أدى ذلك إلى سعي تلك الدول لدعم أمنها عن طريق شراء تكنولوجيا الصواريخ في مواجهة التهديدات الإيرانية والعراقية، وهو الأمر الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة.ومن ثم، تدخلت الصين الشعبية لدعم أمن الدول العربية الخليجية، من خلال بيع صواريخ من ونوع Dong Feng (SS-2) المزودة بقواعد إطلاق أرضية للمملكة العربية السعودية وذلك سنة 1987. وقد أدى ذلك إلى تطوير العلاقات الصينية-السعودية على المستوى الاقتصادي وأسفرت عن تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما في يوليو سنة 1990، وذلك بالرغم من أن حجم التبادل التجاري السعودي -التايواني سنة 1989 كان يعادل 1.94 مليار دولار أمريكي مقابل 204 مليون دولار أمريكي للتبادل السعودي-الصيني.

وأثناء الحرب العراقية الإيرانية تواترت أنباء عن أن الصين كانت تمد إيران بالصواريخ، وهو ما أشار إليه بعض المشاركين العرب في ندوة العلاقات العربية الصينية المنعقدة في عمان سنة 1986، بزعامة منتدى الفكر العربي، ولكن الصينيين نفوا أنهم زودوا إيران بالسلاح مباشرةً موضحين أن الأسلحة تسربت إلى إيران عن طريق طرف ثالث دون موافقة الصين(17). ولكن مالم يتم ذكره هو أن الصين أمدت أيضاً العراق بالأسلحة، وقد قدرت بعض المصادر أن العراق اشترى أسلحة من الصين خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية قيمتها 202 بليون دولار مثلت 8% من إجمالي مشتريات السلاح العراقية في تلك الفترة(18).

وعندما اندلعت أزمة الغزو العراقي للكويت اتبعت الصين موقفاً يتسم بالتأكيد على احترام أمن الخليج العربي والتكامل الإقليمي لدوله مع الحل السلمي للمشكلة الناشئة عن الغزو العراقي للكويت. فبعد يوم واحد من الغزو استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير العراقي والقائم بأعمال الكويت في بكين، وسلمتهما مذكرتين رسميتين طالبت فيهما بانسحاب القوات العراقية من الكويت بدون قيد أو شرط وطالبت العراق باحترام سيادة الكويت. وعندما استدعت السعودية القوات الأمريكية للمساعدة في حماية أراضيها أكدت الصين للسعودية تفهمها للموقف السعودي وذلك أثناء لقاء وزير الخارجية السعودي بنظيره الصيني في بكين في سبتمبر سنة 1990. وفي 6 سبتمبر سنة 1990 أصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً يتضمن أربعة نقاط هي: شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقي للكويت، ووجوب احترام استقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها، وضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات، ومطالبة العراق بقبول وساطة جامعة الدول العربية والاستجابة للنداءات الدولية بسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة(19). وكذلك قام وزير خارجية الصين بزيارة لمصر والسعودية والأردن والعراق خلال شهر أكتوبر سنة 1990 مؤكداً على ضرورة الحل السلمي، وانسحاب العراق، ورفض استخدام القوة في حل أزمة الخليج، ولكنه أكد أن الصين لن تستخدم حق النقض لرفض مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو لاستخدام كل الوسائل ضد العراق لتحرير الكويت.وهكذا أيدت الصين كل قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق ماعدا القرار رقم 678 الذي سمح لقوات التحالف باستخدام كل الوسائل لإخراج القوات العراقية من الكويت حيث امتنعت الصين عن التصويت لصالح العراق.كذلك، فقد امتنعت الصين عن التصويت لصالح القرار 686 المتعلق بشروط وقف إطلاق النار والذي صدر في 1991/4/3. كان اعتراض الصين على استعمال القوة العسكرية ضد العراق ورغبتها في الحل السلمي نابعاً من تخوف الصين أن يؤدي استعمال الولايات المتحدة القوة إلى هيمنتها على منطقة الخليج بما للصين من مصالح فيها، كما كانت تتخوف من احتمالات مشاركة اليابان بقوات غير مقاتلة في حرب الخليج، ممايمكن أن يعني إعادة بعث العسكرية اليابانية بكل تراثها المعادي للصين.

ويرى بعض الدارسين العرب أن الصين قد اتبعت بذلك موقفاً متوازناً حصلت فيه على مكاسب معينة أهمها رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصين من الولايات المتحدة بعد أحداث ميدان السلام السماوي، مع توقيع اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة في 1990/11/30 بمبلغ عشرة مليار دولار، مع وعد بأن تحظى الصين بالدولة الأولى بالرعاية(20)، كما أنها حصلت على قرض كويتي لتمويل إنشاء مجمع للألومنيوم في الصين أثناء زيارة أمير الكويت للصين في أعقاب الغزو. ومن ثم، فقد اتبعت الصين سياسة متوازنة حققت مصالحها كما حدث أثناء الحرب العراقية-الإيرانية.

وبعد نهاية أزمة الغزو العراقي للكويت بخروج القوات العراقية من الكويت، سعت الصين إلى الدخول في سوق بيع السلاح إلى الدول العربية الخليجية. وفي 8 نوفمبر سنة 1997 وقعت عقداً مع حكومة الكويت لبيع 72 مدفعاً هاوتزر من طراز BL 245 عيار 155مم.

ولعل القضية الأهم حالياً فيما يتعلق بأمن الخليج العربي هي قضية العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق والتي استمرت منذ سنة 1991 حتى الآن. وقد أحدثت هذه العقوبات دماراً شديداً بالمجتمع والدولة العراقية ستستمر آثاره لسنوات طويلة قادمة. وتدعو الصين إلى رفع العقوبات المفروضة على العراق وجاء ذلك في تصريح رسمي صيني في 1998/5/30 أثناء زيارة وزير النفط العراقي للصين، كما اتفقت الصين مع العراق على تطوير حقل "الذهب" في جنوب العراق لاستخراج النفط فيه بعد رفع الحصار وتسعى الصين في مجلس الأمن إلى تخفيف آثار العقوبات المفروضة على العراق، ولكنها تكتفي بالتعبير عن الرأي دون أن يقترن ذلك بسلوك فعال لإنهاء تلك العقوبات، أو وقف الاعتداءات الأمريكية-البريطانية المستمرة على العراق منذ سنة 1998، دون تفويض من مجلس الأمن. وقد صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية في يوليو سنة 1997 أن "الصين دعت مراراً الحكومة العراقية للتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرارات الدولية مع ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسيادته على أراضيه. وترى الحكومة الصينية ضرورة وضع حل لمشكلة الحظر المفروض على العراق في أقرب وقت بطريقة مقبولة لجميع الأطراف. ويجب أن يتحرك مجلس الأمن في اتجاه رفع العقوبات المفروضة ضد العراق بالتدريج"_(21) ويعني ذلك أن الصين تطالب برفع العقوبات بشكل مقبول لجميع الأطراف بما في ذلك الولايات المتحدة وهي تعلن أن هدفها هو تغيير النظام العراقي.ومن المؤكد أن بعض الدول العربية الخليجية ليست راغبة في رفع تلك العقوبات. وأن الصين ربما تحرص على اتباع سياسة توازنية بين العراق من ناحية وتلك الدول من ناحية أخرى، وربما يفسر ذلك السياسة الصينية "المتحفظة" تجاه القضية العراقية. ولكن الأمر في حاجة إلى نقاش حقيقي عندما يتعلق الأمر باعتداءات أمريكية وبريطانية على العراق منذ ديسمبر سنة 1998 دون تفويض من مجلس الأمن. فقد اغتصبت الدولتان سلطة مجلس الأمن وراحتا تدمران بشكل منظم البنية الاجتماعية العراقية، وهو أمر يحتاج بالتأكيد إلى وقفة صينية حقيقية.

4- السياسة الصينية
تجاه التعاون الاقتصادي العربي- الصيني.

لا يتسع هذا البحث لعرض مجمل السياسة الصينية تجاه القضايا المتعلقة بالتجارة، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتقديم الخبرات التنموية بين العرب والصينيين. فقد تناول العديد من الباحثين العرب تلك الموضوعات بشكل مفصل، ولكننا سنركز على أبرز القضايا الإشكالية في العلاقات العربية- الصينية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي العربي- الصيني.

لعل أول تلك القضايا هو اختلال الميزان التجاري بين الطرفين بشكل مزمن لصالح الصين. فطبقاً لإحصاءات سنة 1995 بلغ إجمالي الصادرات الصينية للدول العربية 4.22 مليار دولار تشكل 2.8% من إجمالي الصادرات الصينية، كما بلغ إجمالي وارداتها من الدول العربية 2.44 مليار دولار تشكل 1.9% من إجمالي وارداتها. وهذا الاتجاه في التبادل التجاري العربي الصيني ليس مقصوراً على تلك السنة، فقد سبق أن رصده الباحث الأردني د.جواد العناني في ندوة العلاقات العربية الصينية سنة 1986(22)، وقد طرح الباحثون العرب عدة مقترحات لتعديل ظاهرتي تدني التبادل التجاري العربي الصيني واختلاله من خلال إنشاء بنك عربي-صيني يقوم بعمليات تمويل التجارة، ودعم النقل البحري والجوي بين الموانى والعواصم العربية والصين، ويشمل ذلك إنشاء كونسورتيوم من شركات الطيران العربية والصينية يتولى إنشاء شركة طيران عربية-صينية لها حق النقل إلى جميع المطارات الصينية والعربية(23). ومن الجدير بالتأمل أن خط الطيران الإسرائيلي بين تل أبيب وبكين هو الخط المباشر الوحيد بين الشرق الأوسط والصين. ورغم أن تلك الاقتراحات قد قدمت في منتصف الثمانينات، فإننا نجد أنفسنا في حاجة إلى إعادة تأكيدها في نهاية التسعينات. رغم الوعود التي قطعها العرب والصينيون في نهاية ندوتهم سنة 1986 لتنفيذ تلك الاقتراحات. ونضيف إلى ذلك أهمية قيام الصين بفتح أسواقها أمام الصادرات العربية من السلع المصنعة وهو أمر تم طرحه في الندوة التي عقدها مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة سنة 1996 عن العلاقات المصرية الصينية بمناسبة مرور 40 عاماً على تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين وبمشاركة السفير/ يانج فو شانج سفير جمهورية الصين الشعبية في القاهرة آنذاك. وقد كانت وجهة النظر المصرية هي أن التبادل التجاري مع الصين ما زالت عملية محكومة بالقرار السياسي الحكومي، ومن ثم فإنه من الصعب تعديل الخلل المزمن في الميزان التجاري المصري الصيني (484 مليون دولار

من الصادرات الصينية مقابل 12 مليون دولار من الصادرات المصرية سنة 1995) بدون قرار سياسي صيني قوامه تشجيع الشركات الصينية على الاستيراد من المؤسسات المصرية، والدخول في مشروعات مشتركة بين الدولتين. وكان المسؤولن المصريون قد طرحوا على الجانب الصيني أهمية استيراد الصين كميات من الأدوية المصرية توازن الكميات التي تستوردها مصر من الصين من الكيماويات المستخدمة لصناعة الأدوية (40 مليون دولار سنوياً)(24).

كذلك يلاحظ أن تبادل الاستثمارات بين العرب والصين مازال محدوداً، وأن الاستثمارات العربية في الصين تفوق الاستثمارات الصينية في الوطن العربي. ولا توجد إحصاءات محددة عن حجم الاستثمارات المتبادلة. ولكن المؤشرات الأولية تشير إلى ذلك. فخلال السنوات الخمس الماضية يمكن رصد المؤشرات التالية:

1 - في سنة 1994 وقعت شركة الصين لاستيراد وتصدير التكنولوجيا اتفاقاً مع شركة بن لادن السعودية لإنشاء مصنع للسماد باستثمار صيني-سعودي في الجبيل بمساهمة صينية قدرها 49% من رأس المال.

2- في سنة 1996 اتفقت مصر والصين على مساهمة الصين في مشروع إنشاء منطقة صناعية حرة في شمال خليج السويس تسهم الصين بحوالي 10% من رأسماله. ولكن المساهمة الصينية لم تكتمل وصرح رئيس الوزراء الصيني شورنجوى في 17 يوليو سنة 1998 بأن الصين ما زالت في حاجة إلى إجراء دراسات جدوى للمشروع.

3 - في سنة 1996 اتفقت شركة أرامكو السعودية مع شركة سانج يونج الكورية الجنوبية (تملك أرامكو 30% من أسهمها) وشرك صينوشيم الصينية لبناء مصفاة لتكرارالنفط في مدينة جينداو Quindao في محافظة شانتونج طاقتها تتراوح مابين _200-300) ألفي برميل يومياً على أن تستخدم النفط السعودي وتكلفتها الاستثمارية حوالي 1.5 مليار دولار تسهم آرامكو بنسبة 45% وسانج يونج بنسبة 15% والباقي تملكه شركة صينوشيم. ويبدو أن هذا المشروع يتعثر بسبب عدم الاتفاق بين الجانبين السعودي والصيني على طريقة توزيع الإنتاج في السوقين المحلية والخارجية.

4 - في سنة 1998 اتفقت شركة أرامكو السعودية مع شركتي أكسون الأمريكية وفوجيان الصينية على إقامة مجمعاً للبتروكيماويات في إقليم فوجيان تمتلك آرامكو 25% من أسهمه.

5 - في سنة 1998 اتفقت الصين مع تونس على مضاعفة إنتاج مصنع الأسمدة الكيميائية التابع للشركة العربية الصينية في جنوب تونس بحيث يصل الإنتاج إلى 960 ألف طن سنوياً.

وفي دراسة عن العلاقات المصرية-الصينية، رصد الباحث العشرات من الاتفاقات بين الدولتين لتشجيع الاستثمارات الصينية في مصر(25).ولكن معظم تلك الاتفاقات لم ينفذ. وقد دعا ذلك إحدى المتخصصات العربيات في الشؤون الصينية إلى أن تقول في بحث لها عن العلاقات المصرية-الصينية، أي تلك العلاقات "تعاني عدداً من المشكلات والعراقيل الهيكلية والتي ربما تحول دون تطوير ذلك المستوى من الصلات"، وتذهب إلى القول أن "حدوث تغيير يعتد به في العلاقات المصرية-الصينية بما يجعل هذه العلاقات جد مختلفة عن أنماطها الماضية هو أمر لا يبدو متوقعاً."(26).

وبصفة عامة يلمس الأمر إحباطاً مصرياً لاستمرار العجز في الميزان التجاري المصري-الصيني وتدني حجم الاستثمارات الصينية، وتردد الصين في الدخول في مشروعات مشتركة مع مصر، وهو إحباط ليس مقصوراً على مصر، ولكنه يشمل دولاً عربية أخرى. وفي المقابل تقف تايوان جاهزة للدخول في سوق الاستثمار ونقل التكنولوجيا في العالم العربي، وقد دخلت بعض الدول العربية ذات العلاقة التاريخية مع الصين بالفعل في مشروعات مشتركة مع تايوان. ذلك أنه لما كانت الحقبة الراهنة هي حقبة المصالح الاقتصادية بالأساس، فإن بعض الدول العربية بدأ يلجأ إلى تايوان كشريك اقتصادي مبرراً ذلك بأن حجم صادراته إلى تايوان ذات العشرين مليوناً يفوق حجم صادراته إلى الصين الشعبية ذات الألف ومائتي مليون. فمن الملاحظ مثلاً أن حجم صادرات مصر إلى تايوان خلال التسعينات يبلغ حوالي 50 مليون دولار وهو رقم يمثل ثلاثة أمثال متوسط حجم صادرات مصر إلى الصين الشعبية خلال الحقبة ذاتها.

وفي تقدير الباحث، فإن العرب والصينيين في حاجة إلى بناء مشاركة تقوم على تبادل المصالح الاقتصادية والسياسية. فالصين لها مصالح قوية في ضمان استمرار تدفق النفط العربي علىأسواقها ومصانعها. فقد بدأت الصين منذ سنة 1993 في الاتجاه نحو الوطن العربي لاستيراد النفط، وفي تلك السنة استوردت الصين 46% من وارداتها النفطية من الدول العربية الخليجية وزادت تلك النسبة سنة 1995 إلى 50%. كذلك، فالصين في حاجة إلى الأسواق العربية كمنافذ لصادراتها. صحيح

أن الصادرات الصينية إلى تلك الأسواق لا تمثل نسبة مهيمنة من إجمالي صادراتها، ولكن الأسواق العربية لا تعد مهمة لذاتها فقط، ولكنها لأنها تشكل مدخلاً ونقاط انطلاق لأسواق أخرى. كذلك، فالعرب في حاجة إلى التكنولوجيا الصينية، ليس بمعنى نقل التكنولوجيا الجاهزة، ولكن بمعنى نقل خبرات تطوير وتوطين التكنولوجيا لكي تتلاءم مع الاحتياجات المحلية، كما أنهن بحاجة أيضاً إلى الأسواق الصينية لتصدير النفط والمواد المصنعة. ومن ثم، فإنني أتصور أن مشروعاً للمشاركة العربية– الصينية جدير بالدراسة. وعلينا أن نتأمل خبرة مشروع المشاركة الأوربية– المتوسطية الذي طرحه الاتحاد الأوروبي سنة 1995، وهو يتضمن أبعاداً اقتصادية (منطقة تجارة حرة)، وسياسية (أسس التعاون السياسي)، وثقافية واجتماعية(حوار ثقافي واجتماعي). إن هذا الحوار الصيني– العربي يجب أن يسفر عن تكوين هيئة مشتركة لصياغة مشروع للمشاركة العربية– الصينية على غرار مشروع المشاركة الأوربية– المتوسطية والمشاركة الخليجية– الأوربية ويضع في اعتباره خصوصيات العلاقات العربية– الصينية. وفي هذا الصدد، فإن العرب والصينيين لن يبدأوا من فراغ. فهناك آلية التشاور التي أنشئت بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في 27 سبتمبر سنة 1996. وفي إطار هذه الآلية تقوم الصين ودول المجلس بالتشاور دورياً في كل المجالات. إن دول الوطن العربي المتوسطية والخليجية في طريقها إلى الدخول في مشاركات استراتيجية مع الاتحاد الأوربي، ومالم يبدأ العرب والصينيون على الفور في بناء مشاركة استراتيجية، فإنني أخشى أن القرن الحادي والعشرين سيشهد مزيداً من النزول في العلاقات العربية– الصينية.

خاتمـة:

تمر العلاقات العربية– الصينية بمرحلة دقيقة تتطلب مراجعة نقدية للإنجازات التي تحققت، وللعقبات التي تحول دون تطوير تلك العلاقات بما يتماشى مع وزن العرب والصينيين في المجتمع الدولي. ومن المؤكد أن أحد مصادر الخلل الراهن في العلاقات العربية– الصينية يعود إلى الطرف العربي؛ إذ أن الصوت العربي ليس متجانساً كما، أن المصالح العربية فيما يتعلق بالتعامل مع الصين ليست متماثلة، كما أن ما لدى العرب من تكنولوجيا ربما لا يشكل دافعاً قوياً لتطوير تلك العلاقات. ومن ثم، فإن جزءً مهماً من مسؤولية تطوير العلاقات العربية– الصينية يقع على العرب، ولكن جزء آخر يقع على عاتق الصين، وذلك على الأقل لحماية مصالحها التجارية، والنفطية، والاستراتيجية في الوطن العربي، وفي تقديري، فإن استمرار الوتيرة الراهنة للعلاقات العربية– الصينية سيؤدي في خلال سنوات معدودة إلى رسوخ إدراك عربي أن الصين لم تعد عاملاً مؤثراً في معادلات الشرق الأوسط، فإنه من الأفضل بناء مشاركات استراتيجية مع القوى المؤثرة في تلك المعادلات، وهو أمر لا يتفق مع المصالح الصينية في المدى البعيد. لقد أمكن حتى الآن حماية تلك المصالح استناداً إلى سجل الإنجازات العربية– الصينية المشتركة طوال العقود الثلاثية التالية للحرب العالمية الثانية، ولكن هذا السجل إذا لم يتم تجديد وتنشيط وتطوير عناصره، فإنه لابد وأن يتآكل بفعل تحلل تلك العناصر.وفي تقديري، فإن المصالح العربية الصينية المشتركة تدفع في هذا الاتجاه ليس فقط بحكم التراث التاريخي والثقافي المشترك ولكن أيضاً بحكم التحديات المشتركة التي يواجهها العرب والصينيون في ظل نظام عالمي يصر على "تنميط" العالم في قالب غربي.

❑❑

❑ هوامش البحث

1- جعفر كرار أحمد، "العلاقات التاريخية بين شبه الجزيرة العربية والصين منذ ظهور الإسلام وحتى أوائل القرن العشرين"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 92(24)، يناير - مارس سنة 1999، ص 170.-145

2- بدر الدين حي الصيني، العلاقات بين العرب والصين، (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1950).

محمد محمود زيتون، الصين والعرب عبر التاريخ، (القاهرة: دار المعارف، 1964).

محمد تواضع، الصين والإسلام، (القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية للأخوان المسلمين، 1945).

3- شاكر الدبس، الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة، (دمشق: مطبعة الإنشاء، 1948)، ص 122-468-

.476
China and the United Nations, (New York : The Manhattan Publishing Compand, 1959), pp . 110-114.

4- راجع:

محمد السيد سليم، "الصين الشعبية والقضية الفلسطينية، السياسة الدولية، 25، يوليو سنة 1971، ص 65.

سامي مسلم "الصين والقضية الفلسطينية 1976-1981)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1982).

Nigel Disney, “China and the Middle East,” MERIP Reports, No . 63.pp3-18.

John Cooley, “China and the Palestinians,” Journal of Palestine Studies, 1(2), Winter 1972 pp. 19-34.

Lilian C. Harris, “Chin’s Relations with the Pco, “ Journal of Palestine Studies, 7(1) , Autumn 1977, pp. 123-154.

5- في تفاصيل تلك السياسة: محمد السيد سليم، المرجع السابق.

6- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، السياسة الدولية، 34(132) أبريل سنة 1998، ص 127-.143.

7- تصريحات منشورة في الأهرام، 1977/7/19.

8- “China Puts Forward Principles Standpoints,” Xinhua News Agency , (Via Comex). 1997

9- أبو بكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود"، السياسة الدولية، 34(134)، أكتوبر سنة 1998، ص 190-.193.

10- المرجع السابق.

11- تعقيب د. محمد السيد سعيد على بحث السيدة/لوهيتشنج، المنشور في العرب والصين، (عمان، منتدى الفكر العربي، 1987)، ص 60.

وأثناء زيارته للصين سنة 1998، التقى الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي برئيس الوزراء الصيني شو رونجي. وفي المحادثات أشار الأخير إلى أن الصين "سوف تتعاون مع المجتمع الدولي وتحث الأطراف المعنية على اتخاذ مواقف مرنة وعملية تقضي إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة لقضية الشرق الأوسط".وقد ردالأمير عبد الله مؤكداً أننا "نأمل أن تلعب (الصين) دوراً أكثر نشاطاً وأهمية في قضية الشرق الأوسط."الرياض" (السعودية)، 15/10/.1998.

12- ثناء فؤاد عبد الله، "العلاقات الصينية الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد"، السياسدة الدولية، 35(137)، يوليو سنة 1999، ص 46-55.

معتز سلامة، "توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية، "السياسة الدولية"، 33 (129)، يوليو سنة 1997، ص 123-.128.

13- راجع مثلاً:؛

محمد السيد سليم "الصين في ظل نظام القطبية الثنائية"، في مصطفى الحمارنة، محرر، العرب في الاستراتيجيات العالمية، (عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، 1994)، ص 326-.337

14- النص مأخوذ من:

Jacob Abadi, “Piercing the Bambo Curtain , the Triumph of Israel’s China Policy”, Mediterranean Quarterly, 5(3).

15- حسين العطار، العرب والصعود الصيني في مطلع القرن الحدي والعشرين، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سلسلة كراسات استراتيجيةرقم 20، 1999)، ص 48.

16- جمال زهران، "العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع دولية جديدة"، في مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة، محرران، العرب ونظام عالمي جديد، (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، 1998)، ص 264.

17- العرب والصين، المرجع السابق، ص 71-.72

18- P.R. Kumarawamy, Israel, China Odyssey, (New Delhi: Institute for Defense Studies and Analyses, Delhi Papers, No. 2, 1994).p55.

19- التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1991)، ص .109

20- جمال زهران، المرجع السابق، ص .258

21- تصريحات منشورة في الأهرام، 1997/7/19.

22- د. جواد العناني، "علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي"، في العرب والصين، المرجع السابق، ص 105-118.

23- راجع تلك المقترحات في : المصدر السابق، ص 123-.126

24- جعفر كرار أحمد، "العلاقات المصرية- الصينية: الواقع والمستقبل"، السياسة الدولية، 24(132)، أبريل 1998، ص 160.

25- المرجع السابق.

26-حنان قنديل، "العلاقات المصرية- الصينية"، (بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ديسمبر سنة 1998)، ص1.

❑❑❑

الحـوار بين الثقافـــة الصينيـــة والثقافـــة العربيـــة في القرن الحادي والعشرين موقـف الصين من بعض القضايا العربية

د. كامل صالح أبو جابر

خلفية تاريخية:

نابليون بورنابارت، إذ يقول: *"**هناك مارد نائم. دعه ينام، لأنه حين يصحو سيحرك العالم (1)**"*

***

الصين بلد عريق في الحضارة الإنسانية، تتالت عليه، منذ أن أصبح أحد أهم المراكز الحضارية في العالم منذ نحو ثلاثة آلاف سنة، عدة سلالات إمبراطورية حاكمة. وكان تركيز السلطة بيد الإمبراطور، ومن حوله في العاصمة أمراً مألوفاً.

وبحيث كان همّ الإمبراطور الرئيسي هو الأمن والاستقرار كقيمة تسمو على أي قيمة أخرى. وحين كان يجري أي اختلاف بين سلالة حاكمة وأخرى؛ فقد كان هذا الاختلاف في معظمه حول الشكل ونادراً ما كان يتعلق بالمضمون. وهكذا اعتاد الشعب الصيني، عبر هذه القرون الطويلة، على طاعة الدولة، مطبقاً بذلك تعاليم المعلم كنفوشيوس، إذ يقول: "احترم أبوك، وكن مخلصاً للدولة، وابن لنفسك سمعة طيبة. وقد كان الاعتقاد سائداً أن طاعة الإمبراطور الجالس على عرش التنين هي طاعة السماء حيث أن السلطان يتمتع بالثقة الإلهية (Madame from Heaven). وهكذا فلا يجوز الخروج على طاعة الدولة إلا إذا فقد الإمبراطور هذه الثقة السماوية، حيث يصبح فقدان هذه الثقة واضحاً، حين تكثر الأوبئة والمجاعات ومن ثم القلاقل الاجتماعية مما يحتم الخروج على طاعة هذا الحاكم، واستبداله بحاكم آخر، يصبح تلقائياً ابن السماء المتمتع بالثقة السماوية، التي هي، بالتالي، انعكاس لرضا الشعب، وحيث يقول المثل الصيني الشعبي "ترى وتسمع السماء، كما ترى وتسمع الجماهير".

وهكذا فلم يكن غريباً أن يقوم الرئيس ماوتسي تونج في 1949/10/1 بالوقوف عند "بوابة السماء" في ميدان تيانمان في بكين لإعلان قيام النظام الشيوعي، ومن ثم محاولة إجراء تغيير جذري للمضمون السياسي الاقتصادي والاجتماعي التقليدي للحياة في الصين هذه المحاولة التي مازالت قائمة إلى اليوم، لإحلال ثقافة سياسية جديدة محل الإرث التقليدي الذي كان أحد أهم محاوره الاعتقاد بأن الصين هي "المملكة المتوسطة المكتفية ذاتياً، ولذا لا حاجة بها لإقامة علاقات مع دول العالم الأخرى، مما شكّل عائقاً أمام قيام علاقات لها مع دول العالم على نحو حديث، حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر: هذا القرن الذي أصبحت فيه البلاد فريسة سهلة للدول الغربية التي استغلتها على أبشع صورة، الأمر الذي مهّد لثورة الرئيس صن يات صن عام 1911 منهيّاً عهد الإمبراطوريات. وقد شهدت الصين منذ سقوط الإمبراطورية، حتى عام 1949 فترة اضطرابات وحروب أهلية واستعمار، ولعلها من أسوأ الفترات التي مرت بها إبّان تاريخها الطويل.

مثل هذه العجالة التاريخية والخلفية للإرث السياسي والاجتماعي ضرورية لمحاولة فهم مسار السياسة الخارجية الصينية، إذ يبدو واضحاً الآن أنه، وعلى الرغم من اعتماد مبادئ الماركسية، التي اصطبغت حتماً بتعاليم ونهج ماوتسي تونج الثوري كثورة الفلاحين، أكثر منها ثورة الطبقة العاملة: ثورة أرياف لا ثورة مدن؛ الأمر الذي يفسر استمرار الثقافة التقليدية للشعب

الصيني المتسامح إلى اليوم. ومع قيام الثورة الماوية؛ عادت البلاد مرة أخرى إلى تركيز السلطة في رأس الدولة، التي اعتمدت الشيوعية بمضمونها الماركسي الاجتماعي، الذي تسمو فيه قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية على أي قيمة أخرى كعقيدة اجتماعية. وقد اختلفت الشيوعية في الصين عن تلك في الاتحاد السوفياتي، حيث لم تكن هنالك محاولة جادة للقضاء على إرث التسامح التقليدي الصيني أو البراغماتية، بالإضافة إلى الابتعاد عن اللجوء إلى العنف قدر المستطاع.

وقد كان من أهم عناصر فكر ماوتسي تونج أن جعل من العقيدة الشيوعية مؤشراً مرناً تهتدي به الدولة لأغراض التنمية، ودفع عجلة التغيير، على عكس ما حصل في الاتحاد السوفياتي، حيث حاولت اللينينية الستالينية هندسة المجتمع، ليتطابق مع متطلبات العقيدة، وليس عكس ذلك؛ الأمر الذي فرض اللجوء المتعاظم إلى القوة والقهر والقمع، بدلاً من التثقيف أو إعادة التثقيف "السياسي كما كان يحدث في الصين.

ولأسباب تاريخية كثيرة لم تقم هناك علاقات حقيقية بين الصين والدول العربية إلا بعد قيام النظام الشيوعي عام 1949، فيقول الأستاذ جاو دونج جانج مدير دائرة دراسات العلاقات الدولية في معهد دراسات غرب آسيا وإفريقيا في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية إنه على الرغم من أن العلاقات العربية الصينية ابتدأت إبان عهد سلالة الهان الحاكمة قبل حوالي ألفي عام إلا أن الشرق الأوسط بالنسبة إلى "الصين الحديثة كان مكاناً بعيداً، غير معروف للدولة الصينية، وكذلك على صعيد الدراسات الأكاديمية، ولم يكن محط اهتمامهم... وكانت مصر أول دولة عربية أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين في أيار 1956... ويضيف: ولعله بسبب دعم الصين للفلسطينيين حرمت الصين من إقامة علاقات مبكرة مع إسرائيل(2).

ولكن منطقة الشرق الأوسط بقيت على هامش اهتمامات السياسة الخارجية الصينية حتى الثمانينات من هذا القرن. ولم يصبح هناك اهتمام عملي حقيقي إلى بعد إصلاحات 1978 ونهاية الحرب الباردة، حيث تبدي الصين الآن اهتماماً كبيراً بعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك فإن الصين قد ساهمت في المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بالأمن، والمياه، واللاجئين، وساهمت كذلك في المفاوضات والمؤتمرات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الإقليمي.

دنج تشاوبنج:

وهكذا نجد القيادة الصينية التي تلت وفاة الرئيس ماوتسي تونج عام 1976 الذي كان يعطي الأولوية للعامل السياسي على الاقتصادي داخلياً وخارجياً، تعود لتركيز بدرجات متفاوتة على إرث المرونة أو البراغماتية الصيني التقليدي؛ الأمر الذي يفسر استمرار اعتماد القيادة الصينية، حتى هذه اللحظة الإصلاحات الأربعة للرئيس هواكوفنغ عام 1978، التي تبناها فيما بعد الرئيس دنج تشاوبنج، التي تركز على التنمية الاقتصادية، بدلاً من التركيز على المجال السياسي والطهارة العقائدية، بحيث تجري محاولة جادة لتعايش حقيقي بين بعض معالم الاشتراكية والرأسمالية معاً. وهذا أمر آخر، لابد من العودة في تفسيره إلى التراث الصيني، الذي كان دوماً يحاول التناغم والتكيف مع الطبيعة لا قهرها، ومن ثم الجمع بين النقائض لا محاولة سيطرة طرف على آخر. والتراث الصيني يقرّ بوجود التناقض في الحياة، إلا أن التطور والتغيير في نهاية المطاف هما نتيجة استمرار جدلية هذا التناقض، لا القضاء عليه، الأمر الذي يفسر إصرار ماوتسي تونج على ما كان يسميه، "ديمومة الثورة". ويعود الفضل اليوم للرئيس دنج تشاوبنج، الذي تبنّى شعار "المسيرة الطويلة الجديدة" الاقتصادية، لإخراج الصين من عزلتها العقائدية والسياسية على صعيد العالم.

ومنذ استلامه السلطة قام الرئيس الراحل دنج تشاوبنج بالتركيز على الإصلاحات الاقتصادية، الهادفة إلى جعل الصين دولة تعتمد على مواردها وقوتها الذاتية، من خلال تطوير قدرتها التكنولوجية، لمواكبة ما يجري في الغرب.

وهكذا ارتقت أولوية التنمية الاقتصادية على أولوية الشؤون السياسية، مما حتم على الصين ضرورة الدخول في حوار جدي -على مختلف الصعد- مع الغرب، وموادعته وأحياناً مهادنته، لا من أجل البقاء فحسب، بل والتطور كذلك.

واعتراف الصين هذا بالطاقة الغربية الهائلة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً، كذلك، يفسر السياسة الصينية على مدى العقدين الماضيين، حيث تتفادى الصين بحكمة متناهية أي مواجهة مع الولايات المتحدة خاصة والعالم الغربي عموماً. وهذا بالطبع لا يعني أن الصين لم تتخذ، ولا تتخذ الآن، مواقف عقائدية مبدئية من بعض القضايا، ولكنها لا تسمح لهذه القضايا أو الأزمات أن تجرها إلى أكثر من تسجيل موقف، يستند في أغلب الأوقات إلى سند قانوني، قد تختلف شدته أو حدته من أزمة إلى أخرى. وبالمقابل فإن السياسة الحكيمة الهادفة إلى حماية المصالح الوطنية الصينية، بالدرجة الأولى، فرضت على الغرب، واليابان، وهي القوة الإقليمية الكبرى الثانية في منطقة شرق آسيا، الاعتراف بهذه المصالح الصينية وأخذها بعين الاعتبار فضلاً

عن إفساح المجال الحيوي لها للتصرف حسب مقتضى الحال.

ولعل خير دليل على المرونة الهائلة للقيادة الصينية ذلك المثال الواضح لتصرف الصين مع موضوع هونج كونغ، وسماحها باستمرار تعايش مسارين سياسيين اقتصاديين متباينين، إلى حد كبير أيضاً ومختلفين من سيادة واحدة، فالقيادة الصينية لم تسمح للتخشب العقائدي الماركسي بأن يطغى على متطلبات الحياة.

وهكذا، ومع ظهور النظام الدولي الجديد أحادي القطب، منذ بداية عقد التسعينات من هذا القرن، اعترفت به الصين وتكيفت معه، ولو ضمناً، ولا إذعاناً بواقع مفروض عليها، بمقدار ما هو ضرورة لبناء القوة الذاتية التي تفرض الانتقاء الأصلح، وبالذات فيما تعتقده الصين مصلحة حيوية، لها. كما وينبغي التنويه بأن هذا الاعتراف الصيني يأتي في ضوء اعتراف الولايات المتحدة بمركز الصين كدولة عظمى لها مصالحها الإقليمية والدولية.

لقد استفادت الصين من تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي، واستخلصت عبرة ضرورة الاعتماد على عقلانية التصرف وانتقائيته لا الانقياد خلف العقيدة، الأمر الذي سمح لها التركيز على تنمية الطاقة الذاتية، من خلال التجربة والخطأ والتطور البطيء، بحيث يتمكن المجتمع بالتالي من استيعاب استحقاقات الانفتاح الاقتصادي، الذي اعتمدته البلاد بعد وفاة الزعيم ماوتسي تونج.

إن أهمية الصين، بالنسبة إلى الدول العربية، منفردة ومجتمعة أمر لا جدال حوله، لا لكونها تحتل مركزاً محورياً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتمتلك حق النقض، كإحدى الدول الخمس الذي تدير شؤون هذا المجلس، وإنما للروابط التاريخية، السياسية، والاقتصادية، والثقافية، التي تربطها بالعرب. هذا بالإضافة إلى مواقفها العديدة المشرفة والداعمة لعدد كبير من القضايا التي تهم العالم العربي. ولكن يجب التأكيد على أنه لا يجوز لنا، نحن العرب، أن نحمّل الصين فوق طاقتها، إذ أنها حين التفاعل مع قضية ما؛ تضع مصالحها معنا ومع غيرنا في ميزان العقل والتدبر، وتتخذ قرارها في ضوء ذلك فالصين، على الرغم من تأكيد بعض قادتها أحياناً على أنها دولة نامية، إلا أنها تتصرف بالفعل كدولة عظمى، يتوجب عليها أن تأخذ بعين الحسبان ردود فعل الدول العظمى الأخرى، وبالذات الولايات المتحدة تجاه موقفها. وهكذا فهي تسمح لنفسها بالحركة.

وهنا لابد من التأكيد على الملاحظات التالية التي يتوجب على العرب أخذها بعين الحسبان، حين التطرق إلى العلاقات العربية الصينية. أما الملاحظة الأولى فتتعلق بحيز المرونة التي تعطيها الصين لنفسها للمساومة أو حتى التراجع، حين أخذها بعين الحسبان ضرورة اعتماد سياسة ما في لحظة تاريخية معينة. ثانياً إن الصين، ومن منطلق الاعتراف المتبادل بينها وبين الولايات المتحدة بمصالح كلا الطرفين الحيوية، لا يمكن لها إلا أن تضع علاقتها مع أمريكا على رأس سلم أولوياتها، وإذا ما تم تعارض أمر ما مع هذه المصلحة التي تعدّها الدولة الصينية أمراً حيوياً؛ فإن هذا الأمر بالطبع يسود على كل ما عداه. فالاعتبارات الجيولستراتيجية للدولة الصينية، فيما يتعلق بالولايات المتحدة، تسمو على كل ما عداها. وبالمقابل فلا بد من ملاحظة أن الولايات المتحدة تعترف بمصالح حيوية للدولة الصينية وتضع لنفسها خطوطاً حمراء لا تقوم هي بالمقابل باحتوائها. ونجد مثلاً أن الرئيس الأمريكي كلينتون، خلال زيارته إلى مدينة شانغهاي، يؤكد أن الولايات المتحدة لن تدعم استقلال جزيرة تايوان ولن تدعم كذلك مسألة عضويتها في الأمم المتحدة(3).

أما الملاحظة الرئيسية الثانية فهي التأكيد على أن الصين ستستمر في إعطاء مسألة التنمية الاقتصادية في علاقتها الخارجية الأولوية الأولى على مدى المستقبل المنظور وأن هذه استراتيجية لا يبدو أن الصين ستحيد عنها –فالهدف الصيني طويل المدى هو بناء القوة الذاتية التي قد تعطي هذه البلاد الفرصة للوقوف على قدم المساواة مع الدولة الوحيدة الأعظم في العالم الآن. مثل هذا الأمر يفسر عدم استعداد الصين لتقديم أكثر من مجرد الدعم السياسي، أو الإعلامي أحياناً، أو المعنوي أحياناً أخرى، وبحيث لا يتعارض هذا الدعم أو يؤدي إلى ضرر حقيقي بالمصالح الصينية الأخرى طويلة المدى. ولعل أحدث مثال على ذلك موقفها من قرار مجلس أمن الأمم المتحدة المتعلق بالسماح لقوات حفظ سلام في كوسوفو وبحيث اقتصرت معارضتها على هذا الأمر بالامتناع عن التصويت فقط، مما سمح باتخاذ هذا القرار بالإجماع.(4)

يتضح مما سبق، أن الصين، وإن كانت على استعداد لدعم موقف عربي معين، مهما كانت أهميته بالنسبة إلى الدول العربية، إلا أنها لن تسمح، بأي حال من الأحوال، بأن يحدث هذا على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة.

***

وتكتسب دراسة أهمية الصين وموقفها على خريطة العالم الاستراتيجية أهمية خاصة بالنسبة إلى مستقبل العلاقات الدولية في العالم على مدى القرن القادم وبالذات في ضوء انهيار الاتحاد السوفياتي كعقيدة ونظام، وفي ضوء ظهور النظام الدولي

الجديد أحادي القطبية.

والأمر على جانب أكبر من الأهمية كذلك في أعقاب اجتياح العراق لدولة الكويت وما تلا ذلك من استمرار وجود نفوذ حقيقي وبارز لا مثيل له للمصالح الغربية بقيادة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي والسيطرة والتحكم بأهم مصادر النفط في العالم من منبعه إلى منطقة استهلاكه.

فما هو الحيز الحقيقي للنفوذ الصيني الذي قد يصبح عاملاً فاعلاً في القضايا العربية؟

تزداد أهمية هذا السؤال في ضوء اعتبار آخر وهو النفوذ الفعلي وربما السيطرة الفعلية لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة على منطقة البحر الأبيض المتوسط وما يحيط بها، بدءاً من جبل طارق، ومروراً بقنال السويس فالبحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب ومضيق هرمز. كما ويجب ألا يغرب عن البال الثقل الحقيقي للأساطيل الغربية في المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي وبالباسيفيكي كذلك. كل هذه أمور لابد من أخذها بعين الحسبان حين التصدي لدراسة مدى اهتمام ومن ثم أهمية القضايا العربية بالنسبة إلى الصين والاعتبارات التي يتوجب عليها أن تدرسها في ميزان القوى والمصالح الدولية والقوى الفاعلة فيها.

وغني عن التأكيد أن الوزن العربي، الذي ما كان بالغ الثقل في الأصل على مدى هذا القرن، هبطت أهميته إلى حدّ كبير منذ بداية انهيار مفاهيم الأمن القومي العربي في أعقاب 1967 وبالذات في أعقاب عاصفة الصحراء 1990.

الصين دولة إقليمية بالإضافة إلى كونها دولة عظمى مهمة تعترف لها الدول العظمى بمكانة خاصة في منطقة شرق آسيا خاصة، ومناطق أخرى من العالم بدرجات متفاوتة. ولكن الصين تسعى وتعمل بجدية متناهية لتتبوأ المكانة التي تعتقد أن حجمها الجغرافي والسكاني يخولها لها. هذا بالإضافة إلى النمو المطرد في اقتصادها، بحيث من المتوقع أن يتضاعف ناتجها القومي الإجمالي مرّة كل حوالي سبعة سنوات(5).

أضف إلى كل ذلك تنامي طاقاتها التكنولوجية والعسكرية، فالمكانة التي تسعى الصين لها هي مرتبة الندّية للولايات المتحدة على الصعيد الدولي لا سياسياً واقتصادياً. وهنا لابد من التأكيد مرة ثانية على النهج الماوي الذي يؤكد على ضرورة بناء القوة الذاتية قبل التوجه نحو الخارج(6). فالصين اليوم منهمكة بتطوير إمكانات مستقبلها.

حقاً إن الصين مرشحة لأن تكون، ربما، أبرز الدول والقوى العالمية على مدى القرن القادم "قوة لابد من أن يحسب حسابها على الصعيدين الإقليمي والدولي"(7).

ويعتقد الكثيرون من الكتّاب المعنيين بالشؤون الدولية المستقبلية أن العالم لن يستمر أحادي القطبية بل ستتبلور الأمور حول قطبين رئيسيين هما أمريكا والصين. مثل هذه الرؤيا تعيد إلى الذاكرة ما طرحه نابليون من جهة، بالإضافة إلى طرح آخر يتضمن "رؤية استقرائية خاصة بالتاريخ، قوامها اقتسام الكرة الأرضية عبر التاريخ بين قوتين، إحداهما شرقية والأخرى غربية(8). ويعزز مثل هذا التصور المستقبلي فرضيات الأستاذ السياسي الأمريكي في جامعة هارفارد صموئيل هنتنغتون في بحثه المتعلق بحتمية صدام الحضارات(9).

ولكن لابد من العودة إلى التأكيد على أن الصين توازن بحذر ودقة متناهية بين كل ما يتعلق بالقضايا العربية ومصالحها مع العالم الغربي، وإن كانت تأخذ بعين الحسبان، وبمنتهى الجدية، أنها الآن أصبحت دولة مستوردة للنفط العربي بشكل متزايد(10)، فالأمر إذن لا يتعلق بمواقف سياسية، أو اعتبارات أخلاقية، أو مبادئ للقانون، أو الشرعية الدولية، بل بما ترتئيه الصين من ضرورة ملحة لمواجهته، وأحياناً محاولة احتواء نفوذ الولايات المتحدة إن أمكن ذلك(11). ومن الضروري، كذلك، الانتباه إلى اعتبارات القيادة الصينية لمتطلبات التحديث الاقتصادي الداخلي التي أكد عليها تصريح السيد جانغ زيمين عام 1994، حيث كرر التأكيد أن الأولوية الرئيسية للصين هي في تطوير نظام دولي سلمي، يسمح لها بإعادة هيكلة وتنمية اقتصادها (12).

وهكذا يتضح أن اعتبارات التحديث الاقتصادي تأخذ مكانة الصدارة في حسابات القيادة الصينية. مما يفرض عليها ألا تسمح بأي تناقض قد يؤدي إلى المواجهة مع الغرب، كما وتأخذ الصين بعين الاعتبار الموقف الأمريكي فيما يتعلق بجزيرة تايوان وقضايا إقليمية أخرى تهمها(13).

ومن الضروري في هذا المقام الإشارة إلى أنه، وبمقدار التوقعات العربية، شعبياً، وعلى مستوى المثقفين كذلك، بمواقف صينية تصب في صالح العرب، إلاّ أن هذه التوقعات لم يصاحبها اهتمام سياسي حقيقي على مستوى الحكومات العربية، ولا

حتى على مستوى الطبقة المثقفة العربية، من جهة أخرى، لمتابعة ومواكبة وتفهم تطورات وتعرجات وتوجهات السياسات الصينية، بشكل متعمق أو جدّي إلاّ باستثناء بعض المبادرات، ومن أهمها مبادرة الأمير الحسن بن طلال لعقد ندوة علمية في عمّان حول هذا الموضوع عام 1994(14).

الصين وبعض القضايا العربية

القضية الفلسطينية:

تعاملت الصين مع تطورات هذه القضية المحورية العربية من منطلق اعتباراتها وأولوياتها عبر العقود الخمس الماضية. فعلى الرغم من قناعتها وإيمانه بعدالة الحق العربي، إلاّ أنها لم تتجاوز الخطوط الحمراء، التي قد تقود إلى تهديد حقيقي لمصالحها مع الغرب.

فالاعتدال، وإلى حدّ ما أيضاً، الحيادية كانتا السمتين الأساسيتين لتعامل الدولة الصينية مع هذه القضية العربية المحورية. وهكذا، وفي ضوء عملية السلام العربية– الإسرائيلية تمكنت الصين من التخلي عن شعار الكفاح المسلح. وتبني موقف الدعم الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط، وقد انتهى بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع دولة إسرائيل عام 1992 أي العام التالي لبدء عملية السلام المنطلقة من مدريد، ومن ثم مشاركتها الفعالة في هذه العملية من خلال استضافتها عام 1993 للجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربية وإسرائيل.

ولعل البيان الصحفي المشترك، الذي صدر عقب زيارة رئيس جمهورية اليمن إلى الصين الصادر في 1992/2/19 خير ما يفصح عن مضمون السياسة الصينية تجاه هذا الأمر، إذ... "أكد الجانبان أن الأطراف المعنية بقضية الشرق الأوسط من واجبها أن تحقق سلاماً شاملاً وعادلاً ودائماً في الشرق الأوسط... باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الاستقرار الدائم والرخاء المشترك في المنطقة"... وبالمقابل أكد الرئيس الصيني للسيد ياسر عرفات، خلال مباحثاتهما في مدريد بتاريخ 1999/4/15 أن الصين تؤيد الحق الفلسطيني العادل، وأنها على استعداد لتأييد الدولة الفلسطينية حال إعلانها(15).

حرب الخليج الثانية: الحصار على العراق:

على الرغم من المصالح الصينية في العراق إلا أن تصريحاتها لم تتعد حتى الآن الخطوط الحمراء التي رسمتها لتعاملها مع الولايات المتحدة، وهكذا قامت الصين بتأييد أول أحد عشر قراراً لمجلس الأمن، والمتعلقة بغزو واحتلال العراق لدولة الكويت، ومن ضمنها القرار 661.

وقد بدت المرونة الصينية واضحة في التعامل مع هذه الأزمة، حين تغيبت الصين، عن التصويت على القرار 678 الذي سمح لقوات التحالف باستخدام القوة لإخراج العراق من الكويت. وقد سوّغت الصين موقفها هذا بالقول: إن القرار يتيح للأمم المتحدة حقاً غير مسبوق للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، الأمر الذي... يشكل سابقة خطيرة في المستقبل.

ومنذ اعتراف العراق باستقلال الكويت 1994 قامت الصين بدعم مبادرات روسيا وفرنسا الداعية لوضع نهاية تدريجية للحصار على العراق. وهكذا قامت بدعم مشروع روسي قدم إلى مجلس الأمن يقضي بتعليق العقوبات المفروضة على العراق لمدة 100 يوم قابلة للتجديد.

ويصبح واضحاً أن السياسة الصينية تجاه أزمة حرب الخليج الثانية تندرج ضمن إطار السياسات التقليدية للدولة الصينية، والتي على الرغم من معارضتها لسياسة الاحتواء المزدوج إلاّ أنها لا يمكن أن ترقى إلى مجابهة صينية غربية. وعلى سبيل المثال يمكن تفسير الموقف الصيني الرافض لعملية فرض الحظر الجوي على العراق، لعدم اتفاقه مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بالإضافة إلى قلق الصين الشديد إزاء الخسارة البشرية والمادية، جراء هذا الخطر والقصف الجوي المترتب عليه.

ولكن هذا الموقف لا يتعدى الخطوط الحمراء التي رسمتها القيادة الصينية لنفسها، وهي التعبير السياسي المجرد؛ الأمر الذي عبر عنه البيان المشترك الصادر في أعقاب زيارة الرئيس اليمني للصين في 1998/2/19 حيث أعرب الجانبان: "عن

اهتمامهما البالغ بالأزمة الحالية الناجمة عن التفتيش عن الأسلحة العراقية...، ورفضهما لاستخدام القوة، أو التهديد بها لأي سبب... وسجل الجانبان تعاطفهما مع الشعب العراقي في معاناته...".

جزر طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى: إيران والإمارات العربية المتحدة:

تتدرج سياسة الصين تجاه هذه القضية العربية المهمة، ضمن سياساتها التقليدية الداعية إلى عدم السماح بانجرارها إلى مواقف غير محسوبة.

والصين التي تعاني من مشاكل تعتقد أنها مماثلة، فيما يتعلق بأمر السيادة على جزر في بحر الصين، وبالذات بجزيرة تايوان، ترى مصلحة عربية في تجميد النزاع في حال تعذر التوصل إلى حل سلمي مقبولة له، وهو أمر لم تتردد هي نفسها في القيام به حيال مسألة السيادة حول تايوان.

الخاتمـــة:

يتضح مما سبق أن السياسة الخارجية للصين الآن تتحكم فيها اعتبارات ومقتضيات التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى اعتبارات موازين القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالصين كما سبق وأسلفنا لا يمكن أن تتخذ أي موقف يهدد فعليّاً علاقاتها مع الغرب عامة، ومع الولايات المتحدة خاصة، مثل هذا النهج العقلاني للسياسة الصينية يجعل من الصعب على الصين أن تتخذ موقفاً متشدداً، تجاه القضية الفلسطينية مثلاً، في حين إن الدول العربية وبالذات السلطة الفلسطينية تنادي وتعمل للسلام. وهذا كان من الطبيعي بالنسبة إلى الصين أن تقيم علاقات سياسية مع دولة إسرائيل في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام، وأن توثق هذه العلاقات، وبالذات فيما يتعلق بالزراعة لتشمل التعاون وتبادل الخبراء وغير ذلك. فالصين تعتقد أن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تسوية عربية- إسرائيلية تقود بالتالي إلى فتح الأبواب للعلاقات الاقتصادية والتجارية.

❐

❐ الهوامش

1- مجلة تايم، 1979/1/1 ص40

2- انظر

Xiadong Zhang , "China,s Interests in the Middle East: Present and Future" Middle East Poicy, vo. VI, NO3, Februaary, 1999, pp150- 159, Passim

حيث يؤكد هذا الأستاذ أن منطقة الشرق الأوسط بقيت على هامش اهتمامات الصين حتى العقدين الأخيرين من هذا القرن. ومن منطلق براغماتي بحت تأسف هذا الأستاذ بسبب عدم قيام علاقات صينية إسرائيلية من وقت مبكرة، إذ لم يتم هذا الأمر إلا بعد بدء عملية سلام مدريد، ويؤكد في نهاية بحثه على أن تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل يجب أن يصبح على قمة أولويات الصين نظراً لتفوقها في مجال الزراعة والبحوث والتكنولوجيا.

3- انظر مثلاً، الوشنطن بوست الأسبوعية 1999/1/18، ص.23

4- انظر صحيفة، هيرالد تريبيون، 1999/6/11 ص.1

5- انظر مقال البرفيسور

Steve Cha,, "Relating "To China", World Affairs Vol/ 161-, NO 4 Spring 1999, p,179.

6- يلاحظ كثير من الخبراء عدم رغبة الصين في التدخل الجدّي في أي مسألة ..؟.. الخطوط الحمراء التي وضعتها هي لنفسها. انظر مثلاً:

Chiting A/S/ The Chinese Calculus of Deterence: India and Cina Ann Arbor, Michigan University Press, 1975

7- لتحديد وتحليل المعايير الاقتصادية والسياسية والعسكرية والقومية للصين، انظر ما ورد في:

"The Next Balance of power", The Economist Special New Year,s Inssue January 3-9, 1998 pp,17- 19 Passim.

8- النابلسي، محمد، أحمد، "الصين والولايات المتحدة قطبان وحيدان لعالمنا"، الحياة 1999/5/26 ص.21
9- نفس المصدر السابق. انظر كذلك:
"Humtington, Samuel, "The Clasof Civitizatiions", Affairs, Summer, 1003.
10- يعتقد بعض الخبراء أن 85% من احتياجات الصين للنفط الخام سنة 2000 لابد من أن تأتي من منطقة الشرق الأوسط انظر:
Rynold, J, China,s Cautious new Pragmatism. In The Middle East, Survival, Vol. 38, No.3 Autumn, 1996, pp. 104 and 110.
11- لمزيد من التفاصيل حول المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية للصين منذ بداية الخمسينات، أنظر: جميل علي زهران، "العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة" شؤون عربية، الصادرة عن الجامعة العربية، 76، ديسمبر 1998، ص 7- 36. وكذلك انظر أنس مصطفى كامل، "السياسة الصينية والصراع العربية- الإسرائيلي "المستقبل العربي، عدد 35، آذار 1981، ص45- .63
12- OP. cit, p 112.
13- انظر ما سبق ص 11 وانظر كذلك:
Douglas T. Stuart and W.T. Tow, A. U. S . Strategy For The Asia Paciffc, Adelphi paper 299 London, Oxford University Press For LI. S. S. 1995.
14- سلسلة الحوارات الدولية، العرب والصين، عمّان، منتدى الفكر العربي، آذار .1978
15- انظر صحيفة، القدس، 1999/4/16، ص1، و21.

❒❒❒

الثقافـــــــة و العصرنـــــــــة

شريف الصيني شي سي تونغ[8]

إنّ الصين والبلدان العربية لهما حضارة عريقة وتربطهما صداقة ضاربة في أعماق التاريخ ومع دخول التسعينات شهدت علاقتهما تطوراً جديداً، إذ أنهما لم يحافظا فحسب على التأييد المتبادل والتعاون الوثيق في الشؤون الدولية، إنما أسسا روابط التعاون المتبادل المنفعة في جمع ميادين السياسة والاقتصاد والتجارة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة. إن الصين تنظر إلى البلدان العربية دائماً أنها صديق مخلص وشريك تعاوني مهم في الشؤون الإقليمية والعالمية.

إن ما يجمع بيننا وبين الشعوب العربية العظيمة لهو كثير وكبير، فنحن وإيّاكم بناة حضارة عظيمة وورثة ماض مجيد.. قدّم أجدادنا للإنسانية مثلما قدّم أجدادكم الكثير مما نفخر ونعتزّ به. فكما أثريتم الحضارة والسجّل الإنساني بعطاءاتكم العظيمة في ميادين الطب والجبر والرياضيات والكيمياء والعمارة وغيرها فقد أعطت الصينية عطاء سخيّاً في ميادين الطباعة وصناعة الورق والبوصلة والبارود والعمارة وغيرها.

من المعروف أن الحضارة الصينية تحتلّ مكانة هامة في تاريخ الحضارة العالمية، فهي واحدة من أقدم حضارات العالم وأحد منابع الحضارات الإنسانية في العالم وكذلك هي الحضارة الوحيدة من بين حضارات البشرية التي قامت واستمّرت وتتطور إلى يومنا هذا. إن الحضارة الصينية لم تنحصر في الأراضي الصينية فحسب، بل انتشرت في دول شرق القارة الآسيوية مثل اليابان وكوريا وفيتنام وغيرها من الدول لتتكون دائرة الحضارة الصينية أو دائرة حضارة شرق آسيا وظلّت الصين تمثّل مركز دائرة هذه الحضارة من القرن الرابع قبل الميلاد إلى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي فورد في "الجدول الزّمنّي للاختراعات العلميّة الكبرى في العالم" إنّ مجموع الاختراعات والإنجازات العلميّة الكبرى الهامّة في العالم في الفترة من القرن السادس قبل الميلاد إلى القرن الحادي عشر الميلادي (231) اختراعاً، كان نصيب الصين منها (135) اختراعاً بنسبة 58.4% وفي الفترة من القرن الحادي عشر الميلادي إلى السادس عشر الميلادي نجد أنّ مجموع الاختراعات والإنجازات العلمية الكبرى الهامة في العالم (67) اختراعاً ونصيب الصين منها (38) اختراعاً بنسبة 54%. وفضلاً عن ذلك فإن الاختراعات الأربع الكبرى في الصين صناعة الورق، الطباعة، والبارود، والبوصلة، قد لعبت دوراً ثوريّاً طليعيّاً لبداية عهد حضاري حديث بعد انتقالها إلى الغرب. فأثّر صناعة الورق على كل مراحل الحضارة الغربية، فلن نكون مبالغين في تقديرها مهما قدّرناه حتى قال فردريك انجلز:

"إن البارود، والبوصلة، وفنّ الطباعة هي الاختراعات الثلاث العظيمة التي نبّأت بقدوم المجتمع الرأسمالي فالبارود قد حطّم طبقة الفرسان، والبوصلة فتحت الأسواق العالمية وأقامت المستعمرات، وفنّ الطباعة أصبح أداة التعليم ووسيلة النهضة العلمية، وقوة دافعة كبرى ومقدمة ضخمة لتطوير الروح الإبداعية."

أمّا العرب فلهم فضل عظيم في بناء حضارة أوربا الغربية الحديثة فقال توينبي المؤرّخ الإنجليزي: "أنّ الدور الذي لعبه العرب في هذا الصدد كان إيجابياً ولا سلبياً فهم لم ينقلوا الفكر الإغريقي إلى أوربا دون أن يمسّوه، ولكنهم شرحوه شرحاً جلا غوامضه، وعلّقوا عليه تعليقاً أزال عثراته، وأكمل نواحي النقص والتقصير فيه."

وفي الحقيقة إنّ عقلية العرب هي التي علّمت ذهن علماء الغرب كيف يدرسون المعضلات، ويحقّقون الشبهات، ويحلّلون المشكلات، وينقّبون عن الأسباب الرئيسية للأمور، ويستنبطون النتائج المترتّبة عليها. فعلاً إنّ العلم العربي لم يكن مجرّد براعة عقلية، بل كان علماً تجريبياً أيضاً لقد كان العرب في القرون الوسطى يمثّلون التفكير العلمي الذي تمثّله أوربا الحديثة. إذ كانوا لم يحتقروا التجارب العلمية، بل آمنوا بقيمها، واتّخذوا وسيلة للكشف عن الحقائق الجديدة، قد أثبت التحقيق التاريخي أنّ العرب هم الذين وضعوا قاعدة "جرّب واحكم" فطبّهم تجريبيّ وفلكهم تحقيقي وهندستهم تطبيقية وكيمياؤهم عملية. نعم إن العرب لم

---

[8] أستاذ بجامعة الدراسات الأجنبية ببكين.

يصلوا في التجريب إلى الدرجة التي وصلت إليها أوربا الحديثة، ولكن مشاهدتهم العلمية وتجاربهم الدقيقة قد هيّأت أسباب تكوّن العلم الحديث. فيمكن أن نقول أن من أعظم الأحداث في تاريخ العلم هو اكتشاف العرب الطريقة العلمية فقد عرفوا العناصر الأساسية لمنهج البحث العلمي. ويكفي أن نذكر هنا ما جاء في الرسالة السابعة من رسائل إخوان الصفاء نصّ الدستور الذي اتّخذه العلماء العرب للبحث العلمي وطريقته ومناهجه وشملت الأسئلة التالية التي يسألها العالم عند بحث كل أمر أو تجربة: 1- هل هو../ يحكم في وجود شيء من عدمه، 2- ما هو../ يبحث عن حقيقة الشيء، 3- كم هو../ يبحث عن المقدار.. 4- كيف هو../ يبحث عن صفة الشيء، 5- أي شيء هو../ يبحث عن طبيعة الشيء، 6- أين هو../ يبحث عن مكان الشيء، 7- متى هو../ يبحث عن زمان الشيء، 8- ولِمَ هو../ يبحث عن فائدة الشيء، 9- من هو../ تعريف الشيء. وبهذا المنهج العلمي وضع العرب أساساً للعلم التجريبي الحديث.

فيمكن أن نقول إنه في العصور الوسطى كانت الحضارة الصينية والحضارة العربية الإسلامية تمثّلان أعلى مستوى للحضارات العالمية وقد قدّمنا أكبر الإسهامات وأعظم المنجزات للحضارة البشرية كلّها. وليس هذا وحده هو ما يجمع بيننا، فنحن وإيّاكم نؤمن بالتكافل الاجتماعي وبالعلاقات الأسرية المتينة وبقيم التعاون والصدق والرخاء وندعو إلى التفاهم والمحبّة والاحترام المتبادل بين الناس فنحن الصينيين والعرب متشابهون في الأخلاق ومتّفقون في المشارب.

ولكن كل ما ذكرناه آنفاً قد انقضى، وأكثر من ذلك أن كل هذه المساهمات والمنجزات قد حقّقها أجدادنا ولا نحن. ومع أنه يحقّ لنا أن نفتخر ونعتزّ به، ولكن لا يصحّ لنا أن ننام عليها ونحن لا نبني مجداً جديداً. إننا نحن العرب والصينيين قد تأخّرنا في موكب الحضارة العصرية منذ زمن بعيد فقد أصبحنا في موقع الضعيف يسير في المؤخرة تابعاً لمن ساروا في الطليعة يشقّون الطريق، ونحن نُدرج مع الشرق الذي يدلّ على الضعف والتخلّف، ومع الجنوب الذي يدّل على الفقر والعجز، ولا من الغرب الذي يدلّ على القوة والتقدّم، ولا من الشمال الذي يدل على الغنى والقدرة، ونحن كنا متقدّمين في مسيرة الحضارة العالمية، فما السبب في ذلك؟ الجواب عنه لا يمكن أن نجده إلاّ في الثقافة.

إذا أردنا أن نتحدّث عن الثقافة فعلينا أوّلاً أن نوضّح مضمونها ونتعرّف على ماهيتها غير أنه من الصعب أن نعطي للثقافة تعريفاً محدّداً. وذلك لأن الثقافة تحتوي على جوانب واسعة متشعّبة.

قد سبق الصينيون الغربيين في بحث معنى "الثقافة"، إذ جاء في أحد الكتب الكلاسيكية الصينية "تشويي": "بحث في الظواهر الفلكية لمعرفة التغيّرات الطبيعية، وبحث في العلوم الإنسانية الاجتماعية لحكم المجتمع عن طريق التربية والإرشاد" يقصد هذا القول إنه يتمّ حكم المجتمع بالتربية والتثقيف من خلال التعرف على كافة جوانب المجتمع. وكانت هذه هي بداية وصف الثقافة عند الصينيين، وذلك في أواخر القرن السابع قبل الميلاد تقريباً. وظهرت كلمة "الثقافة كرمز في اللغة الصينية في عهد أسرة هان الملكية (206 ق. م- 220م) إذ قال ليو شيانغ في كتابه "حول الثقافة والقوة": "حدث اللجوء إلى القوة بسبب عدم الطاعة، وإذا لم يفلح أسلوب التربية الثقافية يمكن أن يتخذ أسلوب العنف". إن هذا التحديد لمعنى الثقافة عند الصينيين القدماء امتد تأثيراً من عهد أسرة هان الملكية إلى عهد أسرة تشينغ الملكية (1644- 1911م) وقد قال العالم المشهور قويان وو في كتابه "التعليقات":: "إن سلوك الأفراد وكذلك كل أنظمة الدولة ولوائحها تتدرج تحت كلمة الثقافة".

سبق الصينيون الغربيين في تفسير كلمة الثقافة، غير أن تفسير الغربيين لهذه الكلمة كان أكثر اتّساعاً وعلماً. فمنذ أواخر القرن الثامن عشر قام الكثير من علماء الغرب ببحث المظاهر الثقافية وتطوّرها التاريخي من خلال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقاموا بوضع شروح كثيرة للثقافة. ومن بين أكثر وجهات النظر تأثيراً نعرض ثلاث نظريات تالية:

النظرية الأولى: *تقول أن الثقافة هي تجربة العلوم الإنسانية وعملية صنع الأدوات وخاصة الأدوات التي اخترعها الإنسان لتسهّل عليه حياته، والتي طوّرها على مر العصور، وهذه العملية تشمل الذكاء البشري وتطوّر قدرة الإنسان المستمرة على الإبداع مع التأكيد على التطور الثقافي.*

النظرية الثانية: *تقول أن الثقافة هي صيغ حياة الشعوب والتي تشمل هوايات الشعوب وعاداتها وتقاليدها مع التأكيد على التواصل الثقافي.*

النظرية الثالثة: *تقول إن الثقافة تتركّب ممّا يحصل عليه فرد من أفراد المجتمع من المعارف والمعتقدات والآداب والفنون والموسيقى والتقاليد والقوانين وغيرها من القدرات الأخرى. وهذه النظرية للثقافة أكثر اتّساعاً وقد وضعت أساساً علمياً لمعرفتنا وفهمنا للثقافة.*

رأى الفيلسوف الروسي لوهسنتار يوجين "إن الثقافة هي الثروات العامة من الثروة المادية والثروة الروحية التي أنتجها

الإنسان من خلال العمليات التطبيقية على مدى التاريخ الاجتماعي."

يوافق البعض على وجهة النظر هذه ويعارضها البعض الآخر، وهكذا لا تنتهي المناظرات في الداخل والخارج حول تحديد مفهوم محدّد للثقافة.

عندما نتطرّق إلى الحديث عن الثقافة فإننا نشعر بأن معناها واضح لدينا، ولكن حين نتعمق في البحث نجد أنها ما زالت غامضة، غير أن الشيء الواضح لدينا أن الإنسان هو موضوع الثقافة ونواتها فما دامت هناك قدرات بشرية فهناك ثقافة، وتختلف الثقافات باختلاف الأجناس والقوميات، يبدع الإنسان الثقافة ويظلّ يستمتع بها ويعيش مرتبطاً بها، ثم يغيّر فيها ويصلح من شأنها.

ويمكن أن نقسّم الثقافة إلى ثلاث مستويات:

1- ثقافة المفاهيم *: وهي تشير إلى التركيب النفسي وأسلوب التفكير ومفاهيم القيم الموجودة لدى أمة ما، وهي تختلف عن الفلسفة وعن الأيديولوجيات، وإنّما هي وسط بينهما لم ترق إلى النظريات الفلسفية فهي شيء غير ملموس أو محدّد المعالم، وهذه هي ثقافة ذات مستوى عميق.*

2- ثقافة الأنظمة *: وهي تشير إلى كل الأنظمة التي تتشكّل كنتاج لعملية التطوير التاريخي أمثلة النظام العشائري ونظام أسماء الأسر ونظام الزواج ونظام التعليم ونظام الاختبارات الامبراطورية ونظام التوظيف ونظام التجنيد.. الخ. وهذه النظم تتغير مع تغير المجتمع بطول مدة بقائها أو قصرها، بإلغائها أو نهضتها، وهذه هي ثقافة ذات مستوى أوسط.*

3- ثقافة الأدوات واللوازم *: هي تشير إلى الوجود المادي المتمثّل في أساليب معيّنة لازمة للحياة مثل الحدائق والمساكن والملابس وطهي الطعام والأدوات المستخدمة.. الخ وكلها من إبداعات الإنسان ولخدمته، وهي مرئية ملموسة فهذه هي ثقافة ذات مستوى ظاهري.*

وبعبارة أبسط إن الثقافة هي كلّ ما أبدعته البشرية من حضارة مادية وروحية تنقسم إلى ثلاث مستويات:

1-الثقافة السطحية هي ثقافة مادية.

2-الثقافة الوسطية *هي عبارة عن الجانب النفسي المصبوغ بالصبغة المادية والجانب المادي المصبوغ بالصبغة الشعورية، وتتمثّل في السلوكيات والنظريات والأنظمة.*

3-الثقافة العميقة *هي رواسب نفسية تبلّورت من اندماج الثقافة السطحية والوسطية معاً وهي تشمل مفاهيم القيمة الإنسانية وأساليب التفكير وتذوق الجمال ومقاييس الأخلاق واعتناق الديانات وشخصية الأمة، فالثقافة العميقة هي الجزء الأكثر ثباتاً في البنية الثقافية فهي روح الثقافة وكذلك يمكن أن نراها كالتقاليد الثقافية.*

التقاليد الثقافية هي القوة والعادات التي تتحكم في الملايين من الناس، وهي عبارة عن الصفات الجماعية اللاشعورية وعبارة عن الشعور الكامن، وعبارة عن العادات القديمة والقوة المستمرة التي يسير عليها الناس وهي قوة روحية لا يمكن إدراكها. توجد هذه القوة وهذه المفاهيم التي توجّهك وتسيطر عليك، دون أن تعرف أنت ذلك، ومهما حاولت التغيير لا يمكنك الهروب من قبضة هذه القوة. وكل أمة لها تراث ثقافي وتقاليدها الثقافية، ولها تصرّفات جماعية لا شعورية. ومضمون هذه التصرفات الجماعية يشمل أسلوب التفكير ومفهوم القيمة وعادات السلوك وعادات العمل.. وجوهر الثقافة هي التقاليد الثقافية، وبالنسبة للتقاليد الثقافية لا توجد مشكلة الاختيار في أن يرثها أولاً، بل هي توجد بداخلك حتى لو لم ترغب في أن ترثها، فهي متأصّلة في سلوكك وتصرّفاتك، وتكوّن عاداتك، وتشكّل فيك السلوكيات الجماعية اللاشعورية التي تتميّز بها قوميتك بالكامل.

نظراً لاختلاف البيئات الجغرافية تتولد الظروف المختلفة التي تشكل ثقافات مختلفة لكل أمة من الأمم، ويتكّون لكل أمة ما يميّزها عن الأمم الأخرى من عوامل نفسية، وأساليب التفكير، ومقاييس التقييم، والنماذج الأخلاقية، والتذوق الجمالي. هذا الاختلاف الثقافي بين الأمم بعد المرور بمسيرة تاريخية طويلة أصبح متأصّلاً بجذور راسخة في دماء كل فرد من أفراد هذه الأمة، ويبدو ذلك كعلاقة قومية في أقواله وتصرّفاته بقصد أو بغير قصد، بل نظراً للرسوخ التاريخي النسبي للثقافة، وبخاصة

الرواسب النفسية العميقة فقد كانت وما زالت تؤثّر تدريجياً بصورة لا شعورية في ماض وحاضر ومستقبل كل أمة من الأمم.

وعلى سبيل المثال فإنّ الثقافة التقليدية الصينية تأتي من البيئة الصينية الخاصة جغرافياً واجتماعياً، وتتّصف بالسمات التالية: 1-التوحيدية، 2-الاستمرارية، 3-اللادينية، 4-الأخلاقية العامة، 5-الوسطية، 6-الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك إنها ثقافة إقطاعية لا رأسمالية، ثقافة زراعية لا صناعية، ثقافة برّيّة لا بحرية، ثقافة الشرح والوصف لا ثقافة التجديد والإبداع، ثقافة المدح والثناء لا ثقافة النقد والانتقاد، ثقافة الشعر وثقافة الطبقة الخاصة ولا ثقافة الطبقة العامة، ثقافة استهلاكية ولا إنتاجية.. فكوّنت هذه الثقافة شخصية الأمة الصينية ومفاهيم قيمها وأسلوب تفكيرها، وسبّبت تقدّم الصين وتأخّرها، فلها إيجابياتها ولها سلبياتها في آن واحد. لنضرب مثلاً إن الثقافة التقليدية تُرجع القيمة الفردية للشخص إلى قيمته الاجتماعية، وتؤكّد على واجباته والتزاماته في المجتمع، وتؤكّد على أن ينصاع الشخص للمجتمع، وإنه يجب أن يطيع ويتبع الجماعة، وفي الوقت نفسه تهمل حقوقه الشخصية وقيمته الفردية. وكذلك تُرجع قيمة الفرد إلى قيمته الأخلاقية، فتصبغ الشخص بالأخلاقيات والمبادئ المطلقة، حتى تهمل الانتماء الطبيعي للشخص، أي تتجاهل الجانب الحيواني في الإنسان، تهمل متطلباته واحتياجاته المادية، فتكبل وتقتل في الإنسان السعي وراء السعادة وروح الإبداع والتطلع إلى الحياة.

قال كنفوشيوس الحكيم الصيني: على رغم الفقر والألم، ولكن يمكن المحافظة على الأمان والسعادة الداخلية، وهذا هو أعلى قيمة للحياة، وهذا يجعل الإنسان أن يرتاح دائماً للوضع الراهن ولا يسعى إلى وراء التقدّم، حتى لا يحاول أن يفعل شيئاً لتغيير أو تحسين وضعه.

وكذلك "كانت الصور الحضارية كلها التي نبتت على الأرض العربية، تعني في المقام الأول بالأخلاق قبل عنايتها بالمزروع والمصنوع، إنها لم تن تقيس قيمة الإنسان بوفرة إنتاجية ولا بكثرة ماله ولا بشدة نشاطه وسرعة خطواته، بل كانت تقيسها قبل أن تنظر في هذه الأمور كلّها إلى سلوكه هل يؤّدي أو لا يؤدّي إلى حسن العلاقة بربّه وبضميره الخلقي وبالآخرين من أفراد الناس."

أما نظرية المعرفة في الثقافة التقليدية الصينية فهي تؤكّد بشّدة على إصلاح وتهذيب الذات وهذا يعني الخلط بين مسألة المعرفة ومسألة تهذيب الأخلاق مما أثّر على التطور المستقل لنظرية المعرفة. ونظراً لأن كنفوشيوس اهتم بمسألة "مراجعة النفس الداخلية" وأهمل الحواس والتجارب، الأمر الذي أدّى إلى وجود خاصية عدم الفصل بين الذاتية والواقعية، وبين المعرفة النظرية والتطبيق العملي. لذلك نجد أن محصلة المعرفة تتّسم بالعفوية والذاتية، بل تتّسم بالغموض وعدم الوضوح، وتكون شاملة عامة غير قابلة للتحليل الدقيق، وتكون مباشرة غير منطقية، أخلاقية غير معرفية، ولهذه الأسباب تتّسم النظرية العظيمة والمفهوم المعرفي التقليدي في الصين بخاصية العموم والغموض والمباشرة.

إن التفكير الحدسي هو أهم أسلوب تفكير نموذجي في الثقافة الصينية، وبمقارنة هذا الأسلوب مع التفكير الوصفي والتفكير التحليلي والتفكير المنطقي، نجد أن التفكير الحدسي يتسم بعدم المنطقية والمباشرة والعمومية والتسرّع، فعدم المنطقية تؤّدي إلى التنبّؤ والتخمين في معرفة الأشياء، والمباشرة تحدّد معرفة الأشياء بشكل منقطع غير متواصل، والعمومية تجعل المعرفة مشوبة بالغموض. وهذه الخاصية في أسلوب التفكير جعلت الصين تتقّدم بدرجة عالية من الفنون والآداب، وتفتقر إلى العلم والمنطق والتحليل للنظريات. فهذا هو سبب من أهم أسباب تأخّر الصين منذ العصر الحديث.

إن الصين قد سلكت الطرق المتعرجة في مسيرة تحديث البلاد، وضحّت بكثير من الوقت والجهد حتى الأرواح فدفعت من أجلها الثمن الغالي، ولكنها -الحمد لله- قد انصرفت من اليوطوبية والتخيّلات، واستبعدت عن الأوهام والتأملات، ونزلت إلى أرض الواقع ابتداءً من الدورة الثالثة للجنة الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني والتي انعقدت عام 1978م فدخلت الصين في مرحلة جديدة من الإصلاح والانفتاح بعد أن استفادت من تجاربها الفاشلة وعبرها المريرة.

إن الصين قد تقدّمت تقدّماً ملحوظاً، وقد أحرزت منجزات لا بأس بها فحدث التطور الاقتصادي والتجاري وما تبعه من قوانين ونظم ومفاهيم جديدة غيّرت وجه الصين. ولكن الصين لا تزال في عدد البلاد الزراعية فما زال هناك سبعون في المائة من سكانها يعتمدون في حياتهم على الزراعة، إنه في الصين بعض الصناعات الحديثة في مقابل أعداد كبيرة من الصناعات المتخلّفة عن مستوى صناعات الدول المتقدّمة، وفي الصين كمية محددة من العلوم والتكنولوجيا لا يقارن بما تملكه الدول الصناعية الراقية، وفوق ذلك ما زالت الصين تعاني من الأمية وشبه الأمية، ومن الأفكار الإقطاعية والرأسمالية الفاسدة، وكذلك لا تزال هناك تصادمات كثيرة بين مفاهيم الحضارة الحديثة والثقافة التقليدية الصينية كالتصادمات بين أجلال القادة وروح الديمقراطية، وبين التقديس والمحافظة على القديم وروح التجديد، وبين الاهتمام بالمثل العليا وإهمال الفعالية، وبين الاهتمام

بالجانب الروحي وإهمال المنفعة المادية، وبين الاهتمام بالتوفيق وإهمال المنافسة، وبين الاهتمام بالموروث وإهمال الإبداع.. – وهذه التصادمات تؤثر وتعرقل سرعة التقدم والتطور في الصين.

إن العصرنة هي تسمية عامة لمجرى تحوّل البشرية منذ ثورة العلوم الطبيعية، وهي كذلك مجرى تاريخي لتحوّل المجتمع من تقليديته الزراعية المقفلة إلى صناعيته المدنية المفتوحة، فمسيرة الاتجاه نحو العصرنة ليست فقط إلى النمو الاقتصادي والتطور السياسي تهدف لها، ولكنها عملية تجديد شامل لأيديولوجية ثقافة مجتمع بشكل عميق وواسع للغاية، فعلينا أن نبني ثقافة جديدة تتّصف بالدمج العضوي على أساس التبادل والتداخل والدمج والاندماج بين الثقافة التقليدية الصينية والثقافات القادمة من الخارج فيجب التعامل بصدر مفتوح مع ما نختلف معه واستخدام التحليل العلمي والاختيار الحذر مع نبذ جميع السلبيات من الثقافات القديمة والحديثة، الصينية والأجنبية، وفي ضوء الأحوال الواقعية للصين، يمكن تطوير الأيديولوجية الذاتية للأمة الصينية وخلق حضارة صينية جديدة تتّسم بالصبغة القومية للأمة الصينية وتتجلى فيها روح العصر الحديث.

وكذلك علينا أن نبني مجتمعاً جديداً يقوم على الحوار والحرية والديمقراطية وحفظ الحقوق لأبنائه واحترام حق الآخر في الاختلاف بعيداً عن التعصب والاستبداد، مجتمعاً منفتحاً قائماً على أساس التسامح الفكري المتبادل، معنى ذلك أنه يسمح لكافة الآراء والتوجّهات بأن تعبّر عن نفسها دون خوف ولا قيود طالما لا تشكّل تهديداً على سلامة غيره وعلى أمن نظام المجتمع العام، لا يكفي في ذلك مجرّد النص الدستوري، وإنما ينبغي أن يتوفّر لدى الجميع حكاماً ومحكومين قبول بمبدأ المنافسة واحترام حق الآخر في الحرية والتفكير وإبداء الرأي، وبعبارة أخرى يجب أن يسود في هذا المجتمع العدل والمساواة، الحرية والديمقراطية، وكذلك يسود فيه اقتناع عام بأن اختلاف وتعدّد الآراء والاجتهادات تظاهرة اجتماعية صحية ومطلوبة.

وفي الأخير اسمحوا لي أن أقول لكم إنه لمن حق الشعب الصيني والشعوب العربية أن تفخر بماضيها العظيم، وبحاضرهما المفعم بالأمل، وبمستقبلهما الواعد بالمزيد من التقدم والرخاء، ومن بناء أمجادهما الجديدة وتقديم مساهماتهما الأعظم للبشرية كلها.

إن المستقبل ملك للثقافات القادرة على النهل من نظيراتها والاستفادة منها والإضافة إليها. فإن الصورة المشرقة للثقافة الصينية والثقافة العربية في مستقبلهما وليس في ماضيهما.

❑❑❑

آثار العرب ومآثرهم في الصين عبر التاريخ

علي لي تشين تشونغ

الفصل الأول

الاتصالات العربية الصينية في التاريخ القديم

1-رحلات اكتشافية قام بها كبار الشخصيات الصينية إلى البلاد العربية في التاريخ القديم، أهمها حسب السجلات الصينية الرسمية:

رحلات تشانغ تشيان (zhang Qian المتوفى سنة 114 قبل الميلاد) أرسله إمبراطور الصين هان وو دى (HAN WU DI سنة 156 قبل الميلاد - سنة 87 قبل الميلاد) من عهد سلالة هان (HAN DYNASTY سنة 206 قبل الميلاد -سنة 220 الميلادية) إلى بلدان الجهات الغربية المتاخمة للصين للتحالف مع القبائل هناك ضد غزو قبائل المغول، وله رحلتان رئيسيتان وكانت الأولى منهما في سنة 139 قبل الميلاد ووصلت بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان والرحلة الثانية في سنة 119 قبل الميلاد لها عدة فروع وصلت إلى غرب آسيا وما بين النهرين وبلاد الشام حتى وصلت بعض الفروع إلى بلاد الروم ويقصد هنا مدينة الاسكندرية التي كانت تحت الحكم الروماني[9].

2-هذه الرحلات هي فاتحة الطريق التجاري بين الصين وغرب آسيا ومنها إلى قارة أوروبا خاصة بعد إدخال الجمل إلى الصين في هذا الزمن مما ساعد كثيراً على النشاطات التجارية العابرة بمنطقة الصحارى في آسيا الوسطى وكانت صادرات الصين الرئيسية هي الحرير والمنسوجات والحديد وأواني الصيني.. وصادرات العرب والفرس الرئيسية إلى الصين العطور والبخور والأحجار الكريمة والعقاقير الطبية والفواكه المجففة والمكسرات.. لذلك سمي بطريق الحرير البري أو طريق العطور البري. ومع الاكتشافات الأثرية الجديدة في منطقة ما بين النهرين وبلاد الشام عن حفريات الأواني الصينية القديمة التي ترجع إلى عهد سلالة شانغ (SHANG DYNASTY) الممتد من القرن الـ 16 قبل الميلاد إلى القرن الـ 11 قبل الميلاد، نستطيع أن نعلم أن التجارة كانت قائمة بين الصين وبلاد العرب في العصر القديم جداً.

3-كان التبادل الثقافي والفني يرافق هذه النشاطات التجارية إذ دخلت فنون الطرب وأدوات الموسيقى والرسم إلى الصين من بلاد العرب والفرس عن طريق الحرير البري ودخلت الديانة البوذية إلى الصين وانتشرت بها من الهند عن طريق الحرير البري في آسيا الوسطى أيضاً.

4-ثم مرت فترات من غزوات قبائل المغول والتتار على الطريق التجاري الذي كان يغلق تارة ويفتح تارة أخرى حتى استقر الأمن في أيام بان تساو (BAN CHAO سنة 32- 102 الميلادية) الذي كان حاكم منطقة حدود الصين الغربية وأرسل أحد قواده اسمه قان ينغ (GAN YING) إلى بلاد الفرس والعرب والروم فوصل بلاد الفرس والعرب دون بلاد الروم وذلك في سنة 97 الميلادية)[10].

5-في الكتب العربية نجد الأخبار المماثلة للاتصالات الصينية العربية القديمة عن طريق الحرير التجاري، "كانت تدمر

---

[9] موجز تاريخ الصين تأليف الأستاذ فان وين لان (FAN WEN LAN) دار نشر الشعب سنة 1965م. جزء 2 صفحة 85-86.

[10] المصدر السابق صفحة 191

(بالميرا) في أوج عزها في فترة ما بين سنة 130-270 الميلادية والكتابات التي اكتشفت في تدمر ترجع إلى هذا التاريخ وأن التجارة الدولية في تدمر كانت تتوسع حتى وصلت إلى الصين[11].

الفصل الثاني

دخول الإسلام إلى الصين يفتح عهداً جديداً للاتصالات العربية الصينية

1-"روى عن الرسول (ص) أنه قال "اطلبوا العلم ولو في الصين". ومع أنه ليس لدينا شاهد تاريخي يدل على أن هذا الكلام قد جاء على لسان الرسول (ص) فليس من المستحيل أن يكون قد عرف اسم هذه البلاد، لأن الصلات التجارية بين بلاد العرب والصين كانت قد توطدت قبل مولده بزمن طويل فكانت حاملات الشرق التي تتلقاها بلاد الشام وموانئ البحر الأبيض تمر بنسبة هائلة عن طريق بلاد العرب. وفي القرن السادس الميلادي كانت بين الصين وبلاد العرب تجارة هامة عن طريق سيلان (طريق الحرير البحري). وفي بداية القرن السابع كانت التجارة بين الصين وبلاد فارس وبلاد العرب هي السوق الرئيسية للتجار الصينيين." ("تاريخ الإسلام" تأليف الدكتور حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية سنة 1953م جزء أول صفحة 328).

2-جاء في "كتاب تانغ القديم". (JU TANG SHU) جزء 4 أنه في السنة الثانية والشهر الثامن واليوم الخامس والعشرين من عهد حكم الإمبراطور قاو زونغ (GAO ZONG) سنة 650-674 الميلادية على العرش) بدأت داشي (اسم بلاد العرب في الكتب الصينية القديمة) ترسل سفيراً لتقديم الهدايا لجلالته." وهو تاريخ يقابل سنة 651 الميلادية وسنة 31 الهجرية أي عهد الخليفة عثمان بن عفان. وهذا تسجيل صيني رسمي للاتصالات الصينية العربية الإسلامية المبكرة على مستوى السفراء ويعتبر تاريخ دخول الإسلام إلى الصين في نظر الصينيين المسلمين.

3-تابعت بعثات عربية بعد ذلك إلى الصين حتى بلغت 39 بعثة ابتداءاً من سنة 651 إلى سنة 798م حسب السجلات الصينية الرسمية.[12] وهو إحصاء غير كامل بطبيعة الحال. ونجد أن نشاطات التجار العرب والرحالة المسلمين كانت ترافق هذه البعثات ولكننا لم نجد نفس النشاطات من البعثات العربية الرسمية إلى الصين في السجلات العربية الرسمية أو الكتب العربية القديمة فيغلب على الظن أن كثيراً ممن قاموا هذه البعثات كانوا سفراء شعبيين من التجار العرب يقدمون الهدايا إلى أباطرة الصين باسم الخلفاء العرب ويسجلون ذلك في الكتابات الصينية الرسمية. وهذا يعطينا دلالة واضحة على أن التبادل التجاري الصيني العربي كان نشيطاً ومزدهراً.

4-يترتب على ما ذكر أعلاه أمران كبيران لم يكونا في حسبان هؤلاء التجار العرب المسلمين أولهما نشر الدين الإسلامي في الصين والثاني مزج الثقافة العربية والثقافة الصينية. وكان العرب المسلمون يبنون المساجد في الأحياء الإسلامية بمدن الصين الكبيرة بطبيعة عقيدتهم. وكانوا يتكلمون اللغة العربية في البيوت وفي أداء الفرائض الدينية وينطقون اللغة الصينية في الأسواق والأعمال وكان أولادهم يدرسون اللغة العربية في البيت أو الفصل الدراسي الملحق بالمسجد ويدرسون اللغة الصينية وثقافتها في المدرسة وأصبحوا هم الأوائل الذين مزجوا الثقافة العربية والثقافة الصينية دون الوعي منهم بذلك، وتوسعت هذه الظاهرة توسعاً كبيراً بعد غزو المغول على للعالم وجلوسهم على عرش الصين..

5-كان للزحف المغولي على غرب آسيا والقضاء على الخلافة العباسية وسقوط بغداد سنة 1258م أثر عظيم على البلاد العربية والإسلامية وكذلك أثر كبير على بلاد الصين أيضاً. وعندما واصل المغول زحفهم على الصين بعد ذلك جلبوا أعداداً كبيرة من رجال القتال والفنيين والعلماء من آسيا الوسطى وجزيرة العرب لمساعدة المغول في القتال وتعمير البلاد بعد ذلك وبرز منهم عدد كبير اشتغلوا بالوظائف العلمية الهامة أو المناصب الرسمية المرموقة." وخلال ثمانين سنة من

---

[11] تاريخ العرب تأليف الدكتور فيليب حتي (PHILIPK HITTI) طبعة صينية ترجمة الأستاذ محمد ماكين دار نشر الشؤون التجارية سنة 1979م جزء أول ص 86

[12] الإسلام والحضارة الصينية" تأليف الأستاذ محمد يوشع يانغ هواى جونغ والأستاذ علي يوى تشن قوى دار نشر شعب نينغشيا سنة 1995م. صفحة 52

حكم المغول للصين شغل 48 مسلماً صينياً المناصب الهامة بين الوزير والحاكم الإقليمي."[13] وإلى جانب ذلك أنشأ الملوك المغول أجهزة علمية متخصصة خاصة بالعلماء المسلمين منها 1–إدارة المرصاد الفلكي. 2–إدارة الصيدلية (الأجزاخانة) للإشراف على تحضير العقاقير العربية للاستعمال الخاص بالقصر–3–إدارة صناعة المدفعية للاستفادة من الفنيين المسلمين في صناعة آلات الرماية وقذائفها 4–إدارة تعليمية خاصة لعلوم المسلمين.. وبدأ التفاعل الحقيقي المثمر بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في عهد سلالة يوان (المغولي، من سنة 1279– سنة 1368م).

الفصل الثالث

آثار العرب ومآثرهم في نقل العلوم الفلكية العربية إلى الصين

1–بناء على ما ورد في كتاب الأنساب لعائلة ما في مدينة آن تشينغ الصينية أن الجد الأول للعائلة اسمه مائيزي (صوت) أصله من العرب حضر إلى الصين في سنة 961م ليشترك في وضع كتاب التقاويم بدعوة من الصين وأنجز الكتاب الجديد بعد سنتين ورفع إلى إمبراطور الصين الذي أجاز الكتاب ومنح مؤلفيه ألقاب الشرف ومنح السيد مائيزي لقب شرف الأمير مع تعيينه رقيباً بالمرصد الفلكي الملكي.[14]

وعلى أساس هذه المعلومات يعتبر السيد مائيزي أول عالم عربي فلكي وصل إلى الصين وأسهم في وضع التقاويم الصينية ونقل العلوم الفلكية العربية المتقدمة إلى الصين منها نظام الإسبوع الذي يحدد على أساسه صلاة الجمعة وكان الصينيون يتبعون النظام العشري لتحديد يوم العطلة. وأدخل كذلك طريق حساب مواعيد الـ 12 برجاً ومواقعها بالنسبة إلى منطقة البروج (زُدياك ZODIAC) وهو الجديد على العلم الفلكي الصيني وكان للعرب كفاءة كبيرة على حساب ذلك لخبرتهم في التنجيم على أساس 12 برجاً. وكذلك طريق العرب في حساب مدارات النجوم الخمسة ومواعيد الكسوف الشمسي والخسوف القمري. وللنجوم الخمسة أهمية خاصة عند الصينيين إذ تمثل العناصر الخمسة والجهات الخمسة: يمثل المشتري عنصر الخشب وجهة الشرق، وتمثل الزهرة عنصر المعدن وجهة الغرب، ويمثل المريخ عنصر النار وجهة الجنوب، ويمثل عطارد عنصر الماء وجهة الشمال، ويمثل زحل عنصر التراب وجهة المركز، والعناصر الخمسة والجهات الخمس هي الأسس لعلم التنجيم الصيني.

ولد السيد مائيزي سنة 921م في جهة البلاد العربية وتوفي في سنة 1005م على أرض الصين.

2–جاء في كتاب "تاريخ يوان" جزء "أصحاب الوظائف" أن الإمبراطور شي زونغ قبل أن يجلس على العرش استدعى العالم الفلكي المسلم جمال الدين وغيره لتقديم كفاءتهم وخبراتهم العلمية. والإمبراطور شي زونغ هو قبلاى خان (سنة 1214–1294م وسنة 1260–1294م على العرش) وأخو مونجك خان وخلفه وهو الذي اتخذ مدينة بكين عاصمة لحكمه ومملكته. ووصل جمال الدين إلى الصين قبل سنة 1260م وكان قد أسهم في تأسيس المرصد الفلكي في مدينة مراغة بآسيا الوسطى وكان العالم الفلكي الرياضي العربي الإسلامي الشهير نصير الدين محمد الطوسي (سنة 1200–1273م) في مراغة للإشراف على إنشاء المرصد وإدارته ويغلب على الظن أن جمال الدين هو أحد زملاء نصير الدين الطوسي في هذا العمل وكان الفاتح المغولي هولاكو (سنة 1219–1265م) قد أسس دولة المغول الايلخانية في إيران سنة 1251–1265م هو الذي أرسل جمال الدين وغيره من العلماء العرب والمسلمين إلى الصين بطلب من قبلاى خان الذي كلف جمال الدين بوضع التقاويم الفلكية الإسلامية لنشرها في الصين ومساعدة المسلمين الصينيين في متابعة حياتهم الدينية وأنجز جمال الدين المهمة سنة 1267م وقدمها إلى قبلاى خان الذي أجازها وأمر بنشرها رسمياً في البلاد باسم "وان نيان لي (تقاويم عشرة آلاف سنة) وهي أولى التقاويم الإسلامية تنشر في الصين بأمر الامبراطور. وأدخل جمال الدين نظام التقسيم الفلكي الإسلامي العربي الذي أساسه 12 برجاً و360 درجة في تقاويمه بدلاً من نظام 28 برجاً الذي كان الصينيون يتبعونه في تقاويمهم. وقدم جمال الدين 7 أجهزة فلكية من اختراعه وتصنيعه إلى المرصد الفلكي الصيني الملكي وتمثل هذه الأجهزة السبعة إنجازاً كبيراً في العلم الفلكي وإضافة ثمينة من المرصد الفلكي العربي إلى المرصد

---

[13] وثائق تاريخ الإسلام في الصين تأليف الأستاذ جمال الدين باي تشويي (BAI SHOUYI) دار نشر شعب نينغشيا. سنة 1982م. صفحة 180-182.

[14] الاسلام والحضارة الصينية ص 146.

الفلكي الصيني وعلى أثر ذلك أمر قبلاى خان بإقامة مرصد فلكي إسلامي في الصين وعيّن جمال الدين مديراً له. وتم إنشاء المرصد الفلكي الإسلامي سنة 1271م في عاصمة المغول الأولى (في إقليم شيلين جول بمنغوليا الداخلية الصينية حالياً) وتولى جمال الدين إدارته وواصل أبحاثه في العلم الفلكي على أرض الصين التي تختلف عن البلاد العربية من حيث المواقع الجغرافية والفلكية وكان يعاونه في ذلك مجموعة من العلماء الفلكيين العرب أمثال كمال الدين وشمس الدين.

3–الأجهزة الفلكية السبعة التي قدمها جمال الدين إلى المرصد الفلكي الصيني الملكي:

1–ذات حلق (ترجمة صوتية) مكون من عدة حلقات عليها درجات لتحديد مواقع البروج ودرجاتها. والحلقات مصنوعة من النحاس.

2–ذات ثبات (ترجمة صوتية) مكون من ثلاث مساطر نحاسية على أحدها درجات لتحديد درجات الزوايا والمسافات بين الأجرام السماوية. المسطر الأول ثابت طوله متران ونصف متر والثاني والثالث متحركان طول كل منهما 185سم. وهوأشبه بالمسطر البطليموسي القديم.

3–رخام معوج (ترجمة صوتية) مكون من رخام سطحه العلوي مائل مركب عليه مسطر نصف دائري عليه 180 درجة لتحديد موعد اعتدال الربيع والخريف.

4–رخام مستوى (ترجمة صوتية) مكون من بيت ارتفاعه أربعة أمتار مع حفر طولي على أرض البيت وفتحة صغيرة على سطح البيت ويعلق على حائط البيت لوح نحاسي نصف دائري ويركب في مركزه إبرة متحركة لتحديد الانقلاب الصيفي والشتوي.

5–كرة سماء (ترجمة صوتية) مكونة من كرة عليها مواقع البروج وحولها عدة حلقات نحاسية مكتوب عليها رقم الدرجات لقياس مواقع الأجرام السماوية.

6–كرة أرض (ترجمة صوتية) مكونة من كرة خشبية فوقها رسوم خرائط البحار والمحيطات (باللون الأخضر) والأرض (باللون الأبيض) وكذلك رسم الجبال والأنهار والبحيرات كالأوردة في جسم الإنسان. وهذا لأول مرة تظهر الأرض في شكل كروي أمام عيون الصينيين وبالرسم الهندسي المجسم ونقل جمال الدين إلى الصين طرق العرب والغرب في رسم الأشكال الهندسية.

7–أسطرلاب (ترجمة صوتية) مكون من دائرة نحاسية وعقربين لقياس ارتفاع الشمس والنجوم وتحديد الليل والنهار.

4–حسب ما ورد في كتاب النسب لعائلة ما بمدينة نانجينغ "أن الجد الأول للعائلة اسمه دار الدين (صوت) أصله العرب مسلم وعالم فلكي ورياضي ووصل إلى الصين سنة 1369م ومعه أولاده الثلاثة. "و" أن الموطن الأول للعائلة اقليم جدة تبعد عن مكة بستين كيلو متراً من آل قريش وأهل الدين الحنيف والأولاد الثلاثة هم الشيخ (صوت) وحما (صوت) وحسن (صوت). وأن امبراطور الصين من سلالة مينغ تاي زونغ (سنة 1368–1399م على العرش) هو الذي منح اسم "ما" اسما للعائلة وهو اسم عائلة الملكة ما لا مي (MA LA MEI) ويعد ذلك شرفاً كبيراً للممنوح. "وكان ما دار الدين وأولاده الثلاثة ما شيخ وما محا وما حسن قد اشتركوا في ترجمة وتأليف التقاويم الإسلامية الجديدة الخاصة بالصين سموها "هوى هوى لي فا" (نظام التقاويم للمسلمين)"[15] ويشتمل كتاب "نظام التقاويم للمسلمين" على أربعة أقسام: القسم الأول التقويم الشمسي والثاني التقويم القمري والثالث حساب سير النجوم الخمسة والشمس والقمر في مداراتها والرابع التنبؤات بمواعيد الكسوف الشمسي والخسوف القمري. والقسمان الأخيران هما الأهم في الناحية العلمية. ويمثل الكتاب أعلى مستوى علمي وصل إليه العلماء الصينيون والعرب في المجال الفلكي في هذه التاريخ القديم. وترجم ما دار الدين وأولاده من العربية إلى الصينية أسماء البروج والنجوم الثوابت مع أنظمتها ودرجاتها. توفي ما دار الدين سنة 1374م وواصل أولاده عمله في المجال الفلكي وكانوا يتنقلون بين المناصب الفلكية الصينية المختلفة ثم تفرق أخلافهم في أرجاء الصين.

الفصل الرابع

[15] الإسلام والحضارة الصينية" صفحة 186-188

في مجال العلم الطبي

1-نجد في "كراسات الأسرار والعجائب" (YOU YANG ZAZU) للعالم الشاعر الصيني دوان تشينغ تشي (DUAN CHENG SHI 802–863م) من عصر سلالة تانغ أسماء النباتات والحيوانات من بلاد العرب والفرس تستعمل للأغراض الطبية مثل المازو واللك".. ووالد دوان تشينغ تشي هو الوزير الأول في البلاط كان له مناسبات كثيرة للقاء بالسفراء فاستغل دوان تشينغ تشي الفرصة يستفسرهم عن هذه النباتات والحيوانات وأوصافها والأمراض التي تعالجها ثم يسجلها في كراساته.

2-هناك كتاب بعنوان "النباتات الطبية الواردة" (HAI YAO BEN EAO) للعالم الشاعر لي شون (LI XUN سنة 855–930م) من الأصل الفارسي عاشت عائلته في الصين عدة أجيال وأجداده التجار العطارون لهم خبرات وافرة بالعقاقير العربية والفارسية وكانت معرفتهم باللغة الصينية وثقافتها معرفة جيدة وسجّل لي شون في كتابه أكثر من مائة نوع من العقاقير الطبية غالبيتها عطور وصموغ عربية مثل عطر الورود والصمغ العربي وصمغ اللكّ وصمغ الكثيراء.. مع تحديد مواطن إنتاجها وزراعتها. كتاب "النباتات الطبية الواردة" دليل قاطع لوصول العلوم الطبية العربية إلى الصين في العصور الوسطى وقد استفاد منها الصيدلي الصيني الشهير لي تشي تشين (LI SHI ZHEN) سنة 1518–1593م) كثيرا عندما ألف كتابه الشهير القيّم" فهارس النباتات الطبية" (BEN CAO GMG MU)[16].

3-مع ازدهار التجارة الصينية العربية وردت إلى الصين أنواع كثيرة من الأدوية العربية مثل اهليلج كابلي واللبان (الكندر) والمسك والصبر والمر والكامون والزئبق والعقيق واللفاح (تفاحة الجن) والبيش (خانق الذئب) ودم الأخوين (دم الغزال أو دم التنين) وعود عطر وجوز الطيب (جوز بوا) وبسباسة القرنفل والفلفل الأسود والزنجبيل والكافور والخروع والباذنجان واليانسون..

4-كان دواء الصين الأساسي هو الشراب المزيج من العقاقير المختلفة بعد نقعها في الماء وغليها على النار وهذا الطريق ليس صالحاً للأدوية العربية التي أكثرها عطور وصموغ وكان الأطباء العرب يصنعون من الأدوية أقراصاً أو مساحيق أو معاجين أو حبات بدلاً من الشراب وأدخلوا بذلك أشكالاً جديدة على دواء الطب الصيني التقليدي ثم صارت هذه الأشكال تقليدية في الطب الصيني حتى اليوم. وكان الصينيون يجمعون الندى من الورود للحصول على العطر الوردي وكان العطارون العرب يستخدمون طريق التقطير للحصول على العطر الوردي الذي يكون أحسن بكثير من ندى الورود من حيث النوعية فانتشر طريق التقطير بالصين بعد ذلك. وكان ذلك في عهد سلالة سونغ.[17].

5-كان الطب الصيني القديم هو الطب العام لا يتميز بتقسيمات واضحة وحدثت التقسيمات لأنواع الأمراض في الطب الصيني التقليدي في عهد سلالة سونغ أيضاً ويغلب على الظن أنه تأثر في ذلك بالطب العربي الذي نقل التقسيم الطبي اليوناني القديم عند أبقراط (سنة 460ق.م –سنة 377ق.م) واتباعه إلى بلاد العرب ثم منها إلى بلاد الصين.

فنجد في سنة 1078–1085م تقسيم الأمراض إلى تسعة أقسام في مستشفى البلاط هي:

1–الباطنية 2–الأعصاب 3–الأطفال 4–العيون 5–الأورام 6–الولادة 7–الأسنان والحلق 8–الجراحة 9–الوخز بالابرة[18].

6-ذكر الأديب العيني الشهير تاو زونغ يي (TAO ZUNGI)عاش بين أواخر عصر سلالة يوان وأوائل عصر سلالة مينغ) في كتابه "أحداث في العزلة" NAM GUN CHUE GING "إنه شاهد طبيباً عربياً مسلماً أخرج سرطاناً حياً صلباً من مخ طفل كان يعاني ألماً شديداً ثم استراح وزال الألم بعد إخراج السرطان."[19]وفيما يبدو أن الطبيب العربي قام بعملية جراحية للطفل لإخراج الورم الخبيث من المخ. وكان اسم السرطان يترجم صوتياً للاسم العربي في الكتاب. ويعد ذلك أول عملية جراحية للسرطان فيما تسجله الكتب الصينية القديمة.

7-في مكتبة بكين (دار الكتب الصينية) وقسم الكتب القديمة المنقحة يُحتفظ بمجموعة من كتاب "وصفات طبية هوى هوى"

---

[16] الإسلام والحضارة الصينية صفحة 255-256.
[17] المصدر السابق صفحة 258
[18] المصدر السابق صفحة 259
[19] المصدر السابق صفحة 262

(HUI HUI YAO FANG) اى "وصفات طبية المسلمين" ومؤلفه وتاريخ تأليفه مجهولان وكان له في الأصل 36 جزءاً بقيت منها أربعة أجزاء فقط، هي الجزء الثاني من الفهارس والجزء الـ 12 والجزء 30 والجزء الـ 34 من الكتاب والأجزاء الأربعة مكتوبة بالصينية في حوالي أربعمائة صفحة بما يقرب من مائتي ألف (200.000) كلمة صينية وتشتمل على 450 وصفة طبية تقريباً. ويختلف العلماء الصينيون المعاصرون في تاريخ تأليفه والأرجح أن يكون تأليفه في أواخر عصر سلالة يوان (الحكم المغولي) وأن يكون مصدره أو أصله كتاب "القانون في الطب" لابن سينا. وفي كتاب "وصفات طبية المسلمين" نجد أسماء الأمراض والأدوية مترجمة صوتياً إلى الصينية حيث لا نستطيع فهمها إلا إذا أرجعناها إلى الأصل العربي أو الفارسي. وفي الكتاب ما يزيد على 230 نوعاً عقارياً عربياً أو فارسياً، منها ما يزيد على 170 نوعاً ذكرها ابن سينا في كتابه "القانون في الطب" ونجد التشابه والاتفاق الشديدين بين كتاب "الوصفات الطبية للمسلمين" الصيني وبين كتاب ابن سينا في استعمال الأدوية واستعمال البدائل منها في حالة عدم وجود هذه الأدوية الأصلية بالصين مثل حب الصنوبر في الوصفة الصينية بديل دينادر (ديودار) في الوصفة العربية وقشر عود الصليب بديل سليخة والعلد الصيني (فدرين) بديل قنطريون.. وهذه نتيجة خبرات وتجارب الأطباء العرب في استعمال العقاقير الصينية فوجودها خير بدائل للعقاقير العربية في حالة عدم وجودها. ومعنى ذلك أن العرب نقلوا الطب اليوناني القديم إليهم في العهد العباسي الأول ثم نقلوه إلى الصين تحت الظروف الخاصة بعد أن طوروه وأكملوه في العهد العباسي الثاني واستفاد الطب الصيني التقليدي منه كثيراً وكان العلماء في العالم يؤكدون أن كتاب "القانون في الطب" لابن سينا وصل إلى أوروبا في العصور الوسطى في الغرب ولم يصل إلى الشرق، ونؤكد على الأقل أن كتابه هذا له آثار واضحة في الكتب الطبية الصينية القديمة أي أنه وصل إلى الشرق في العصور الوسطى أيضاً.

الفصل الخامس

<u>في مجال العلوم والتكنولوجيا</u>

1-**الرياضيات:** لا ينفصل علم الفلك عن علم الرياضيات وكان جمال الدين يعتمد على علم الرياضيات في تأليف التقاويم وحساب مسارات النجوم وكذلك في صنع الأجهزة الفلكية للمرصد الفلكي الصيني واستفاد في هذه الأعمال من علم المثلثات وعلم الهندسة المسطحة للعالم الرياضي اليوناني القديم اقليدس (سنة 320 قبل الميلاد –سنة 275 قبل الميلاد) وعلم السطوح الكروية ونقل هذه المعلومات الرياضية من العرب إلى الصين ونجد من قوائم الكتب المحتفظة في المكتبة الملكية لسلالة يوان كتبا عربية رياضية مثل كتاب "السفينة الهندسية" في 17 جزءاً وكتاب "طريق حساب السطوح" في 15 جزءاً وهو كتاب" مبادئ الهندسة المسطحة في 13 جزءاً لاقليدس اليوناني ومعنى ذلك أن جمال الدين نقل كتاب اقليدس إلى الصين قبل المبشر المسيحي الإيطالي ماتيو ريسي (MATTEO RICCI سنة 1552– سنة 1610م) بثلاثمائة سنة على الأقل. ومن الكتب العربية أيضاً كتاب "الطرق الحسابية" وكتاب المجسطي" للعالم اليوناني القديم بطليمس (نحو سنة 90 – سنة 168م)..[20]

2-**الجغرافيا:** لما قامت دولة سلالة يوان على أرض الصين انتهت فترات الانقسامات والحروب الداخلية في تاريخ الصين في العصور الوسطى وتوسعت المملكة اليوانية توسعاً لا مثيل له في التاريخ السابق وقدم جمال الدين والمثقفون الآخرون اقتراحاً بتأليف الكتاب الجغرافي الموحد للبلاد ورحب الامبراطور قبلاى خان بالفكرة وأمر جمال الدين وزميله ومساعده يو ينغ لونغ (YU YINQ LONG) بالمهمة وانجزاه بعد: سنوات وكان الكتاب تحت عنوان "كتاب الوحدة الكبرى لسلالة يوان الكبرى" أو "كتاب الوحدة الكبرى" بالاختصار ويقع في 755 جزءاً ثم توسع إلى 1300 جزءاً ويعد الكتاب منقطع النظير في التاريخ من حيث سعة محتوياته ووفرة معلوماته ودقة إحصائياته خاصة من الفكرة الأساسية المرشدة للكتاب وهي الوحدة الكبرى للبلاد. ولأول مرة يظهر في عناوين الكتب الصينية القديمة عنوان "الوحدة الكبرى للبلاد" اشترك في وضعه وتأليفه القوميات المختلفة بالصين إذ كان الامبراطور قبلاى خان هو من قومية المغول والوزير المشرف على لجنة التأليف من قومية هان ورئيس لجنة التأليف من قومية هوى المسلمة وإلى جانب ذلك كان عدد

[20] "دراسات في تاريخ قومية هوى المسلمة الصينية" تأليف الأستاذ محمد يوشع يانغ هواى جونغ دار نشر شعب نينغشيا سنة 1991م صفحة 213

كبير من العلماء والمثقفين والموظفين من مختلف القوميات قد اشتركوا في هذه الأعمال.

3-**الهندسة المعمارية:** بعد دخول الإسلام إلى الصين بدا المسلمون يبنون المساجد في أحيائهم وأقدم مساجد بنيت في الصين هي: مسجد هواي تشينغ (مسجد الشوق إلى النبي) في مدينة قوانغتشو ومسجد شينغ جينغ (مسجد الصفاء والنظافة) في مدينة تشيوا نتشو ومسجد شيان خه (مسجد الكركى الملاك) في مدينة يانغتشو ومسجد جين جيا و(مسجد الدين الحنيف الحق) في مدينة هانتشو.. وصار في الصين اليوم حوالي أربعين ألف (40000) مسجد منها مساجد كبيرة وحديثة أو مجددة تمثل الشكل المزيج بين الفن المعماري الصيني التقليدي والفن المعماري العربي الإسلامي.

4-**يذكر كتاب "سيرة الشخصيات من قومية هوى المسلمة الصينية عبر التاريخ** "جزء عهد سلالة يوان أن يخضر الدين (صوت) هو المهندس المعماري المشهور في عهد سلالة يوان هو الذي صمم المدينة الملكية المحرمة والقصور بها وأشرف على تنفيذ المشروع في عاصمة سلالة يوان (مدينة بكين حالياً). يخضر الدين مسلم من الأصل العربي وصل إلى الصين مع مجموعة كبيرة من العلماء والفنيين العرب في عهد قبلاى خان وتولى إدارة الشؤون المعمارية الفنية في قصر قبلاى خان سنة 1260م وقدم في سنة 1263م اقتراحاً لبناء حديقة جزيرة تشيانغ هوا (QIANG HUA) وبدأ المشروع سنة 1264م وأنجز سنة 1266م وحديقة جزيرة تشيانغ هوا هي حديقة بيى هاى (BEI HEI) في بكين حالياً.[21] وفي ديسمبر سنة 1266م تولى يخضر الدين مهمة وزارة الشؤون الهندسية مع الوزيرين الآخرين للإشراف وتنفيذ مشروع إنشاء مدينة القصور الملكية في العاصمة بكين وكان الوزيران الآخران تشانغ رو (ZHANG ROU) ودوان تيان يو (DUAN TIAN YOU) من كبار الضباط العسكريين ويظهر أن مهمتهما كانت الرقابة والحراسة للمشروع بينما كان يخضر الدين يتولى كافة الأعمال الفنية للمشروع من التصميم إلى التنفيذ وأنجز المشروع من حيث الأساس سنة 1274م وجلس الإمبراطور قبلاى خان على العرش بالقصر الجديد ليقبل التحيات والتهاني من الأمراء والوزراء وكبار المسؤولين بالدولة.[22] ومنح الإمبراطور بطبيعة الحال المكافآت الكبيرة والشرف العظيم ليخضر الدين الذي واصل جهوده في خدمة القصر والبلاد حتى الوفاة وتولى ابنه محمد شاه (صوت) مهمة وزارة الشؤون الهندسية بعد ذلك وساهم مساهمة عظيمة في الأعمال الهندسية المعمارية للبلاد وتولى بعدة ابنه مبارك شاه (صوت) وحفيده ميزي شاه (صوت) وزارة الشؤون الهندسية ومعنى ذلك أن الأجيال الأربعة من العائلة الإسلامية الواحدة تولوا بالتتابع مهمة وزارة الهندسة المعمارية وقدموا المساهمات الكبيرة للبلاد.[23]

5-**الهندسة الآلية:** اشتهر الفنيون المسلمون بصنع آلات الرماية وقذائفها في العصور الوسطى واستفاد منهم المغول كثيراً في غزواتهم وبرز منهم اسم علاء الدين واسماعيل في كتب تاريخ الصين. يقول كتاب "سيرة الشخصيات من قومية هوى المسلمة الصينية عبر التاريخ "أن علاء الدين هو معاصر ليخضر الدين ولكنه يختلف عنه في العمل والمهنة إذ كان تخصصه في صناعة المدفع (آلات الرماية) وهو من الأصل العربي وموطنه الأول مدينة الموصل بالعراق ووصل إلى بكين سنة 1272م بأمر من إمبراطور الصين لمساعدة الجيوش المغولية في غزواتها على جنوب الصين وكان معه تلميذه إسماعيل وعائلتاهما، وقد قام علاء الدين وإسماعيل بصنع مدفع نجح في إطلاق القذائف الثقيلة في التجربة أمام الإمبراطور والامراء والوزراء في ساحة كبيرة أمام القصر فأرسلهما الإمبراطور إلى الجبهة الأمامية في جنوب الصين لمساعدة الجيوش المغولية بمدافعهما في إسقاط المدن المحصنة هناك. وتحققت النجاحات الباهرة في ذلك وارتقى علاء الدين في الرتب العسكرية بسرعة حتى وصل إلى رتبة القائد العام لقوات المدفعية للمسلمين سنة 1285م ثم حُوّل إلى المعاش بعد خمس سنوات وخلفه في الوظيفة ابنه فوموجي (صوت) الذي توفي سنة 1312م خلفه ابنه محمد شاه (صوت) في الوظيفة[24] وإسماعيل من الأصل العربي أيضاً وموطنه الأول مدينة النجف بالعراق وحضر إلى الصين ليساعد أستاذه في صنع المدفع وهو الرامي الماهر في إطلاق قذائف المدفع أيضاً وارتقى في الرتب العسكرية بسرعة وتوفي سنة 1274م وخلفة ابنه بوبا (صوت) في الوظيفة وارتقى حتى عين وزيرا للعدل وابنه حسن كان يتنقل بين الوظائف الرسمية المختلفة والابن الثاني لاسماعيل اسمه إبراهيم اشتغل في المدفعية أيضاً وارتقى

---

[21] "سيرة الشخصيات من قومية هوى المسلمة الصينية عبر التاريخ "تأليف الأستاذ جمال الدين باى تشو يي دار نشر شعب نينغشيا سنة 1985م جزء عهد سلالة يوان صفحة 92-93.

[22]

[23] المصدر السابق صفحة 94-95

[24] المصدر السابق صفحة 100-101

إلى رتبة قائد لفرقة المدفعية وتوفي سنة 1329م وخلفه ابنه يعقوب في الوظيفة[25].

الفصل السادس

في مجال الحكم والإدارة

1-السيد الأجل شمس الدين عمر (سنة 1211- سنة 1279م) أصله عربي من آل البيت عاشت عائلته في مدينة بخاري في آسيا الوسطى وأجداده امراء المدينة وحسب ما تسجله كتب التاريخ أن شمس الدين عمر كان من حراس مقربين للإمبراطور جنكيزخان (سنة 1167- سنة 1227م) عندما كان شاباً ثم تولى القيادة العسكرية لمنطقة بشمال الصين والقضاء بمدينة بكين ثم أشرف على عمل الامدادات العسكرية للجيش في الجبهة وعيّن سنة 1261م نائباً للوزير الأول ليشرف على الأمور الهامة العسكرية والمدنية للبلاد ثم حاكماً عاماً بدرجة نائب الوزير الأول لمنطقة شنشي وسيتشوان سنة 1264م واستدعاه الإمبراطور قبلاى خان سنة 1274م وعيّنه حاكماً عاماً لمنطقة يوننان وقال له قبلاى خان أن منطقة يوننان هامة جداً وزرتها في الماضي ولكنها اليوم في حالة عدم الاستقرار والأمن بسبب عدم كفاءة الحكام السابقين وأرى فيك الإخلاص والاتزان وأنت كفء بالمهمة وعمل السيد الأجل شمس الدين عمر 6 سنوات وأنجز خلالها أعمالاً كثيرة وعظيمة نالت التأييد والثناء الواسعين من جماهير الشعب وتوفي شمس الدين عمر سنة 1279م عن 69 سنة من عمره في مدينة كونمينغ ودفن بها.[26]

كان السيد الأجل شمس الدين عمر قائداً عسكرياً شجاعاً ورجلاً سياسياً فذاً صالحاً وكان يولى الاهتمام الكبير بتحسين معيشة الشعب ومساعدة الفقراء ورفع الانتاج الزراعي وتخفيف الضرائب وتحسين ظروف المواصلات ونشر العلم والثقافة وتحسين وسائل الري.. وفي أيام حكمه وصل إلى منطقة يوننان أعداد كبيرة من المسلمين وكان يولى الاهتمام بالمسلمين والإسلام وكذلك كان يهتم بالبوذية والكونفوشيوسية والديانات الأخرى.. لشمس الدين عمر خمسة أبناء الأول منهم اسمه نصر الدين خلف والده في الوظيفة بعد وفاته والثاني حسن كان قائداً عسكرياً لمنطقة قوانغدونغ الثالث حسين نائب حاكم منطقة يوننان والرابع عمرى رقيب اقليم والخامس ما صوفو (صوت) حاكم إقليم. ولهم أعمال وإنجازات عظيمة مثل والدهم سجلت في كتب تاريخ الصين.

للسيد الأجل شمس الدين عمر أخلاف كثيرون في الصين اليوم.[27]

2-اشتهر في تاريخ الإسلام بالصين شخص اسمه بوتشو كينغ (صوت، توفي نحو سنة 1285م هو عاش مخضرماً بين أواخر عهد سلالة سونغ وأوائل عهد سلالة يوان ونشأ في العائلة التجارية من الأصل العربي. وحسب ما سجلته كتب التاريخ أن عائلته انتقلت من جزيرة العرب إلى فيتنام قبل القرن العاشر الميلادي ثم انتقلت في القرن الحادي عشر الميلادي من فيتنام إلى مدينة قوانغتشو بالصين وكانت العائلة الثرية الأولى بالمدينة وانتقلت في القرن الثالث عشر الميلادي من مدينة قوانغتشو إلى مدينة تشيوا نتشو (مدينة الزيتون) بساحل الصين الشرقي وفيما يبدو أنه وعائلته من رجال الأعمال في التجارة الخارجية عن الطريق البحري إذ كانوا يمتلكون عدداً كبيراً من السفن التجارية ولهم حراسة مسلحة قوية لحمايتها من هجومات القراصنة وكان بوتشوكينغ يتولي قيادة الحامية البحرية لمنطقة فوجيان سنة 1274م وكان يشرف على الأمور الإدارية والعسكرية والتجارية في المنطقة في آن واحد. وفي سنة 1276م استسلم بوتشوكينغ وأتباعه لقوات يوان المغولية وعيّنه قبلاى خان قائداً عاماً لمنطقة فوجيان والسواحل الشرقية كافة. وفي أيام حكمه نشطت وازدهرت التجارة الخارجية الصينية وازداد عدد السفن التجارية القادمة من البلدان الأجنبية إلى الصين خاصة من بلاد المسلمين حتى أصبحت مدينة تشيوا نغتشو تعد من أكبر الموانيء التجارية العالمية في العصور الوسطى.[28]

---

[25] المصدر السابق صفحة 102
[26] المصدر السابق صفحة 12-14.
[27] المصدر السابق صفحة 15-27.
[28] "الدراسات في تاريخ قومية هوى المسلمة الصينية" تأليف الأستاذ محمد يوشع يانغ هوى جونغ. دار نشر شعب نينغشيا سنة 1991م. صفحة 117-118.

الفصل السابع

الدراسات العربية الثقافية بالصين والتصورات المستقبلية

1-ما ذكر في هذه الورقة هو القليل من الآثار والمآثر الكثيرة للعرب بالصين عبر التاريخ وكذلك هو القليل من الكثير الذي قام به العلماء والباحثون الصينيون من الدراسات والبحوث حول المساهمات العربية الثقافية والعلمية والفكرية بالصين واندماج الثقافتين العربية والصينية على مجرى التاريخ الطويل وأذكر على سبيل المثال كتاب "الدراسات في تاريخ قومية هوى المسلمة الصينية" الذي تحدث بالتفاصيل عن خمسين عائلة عربية وصلت إلى الصين في عهد سلالة يوان مع بيان مساهماتها وانجازاتها في الصين. وكتاب "سيرة الشخصيات من قومية هوى المسلمة عبر التاريخ" في أربعة أجزاء كبيرة بداية بعهد سلالة يوان إلى الثلاثينات من القرن الـ 20 وهي نتيجة جهود أربعين سنة من العمل والبحث وجمعت الأجزاء الأربعة سيرة 326 من الشخصيات البارزة لقومية هوى عبر التاريخ، وعدد كبير منهم من الأصل العربي واشتملت مساهماتهم وأعمالهم المجالات، السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والعلمي والتكنولوجي والديني.. وكتاب" الدراسات في تاريخ العلم الفلكي الإسلامي بالصين" هو المؤلّف العلمي التخصصي البحث ويقع في 376 صفحة ومؤلفه عالم فلكي صيني معاصر قام بالدراسات المقارنة والتحاليل العلمية الحسابية الدقيقة للعلم الفلكي العربي وتوصل إلى نتيجة الإثبات الكامل والإعجاب العظيم به.. ومجلة "دراسة قومية هوى" تصدرها أكاديمية نينغشيا للعلوم الاجتماعية ونشرت منذ انشائها الأبحاث والدراسات القيمة حول الثقافة العربية والإسلامية بالصين..

2-**التطورات المستقبلية:** مزيد من الدراسات والبحوث حول الآثار والمآثر العربية الثقافية بالصين ويفضل أن تكون هناك مشاركة دولية لتعميقها وتوسيعها ويكون التجميع والتعرف على ما هو متوفر من المعلومات والدراسات والوثائق المتعلقة بالموضوع كأولى الخطوات في سبيل ذلك.

إقامة متحف خاص بالآثار والمآثر العربية بالصين لغرض حفظها وعرضها وبيان الصداقة العربية الصينية عبر التاريخ بصورة دائمة.

مساهمات من منظمة دولية أو الدول العربية الصديقة في نشر وإصدار الدراسات والمؤلفات الخاصة بالموضوع باللغتين العربية والصينية لتوزيعها في الصين والبلاد العربية.

دعم التعاون العلمي والتبادل الفكري بين أطراف المنطقة الدولية والدول العربية والصين وبيان أهمية الحوار في علاقات الأمم والحضارات.



العلاقـــات الثقافيـــة العربيـــة الصيّنيـــة في ظل العولمـــة

الأستاذ: حاتم بن عثمان[29]

الفهرست

1-تمهيد:

حضرات السادة والسيدات،

إن حديث الثقافة شيّق دائماً، شاسع بطبعه، جوهريّ في حياة الشعوب والأمم، أساسيّ في العلاقات الدوليّة وأصبح اليوم يكتسب أهميّة أكبر لدى كلّ الذين يحملون همّاً فكرياً ولديهم وعي حاد بحتميّة إعطاء العامل الثقافي مكانة أرقى في ظلّ المتغيّرات الدوليّة ودورا أسمى في تحديد المستقبل الذي أصبح يشوبه في السنوات الأخيرة ومنذ عقد من الزمن، الكثير من الغموض والحيرة والخوف من المجهول.

لذلك فإني أحييّ المنظّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة الدراسات الأجنبية ببكين على هذه المبادرة الطيّبة المتمثّلة في تنظيم ندوة حول العلاقات الثقافيّة العربيّة الصينيّة تنمّ عن عميق الإحساس بخطورة المرحلة التاريخيّة التي تمرّ بها الشعوب والدّول، وعن مستقبل الثقافة في ظل ما يسمّى اليوم بالعولمة، وعن دور الثقافة ومكانتها، كتعبير عن الوجود الإنساني في سياق ما يحدث باسم الإنسان وما يتمّ بواسطته وعلى أساس فائدته.

أ-الندوة

1-إن لفي تنظيم هذه الندوة على أساس الحوار الثقافي العربي الصيني ما يُنبئ بالأمل في العقل، والثقة في الحكمة،

[29] - رئيس المجلس الأعلى للاتصال (تونس)

والخير في المستقبل.

2–فحوار الثقافات وتقارب الشعوب وتبادل الرُؤى والمواقف واحترام حقّ الاختلاف قيمة مثلى وجب التمسّك بها والدّفاع عنها أمام كلّ أشكال ومصادر مساعي الهيمنة باسم التماثل وأساليب فرض النمط الأوحد في التفكير والسلوك.

3–وإنّ حواراً ثقافيّاً بين الصين والعرب لفيه مثال رائع للبشريّة اليوم عن:

أ–استعداد الشعوب وقدرتها على بناء علاقاتها على أسس الاحترام والندّيّة.

ب–عراقة حضارتين أعطتا الكثير للفكر البشري ولم تعتبرا نفسهما يوماً الأحسَنَ أو الأخْبَرَ، ولم تَسعيا، في أوج عطائهما للهيمنة أو فرض نمط التفكير والسلوك لديهما على أحد.

ج–الحضارة الصينيّة والحضارة العربيّة الإسلاميّة ليستا حضَارتَيْ صدام وصراع وتطاحن كما يدعي بعض غلاة مروّجي الرعب في نهاية هذا القرن، بل هما حضارتا حوار وحكمة وسلم وتعايش.

د–أنّ الثقافة معطى أساسي في حضارتي كلّ من الصين والعرب وأنّ الكائن البشريّ لا يمكن أن يشكّل عنصراً أساسيّاً في مجالي السياسة والاقتصاد بدون إنسانيّته التي لا شيء يجسّدها ويكسبها معنى ماديّاً محسوساً خارج حدود الثقافة وبمعزل عن الثقافة، فلا الاقتصاد يحدّد ماهيّة الكائن البشري ويرسم ملامح شخصيته ولا السياسة تضمن توازنه وتحقّق سعادته إن لم تشكّل الثقافة أسّساً لبناء أيّ مشروع يطمح إلى الارتقاء بالإنسان إلى مرتبة الهدف الأسمى.

أردنا بهذه اللمحات مدخلاً أملاه عنوان الندوة، وتمهيداً أوحاه موضوع المحور الثاني وتحديدا الباب الخاصّ بـ "العلاقات الثقافية العربيّة الصينيّة في ظلّ العولمة الذي نرى فيه تأكيداً لرجاحة اختيار موضوع الندوة.

ب–المحور

إن القراءة السريعة في عنوان هذا المحور ومكوّناته تقودنا إلى الكشف عن مبررات صياغته المعبّرة عمّا يحدونا من إرادة وطموح مشترك.

1–تحتّل الثقافة مكانة مركزيّة في النصّ –العنوان، وبالنظر إلى الارتباط الدلالي لكلمة "ثقافة" بالمكوّنات الأخرى للعنوان، فهي بمثابة المرتكز لبناء موجود بالفعل أو بالقوّة.

2–أسّ البناء هي الصين والوطن العربي وهما قطبان حضاريان عريقان، راسخان في القِدَم على خارطة الكون، يصلان شرقه الأقصى بمغربه الأقصى، وشماله بجنوبه.

هذان القطبان الحضاريان محوريّان في العنوان، كمركزيّة الثقافة فيه ولديهما، كمحور الزمن في الحياة، لا حياد عنه، ولا مفرّ منه، ولا توازن واستقرار بدونه، وذاك شأن حضارتي الصين والعرب.

3–تشدّ أجزاء القطبين علاقات لها وظيفة الربط والالتحام والتواصل والدوام، شأنها شأن الأسلاك المتينة في أيّ بناء تشترط فيه القوّة والصلابة والاستمرار.

4–أمّا سقف البناء وحيز الإنجاز فهو ما يحوم في سماء الكون من قيم ومفاهيم جديدة تسمّى نظريّاً العولمة.

بعد هذه القراءة السريعة في العنوان والإشارات المبثوثة كرافد يعلن بالتلميح والإيحاء عن السياق العام الذي تندرج فيه الندوة ويحدّده عنوان مداخلتنا، نروم الآن توضيحاً أشمل لهذا السياق المحدّد بعبارة "في ظلّ العولمة".

11–العولمة

أ–شكلا

العولمة لفظ جميل، صيغ بسلاسة في كلّ اللغات، تستسيغه الأذن ويألفه اللّسان وتستظرفه الأذهان والحواس كذلك، فهو كالحلم الجميل راود أجيالاً من الساسة والمثقفين، يجعل من الجزء كلاً ومن الكائن كوناً ومن العالم قرية صغيرة.

الأصوات المكوّنة للملفوظ تنمّ عن اجتهاد كبير في الصياغة حتّى لا يبدو اللفظ مستَعاراً أو مستهجَنا في أي لغة من اللغات وحتّى لا يشوبه أي شكل من أشكال الغلظة أو القسوة أو العنف أو الاصطناع، بل يجب أن يكون اللفظ طبيعيّاً تلقائيّاً مألوفا بدءاً بنطقه.

وتمّت صياغة الكلمة في كلّ اللغات على أساس إيحاء الملفوظ بمعاني التشكّل والافتعال الداخلي لشيء ما، أو على أساس الفعل التامّ الاكتمال والاستقرار أو الاثنين معاً، فهو تارة شيء في طور التشكّل، فاتحاً الباب للانخراط الطوعي فيه، وتارة أخرى هو معطى قائم تمّ وانتهى بناؤه وعلى من خلّفه الركب أن يلتحق به.

ب-مضموناً

أمّا إن توقفنا عند المعنى المحسوس لمصطلح راج بسرعة انتشار الصوت، فإننا لا نمسك إلاّ بخيط رفيع منشؤه الوحيد هو الخيار الاقتصادي النيوليبرالي القائم على مبدأ تدويل السوق وتجاوز منطق الحدود بين الدول في انسياب البضائع ورأس المال، وعلى إزالة الحواجز الجمركية التي تمثّل عائقاً أمام اختراق الأسواق والوصول إلى مستهلكي البضاعة الغربيّة في كلّ مكان من العالم باسم قدسيّة قاعدة المنافسة، التي لا مُنافس للغرب المصنّع فيها عمليّاً باعتبار امتلاكه الكلّي للتكنولوجيا ووسائل الإنتاج المتطوّرة وتوفّر السيولة ورأس المال اللاّمحدود لديه.

فالعولمة لا تكتسب معنى ماديّاً إلاّ بالإحالة الضيّقة البسيطة إلى إرادة سياسيّة مرتبطة بفعل اقتصادي تعلّق بمجال تدويل السوق، فنشأت الحاجة إلى إكسابه بعداً ثقافياً حضاريّاً يسنده ويبرّره ويؤمّن انتشاره.

أمّا إن جرّدنا المعنى من بعده الاقتصادي، فإنّ العولمة في المجالات السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة تصبح عديمة الوجود، ولا يكتسب المفهوم معنى إلاّ في الارتباط الفعلي للسياسة الدوليّة بممارسة القوّة الاقتصاديّة الماليّة والإنتاجيّة المتمركزة في جزء ضئيل من العالم، وفي حيز ضيّق من الكون، عبر الشركات المتعدّدة الجنسيات الضاغطة على مراكز القرار السياسي والدافعة إيّاه في اتجاه إيجاد الآليات والأطر والنظريات الضامنة لانتشارها وتوسيع فضاء تحرّكها وبسط نفوذها.

111-العولمة والثقافة

أمّا في المجال الثقافي الذي يهمّنا في ندوتنا هذه، فإنّ الانعدام كليّ لمعنى أو معاني العولمة كما نتصوّرها في مألوف الإحالة على المحسوس الماديّ، مهما بحثنا لها عن سمات ولو نظريّة، إلاّ إذا ما اعتبرنا وسائل الإعلان وقنوات الإيصال الحديثة ثقافة وهو تجاوز وخلط خطير لأنّ هذه الوسائل ثقافيّة وليست ثقافةً، ثم هي أدوات تدويل لثقافة ما، وانتشار مؤمّن لفكر ما ووهمّ بالعالميّة لبقيّة الثقافات التي يتمثل أقصى مطمحها في ألا تفقد جمهورها داخل حدودها.

فالمنطق الوحيد السائد في هذا المجال هو منطق المركزيّة الثقافيّة الغربيّة والانفلوسكسونيّة على وجه التحديد، في معناها وخليفتها الاقتصاديّة النفعيّة البحتة لا غير، حيث أن الثابت الوحيد هو أن الخيارات الاقتصاديّة النيوليبراليّة ولّدت نمطاً في الاستهلاك والسلوك يريد منظّروا العولمة أن يجعلوا منه ثقافة وأن يرتقوا به إلى مستوى الحضارة.

وليس من باب الصدفة أن تنتشر، كتمهيد لتعميم نظريتهم، عبارات ومصطلحات من قبيل: "الحضارة التكنولوجيّة"، "عصر المادّة"، "ثقافة الاستهلاك"، "الاستهلاك الثقافي" الخ.. وأن يصبح العقل آلة ابتكار لأساليب تكييف العقول وتدجينها وتطويع أهوائها وتوحيد أذواقها باسم الربح والنفعيّة، وأن يصبح الجسد في خضمّ ذلك بضاعة أساسية في سوق الإشهار، وأن تكون قمّة النجاح في الحياة هي ألا يفكّر الفرد إلاّ في ذاته المعزولة، ككائن حرّ مستقلّ، همّه الأكبر أن يسمو بالوهم إلى مرتبة الرفاه المادي كقيمة مثلى وحيدة تبرّر الوصول إليها كلّ الوسائل والطرق والأساليب التي كلّما التوت وتشعّبت إلاّ وزادت تدليلاً عن عبقريّة صاحبها وفرط ذكائه.

لذلك أصبح الشعار الرائج المعبّر عن العصرنة والتحديث والمستعمل في الإشهار للتكنولوجيا ووسائل الاتصال هو "Think Different" أي "فكر مختلفاً" ومعناه الواضح بفعل الأمر والرسالة الشخصيّة المباشرة للمخاطب في حميميّة، علاقته بعقله وذكائه وتفكيره هو: "فكّر تفكيرا مختلفاً" "كن مختلفاً"، أي "لتكون مختلفاً، فكّر تفكيراً مختلفاً أو "لتكون مختلفاً، اختلف مع /عن نفسك بالتفكير أوّلاً، ولكن كما نريد لك أن تكون".

أما المعنى الضمني المحمول بالأمر عبر كلمتين بسيطتين سريعتين كالوحي الصادر عن قوّة غيبيّة اصطفت مخاطبها

فهو: "انضم إلى حظيرة الأذكياء، غيّر قيمك ومفاهيمك وآليات تفكيرك وأسلوب حياتك ومقاييس حكمك، تخلّص من شوائب فكرك المتخلّف. كن سبّاقاً للانخراط في حضارة الأرقى والأسمى والأنقى". وكأنّ مجرّد التفكير يغني عن الفعل، وبمجرّد الانسلاخ عن الذات نغيّر الواقع، وأن الوهم هو البديل عن الحقيقة.

وإنّ نوازع إدخال البشرية في بوتقة قيم أفرزها واقع الاقتصاد باعتبارها قيما كونيّة جديدة وبديلة عن كلّ ما سبقها، صالحة لكلّ الشعوب والحضارات، وللزمن الحاضر والعصور القادمة، إنما هي مغالطة تاريخية وحيف وتعسّف على الشعوب والحضارات العريقة في تاريخ البشرية كالحضارة الصينيّة والحضارة العربيّة الإسلاميّة على وجه التحديد.

وليس من باب الصدفة أن يعتبر Samuel Huntington [30]، الخبير الأمريكي في شؤون السياسة الدوليّة وأحد منظرّي العولمة، أنّ الانقسامات الكبرى التي ستعيشها البشرية سيكون مصدرها صراع الحضارات والثقافات وأن يضيف بأن الحضارة الغربيّة مهدّدة بالتحدي الكنفوشيوسي والإسلامي، دون توضيح للتركيز على هاتين الحضارتين بالذات والذي لا تفسّره إلاّ إحدى الفرضيتين:

1-إمّا عدم المعرفة الكاملة بطبيعة الحضارتين وجوهرهما، فهي بالتالي معرفة قائمة على الصورة الكاريكاتوريّة التي نقلها بعض المستشرقين وأعوان المخابرات، وبعض الدبلوماسيّين ذوي التحاليل السطحيّة الانطباعية الخالية من العمق الثقافي.

2-وإمّا أن مصدر التركيز والتبئير (Focalisatoin) هو المعرفة الدقيقة بهاتين الحضارتين اللتين تستحيل معهما محاولات المسخ السريع أو الطمس السهل أو النفي التامّ بحكم اشتراكهما في التركيز على قيم روحيّة وماديّة وجدانيّة ترسّخت في العقول والممارسات ولا تصمد أمامها قيم الفرديّة والأنانيّة وتغليب المادّة على الروح، وتجريد المعاني، وتبضيع الجسد، وتفكيك العائلة والروابط التقليدية بين البشر، وتغييب العقل، وانتصار النزوة، وقتل المشاعر باسم المصلحة، ونفي التاريخ ومعنى الزمن باسم الراهن واللحظة، وقتل التسامح باسم كونيّة القيم وعالميّة المفاهيم والأحاديّة القطبيّة.

والفرضية الثانية هي الأرجح ومعناه أن منّظري العولمة يخططون لفرضها ولو بالقوّة وأنّ بؤراً لمقاومة أبعادها الثقافيّة سوف تصمد أمام تيارها وأنّ النواة الصلبة لهذه البؤر هي الحضارة الصينيّة والحضارة العربيّة الإسلاميّة.

1v-التقاء حضارتي الصين والعرب

إنّ ما يجمع بين العرب والصين وما يتقاسمان من طموح وقيم مشتركة مع عديد الدول والشعوب في كلّ مناطق العالم، بما في ذلك الغرب ذاته، يجعل من العلاقات الثقافية العربية الصينيّة لبنة في بناء شكل جديد من الرؤى، تنير السبيل لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدوليّة، فتجعل من ضرورة توطيد هذه العلاقات واستمرارها، في إطار التكامل والتشاور، شرطاً من شروط التوازن في عالم اختلّ فيه التوازن اليوم.

وإنّ ما يجمع بين الصين والعرب من قيم، وما في رصيدهما التاريخي من عطاءات للبشريّة، وما يطمح كل منهما إليه من إشاعة للأمن والسلم في العالم، يمكن أن يشكّل نواة مساهمة إيجابيّة في توضيح معالم الطريق الذي لا إشارات فيه ولا معالم له بعد. فلقد تأسست حضارة كل من العرب والصين، على مرّ التاريخ، في فضاء من القيم والمفاهيم والرؤى والسلوكيات المرتبطة عضوياً بعاملي الزمان والمكان اللذين ظلّت للإنسان بهما إلى اليوم روابط لا تنفصم.

ولا يمكن للدارس أن يفهم معنى الوجود لدى الإنسان الصيني والإنسان العربي في بعده الضمني الباطني والسلوكي الواضح بمعزل عن معاني الرمز والأسطورة المرتبطين بدورهما بعاملي الزمان والمكان وبعناصر الطبيعة ومكوّناتها الحسيّة والماديّة، وهو ما لا وجود له في حضارة الغرب الحديثة، لا سيّما فيما يسمّى بالحضارة الأنغلوسكسونيّة التي لا يمكن اعتبارها حضارة بالمفهوم الأنتروبلوجي للكلمة باعتبارها لا تعدو أن تكون جمعا لشتات من المفاهيم الحديثة والقيم الموروثة عن حضارات مختلفة يراد اليوم تكييفها مع حاضر المادّة والتكنولوجيا وشيء من الأيديولوجيا سعياً للإرتقاء بها إلى المستوى الثقافي لمعنى الكلمة.

وإن وجه الإختلاف الأول بين حضارتي الصين والعرب من ناحية وحضارة الغرب من ناحية أخرى هو أنّ القيم لدى كلّ

---

[30] صاموئيل هانتنغتون "صدام الحضارات"، مجلة "فورن افيرز" صيف 1993.

من الصين والعرب لم تنشأ تاريخياً في إطار نظريّة للأزل ومذهب فكريّ تمّ تركيبه على أسس عقائديّة جامدة.

لقد قامت حضارتا الصين والعرب على أساس جملة من القيم والمفاهيم الكبرى، نذكر منها:

1-تنظيم العلاقات في المجتمع وسلوك الفرد مع الآخرين.

2-تفادي كلّ أشكال الصراع والتطاحن بين الأفراد والمجموعات، فضبطت كلتاهما قواعد تؤمّن استقرار المجتمع وتوازنه.

3-انسجام الذات البشريّة مع نفسها ومع الآخرين في محيطها القريب والبعيد ومع الطبيعة والزمن، فوضعتا شروطاً لعلاقة المسوس بالسائس، وعلاقة أفراد العائلة ببعضهم بعضاً، وعلاقة الفرد مع مختلف الأفراد والمجموعات، فكانت لديهما علاقات الإحترام والتبجيل جوهريّة وغير قائمة على مبادئ المصلحة والمنفعة أو المراكز الاجتماعية.

4-أمّا التاريخ فقد ظلّ أحد مرتكزات الفعل البشري والزمني على حدّ سواء، في كلتا الحضارتين. وحجّة الصيرورة والثّبات في آن:

-التاريخ كمرجعيّة تختزل الحكمة وتتفادى الخطأ وإعادةُ الخطأ.

-التاريخ كذاكرة حيّة مستمرة في الفرد والمجموعة.

لذلك ورث العرب والصينيّون عبر الأجيال تقديس الأجداد وكل من سبقوهم، واستمرّت عاداتهم وتقاليدهم في الأعياد والفصول والمناسبات المتعدّدة فرصة لتجديد الوفاء للجذور الأوّلين والأسلاف، باعتبار الإنسان لديهما حلقة وصل في سلسلة الوجود بمعناه الثقافي.

كل هذه الأسس والقيم الحضاريّة ليست إلاّ بعضاً من عديد نقاط الالتقاء بين حضارتي العرب والصين، اختزلناها فيما اعتبرناه جوهرياً يشكّل أحدعوامل التقارب المتوفرة طبيعياً والتي لا تتطلب تنظيراً للشروع في تجسيم تواصلها من أجل رؤية تكرّس مبدأ التحاور بين مختلف الشعوب والحضارات.

وبتوقّف سريع عند هذه القيم التي ذكرناها عمداً دون غيرها وهو كثير، نرى أنّها تتعارض تماماً مع ما تقوم عليه العولمة في مفهومها المتطرّف المستند فقط إلى قيم الربح والمنافسة الشرسة والقفز على كلّ الاعتبارات الإنسانية والقيم الروحية والمرتكزات الثقافية التي ليست في رأي منظّري العولمة أكثر من ديباجة، لا تصمد أمام تيّار توحيد الرؤية للعالم وتأليه الفرد الأوحد المعزول وتكييف ذوقه وعقله ونوازعه وردود فعله.

فالمراد بالعولمة اليوم هو التأسيس لها وبها لمرجعية ترتقي إلى مستوى الثقافة الجديدة في السلوك وتنفي الثقافات وتقاوم تلك التي تشكّل عائقاً أمام انتشارها كأيديولوجيا جديدة.

1-يسعى دعاة العولمة اليوم إلى تعويض القيم السائدة لدى الشعوب والدول بقيم مقابلة تتسم بالإغراء والإستهواء، فتعتمد كل السبل المتاحة عبر وسائل الإتصال الحديثة لاختراق حدود الدول وأسوار البيوت واستغلال حيرة العامّة، وتردّد جزء كبير من المثقفين، وإشاعة وهم الرخاء والإزدهار للفرد وبالفرد وحده ومن خلاله إلى المجموعات بكاملها.

2-فمقابل توازن الفرد والمجتمع في حضارتي الصين والعرب تقوم "حضارة" اقتصاد السوق على مبدأ الصراع المستميت وإزاحة كل الذين يشكلون عائقاً أمام السبق إلى الربح وإشاعة مبدأ البقاء للأصلح والأنفع.

3-ومقابل علاقات التآزر والتضامن والأخذ بيد الضعيف والمحتاج واليتيم، أصبح الفرد مؤلّهاً بذاته، ومصلحته الذاتيّة أقدس ما في الحياة، وأنانيته شرط نجاحه وتألّقه، لا قيد ولا عائق في طريقه، وكلّ من لم "ينجح" وفق هذه المقاييس فهو فاشل، عاجز، عاطفيّ، شبه غبيّ، لا يحمل في ذاته شروط التأهّل الموضوعيّة، أو أنّه لم ينجح في التخلّص من قيود الأخلاق والمثاليّات.

٧-الديمقراطية وعولمة الاقتصاد

لقد طُوّع نبل الرسالة البشريّة في التوق إلى الحريّة والديموقراطية اللتين أصبحتا أداة ترويع لعديد من الشعوب والدول.

-فإمّا أن تنصهر في المنظومة الكونيّة الجديدة وفق شروطها، وأن تصبح داعية لها في الداخل والخارج لكسر القيود الثقافيّة والحضارية الصامدة أمامها.

-وإما أنّك متّهم بانتهاك الحريّات، وتقييد الملّكات، وعدم تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إذ، أليس من الغريب أن يرتبط شجب الدول وأنظمتها بمدى تطبيقها لوصفة جاهزة في الخيارات الاقتصادية وبالتالي في مجال الديمقراطية؟

أوليس من الغريب كذلك أن تتّجه العلاقات الدوليّة نحو ربط المساعدات والتعامل الاقتصادي مع الدول ومنتوجاتها ومواطنيها بمدى تطبيق خيارات اقتصادية بعينها، لا يُفصح عنها كسبب وشرط للتعامل، بل تُستعمل في ذلك حجّة مدى تطبيق الديمقراطية وفق منهج دون غيره ونمط لا حياد عنه، صالح كالعولمة لكلّ زمان ومكان، يفرض على الجميع وتتبنّاه منّظمات وجمعيات، ظاهرها استقلالية وباطنها توظيف ومصالح؟

أوليس من الغريب أيضاً أن يسكت عن خرق صريح لحقوق الإنسان في فضاءات يسودها الاستبداد الصارخ ولكنّها انصهرت دون قيد أو شرط في اتّجاه النيوليبراليّة وفيها للشركات المتعدّدة الجنسيات مصالح حيويّة، في حين تشجب دول أخرى ارتأت فقط السير بحذر في سياق العولمة الاقتصاديّة؟

إن مسألة الديمقراطية والحريات الفرديّة والجماعيّة قيمة ثابتة، وثقافة يجب حتماً أن تعمّ فكراً وممارسة في كل أنحاء المعمورة دون قيد أو شرط، ولكنّ استعمال الديمقراطية وحقوق الإنسان مطيّة لنشر أيديلوجيا العولمة باسمها، يصبح شكلاً من أشكال الهيمنة ذات الجذور المتفرّعة، المتعدّدة إلى شتّى الأطر والمنظمات والمؤسسات المنتعشة مالياً والمسخّرة أيديلوجيّا.

إن العولمة وليدة ما كان يسمّى في البداية بالنظام العالمي الجديد، وهي تسعى لتوظيف المفاهيم والقيم الفكريّة والفلسفيّة النبيلة كالديمقراطية والحريّة وحقوق الإنسان خدمة لهذا النظام العالمي الجديد وترويجه كنسق فكريّ ومعطى اقتصادي سياسي ثقافي حضاريّ جديد وبديل عن كل ما هو قائم سواه، وما سبق وجوده، إذ ينطلق من حتميّة نجاح الرأسماليّة الليبراليّة واقتصاد السوق وفق النمط الأنغلوسكسوني، وهو يرى أن العلوم والتكنولوجيا هي الطريق المحتوم نحو الرأسماليّة التي هي السبيل الأوحد لتحقيق حريّة الفرد ورخائه، وأنّ الحريّة بهذا المفهوم، دون غيره، هي الطريق المفتوح لقيام الحكم الديمقراطي الليبرالي.

وإنّ لفي هذا النسق الفكري المنطقيّ التسلسل في ظاهره اختزالاً وتبسيطاً خطيرين.

فنسق تطوّر أيّ مجتمع لا يتبع في مكان ما عبر الزمان، خطّا تصاعدياً مستقيماً، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المجتمع الواحد، فكيف الحال بالنسبة إلى مجمل شعوب العالم؟

وكما أن الليبراليّة الاقتصادية لا تقود إلى الديمقراطية آليّاً، فإنّ المجتمع الديمقراطي الذي بلغ مرحلة قيام الحكم الديمقراطي في ظلّ الليبراليّة أو خارجها، يمكن أن يفرز في داخله، باسم الديمقراطية ذاتها، وعملاً بأحكامها وقوانينها، نوازع كليانيّة تصل ديمقراطياً وعبر الانتخاب إلى سدّة الحكم، ولا يخلو الواقع المعاصر من أمثلة في هذا الإتّجاه، على مستوى التجارب المحليّة أو الجهوية أو الوطنية.

إنّ العالم الجديد الذي تبشّر به العولمة يقوم في ذهن دعاته على أنقاض العالم القديم، ينطلق من مسلمات لا تستقيم، ومن ثوابت لا ثابت فيها إلاّ قفزها على كلّ الأبعاد الثقافية والحضارية وحتّى السياسيّة المتباينة.

وهكذا تنفي العولمة على الشعوب والأفراد حقّ الإختلاف فكراً وممارسة، عادات وتقاليد وثقافة وحضارات، في ذات الوقت الذي تدعي أثناءه السعي لنشر الديمقراطية القائمة في جوهرها على حقّ الإختلاف داخل حدود البلد الواحد بين أفراده، وخارج حدود الدول في علاقة الشعوب بخصوصيات كل منها.

لذلك كان الطرح العولمي في الديمقراطية وانتشار الحريّة، مطمحاً لدى كل الشعوب، ولكنّ التعميم النظري السريع الذي ترتكز عليه الديمقراطية في الاقتصاد والذي تمثل فيه الديمقراطية بدورها أداة لنشره وخدمة مصالحه، لا يصمد أمام غريزة الشعوب في التصدي لما يهتك بخصوصيّاتها وبما تعتبره مقوّماً لوجودها، أي فنونها وآدابها وفلسفتها ومسرحها وأعراسها ومآتمها وأعيادها وطقوسها، وأكلها ولباسها والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها، أي في كلمة هوياتها المتعدّدة أحياناً في المجتمع الواحد.

وكما أنّ التطوّر الاقتصادي لا يتمّ آليّاً عبر الأرقام والنظريّات العلميّة والتكنولوجيا وحدها، فإنّ تطوّر المجتمع لا يتمّ فقط وفق العمليات الاقتصادية وبمعزل عن سائل الأبعاد الإنسانيّة.

فالمجتمعات لا ترسم ملامحها الحاضرة والمستقبلية قوانين الاقتصاد وقواعد السوق وحدها مهما كيفت المعطيات الاقتصادية عقول الناس وسلوكهم، ومهما كانت حاملة لنمط في العيش يمكن اعتباره لاحقاً معطى ثقافيّاً جديداً مكتسباً.

إنّ ما يعرّف المجتمعات والشعوب ليس نظامها الاقتصادي، لا سيما إذا ما توحّد وتماثل عالميّاً، بل إنّ ما يعرّفها هي

حضارتها وهويتها الثقافيّة وما تضيف به للحضارة الإنسانيّة من ابتكار علمي وإبداع فنّي يسمو إلى مرتبة العالميّة ويفرض نفسه بتلاقحه مع الإرث البشري في مجالات المسرح والسينما والرقص والموسيقى والرسم والنحت والأدب والفلسفة.

فالثقافة هي الإنسان في أدقّ خبايا نوازعه وأجلى معاني وجوده فردياً وجماعياً، ولنا في حضارتي كل من الصين والعرب ما يؤهّلها لموقع الريادة في الدفاع عن ثقافة تبنى على حقّ الاختلاف والتحاور وإشاعة قيم السلم والأمن والتعايش ومدّ جسور التعاون والتضامن بين الشعوب والأمم.

ولنا موضوعيّاً، وعلى ضوء كلّ ما ذكرنا، ما يجعلنا، عرباً وصينيين، الأكثر قدرة واستعداداً للعب دور الريادة في هذا المجال، دفاعاً عن ذاتنا وخصوصياتنا دون انغلاق أو تعصّب، بل فتحاً لآفاق جديدة تتوق إليها شعوبنا وعديد شعوب العالم الأخرى التي تبحث لها عن سبيل لعدم الذوبان دون رفض للواقع الجديد بل سعياً للتعامل معه والتأثير الإيجابي فيه.

v1–الروابط الثقافيّة بين الصين والعرب

حتى لا أتجاوز حدود عنوان المداخلة وألاّ أدخل مجال دراسة الدكتور مسعود ضاهر في شأن "العلاقات الثقافيّة الصينيّة العربيّة – الواقع والآفاق المستقبليّة"، سوف أكتفي ببعض الإشارات المساندة لما سبق أن ذكرنا في باب اللقاء بين حضارتي العرب والصين والمعلنة عن تطوّر طبيعي مأمول لتعميق الروابط الثقافيّة بين الصين والعرب في ظلّ العولمة والمتغيّرات الدوليّة الحاليّة، والمرشّحة للاستمرار حتّى بلوغ الأهداف التي سعينا لذكرها آنفاً.

إن أوجه الشبه ونقاط الإلتقاء العديدة بين حضارتي العرب والصين، وبلا شكّ عديد الحضارات الأخرى الآسيوية عامّة والافريقية، وحضارة أمريكا الجنوبيّة..، لا يكفي مجرّد وجودها لبناء مشروع علاقات دوليّة إنسانيّ الوجه، تضامنيّ التوجّه، بل إنه علينا إبراز وتغذية نقاط اللقاء والتشابه هذه حتّى تصبح وعياً حقيقياً لدى الشعوب المشتركة فيها، وعلينا أن نجعل منها عامل تواصل ماديّ ملموس يرتقي إلى مستوى التقارب الفعلي والبحث المستمرّ عن سبل التعاون والتنسيق، خاصّة أنّ كلاً من حضارتي الصين والعرب تأبى الهيمنة عليها ولا تسعى للهيمنة على أحد.

وقد كان تاريخ العرب والصين، القديم والمعاصر، حافلاً بالمواقف والأدلّة في هذا المجال، إذ مكنهما موقعهما كقوّتين أساسيّتين في القرون الوسطى من الإضطلاع بدور أساسي في المحافظة على الإنجازات الثقافيّة والحضاريّة للعالم القديم، وكان هذا الإرث مصدراً مباشراً لمشروع النهضة الأوربيّة التي تمكنت لاحقاً من مواصلة السير في طريق الحداثة الغربيّة.

وعندما تقلّصت قوّة الثقافات غير الأوروبيّة وخبا بريق إشعاعها بقيت الحضارة الصينية والحضارة العربية الإسلامية منيعتين حيتين داخليّاً، حاملتين لقدرةٍ ذاتيّة على مواجهة التحدي الغربي، وشهدت كلّ من الصين والعالم العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين حركة تحديثيّة ونهضة وإصلاحا على المستويين الديني والثقافي على وجه الخصوص، ونشأت لدى كليهما حركات إصلاحية لعب فيها المثقّفون بشقّيهم التقليدي والعصري التحديثي دوراً أساسياً جريئاً وشجاعاً كان له كبير الإنعكاسات على الواقع وعلى الوعي الجماعي في اتجاه تطوّر المجتمع ومؤسسات الدولة وتنظيم الحياة وفق النمط الغربي في جوانب عديدة منه، ولكن دون مسخ أو ذوبان في كل الأحوال.

وتطوّرت العلاقات بين الصين والعرب في النصف الثاني من القرن العشرين على وجه الخصوص، حيث تجاوزت مرحلة التشابه والتقارب إلى مرحلة الإلتقاء من أجل الدفاع عن الحقوق الوطنية وتعاطفت الصين مع القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وساندتها بارتباط وثيق بين الاقتصادي والسياسي والثقافي في إطار مشروع حضاريّ ثقافي واسع ذي طابع إنساني عامّ يخاطب في الشعوب والدول ما يمثل قاسما مشتركاً بين الحضارات الكبرى في العالم وخاصّة منها الحضارتين الصينيّة والعربية الإسلامية.

وتكمن قيمة هذا المشروع في حاجتنا إليه اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، مواجهة لأخطار العولمة رغم ما تحمله كذلك من إيجابيات عديدة إن نحن عملنا على جعلها تنحى منحىً يكون للكلّ فيه مساهمته ودوره ومكانته وشخصيته وخصوصيته.

فأمام مساعي العولمة لنفي الآخر الذي هو نحن، وإدخال البشرية في نسق الفكر الأوحد يجب التأسيس لنمط جديد قائم على التفاعل الإيجابي البنّاء بين حضارات كل الشعوب وحضارتي العرب والصين على وجه الخصوص وحضارات الغرب والنمط الأنغلوسكسوني، من أجل الإثراء المتبادل المستند إلى معرفة الآخر وقبوله مختلفاً حتى يتحقّق الحوار المتكافئ من أجل التعاون والتضامن والسلم والأمن.

v11–دور الصين والعرب في بلورة تصوّر ثقافي مستقبلي:

إنّ الشعوب التي احتلّ فيها الفكر والثقافة مكانة متميّزة هي الأقدر على فهم الواقع الجديد، وهي الأكثر وعياً بخطورة انسياق العالم في اتجاه الشكل الأوحد لملامح الثقافة في العالم، ومن بين هذه الشعوب العرب والصينيون الذين وجدت الثقافة لديهم عبر التاريخ حيزاً طبيعياً للتجذّر والإزدهار.

وبدأت أصوات بعض القادة السياسيين والمفكّرين في العالم ترتفع بجراة وشجاعة منبّهة إلى الأخطار المحدقة باقتصاديات الدول ومؤسساتها وبنيتها الاجتماعية والثقافية والفكريّة، وقد تبيّن اليوم أن العولمة في الاقتصاد ذاته الذي انطلقت منه كآسٍ لتكريس وجودها، أصبحت مدعاة لتعميق النظرة والتفكير، إذ يحقّ التساؤل حول آثار العولمة التي يجدر الاحتياط لها ولآفاق النظام العالمي الناشئ بعدما تبيّن بوضوح وجود فراغ في الآليات الدّولية الكفيلة بتعديل الحركيّة الكونيّة للاقتصاد وتوجيهها"[31].

وإن لفي تفكير ومواقف وكتابات عديد المفكّرين في الغرب ذاته وفي فرنسا على وجه الخصوص إزاء الآثار السلبيّة للعولمة في كل المجالات ما يدعو إلى احترام موضوعيتهم وإكبار تفرّدهم وجرأتهم[32] في الدفاع عن التميز والإختلاف والخصوصيّة.

فالدّفاع عن الخصوصيّة عند كل أصحاب الفكر النيّر ليس يعني البتّة إنغلاقاً أو رفضاً للآخر، بل يعني الدفاع عنّا وعنه مختلفاً، لقد قبلنا الآخر مختلفاً، ولم نُقبل مختلفين عنه، وإن لفي دفاعنا عن اختلافنا دفاعاً عن اختلاف الآخرين عنّا، فحتّى لا نترك للغلاة والمتعصّبين والمتطرّفين بيننا –أو بينهم– مجالاً لرفض الآخر المختلف عنّا، يجب أن نُقبل من هذا الآخر، رغم أو بفضل اختلافنا عنه، لأنّ في قبوله لاختلافنا عنه إثراءً له، كما أنّ قبولنا له مختلفاً عنّا إثراء لنا ولثقافتنا وحضارتنا المتفتّحة دائماً على كلّ جميل، خيّر، نافع.

v111–نحن والغرب ومعنى الآخر في العولمة

ليس الدفاع عن الخصوصيّة يعني بالنسبة إلينا إعلاءً للذات ومخادعة للنفس كما يحلو لبعضهم أن يرى ذلك كذلك. بل إن الخصوصيّة لدينا رفض لاعتبارنا الأدنى لمجرّد أننا مختلفون، وإننا لا نقبل القولبة والتماثل ثقافياً وحضارياً.

للحقيقة، يجب الإقرار بأن عديد المثقّفين في الغرب لا يحشرون كلّ الشعوب والحضارات في رمز التخلّف والدونيّة، ولا يستهينون بأحد، ولا فوقيّة في نظرتهم إلى العالم، لأنّ للعديدين منهم معرفة جيدة ودقيقة بمفهوم الثقافة ومعنى الحضارة، تنمّ في الغالب عن احترام وتقدير لكلّ الحضارات، وانبهار بثرائها وتنوّعها، خاصّة لدى الجامعيين والباحثين.

أما إن تحدثّنا عن الغرب كنمط سائد في التفكير والممارسة لدى العامّة، فإنّ الغرب بهذا المعنى سوف لن يفهمنا أبداً، لأنّ همّه ليس البحث عن أن يفهم بل همّه هو كيف السبيل إلى تغييرنا وجعلنا مطابقين لصورته ومن خلالها لصورة الإنسان لديه، ولصورة المجتمع ومستقبله لديه.

ومن ثمة كان همّه الآخر كامناً في البحث عن العوائق الحائلة دون سيرنا في اتجاه ما سطّر له ولنا وما يريد منّا أن نكون، فطفق يبحث بشتّى الوسائل عن إزاحة هذه العوائق ومن ضمن الوسائل الاستراتيجية المستحدثة كانت العولمة، والمدخل الثقافي، وشتّى التأثيرات المرتبطة بالفعل الثقافي في معناه الواسع: الأكل واللّباس والموسيقى، وصورة البطل الغربي بمفهوميه السلبي والإيجابي القائمين والمتخيّلين أو المأمولين، وبمفهوم الخير والشرّ وامتزاج الوهم بالحقيقة، وفرض معقوليته على لا معقولنا، ولا معقوليته على المعقلن السائد لدينا والذي يستوجب من منظور العولمة تغييراً وتعويضاً بعقلانيّة السوق ومنطق اللاتبادل والتبديل الحرّ.

لقد عادت اليوم على السطح نزعة إدخال الشعوب طور الحضارة، بمعنى حضارة الغرب التي تسير نحو اختزالها في مجالات التكنولوجيا الحديثة قيمُ الربح والمنافسة والأنانيّة والفرديّة المؤلّهة في المطلق دون اعتبار للذات البشريّة في جوهر إنسانيتها ومختلف مكونات فكرها وسلوكها المترجم عن عمق ثقافي وأبعاد حضاريّة وفكر ورؤى ومواقف من الحياة والأشياء

---

[31] الرئيس زين العابدين بن علي، قرطاج، تونس، 7 نوفمبر 1998.

[32] انظر على سبيل المثال الندوة التي نظّمتها صحيفة العالم الدبلوماسي حول موضوع "ألا مفرّ من العولمة؟" يوم 7 ماي 1997 بباريس

والمادّة..

فالغرب إذن لن يفهمنا لأنّ سعيه يكمن في عولمتنا وفق مقاييسه. ألا تعني العبارة ذاتها في ما تعنيه إعطاء صفة العالميّة لما هو ليس كذلك، أي أن العولمة تحويل وتغيير، فهي انتقال من طور الذاتيّة أو المحليّة أو الجهويّة إلى طور العالميّة، ولا الأمميّة، لأنّ العولمة تفيد أيضاً في ما تعنيه، تجاوز الأمم والدول إلى كائن جديد لم يكتمل بعد تشكّله، ولسنا نعرف عن ملامحه القادمة إلا بوادره الحاليّة.

وتتمّ عمليّة العولمة في الاتّجاهين:

1-الانتشار انطلاقاً من مركزيّة جغرافيّة طبيعيّة في اتّجاه بقيّة أنحاء العالم.

2-الانصهار إنطلاقاً من التخوم في إتّجاه المركز.

فالغرب بهذا المعنى لن يفهمنا لأنّ القناعة لديه هي أنّ اللّحاق بركب الحضارة في الاقتصاد والسياسة يعني أن نحذو حذوه في كلّ شيء وأن نتوق إليه لا أن يتوق إلى أيّ شيء لدينا، وما يزعج الغرب فينا هو خروجنا عن مألوف تفكيره، ومقاييس ترتيبه وحدود تصانيفه.

فنحن متعددون مختلفون فيما بيننا، في حين أنشأت حضارة الغرب قوالب وكليشهات عبر مراحل التاريخ لتأطير الشعوب وتعبئتها لغايات سياسيّة مرحليّة ثم أصبحت مجتمعاتها أسيرة لهذه الكليشات تردّدها كالحقائق العلميّة الثابتة والمسلّمات عند البحث والدراسة، حتّى أصبحت وكأنّها تبحث عن فهم ذاتها من خلالنا وعن تحديد موقعها وملامح كيانها الثقافي والسياسي والاقتصادي انطلاقاً ممّا نختلف فيه عنها ولا ممّا هو مشترك بيننا.

وذاك مكمن الفرق بين علاقة الغرب بنا وعلاقة الصين والعرب ببعضهما البعض وبكلّ شعوب العالم، بما فيها شعوب ودول الغرب، إذ أننا نبحث دائماً من منطلق مكوّناتنا الثقافيّة والحضاريّة عمّا يجمع بين الشعوب والدول من قيم إنسانيّة خالدة نتخذها أرضيّة للتقارب والتحاور الدائم مع الآخر في سبيل السلم والأمن وخير البشريّة جمعاء.

وإنّ لفي تنظيم هذه الندوة لبنة إضافيّة في هذا الاتّجاه ودليلاً على عمق إيماننا في كل من الصين والوطن العربي بأنّ الثقافة عامل تفاهم وتكامل، لا عامل تفرقة أو هيمنة، وإنّ ما قيل ويقال في شأن التنبؤ بصراع الثقافات، إنما هو من قبيل نشر البغضاء والتهيئة النفسيّة والتعبئة الأيديولوجية للمواجهة والتناحر والإقتتال مع الآخر الذي هو نحن، باسم الدفاع عن القيم الكونيّة المهدّدة بالحضارة الصينيّة العربيّة الإسلاميّة اللتين لا تطمحان إلى أكثر من أن تكونا حضارتي إضافة ومساهمة في الإرث البشري المشترك.

❑❑

❑ المصادر والمراجع

-الرئيس زين العابدين بن علي، خطاب يوم 7 نوفمبر 1998، قرطاج، تونس

-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مستقبل الثقافة العربيّة في القرن الحادي والعشرين، تونس 1998.

-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الثقافة ودورها في التنمية، تونس 1996.

-منتدى الفكر العربي، العرب والصيّن، عمّان 1987.

-منتدى الفكر العربي، نحو تأسيس نظام عربيّ جديد، عمّان 1992.

-د. سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة، ومؤسسة الانتشار العربي، بيروت 1997.

-حاتم بن عثمان، العولمة والثقافة، بيروت، المؤسسة العربيّة للدّراسات والنشر، جانفي 1999.

-Litteratures chinoise, Trimestre 2, Beijing, Chine.

-Michel Malherbe, les religions de l,humanite, Criterion, paris 1990

-Brouislaw Malinowski une theorie scientifique de la culture, Francois Muspero, paris 1968

-Francis Fukuyama, La Fin de l,histoire et le dernier homme, paris, Flammarion 1993

-Samuel Huntiongton, le choc des civilisations, paris odile Jacob 1997
-Jean Marie Guehenno, la Fin de la democratie, paris, Flammarion 1997
-le Monde Diplomatique, la Mondialisation est -elle inevitable? paris, le 7 mai 1997.

❒❒❒

التضـــــــليل الأيديولوجي

موفق محادين

لعل أخطر أشكال الاختراق، الإعلامي والسياسي التي نجح العدو بها ومن خلالها، هي الأشكال التي تبدو غير مرئية، وتعبر عن نفسها غالباً، بأشكال من التضليل الأيديولوجي المبطن التي تتقنها فئة اجتماعية واحدة، هي فئة المثقفين الانتهازيين الذين لا يقولون لأحد، إنهم متواطئون مع العدو من أجل منافع مادية صغيرة أو كبيرة، بل بسبب الوقائع وموازين القوى.

هكذا تحول هؤلاء باللغة إلى استثمار جديد "في السلام" بالمنطق نفسه الذي يعمل به تجار الحروب.

وهكذا تحولت المصطلحات والمفاهيم إلى شعارات ملتبسة، ومصيدة لأكبر وأخطر الاختراقات السياسية والاقتصادية. وتحولت التناقضات والتعارضات إلى مترادفات لغوية وسياسية، أيضاً.

وماذا تريد إسرائيل أكثر من خلط الأوراق على هذا النحو وتحويلها من عدو إلى صديق، وفي أحسن الأحوال إلى خصم حدودي كإيران أو أثيوبيا- وتحويلها من موضوع تناقض تناحري أساسي إلى موضوع تعارض ثانوي.

وليس بعيداً عن ذلك الاستحقاقات الأخرى المختلفة لهذه اللعبة وتسويق العصابات والمافيات واللصوص كفئات برجوازية- وتسويق دولة الكانتون والمجال الحيوي كدولة ليبرالية مدنية، وتحطيم القانون التاريخي لدولة الأمة البرجوازية عبر خطابات قومجية- طفيلية وبوليسية في جوهرها.. والخلط المبرمج بين الصفات السرية الكبيرة كجزء من العمل المضاد لاختلال موازين القوى، وبين الهزائم أو التراجعات السياسية المشروعة والمفهومة بفعل هذا الاختلال.

إن لعبة اللغة والمصطلحات والمفاهيم الدارجة مثل التعددية، المثاقفة، الليبرالية، الأنا والآخر، الصهيونية البرجوازية.. الخ أكبر وأخطر مما يعتقد كثيرون، قد تتسلل بين أصابعهم وقراءاتهم وهم يتخذون هذا الموقف أو ذاك، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، على حد سواء.

وتتحول هذه المفاهيم من أدوات معرفية- اجتماعية ضرورية وديمقراطية للنهوض بالأمة ووضعها على طريق التكامل مع العالم، إلى أدوات لتفكيكها وتحويلها إلى "أنات" كيانية قطرية وأصغر من ذلك ملحقة بالشرق الأوسط الإسرائيلي المنشود.

1- التعددية: قانون التعارض الداخلي وليس قانون التناقض الخارجي

تطرح التعددية على إطلاقها دون تمحيص بقانون التعددية نفسه كقانون للتعارض وليس للتعايش أو المصالحة الوطنية، ودون تمييز بين التعددية كإطار سلمي للتعارض بين الخصوم السياسيين والأيديولوجيين والطبقيين، وليس كإطار سلمي للتعارض مع الأعداء.

التعددية قانون الخصومات والمتعارضات، وليس قانون العداوات والمتناقضات. فالخصومات محكومة لقانون التباين الاجتماعي- الفكري- السياسي الداخلي. أما العداوات، فمحكومة لقانون مضاد تماماً، هو قانون التناقض التناحري الرئيس.

وهو ما يعني أن الدفاع عن سياسات تكرس هيمنة العدو، لا يمكن أن ينخرط في إطار التعددية كرأي آخر بل كاعتداء على هذه التعددية. ولا يغير من الطبيعة الصراعية التاريخية مع العدو، إصدار قانون محلي عابر ينزع عن العدو هذه الطبيعة ويدخل معه في اتفاقات، تظل عابرة، بالمعنى التاريخي.

وبهذا المعنى، فإن التعددية واحدة من مناخات التضليل الأيديولوجي المطلوبة لإضفاء الشرعية على دعاة التعايش مع

العدو، بوصفهم أصحاب رأي آخر.

ولإعادة إنتاج العدو نفسه كطرف آخر ومهيمن بالضرورة داخل قانون التفتيت القومي الذي هو قانونه.

وليس بلا معنى على الإطلاق ما أشار له بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، وهو يتحدث عن التعددية الإسرائيلية التي تستوعب الجميع، وتسمح بتحويل المقاومة العربية للمشروع الصهيوني إلى معارضة داخله.

الأنا والآخر

وكما تؤدي القراءة الملتبسة للتعددية في بعض الأوساط السياسية دورها في تشويش العامة وخلط الأوراق على نحو مبرمج وفق الاعتبارات الإسرائيلية.. فإن شعار الأنا والآخر غالباً ما يؤدي الدور نفسه في بعض الأوساط الثقافية، انطلاقاً من أن إسرائيل هي الآخر على إطلاقه (علاقة وحدة وصراع)، ومن أن البنى القطرية بمثابة الأنا على إطلاقها أيضاً، فيصبح الحوار مع العدو، حالة مشروعة وصحيحة من حالات الصراع، ويصبح كل كلام ضد معادلة "الأنا والآخر" بهذه الصورة. مجرد لغو وكلام عدمي خارج العصر..

ويسهل بالتالي تسويق التعايش مع العدو وتطويق المقاومين بحزام من ركام العقلاء والحكماء الغيورين على المستقبل الواعد للأمة، ضد نماذج "أبو الجماجم" والأصوليين الإسلاميين واليساريين وبقية المفردات التي تنشرها على حبال الغسيل هنا دون أن نتأكد من رائحتها الإسرائيلية...

قد يسأل البعض، فإذا لم تكن إسرائيل بمثابة الآخر، ونحن بمثابة "الآنا"، فأية معادلة، إذن تجمعنا مع إسرائيل، بالاتفاق أو بالاختلاف؟ وأين هو التباس المصطلح هنا؟

من المؤكد أن التعرف على طرفي المعادلة يجري بدلالة كل منهما على الآخر. فإذا كنا "أنا فنحن" أنا "ناقصة مشوهة بدلالة "الآخر" ونقيضه معاً.. أي بدلالة التمظهر الداخلي لقانونه الخارجي الإملائي كما بدلالة الحاجة لتجاوز هذا التمظهر باستكمال "الأنا" لنفسها في إطار القانون القومي الذي يستدعي بالضرورة الصراع مع إسرائيل وليس التكامل معها.

إن تحقيق "الأنا" (الوطن، الطبقة، المجتمع) لنفسها وبنفسها، لذاتها وبذاتها، مستحيل خارج النطاق القومي، وهو ما يتناقض مع علاقة "الأنا" الراهنة "بالآخر" الإسرائيلي، بافتراض أن إسرائيل هي الآخر وهي ليست كذلك بالمعنى الدارج.. فأي "آخر" يقوم على شرطين محكومين لعلاقة جدلية هي علاقة الوحدة والصراع، بينما العلاقة مع إسرائيل محكومة لشرط واحد هو الصراع، ذلك أن إسرائيل نفسها بمثابة الجانب الصراعي الإقليمي مع الآخر الشامل: الغرب الرأسمالي الذي مازلنا نصطدم معه في دوائر الصراع دون أن يسمح لنا بنسج أية مظاهر للجانب الآخر الوحدة داخل القانون الرأسمالي العالمي.

إن التدقيق في الطبيعة الاجتماعية لكل من الأردن وإسرائيل، يبدد التضليل الأيديولوجي التاريخي الطاغي حول كل منها، ويكشف الوظيفة الحقيقية لكذبة مثقفي الحقبة الإسرائيلية حول الأنا والآخر.

فكما يفتقد الأردن إلى شروط الأنا التاريخية، تفتقد إسرائيل إلى شروط الآخر الرأسمالي الكامل أو المتماهي مع الغرب الرأسمالي.

"الأنا الأردنية"

الأردن دولة جغرافياً سياسية بامتياز وهذه الحقيقة لا تعني شيئاً بحد ذاتها.

فبقدر ما يبدو الأردن الرسمي، أقرب إلى الشرق أوسطية الثلاثية داخل هذه الجغرافيا، بقدر ما تبدو المعارضة أقرب إلى الشرعية القومية بالمقابل.

ولذلك إذا كان من المفهوم أن نتبادل الأطراف المختلفة، تهمة الارتباط والعمالة للخارج، في ظل معادلة إقليمية كهذه، فإن من غير المفهوم أن يتنكر طرف من هذه الأطراف لهذه الحقيقة، بدعوى الخصوصيات الملتبسة في معطياتها الذاتية والموضوعية، أو بدعوى "العقد الاجتماعي" الذي وقعت عليه القوى السياسية باسم "الميثاق الوطني"..

فالحقيقة الموضوعية، غير قابلة للحجب، لمجرد أن أحداً ما لا يريد أن يراها، على غرار ديك غوغول، أو عالم بيركلي الذاتي، وليس ثمة حقيقة سياسية في بلادنا، أوضح من التأثيرات الحاسمة المتبادلة، بين الجغرافيا السياسية الأردنية، وبين

الوقائع الإقليمية في الشرق الأوسط.

ولا يقتصر ذلك على انعكاس هذه التأثيرات على أبسط التفاصيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأردنية، وإعادة إنتاجها في كل مرة، كتجليات داخلية شديدة التأثر بما هو خارجي، بل يتعداها إلى الأوساط السياسية، الرسمية والشعبية على حد سواء.

وابتداءً من الوضع الرسمي، فإن المسألة لا تعود فقط للظروف السياسية التي نشأ فيها الأردن، فتلك حكاية قديمة، ولكن المسألة تكمن فيما هو راهن أساساً.

وثمة ما يدعونا للشك كثيراً، في كل ما يقال حول قدرة الأردن على استبدال الموارد الخارجية بموارد داخلية، موصولة مع أطراف البنيوكس الثلاثي. وليس مبالغة القول هنا، أن توقيع الأردن على معاهدة وادي عربة مع إسرائيل ليس إلا طبعة جديدة، من تقاليد الأستاذ إلى هذا الجدار الإقليمي (الخارجي) أو ذاك، كمعادل ما للضعف الاقتصادي الداخلي.

أما بالنسبة للقوى السياسية الأخرى، فالمسألة لا تقل وضوحاً عن الوضع الرسمي، الذي يفاجئنا دائماً، بأنه الأكثر تمثيلاً وتعبيراً عن مجتمع دولة، من هذا الطراز القطري!

ولا تتميز قوى المعارضة في هذا المجال، عن قوى "الوسط" و"اليمين" إلا بالخطاب السياسي، النظري، فحسب. بل إنه في حين يمكن تلمس مصالح طبقية مباشرة لبرجوازية الدولة والسوق، في خطابها السياسي تفتقد قوى المعارضة لهذه المصالح، كأنها لم تغادر ظروف نشأتها الأولى، في أوساط الطلبة الأردنيين الذين كانوا يدرسون في الجامعات المصرية والعراقية والسورية ودول أوروبا الشرقية.

إن قليلاً من التدقيق في تاريخ وسياق تكوينة القوى السياسية الأردنية، يكشف كيف وكم تشكلت جميعها كأشجار صغيرة أو باسقة، في حوض اصطناعي، وأنابيب بلاستيكية.

وهذه ليست تهمة بحد ذاتها، إلا بقدر ما تأخذها العزة بالإثم، ولا تفكر بالتعرف على نفسها كظواهر مفهومة للصراع الكبير من حولها. هكذا، انحكم المشهد السياسي في الأردن، للانعكاسات الثقيلة من حوله، وتحول بدوره إلى ظواهر متبدلة لمعطى ثابت هو دولة الجغرافيا السياسية.. دولة الأنا الناقصة.

الآخر الإسرائيلي

إذا كان ثمة قواسم مشتركة ما بين التاريخ اليهودي الحديث والقديم، فهي في حاجة اليهود الدائمة، إلى قابلة خارجية تأخذهم إلى مسارات الأحداث كبنية متحدة منعزلة. وبهذا المعنى، لم ترتبط مجاميع بشرية بالعقم التاريخي كما ارتبطت المجاميع اليهودية، وظلت بحاجة إلى عناية ما لإنجاب غير طبيعي.

يذكر العهد القديم أن إبراهيم وسارة لم ينجبا إلا بفضل العناية الإلهية. وكذلك إسحق ورفقة، ويعقوب وراحيل.

ويذكر العهد الرأسمالي الجديد، أن اليهود عندما فقدوا وظيفتهم الربوية التاريخية مع هزيمة الإقطاع على دفعتين، في أوروبا الغربية ثم في أوروبا الشرقية، ولم يجدوا ما يساعدهم على إنجاب وظيفة جديدة، التقطتهم وزارة المستعمرات البريطانية ومكنتهم من الخروج من رحم الجيتو الربوي إلى أسوار الشرق، كما زوّدهم يهوه ذات يوم، بروح من عنده في متاهات الرمل بين حاران وغامد ومديان. ولذلك ليس صحيحاً أن الصهيونية ولدت بفعل قواها الذاتية وبالرغم من اللاسامية والتاريخ، بل بفضلهما، على حد تعبير ماركس.

ومن المفارقات الساخرة هنا، اعتراف هرتزل بأنه لم يكتب "الدولة اليهودية" في حضرة يهوه وتابوت العهد، وعلى إيقاع المزامير الرعوية، بل في حضرة التاج البريطاني وعلى أنغام الموسيقى الجرمانية اللاسامية لـ (ريتشاد فاغنر).

وفي قول لـ"وايزمان" بعد صدور وعد بلفور" كنت أرتجف خوفاً من أن تستدعيني الحكومة البريطانية لتسألني ما هي هذه المنظمة الصهيونية، فقد كان البريطانيون يعلمون أن اليهود ليسوا بجانبهم، وأننا نقف وحيدين على جزيرة صغيرة، حفنة ضئيلة من اليهود بماض غريب".

وعندما تسأل ابراهام ليون عن غياب الولادة الذاتية للمشروع الصهيوني في أوج الاضطهاد الأوروبي القومي لليهود، ولماذا لم يحاولوا العودة إلى فلسطين حينذاك، فلأن الولادة القسرية لهذا المشروع ارتبطت بدائرة الأحوال المدنية اللندنية، وليس بالحاجة اليهودية نفسها. وكان واضحاً أن العرب بحاجة إلى مولود ما على غرار كائن فرانكشتاين ولأسباب أخرى، لا تتعلق

بانعكاسات الأفكار القومية الألمانية على عدد من البرجوازيين الصغار اليهود وفي مقدمة هذه الأسباب:

* *تحويل إسرائيل إلى قرصان بري يدافع عن المصالح البريطانية بين شرق السويس وخط حيفا- بغداد وشركة الهند الشرقية البريطانية.*
* *مواجهة الخطر العربي، الذي بدأت تباشيره بالظروف والحاجة الموضوعية التاريخية، التي دفعت محمد علي للتفكير في إقامة إمبراطورية عربية جديدة,*

وهو الخطر الذي لم يكمن في الكراهية الغربية للوحدة العربية، كما هو دارج بل في ما تمثله هذه الوحدة من خطر على المصالح الغربية الحيوية، في هذه المنطقة التي كانت تشكل عقدة المواصلات وطرق التجارة العالمية، كما كانت تمور بعشبة الخلود النفطية.

هكذا، ولد المشروع الصهيوني وهكذا استمر أيضاً، دون أن تتمكن إسرائيل من تجاوز ظروف الولادة الخارجية إلى معطيات داخلية تتمتع بدرجة كافية من الاستقلال كمحمية غربية خاصة! ولا تنطوي المحاولات الإسرائيلية الراهنة بالتحول من دور الوكيل الذي رافق الحرب الباردة، إلى دور الشريك الإقليمي في ظل العولمة، لا تنطوي على امتلاك حقيقي لشروط التوالد والتكاثر الذاتي:

- *فدورها الإقليمي الجديد، ليس أكثر من تنويعة إقليمية إسبارطية على الإيقاع الإمبريالي العام.*
- *والديمقراطية الجرمانية القائمة على اعتراف حقيقي بالتعددية الداخلية، مقابل سلوك عدواني فاشي إزاء الخارج الفلسطيني والعربي.*
- *والأيديولوجيا الصهيونية، ليست تعبيراً ثقافياً يهودياً عن مجتمع متمدن، بقدر ما تعبر عن داروينية اجتماعية مشبعة بأيديولوجيا عزلة رعوية، خارج التاريخ، لوظيفة مدفوعة الأجر، داخله.*

3- المثاقفة

يتحدث "ديزموند" في كتابه الشهير "القرد العادي" عن سلوك القرد المغلوب إزاء القرد الغالب، باتخاذ المغلوب وضعاً أنثوياً ، دلالة على الاستسلام والرضوخ. ويتابع ديزموند هذا السلوك في مظاهر بشرية كثيرة، تنطبق على الأفراد كما على الشعوب. وإذا كان ديزموند قد تحدث عن نموذج بدائي ما يزال كامناً وقابلاً للتعميم في بعض المظاهر الاجتماعية، في الولايات المتحدة وأوروبا، كالسلوك الأنثوي للسائق أمام شرطي المرور. فإن هذا السلوك يكاد يشكل القانون العام لحركة العديد من مجتمعات العالم الثالث، وخاصة تلك التي لا تزال تعيش تحت سقف الطقوس والعادات اليومية "ومغامرة العقل الأولي" التي يسميها يونغ مجتمعات الطفولة البشرية. ويعبر السلوك الأنثوي إزاء الغالب عن نفسه، أما مباشرة على نحو ما جرى في المعاهدات الموقعة مع العدو، كمعادل للغالب اليهودي أو بصورة مقلوبة ومريضة تحيله إلى تماهي محروس بالموروث الكامن للجذر الاجتماعي للأنا الناقصة بالمعنى الكانتي، سواء في أبعاده الصحراوية الرملية "أو أبعاده البحرية" الجماعات البحرية الجوالة". ولا يأخذ تماهي المغلوب العربي مع الغالب اليهودي أشكاله الخائبة في هذه البلدان، كما يأخذها عند "المثقفين" والنخب المسيطر على الرأي العام. فبدل الإذعان والرضوخ والهزيمة". والعقل المستقيل" يتبدى التماهي في شكلين، ثقافي وسياسي:

- *الأول، كشكل من الواقعية والعقلانية والمركبة، التي تتبدى بدورها في الاستضمار ولعبة اللغة وإنتاج المصطلحات اللازمة لهذا المقام، من نمط الحوار مع الآخر، التناص، المثاقفة...الخ.*
- *السياسي، من خلال تعويض الشروط المادية الموضوعية للهوية الكيانية المفقودة عند البعض والكاريكاتورية عند البعض الآخر... تعويضها بتخيلات متورمة مريضة، مشفوعة بأيديولوجيا وديماغوجيا لا حد لها، ولا وظيفة لها إلا إنتاج الوضع الخاص بكل منها، الناتج عن اقتطاعها من لحم الأمة، في إطار خصوصيات سياسية، مبرمجة أو مفبركة على إيقاع آخر هو عام الغالب اليهودي.*

4 – الدولة الليبرالية:

في رباعيته الشهيرة "تحطيم العقل" يتحدث لوكاتش عن التجربة الألمانية أواخر القرن التاسع عشر، ويتابع المدارس والتيارات الفلسفية والفكرية التي أخذات على عاتقها استباق اليقظة النقدية الديموقراطية للبروليتاريا كطبقة قومية وإعادة إنتاجها كوعي زائف بأشكال مختلفة: داروينية اجتماعية وتحريفية وشوفينية...ألخ.

ويتوقف لوكاتش بشكل خاص عند الشروط الموضوعية لذلك، والمتمثلة بالتأخر الاستثنائي لمشروع الوحدة القومية الألمانية بوصفه مشروع البرجوازية الألمانية. ورغم أن لوكاتش يدين الهيغلية كمرجعية أساسية لكل هذه القيادات إلا أنه هو نفسه لم يخرج من أسارها بربطه غير المباشر بين البروليتاريا ودولتها القومية التي تتماهى عملياً مع تحقيق العقل ذاته. إن تحطيم العقل هنا يتجاوز لعبة الأيديولوجيا إلى تحطيم الإطار القومي التاريخي. وبهذه الدلالة التي أغفلها لوكاتش، كما بالدلالات الأخرى لرباعيته المذكورة، ثمة مايسمح لنا باستعادة هذا الجهد النظري الجبار، وتوظيفه للإطلالة على التأخر القومي، في الحالة العربية ومظاهر الوعي الزائف لهذا التأخر، بوصفها المظاهر الأساسية لتحطيم العقل العربي، أيضاً. فنحن إزاء مقاربة مدهشة يتنحى فيها التاريخ كنسق خاص، أمام الجغرافيا المفتوحة، وتتنحى الأيديولوجيا كفلسفة موضوعية أمام البراغماتية والتشيئوية ولعبة الغرائز الجمعية قبل القومية.. كما يتنحى فيها التجريد الحي كجوهر للجدل الحي، أمام الوقائع التي تتعين بدلالة الأجنبي ومصالحه. وهو ما نتعرف عليه أيضاً في سلسلة لا تنتهي من المظاهر البائسة في المستويات المختلفة. فنعود ابتداءً بالعقل إلى سيكولوجيا "الأعماق الخفيضة". فالعقل هنا– هو العقل المستقبل لدولة الكانتون وبرنامج التصحيح الاقتصادي وليس العقل البرهاني (الجابري) للدولة القومية التاريخية. فنعود بالدولة من تجلي لروح الأمة إلى ثلاثية الجابري (القبيلة والعقيدة والغنيمة) وبالتالي إلى لعبة الكانتونات وما يخدم شرق بيريز الجديد، ونعود بالحزب إلى بطركية مقلوبة وبالشعب والطبقات إلى طوائف وجهات وسلالات صغيرة ممهورة بخاتم المندوب السامي، الذي لا يزال ساري المفعول، منذ سايكس –بيكو إلى ماهو أصغر من ذلك.

اليوم، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي ثمة إحساس غربي عام بأن الدولة في العالم الثالث مشروع زائد عن الحاجة ومفهوم بائد، وأن من الأفضل تحويل الجنوب العالمي إلى مناطق مدارة– تحال إلى شركات كبرى، وفق أنظمة عطاءات خاصة. وقد تكلفت العولمة والليبرالية الاقتصادية الجديدة، بالجزء العام والرسمي من هذه المهمة، فيما تكلفت منظمات الـ "انجوز" (NGOS) بالجزء الأهلي منها، على اعتبار أنها منظمات غير حكومية مهتمة بفتح نوافذ غير رسمية لرؤية الواقع السياسي والاجتماعي والأثني في البلدان النامية. ورغم ارتباط هذه المنظمات بالميل العالمي لمراجعة مفهوم الدولة في العالم الثالث، في ظل العولمة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، إلا أن نشاط هذه المنظمات في بلد مثل الأردن ، ليس بعيداً عن آليات التفكيك المطلوبة، ومناخات التسوية الجارية والاستحقاقات المختلفة لذلك.

فإذا كانت العولمة والشركات فوق القومية، تدفع الدولة القومية إلى الجدار الأخير، وتعيد سيرتها الأولى، كدولة ماقبل قومية، كما كان الحال أيام الدولة الشراطية الجابية، التي تعرف عليها العالم في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فإن شكل الدولة الشرق أوسطية المطلوبة بعد الانهيار السوفياتي، وما ترتب عليه من سقوط للمناخات الدولية والإقليمية لدولة الجغرافيا السياسية والرعاية الاجتماعية، يتجه من جديد نحو النماذج التي عرفها العالم، فيما مضى كتجليات للمراكز الدولية أو الإقليمية المرتبطة بهذا المركز. إن نموذج الدول –البانتوستانات التي خلقتها جنوب افريقيا حولها، وكذلك نموذج شركة الهند الشرقية، نموذجان محتملان وملائمان للعولمة عموماً، كما للعولمة في بعدها الإقليمي، الذي تعبر عنه إسرائيل كإمبريالية إقليمية محتملة، تحتاج إلى مجال حيوي أمني–اقتصادي، أكثر مما تحتاج إلىدول حليفة ذات سيادة. وهذا مايمكن تلمسه أيضاً في الطابع الخاص للمنظمات غير الحكومية، في الأردن، ولنشاطها الذي يتجه نحو موضوعات تتعامل مع الأردنيين كقطاعات ومكعبات منفصلة ومتجاورة، وقابلة للتركيب، بصورة مستقلة ومنفردة، على هذا المسار أو ذاك، من مسارات التسوية!

5 – الصهيونية، أيديولوجيا البرجوازية أم أيديولوجيا قبل رأسمالية:

ربما كان "مهدي عامل" أول من أضفى بعداً معرفياً عميقاً على الطائفية، بوصفها أيديولوجيا ماقبل رأسمالية، في خدمة الرأسمالية، مميزاً بينها وبين الدين، كمرجعية إيمانية خالصة.

ولم تجد مقولة عامل هذه صداها، كما وجدته في الأيديولوجيا الصهيونية. فبالرغم من كل ماقيل عن الصهيونية كتعبير عن البرجوازية اليهودية الكبيرة (اليسار العربي الكلاسيكي) أو عن البرجوازية الصغيرة (ابراهام ليون) إلا أن الوقائع والمعطيات وبنية الخطاب الصهيوني، لا تغادر هذه المقولة مقولة مهدي عامل وتجعلها ملائمة وقابلة للاستنتاج بأن الصهيونية، هي

أيديولوجيا ماقبل الرأسمالية، سواءً في مفاهيمها النظرية الأولى، كما كرستها كتابات الصهاينة الأوائل ومؤتمر بال قبل قرن كامل، أوفي مشروعها السياسي، الذي رافق الإعلان الصهيوني عن قيام الدولة العبرية على الأرض العربية في فلسطين.

هذه الأسطورة الغائبة التي أغفلها غارودي والعالم، ولم ينتبه لدورها وأهميتها البالغة في تضليل الرأي العام الغربي، وإعادة إنتاجه، في كل مرة، وفق المقاييس السرية لتقارير وملفات وزارة المستعمرات البريطانية، وهي تصميم محمية رأسمالية شرق المتوسط، بأيديولوجيا ماقبل رأسمالية.

لقد قدمت الصهيونية نفسها "كأفضل ممثل للغرب في الشرق، وكخطوة أولى في رحلة الألف ميل، من أجل شرق ديموقراطي معاصر !

وتمكنت، أيضاً، من اختراق العديد من الأوساط الثقافية العربية، المثقلة بالتخلف والتي لم تدرك بعد، أن هذا التخلف، يعود في واحد من أهم أسبابه إلى دور الصهيونية في احتجاز مشروع الاندماج القومي، وإعاقة هذا المشروع بالهويات الجهوية القطرية البدئية، التي تجري تسويقها صهيونياً، كهويات وطنية مستقلة جداً!

فهل يعبر الصهاينة عن الأيديولوجيا الرأسمالية، حقاً، أم هي صورة كاريكاتورية لهذه الأيديولوجيا في مضامينها ودلالاتها قبل الرأسمالية...

وماذا عن القراءات والملاحظات التالية:

أولاً: *لم تتأسس إسرائيل كدولة قومية برجوازية، خارج الدين، الذي كان فصله عن الدولة، شرطاً أساسياً من شروط النمط الأوروبي لهذه الدولة... بل تأسست إسرائيل كدولة دينية لليهود، الذين ينتسبون إلى عشرات القوميات والأعراق والأجناس.*

والدين اليهودي كما سجله عزرا في السبي البابلي، ليس مثل أي دين آخر ففي التلمود تتساوى النفس اليهودية مع العزة الإلهية، ويصبح اليهود شعباً مقدساً مكتفياً بذاته، ولذلك لم يحاول اليهود التبشير بدينهم، لأنهم لا يقبلون خفض مستوى واجبهم نحو تجسيد النموذج الأرقى بجعله واجباً لكل البشر.

ولا تزال بنية الخطاب الصهيوني الذي ينتج العقل اليهودي الجمعي كل صباح، بنية محكومة أو مسكونة. بهذه الحالة، التي لا تعتبر دم اليهود ودم الأغيار من القوميات والأديان الأخرى، دماً متساوياً، والتي لا تسمح لغير اليهودي بتسلم أي منصب هام في الدولة، ولا تسمح ببيع الأرض والبيوت والحقول للأغيار، ولا تسمح بإنقاذ غير اليهودي يوم السبت.

وهناك عشرات الأمثلة التي يعرضها إسرائيل شاحاك في أعماله المنشورة، التي تكذب كل مايقال عن الطابع العلماني للدولة العبرية.

ثانياً: *لم تتأسس إسرائيل، بصورة طبيعية، كما كل البلدان الأخرى، ولم تعبر عن مصلحة برجوازية معينة في بناء دولة سوق خاص بها.*

وبالإضافة للتأكيدات المعروفة في التاريخ الصهيوني حول الدور الهام الذي يمكن لليهود أن يلعبوه بين السويس وطريق الهندالشرقية، وأن يمنعوا عودة روح محمد علي إلى مصر ثانية (البارون روتشيلد، ناحوم سوكولوف وجابوتنسكي...).

بالإضافة لكل ذلك،وبالاشتقاق من الوظيفة غير الطبيعية للصهيونية السياسية المذكورة، اشتقت الصهيونية من هذه الوظيفة أيديولوجيا غير طبيعية، في ملامحها ماقبل الرأسمالية، من جهة، وفي قدرتها على الاستمرار كذلك، كواحدة من مظاهر الرأسمالية نفسها، ومن ذلك:

"فكرة التطويب المقدس للأرض، بوصفها حالةخلق جديدة، مماثلة للخلق الأول، وصورة عن الفعل النموذجي، الذي قامت به السماء وجسدته في هبوط نوح على البرية، وبناء مملكة الله الأرضية وسط عالم من الخطايا.

فتكون إسرائيل معادلاً لنوح، وتكون الكوارث، التي سبقت قيام إسرائيل معادلاً للعماد الكوني الأول،والوحش المائي الذي يرمز إلى ذلك. ويكون مصرع هتلر، والإخفاق العربي في حرب 1948 معادلاً لهزيمة الوحش المائي، وما تستدعيه من قرابين بشرية ضرورية للتطويب المقدس الجديد.

** فكرة الألفية أو العود الدوري، والتي لا يمكن تصور الأيديولوجيا الصهيونية بدونها. فهي الفكرة، التي تضفي على الهزائم والكوارث طابعاً مقدساً، بوصفها المسوغ التاريخي للانبعاث مرة أخرى. وهي الفكرة التي توفر جسراً أو صلة بين أيديولوجيا الصهيونية، وبين الأيديولوجيا الرأسمالية في حقبتها الامبريالية، كما عبر عنها "فوكوياما" في نهاية التاريخ.*

"فكرة الأمة أو الشعب المقدس، التي تتعالى على التاريخ والسيرورة، وتلغيها بإحالة المعرفة البشرية كلها إلى حدوس صوفية، وما عداها ضرباً من الخطيئة.

ومن المفهوم أن الحدوس المقصودة في البنية التوراتية للخطاب الصهيوني، هي حدوس محسومة بصورة ربانية للشعب المختار: (روح الله عند إبراهام كوك،والقدرة العليا عند آحاد هعام، والأسطورة الحية عند هرتزل).

ثالثاً: *لم تتأسس إسرائيل على اسس ديموقراطية برجوازية، بل وفق ديموقراطية أخرى، هي الديموقراطية البرمائية،وما تستدعيه من عرقية خالصة (مفبركة) لتسويغ علاقة السيداليهودي (الأنا) بالعبد العربي (الآخر).*

فالدولة هنا، ليست مؤسسة قائمة على الحق، بل مؤسسة قائمة على تصور أيديولوجي مرتكز على العرقية.

والفرد ليس أساس الدولة وموضوع الحرية فيها، بل الجماعة.

والحرية الديموقراطية شرط داخلي لإنتاج فاشية خارجية، وليست نموذجاً إسرائيلياً لديموقراطية فريدة في الشرق الأوسط.

رابعاً: *لم تؤسس الصهيونية دولة مدنية حديثة، بل أسست نموذجاً لدولة قديمة ماقبل رأسمالية، هي الدولة – القلعة.. وكانت في كل ذلك تعبيراً عن نموذج الدولة الحامية والجغرافيا السياسية التقليدية القديمة، القائمة على التخادم السياسي.*

وبالارتباط بذلك، لم تؤسس الصهيونية لمجتمع حديث مؤهل لإنتاج دولة معاصرة، بل إن الدولة هي التي أنتجت المجتمع. وكان بالضرورة وجهها الآخر.

فكلما ولدت وعاشت الدولة العبرية، على الريع الخارجي والعائدات الإقليمية للوظيفة التاريخية، ولد المجتمع اليهودي على شاكلة دولته، واتسم بطابع ريعي خيري مماثل، وظل يعيد إنتاج بنيته وآلياته الداخلية على إيقاع الوظيفة السياسية الخارجة. واستعاد صورة المجتمع الذي شهدته اسبارطة وروما، وكان ينقسم، كما هو معروف، إلى سادة ونبلاء بيروقراط من جهة، وعبيد منتجين، من جهة أخرى.

فمقابل النبلاء والسادة، يتولى اليهود وخاصة الأشكنازيم... المناصب الرفيعةفي الجيش والاقتصاد والمجتمع.ومقابل العبيد، يقوم الأغيار من العرب والعمال الآسيويين بالأعمال اليدوية.

خامساً: *وبالارتباط بدولة الحامية ومجتمع الدولة الريعي، ظل الاقتصاد الإسرائيلي، وبالرغم من عمليات الضخ الخارجي الكبيرة، اقتصاداً شديد الارتباط بالموقع الإقليمي لإسرائيل داخل لعبة الأمم بين أحواض النفط والماء والطرق والممرات الكبرى، وخطوط التصدع العالمية.وأعاد إلى الأذهان اقتصاديات الدولة – القلاع القديمة، التي كانت تعيش وتتغذى على طرق التجارة وحماية القوافل والغارات المأجورة.*

فبخلاف الطابع المستقل نسبياً للعسكرة عن البنية الاقتصادية– الاجتماعية في بلدان الديموقراطية الرأسمالية، تشكل العسكرة في إسرائيل، جزء لا يتجزأ من بنية الدولة واقتصاد المجتمع.

وبخلاف الاقتصاد المفتوح في البلدان الرأسمالية الكبرى، التي ترعى الدولة العبرية.. تحتفظ هذه الدولة باقتصاد مركزي، ليس له مايبرره سوى اعتبارات الوظيفة الخارجية، وما تستدعيه هذه الاعتبارات من شروط اجتماعية داخلية لتعزيزها والتقاطع معها باستمرار.

سادساً: *لم تؤسس إسرائيل تقاليد أو مناخات وحدة وصراع طبيعية مع أحد، لا مع الأصدقاء وخاصة الولايات المتحدة، ولا مع العرب.*

فعلاقاتها الخاصة مع واشنطن،ليست علاقة قائمة على قانون الوحدة والصراع في إطار الوحدة، كما هو حال العلاقات التي تميز الدول والقوى الصديقة أو المتحالفة، بل علاقة قائمة على اعتبارات أخرى، تحيل إسرائيل برمتها إلىحالة أميركية داخلية، تجعل أيديولوجيا الألفية اليهودية، ماقبل الرأسمالية، مجرد تنويعة خاصة على أيديولوجيا نهاية التاريخ الامبريالية.

وعلاقتها مع العرب، لم تقم، بالمقابل، على قانون الوحدة والصراع في إطار الصراع، بل أخذت وبالضرورة شكلاً صراعياً من نوع مختلف، لايستهدف الإخضاع وتقاسم النفوذ الإقليمي، داخل منطقة عربية، أصلاً، بل يستهدف الإقصاء والنفي في مستويين مترابطين: نفي الشعب الفلسطيني وليس إخضاعه، وتفتيت البنى العربية وتحويلها إلكانتونات وجزر معزولة على غرار دول البانتوستانات القبلية التي صنعتها جنوب إفريقيا، فيما مضى، كأحزمة وأشرطة حدودية حولها ولدينا هنا أكثر من مفارقة:الأولى أن إسرائيل لا تسعى من وراء الاتفاقيات التي وقعتها مع غير طرف عربي، إلىتكريس أي من هذه الأطراف

والتعايش معها، بل تحويل التسوية معها إلى مناخات موضوعية لتفكيك هذه الأطراف نفسها وتحويلها إلى مكعبات متناثرة وظواهر إسرائيلية داخلية تتحمل في الوقت نفسه الأعباء الأمنية والاجتماعية المباشرة في دوائرها الخاصة، وتعيد إنتاج هذه الظواهر في المداد الإسرائيلي بأقل التكاليف الممكنة.

والمفارقة الثانية، أن السياسات الإسرائيلية المذكورة لا تتسم بالطابع الرأسمالي التقليدي المعروف لدى المتروبولات الدولية والإقليمية، بل بطابع أقرب إلى النمط الاقطاعي، وذلك بفضل الموقع الحاسم للأيديولوجيا الصهيونية التوراتية، داخل الوظيفة السياسية الخاصة للدولة – القلعة، والشعب، الطبقة.

صحيح أن مشروع التفتيت الصهيوني للمحيط العربي تقوم على التخاصية وقوانين مثل قانون الصوت الواحد.. مقابل مشروع المركزة الإسرائيلية، الذي يقوم على رأسمالية الدولة وقانون الكتلة الانتخابية، إلا أن هذه الآليات الرأسمالية تتحرك عملياً ضمن تصورات وبنى اجتماعية ماقبل رأسمالية أو متماهية معها.

فالمعادلة السابقة، هي التي تجعل دولة اليهود، هذه، أقلية طائفية كبرى، وسط أقليات عربية صغيرة، متطاحنة.

6 – السلام المستحيل:

كم هودقيق الاعتقاد بأن أزمة التسوية هي أزمة مع حكومة إسرائيلية محددة، هي حكومة نتنياهو، أوأن هذه الأزمة، تتشب عملياً كلما انتقل الضغط من هذا المسار إلى ذاك، ومن جبهة إلى أخرى، ومن دائرة المفاوضات الثنائية إلى المتعددة، ومن الخلاف أو الاتفاق على هذا الشأن السياسي، إلى الخلاف والاتفاق على شأن آخر، مثل المياه واللاجئين والغاز والخطوط الأمنية...ألخ.

فهذه وغيرها، مجرد مظاهر قابلة للتقدم أو التراجع، دون أن تعني أن الأزمة مفتوحة على حل تاريخي.وكل ماقيل عن تسويات وادي عربة وأوسلو، لم يضع المنطقة أمام تسوية الأزمة بقدر ماوضعها أمام أزمة تسوية جديدة!.

ومن الواضح أن المسألةهنا، لا تتعلق برغبة الأطراف، أو عدمها في البحث عن تسويات وسط حول الموضوعات المختلفة، بقدر ما تتعلق بغياب الشروط الموضوعية لتسوية أزمة تاريخية، كالأزمة الناجمة عن الصراع العربي – الإسرائيلي. ومن الواضح أيضاً، أن انعكاسات الانهيار السوفياتي على المنطقة، والنتائج الكارثية لحرب الخليج الثانية، ساعدت إسرائيل على توظيف موقعها السياسي وتكوينها الاجتماعي العضوي داخل منظومة المصالح الأميركية على التفكير والسعي الجدي للانتقال من دور الوكيل السياسي الأمني التقليدي إلى دور الشريك الكامل، كإمبريالية إقليمية حقيقية!

هكذا، لم تعد إسرائيل معنية أو مهتمة بالتسويات التقليدية بالصيغة السابقة، التي رافقت الحرب الباردة وبالتالي لم تعد مهتمة بتعزيز الدور السياسي لأي طرف عربي على حساب الأطراف الأخرى ولا باستبدال طرف بطرف، بل باستبدال الدور السياسي للأطراف العربيةجميعاً، الأصدقاء والخصوم بدور أمني مستوعب في الدور السياسي الاقتصادي الإسرائيلي. فالشرق الأوسط الجديد الذي يطرح كعنوان مموه لإسرائيل الكبرى لا يحتمل وجود أكثر من مركز سياسي واحد، هو المركز الإسرائيلي.. إن الحديث عن سوق واحدة ومنطقة واحدة يعني في لغة الاقتصاد السياسي، وجود ممثل سياسي واحد لمختلف فئات البرجوازية المحلية أمام المراكز الرأسمالية العالمية. ويعني، حكماً أن هذا الممثل إسرائيل ليس صاحب مصلحة حقيقية في توقيع اتفاقيات سلام وتسوية تاريخية مع الوكلاء السياسيين العرب المحليين بل في تحرير الفئات البرجوازية العربية من سيطرة هؤلاء والاستفراد بتمثيل هذه الفئات. فتتكشف الوظيفة الحقيقية للاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل مع الأطراف العربية، كوظيفة لتفكيك الدولة العربية وتحويلها من دولة وكيل سياسي محلي لبرجوازية محلية، ضمن هامش سياسي إقليمي مناسب إلى دولة كانتون ملحق بالوكيل الإقليمي الإسرائيلي. وإذا ما اعتقد أحد أن المسألة قابلة للاستيعاب، بقليل أو كثير من الفطنة والمناورة، داخل هذه الاتفاقيات عليه أن يتذكر جيداً أن قدرة دولة الجغرافيا السياسية الإسرائيلية على التكيف مع الأوضاع العالمية والإقليمية الجديدة، غير قدرة دولة الجغرافيا السياسية العربية فإسرائيل قادرة داخل الاستراتيجية الأميركية الجديدة على تعويض دورها السابق، وتعويض ما كان يترتب عليه من مساعدات وتحويلات خارجية ضخمة من خلال التمدد داخل أسواق المنطقة وبالتالي، وهو الأهم، الحفاظ على قدر كاف من الانسجام مع قاعدتها الاجتماعية التي تخلقت على صورتها السياسية. أما الدولة العربية التي تشكلت وعاشت على عائدات وتحولات دورها الإقليمي الخارجي، شرقاً وغرباً وتمكنت من رشوة أقسام واسعة من قاعدتها الاجتماعية فلم تعد قادرة على ذلك.

□□□

العرب ومشكلة الموارد
النفط- المياه

الأرقم الزعبي

مخطط الدراسة:

1- مقدمة:

ليس تشاؤماً أن نقول: إن البشرية تسير نحو انتحار جماعي سببه ما كدسته من أسلحة فتاكة "نووية- هيدروجينية- نيترونية- تقليدية.." كافية للقضاء على الحرث والنسل ووضع نهاية للسعادة الإنسانية التي نعيش، فيما لو استخدمت.. وهو ما يسميه البعض الانتحار الجماعي للبشرية.. أو المذبحة الكونية أو يوم القيامة النووية.. وإذا كان أمر استخدام هذه الأسلحة مستبعداً حالياً.. فإن هناك قضايا تهدد وجود الإنسان وتبشر بظهور مشكلة تعجل في قرب يوم القيامة النووية... الذي قد يكون قبل يوم القيامة المنوه عنه في الموروث الديني بكثير..

ترى ما المشكلة التي نقصدها، وأعطيناها هذه الأهمية؟.

2- النظرة الشاملة:

إنها مشكلة حاجة الإنسان للموارد بكل أشكالها "المعادن- الأرض- الغذاء- الماء- النفط- الهواء النظيف.." وغير ذلك وندرة هذه الموارد ومحدوديتها..

فبعد أن عاشت البشرية منذ بداية القرن العشرين عصر اكتشاف الموارد وسهولة استخراجها وإمكانية تحديد مخزونها وسبر بواطن الأرض وأعماق المحيطات واستخراج الكثير منها في صناعات متطورة ساهمت في سعادة المجتمعات الإنسانية- ولو بشكل متفاوت- من المتوقع أن تعيش الندرة والفاقة في العقود القادمة لعلة الإفراط في استخراج هذه الموارد أو سوء توزيعها واستخدامها.. بالمقابل زيادة الطلب عليها سيؤدي بالنهاية إلى ما يسمى "بالإنتاجية المضادة" أو بتبسيط أكثر: الإفراط في الاستخدام يؤدي إلى النقصان والمحدود المستخدم بالنتيجة مفقود.. وإذا كان الإنسان يستطيع أن يستغني عن بعض هذه الموارد عند فقدانها أو نقصانها مثل بعض المعادن فإنه من البديهي أن لا يستطيع أن يستغني عن بعض الموارد التي تهدد وجوده مثل الماء والغذاء والطاقة اللازمة لاستخراج كميات إضافية من المياه اللازمة للزراعة.. لتأمين حاجة الإنسان المتزايدة للغذاء بسبب زيادة عدد السكان(1) وسوء عدالة توزيع الموارد الغذائية ومحدودية الأرض المزروعة والاحتياطية. وظاهرة التصحر.

تأسيساً على ذلك يتوقع الخبراء المستقبليون أن سمة التجارة في المستقبل هي سمة الإتجار بالمواد الغذائية(2) على حساب التراجع بتجارة الحاسوب والتلفاز وغير ذلك.. من هنا ننظر بكبير الاهتمام إلى ما تقوم به معاهد الدراسات الاستراتيجية وورشات العمل المستقبلي(3) لدراسة إمكانية وضع حلول لمشكلة الموارد عليها -أي هذه الحلول- تجعل شكل العلاقة

المستقبلية لمسألة قسمة الموارد علاقة تعاون ...

وهؤلاء المستقبليون لا يخفون قلقهم الشديد من عدم إمكانية منع حروب العوز والفاقة وندرة الموارد مستقبلاً بسبب وجود أشكال مختلفة تعبر عن تناقض المصالح بين الدول لجهة الحصول على الموارد. وإذا كنا نرجو أن يبقى موضوع التفكير باحتمالات الحرب أو التعاون في علاقة الحصول على الموارد مجالاً للبحث فإننا سنعرض الآن بعضاً من أشكال تناقض المصالح الواقعة أو التي ستقع فعلاً سعياً وراء الحصول على الموارد التي يتناقص إنتاجها ومخزونها ويرتفع ثمنها، وهو ما سيمكننا أيضاً من وضع أسس أفضل للتفكير بالأطر التي ستحدد العلاقة الحالية والمستقبلية بين الدول... ومن هذه الأشكال:

الشكل الأول *: تناقض في المصالح بين الذين يملكون الموارد ولا يملكون تقنية التصنيع وبين الذين يملكون تقنية التصنيع ولا يملكون الموارد مثال على هذا الشكل النفط العربي الخليجي والتقنية اليابانية حيث تستورد اليابان 99% من بترولها.*

الشكل الثاني *: الهوة الكبيرة بين الشمال "الدول الغنية" والجنوب "الدول الفقيرة" حيث يشكل أغنياء العالم 25% فقط من عدد سكان العالم لكنهم يتمعتون بـ 80% من ثرواته. أما فقراء العالم فإنهم يشكلون 75% من سكان العالم ولا يملكون سوى 20% من ثروته.*

مثال على هذا الشكل: أوربة وجزء كبير من افريقيا.

الشكل الثالث *: تناقض المصالح بين الذين يملكون تقنية التصنيع ويتمتعون بجزء كبير من موارد العالم والسباق المحموم بينهم نحو السيطرة على مناطق توفر الموارد في العالم رغم كل ما يظهر من أشكال الوفاق بينهم. مثال على هذا الشكل: السبق الذي حققته الولايات المتحدة في السيطرة على موارد نفط الخليج بعد حرب الخليج الثانية والقلق الأوربي من ذلك ومحاولة فتح أسواق جديدة "المؤتمر الآسيوي الأوروبي" –الشراكة المتوسطية– نشاط المفوضية الأوربية في العالم.*

الشكل الرابع *: قلق ذاتي يعيشه الذين يملكون الموارد الجيدة والتقنيات المتطورة رغم أنهم سادة القرار السياسي والاقتصادي والعسكري. وقوتهم إلى حد ما غير متوقفة على الغير، ومرد هذا القلق هو تراجع المخزون الذاتي للموارد عند هؤلاء رغم استخدام نسب بسيطة منه ولكن هذه النسب مع الزمن أخذت تشكل أرقاماً في استخدام الموارد المحلية مقلقة لصناعة القرار.*

مثال على هذا الشكل: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً "**بلاد شاسعة موارد** متنوعة– اقتصاد قوي– عدد سكان مقبول– واقعية في السياسة– اعتناء بتاريخ المستقبل" ورغم ذلك ينتاب هذه الدول القلق فالولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن تستورد المواد الأولية حتى أعوام 1940 من المتوقع أن تستورد نحو 80% من معادنها الحديدية و 70% من معادنها غير الحديدية بعد عام 2010 على أبعد تقدير (4)

والآن بعد أن حددنا بإيجاز أنماط مشكلة الموارد في العالم ألا يحق لنا أن نتساءل ما مواقفنا نحن العرب من مشكلة الموارد؟

هل نعاني من مشكلة تأمين الموارد الآن أم في المستقبل؟ ما أسباب ذلك؟ ما طرق الحل؟ ماردة فعل الغير؟ بدراسة مشكلة النفط نبدأ.

3– العرب ومشكلة الموارد:

3/1– المطلب الأول مشكلة النفط:

نظرة إحصائية: يقدر الاحتياطي العالمي المعروف يحقق الجدوى الاقتصادية– التكاليف أقل من المبيع من النفط /797/ مليار برميل منه /500/ مليار برميل احتياطي النفط العربي أي ما يعادل نسبة /63%/ من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط(5). إحصاء 1996.

- في حين بلغ وسطي اجمالي الانتاج العالمي من النفط سنوياً /23/ مليار برميل منه /7/ مليار برميل مصدرها النفط العربي أي ما يعادل نسبة /30%/ من الإنتاج السنوي العالمي من النفط.

- وفي حال استمرار معدل الإنتاج السنوي في الوطن العربي /7/ مليار برميل سنوياً فإن احتياطي النفط العربي سينفذ بعد /68/ سنة اعتباراً من عام 1999م. مما يعني أطفال اليوم رجال الغد سيقفون وجها لوجه مع مشكلة غياب عائدات البترول التي تشكل نسبة تتراوح بين (80–99)%
- تختلف من دولة إلى أخرى – من اجمالي الإيرادات المختلفة لدول الخليج العربي النفطية... وإذا كانت الميزانية الخليجية(6) لعام 1998م قد أظهرت عجزاً قدره /11/ بليون دولار فإنه من المتوقع أن تظهر الميزانية الخليجية لعام 1999 عجزاً يتجاوز /20/ بليون دولار (8) أي بنسبة زيادة قدرها /82%/ عما كانت عليه خلال عام 1988م. هذا في ظل واردات النفط. ماذا سيكون الحال بعد /68 سنة من الآن في ظل غياب عائدات النفط أو تراجعها – خلال عام 1999م تراجعت عائدات النفط الخليجية بنسبة 35% عما كانت عليه خلال عام 1988م– – وزيادة متطلبات الأنفاق مثل (زيادة عدد السكان – النمط الاستهلاكي– عدم التجانس مع البيئة...) مما يتطلب التفكير بإجراءات عملية والتضامن مع الذات والأجيال القادمة..
- ما هي ميادين المرونة التي يمكن استخدامها للتخلص من هذه المشكلة؟

يمكن إيجاز هذه المرونات على النحو الآتي:

1/1/3– تخفيض الإنتاج وزيادة سعر برميل النفط.

2/1/3– استثمار عائدات النفط في خلق بدائل استثمارية تساعد في تقليص الاعتماد على النفط كعامل ايراد وحيد– الكويت مثلاً(9)– وتطبيق سياسة التقشف.

3/1/3– التفكير الجدي بالتكامل الاقتصادي العربي وامتلاك تقنية التصنيع، وباختبار مدى إمكانية تطبيق هذه المرونة أو الإجراءات نجد أنفسنا أننا ولدنا مشكلة جديدة من سعينا لحل مشكلة النفط وقلق المستقبل نحوها تكمن المشكلة الجديدة في ردة فعل الغير على هذه المرونة والأثر الناتج عنها ؟.

1/1/3– "تخفيض إنتاج النفط العربي ورفع سعره بغية الحفاظ على المخزون يسمح للدول الأخرى المنتجة للنفط والتي لا تعتمد على إيرادات النفط بشكل أساسي بطرح كميات إضافية في السوق المستهلكة للنفط.. وبالتالي فإن نجاح دول النفط العربي في تخفيض إنتاجها مرتبط من صمودها لحين 1/1/3- "تخفيض إنتاج النفط العربي ورفع سعره بغية الحفاظ على المخزون يسمح للدول الأخرى المنتجة للنفط والتي لا تعتمد على إيرادات النفط بشكل أساسي بطرح كميات إضافية في السوق المستهلكة للنفط.. وبالتالي فإن نجاح دول النفط العربي في تخفيض إنتاجها مرتبط من صمودها لحين امتصاص عملية إغراق السوق النفطية بنفط الدول الأخرى.. علها بذلك تستطيع الحفاظ على مخزونها في زمن الوفرة تمهيداً لطرحه في زمن الندرة مستقبلاً وبأسعار أعلى مما هو عليه الوضع اليوم.

- وماذا بعد..؟

عند مقارنة الوضع المائي العالمي يمكن تصور وتوضيح بعض جوانب المشكلة المائية القائمة والازمة المتوقعة (7).

فاستناداً إلى تقرير لجنة مياه العالم لعام 1996 فإن نصيب الفرد في العالم انخفض خلال ربع قرن _من عام 1970 وحتى عام 1994) من (12900م^3) إلى (7600 م^3) أي بنسبة (41%)، بينما تناقص نصيب الفرد العربي خلال نفس الفترة من (2200م^3) إلى (1200)م^3) أي بحدود (50%) وإذا أخذنا بعين الاعتبار الموارد القابلة للاستثمار فقط فإن نصيب الفرد العربي لا يتجاوز في هذه الحالة (1000م^3)، وهذا طبيعي إذا علمنا ووفق ما أورده تقرير "مياه العالم لعام 2000 وما بعد" بأن الوطن العربي سينتقل من المرتبة السادسة (حصة الفرد فيها أقل من 1000م^3/ عام) والخامسة(حصة الفرد فيها ما بين 1100-2000م^3/ عام) في العام 1990 إلى المرتبة السادسة (أقل من 1000م^3/عام) فقط في العام 2025.

ومن المؤمل أن يسهم ذلك في إيجاد القناعة لدى المجتمع الدولي لحث دول المنبع (تركيا وأثيوبيا) المتشاطئة مع بعض الدول العربية (سورية والعراق والسودان) باتخاذ مواقف أكثر إيجابية بغية إيجاد الحلول المنطقية لموضوع اقتسام المياه بالشكل العادل والدائم مستقبلاً(7). والجدول التالي يوضح الفارق الكبير بين الوضع المائي للدول المتشاطئة في أنهار النيل ودجلة والفرات(4).

- إن البحث العلمي عن طاقة بديلة عن النفط قائم بوتيرة عالية في الدول الصناعية المتقدمة، وقد أخذت عملية استخدام

الطاقة الذرية كطاقة بديلة للنفط تستخدم فعلاً بنسبة /8%/ من إجمالي الطاقة المستخدمة عالمياً(10). والأخطر من ذلك هناك عملية بحث عن طاقة بديلة للطاقة البديلة للنفط. واحتمالات النجاح مفتوحة وممكنة في عصر كل شيء ممكن فيه.. وفيما لو تم هذا الأمر بتكلفة قليلة فإن النفط سيصبح سلعة كاسدة تماماً مثل ما زاحم النفط الفحم واحتل مكانه في كافة مجالات الاستخدام... من كان يظن ذلك قبل قرن من بداية القرن العشرين..

– قضية هامة نذكرها وهي أن عائدات النفط هي التي تتيح دفع ثمن فاتورة الغذاء المستورد لدول النفط التي أغلبها لا يملك زراعة تلبي الاستهلاك.. فضلاً عن استيراد مياه الشفه(12) التي سعرها أحياناً يساوي سعر ليتر من النفط ويزيد... فهل من الممكن الاستغناء عن عائدات النفط واللعب بورقة الغذاء والماء...

2/1/3– يلاحظ أن هناك حركة مقبولة لدى دول النفط العربي باتجاه تنوع مصادر الدخل عن طريق إقامة المشاريع الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي أكثر من المشاريع ذات المردود الخدمي ولكن المشكلة تكمن في تحويل رأس المال الخاص إلى كتل اسمنتية وشراء مواد استهلاكية والقطاع العام استنزف رأسه ماله في حروب سدد فاتورتها "حرب الخليج الأولى والثانية" ولا زال يسدد هذه الفاتورة وهو الآن يعتمد على الاقتراض الخارجي مما يزيد نسبة الديون الخارجية من الناتج القومي الاجمالي وهو من المؤشرات الاقتصادية الغير مربحة...

3/1/3– " وعليه يبقى التفكير الجدي بتطبيق صيغة التكامل الاقتصادي العربي هي الأهم.. ولكن هل تسمح الدول الصناعية بذلك؟ وما مدى مصداقية بعض صناع القرار العربي في حل مشاكلات شعوبهم.؟

أسئلة تبحث عن أجوبة لا سيما أننا لا زلنا كعرب أفراداً ومؤسسات ودولاً نبحث عن الحلول الآنية– المرحلية ولا نعير كبير اهتمام إلى الحلول المستقبلية...

هذه بإيجاز مشكلة النفط العربي أو السائل الأسود.. فما هي مشكلة السائل الأبيض الماء؟ هذا ما سيكون مدار بحثنا في المطلب الثاني من هذه الدراسة والذي سيقتصر على التهديد الإسرائيلي للأمن المائي العربي.

3/2– المطلب الثاني: مشكلة المياه:

الكيان الإسرائيلي وتهديده للأمن المائي العربي؟

ليس هناك أدل على أهمية المياه بالنسبة للكيان الإسرائيلي من استخدام المدلولات المائية كرموز وشعارات لدولة الكيان الإسرائيلي فضلاً عن المخزون الروحي المتعلق بالعداء للعرب والتهديد بالاستيلاء على مياههم المدون في التوراة مما يجعل لقضية التهديد الإسرائيلي لأمن المياه العربية بعداً روحياً داعماً للتهديدات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي يطلقها الكيان الإسرائيلي أو ينفذها. فالنجمة السداسية أو كما يسميها اليهود المتطرفون عنفة داود لها ستة رؤوس ثلاثة منها ترمز إلى مدينة القدس العاصمة المنشودة محاطة بثلاث أودية ماء هي (قدرون– ابن هنوم– يهو شافاط) وأما الرؤوس الباقية فترمز للشعب والقادة والكهنة. هذا وفق تفسير الموسوعة اليهودية لرموز العلم الاسرائيلي...

وبالطبع لا ننسى شعار إسرائيل التوراتي القائل "حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل". وفي التوراة العديد من النصوص المصممة لبيان العداء للعرب والانتقام منهم عن طريق تلويث مياهم. ويكفي أن نذكر على أن كلمة مياه وردت بأكثر من مئة نص توراتي حددها واضع فهرس الكتاب المقدس (13) في الصفحتين (565–566) نذكر من هذه النصوص:

النص القائل: ***"بهذا تعرف أني أنا الرب... ها أنا أضرب بالعصا التي في يدي على الماء الذي في النهر فيحول دماً.. ويموت السمك الذي في النهر وينتن النهر فيعاف المصريون أن يشربوا ماء من النهر (خروج 18/17/7).***

ونقرأ في سفر المزامير " حول مياهم إلى دم واقتل أسماكهم" مزمور (29/105) قاصداً النيل. وفي نص آخر نقرأ "أعدوا المجن والترس وتقدموا للحرب.. أصقلوا الرماح.. البسوا الدروع.. في الشمال بجانب نهر الفرات عثروا وسقطوا.. تصعد مصر كالنيل وكأنها/ تتلاطم المياه أهلك المدينة والسكاكنين فيها.. أنا معك أفني كل الأمم الذين بددتك إليهم "آرميا (28/27/8/6/3/64).

هذه باختصار إضاءة سريعة على المورث الديني المتعلق بالمياه ولكن كيف تطور هذا الموروث من نصوص تردد في الكنيس إلى فعل واقع على الأرض؟.

– منذ أن وجدت الحركة الصهيونية وجد معها قلق تأمين المياه حيث من الثابت أن فلسطين بحدودها لعام 1948 لا تحوي موارد كافية لبناء الدولة التي تنشدها الحركة الصهيونية لفقرها بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن المختلفة. فكان من

الطبيعي التركيز على المسألة الزراعية التي تلعب المياه دوراً أساسياً فيها.

فقد سبق لليهودي "شابيرا" صاحب البنك المالي اليهودي أن مول الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية(14) المؤسسة عام 1831 لدراسة طبيعة الأراضي في بلاد الشام ومواردها المائية. انتهت هذه الدراسة إلى أن موارد فلسطين المائية لوحدها والبالغة /1650/ مليون متر مكعب سنوياً لا يمكن أن تغطي الحاجة المستقبلية للدولة العبرية المنشودة. فبدأ مخطط التهديدات الصهيونية للمياه العربية منذ مؤتمر الحركة الصهيونية الأول إلى مرحلة إعلان قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948 إلى عدوان حزيران.1967 إلى احتلال جنوب لبنان عام 1982 وصولاً إلى ما جري ويجرى في اتفاقيات السلام مع الأردن وسلطة الحكم الذاتي. ولصعوبة حصر الموضوع سنعرض نقاطاً سريعة تعبر عن هذه الفترات.

– فقد قامت الحركة الصهيونية قبل عام 1948 بالتركيز على السيطرة على الأراضي ذات المورد المائي الأفضل فقد سيطرت أولاً على أرض "مرج ابن عامر" بعد شرائها من عائلة (آل سرسق) وهي عائلة إقطاعية وهبها الوالي العثماني "راشد باشا" هذه الأرض، ثم أسست مستعمرة "بيتح تكفا" أو "عتبة الأمل" في حيفا. وقبل ذلك بكثير أسست المدرسة الزراعية اليهودية بفلسطين عام 1861 والتي تدعى "مكيفة إسرائيل" كل ذلك بغية بناء الشخصية الزراعية الصهيونية وتكييفها مع طبيعة وواقع فلسطين. وفي عام 1920 وجه الإرهابي "حاييم وايزمن" رسالة إلى وزير خارجية بريطانية بين فيها أهمية الليطاني واليرموك للدولة المنشودة عندما قال : "إن الليطاني هو المصدر الذي يمكنه أن يؤمن المياه لرى الجليل الأعلى.. فإذا حرمت فلسطين من مياه الليطاني والأردن واليرموك لن يكون لها أي استقلال إقتصادي.

وهذا اليهودي "لودزميلك" يصدر كتابه المعروف "فلسطين أرض الميعاد" عام 1944 ضمنه مشروعه لاستغلال مياه فلسطين والمياه المجاورة لها وخلاصته:

1– الاستيلاء على نهر الأردن.

2– تجفيف بحيرة الحولة واستغلال أرضها في الزراعة.

3– الاستيلاء على نهر الليطاني وتحويله إلى أرض فلسطين الشمالية.

4– ضرورة استثمار صحراء النقب والمناطق الجنوبية في فلسطين.

5– إقامة قناة تصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت.

وهو بذلك يلخص جملة مشاريع طرحها خبراء استقدمتهم الوكالة اليهودية لدراسة المشاريع المائية أمثال "روتنبرغ(15) ايوبندس البريطاني الذي طرح مشروع تقنية اليرموك عام 1939= وجميس هيس مساعد لودزميلك ومنسق مشاريعه"

– وما إن أعلن عن قيام الكيان الإسرائيلي في 1948/5/14م حتى بدأت المسألة المائية تأخذ شكلاً أكثر تنظيماً وصدرت قوانين بإحداث هيئات مختصة بمسألة المياه وقد لعب الصهيوني "دافيد بن غوريون" دوراً كبيراً في تنظيم القضايا المائية. ونذكر هنا أنه ألقى خطاباً عام 1955 بذكرى إعلان الكيان الإسرائيلي قال فيه "إننا نخوض مع العرب معركة المياه وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل فإن لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شيئاً" وما هي إلا سنوات وبالتحديد عام 1959 حتى صدر الشكل النهائي لـ "قانون المياه الإسرائيلي عام 1959" لينظم عمل المؤسسات المختصة بهذا المجال حيث يعني بالمياه في الكيان الإسرائيلي ثلاث جهات أساسية:

1–لجنة المياه: *التي تأسست عام 1948 مهمتها الإشراف على استخدام المياه وتحصيل عائدات استخدامها.*

2– مؤسسة نحال: *متخصصة بالتخطيط المائي ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المائية وتأسست عام 1952.*

3– مؤسسة مكوروت: *وهي مؤسسة مختصة في تنفيذ المشاريع المائية. وقامت هذه المؤسسات بالعديد من المشاريع المائية مثل تجفيف الحولة – وتوفير مياه نهر الأردن لزراعتها –شبكة المياه القطرية– تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب بالإضافة إلى دراسة العديد من المشاريع المطروحة مثل مشروع "شارلز ماين" عام 1953 الخاص بدراسة إقامة سد على نهر اليرموك لتخزين /500/ مليون م3 ومشروع "اريل جونستون" 1953–1955 المسمى مشروع "الإنماء الموحد" المتضمن إقامة سد على نهر اليرموك وجر /400/ مليون م3 من مياه الليطاني ومثلها من مياه الحاصباني والدان وبانياس و /200/ مليون م3 من مياه نهر الأردن لصالح الأراضي الواقعة تحت الاحتلال.*

– يمكننا أن نقول إن جميع المشاريع المائية المطروحة قبل عام 1967 والمتعلقة بتعاون عربي إسرائيلي كانت مرفوضة

من قبل الحكومات العربية مما دفع إسرائيل إلى الاعتماد على التقنين بصرف المياه فقد استطاعت أن تخفض نسبة استهلاك المياه الجوفية بنسبة تتراوح 3ر1% وتقوم بعملية تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المالحة وفرض أسعار مرتفعة على المياه التي يستهلكها العرب حيث يباع متر المياه المكعب للعرب بـ/ 90/ أغوره في حين يباع لليهود بـ /20/ أغورة فضلاً عن أن العرب لم يستفيدوا من المشاريع المائية المنفذة قبل عام 1967 لأن المادة الثالثة من قانون المياه الاسرائيلي حددت الجهة المستفيدة من مشاريع المياه وهو الوسط اليهودي إلا أن تطور الحاجة لاستهلاك المياه في إسرائيل لأغراض الشرب والزراعة من 350 مليون م3 عام 1949 إلى 810 مليون م3 عام 1953 إلى 1485 مليون م3 عام 1967 دفع إسرائيل لتنفيذ عدوان حزيران 1967 لتأمين المياه وأشياء أخرى وبنتيجة هذا العدوان سيطرت إسرائيل على منطقة الجولان السورية الغنية بالأمطار وهي ذات معدلات أمطار تزيد عن 800 ملم سنوياً(6) وتشكل مياهها 14% من اجمالي المياه في سوريا عدا نهر الفرات كذلك سيطرت على حوض الأردن البالغ مساحته /9300/ كم2 ويحوي على مخزون مياه /900/ مليون م3.

كذلك احتلت الضفة الغربية التي تحوي مخزون مائي يقدر بـ /650 م3. لاتزال إسرائيل تسرق منه /485/ مليون م3 سنوياً فضلاً عن قيامها بالضغط على المزارعين العرب باتجاه تخفيض استهلاكهم من المياه إلى /100/ مليون م3 سنوياً وذلك بتطبيق سياسة التقنين عليهم من قبل مؤسسة "ميكروت" المكلفة بإدارة شؤون المياه في الضفة الغربية. حيث قامت بـ:

- منع الزراعات المروية
- وضع عدادات مياه على آبار المياه التي يملكونها وتحديد معدلات الاستهلاك ووضع تسعيرة مرتفعة للمياه
- منع تراخيص حفر الآبار الجديدة.
- وضع شروط معقدة لمنح موافقات الصيانة وإعادة التعمير للآبار المحفورة سابقاً.
- وقامت لاحقاً عام 1982 باحتلال جنوب لبنان ووصل شبكة مياه القرى اللبنانية الحدودية بشبكة مياه شمال فلسطين وبدأت عام 1984م بجر مياه الليطاني –الذي تسميه النهر الضائع– وقامت بزرع أسلاك شائكة حول نبع الوزاني تمهيداً لضم النبع وقد برر "زيماش يشاي" مفوض الماء العام /الإسرائيلي/ هذه الأعمال بقوله: "أن لإسرائيل مطلباً محقاً في مياه الوزاني، وهي ستعارض أية محاولة تجري في المستقبل للسيطرة على المنطقة وتحويل هذه المياه".

4– الخاتمة:

إن الزيادة المستمرة في عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى تتطلب زيادة حتمية بالطلب على المياه حيث ارتفع الطلب على المياه في الكيان الإسرائيلي من /1485/ مليون م3 عام 1967 إلى /1567/ مليون م3 عام 1978م.

– أي ما يساوي نسبة /90%م من المخزون الكلي لمياه فلسطين– إلى /2000/ مليون م3 عام 1985م أي بزيادة عن مخزون مياه فلسطين المتجدد بنسبة /21%/ استجرتها إسرائيل من مياه لبنان، ولا زالت الإحصائيات تظهر أرقاماً متزايدة لاستهلاك المياه.. فقد ذكر معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية لعام 1989م أنه مع حلول عام /2000/م ستواجه إسرائيل نقصاً في المياه قدره /800/ مليون م3 سنوياً..

والسؤال الذي يطرح نفسه من أين ستحصل على المياه اللازمة؟ وهل سيقف العرب موقف المتفرج وإسرائيل تسحب رغيف الخبز من فم شعوبهم؟.

من هنا نفهم الشرط المفصلي الذي تضمنه الملحق الرابع من اتفاقية الحكم الذاتي الذي يتضمن:

"عدم السماح لسلطة الحكم الذاتي بإقامة أي مشروع مائي داخل أراضي الحكم الذاتي أو مع الدول المجاورة دون موافقه إسرائيل"

ومن هنا نفهم إصرار (إسرائيل) على ضرورة عقد اجتماعات اللجان متعددة الأطراف ولا سيما لجنة المياه قبل المفاوضات النهائية، وبالمقابل رفض سورية حضور اجتماعات هذه اللجان قبل استعادة الأراضي المحتلة وفرض السيادة الوطنية عليها...

5- المراجع والملاحظات:

(1و2)- انظر دراسة منظمة الأغذية الزراعية "الزراعة عام 2010" الصادر عام 1992م.
(3)- انظر تقرير نادي روما (الأول والثاني) مترجم وزارة الثقافة عام 1976م تحت عنوان "استراتيجية الغد".
(4)- الاستيراد بغاية التصنيع وإعادة التصدير وليس للاستهلاك المحلي.
(5) يقدر الاحتياطي العالمي للنفط /9ر1035/ مليار برميل منه /4ر643/ مليار برميل احتياطي النفط العربي/ انظر التقرير الإحصائي السنوي - منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 1997م. ونشير إلى أن هذا التقرير يمثل الأرقام الاحتياطية (الفعلي المكتشف+ النظري المتوقع اكتشافه) الذي لا يوجد جدوى اقتصادية من استخراجة / التكلفة أكبر من المبيع/
(6(7و8)- البعث الاقتصادي العدد /57/
(9)- مؤشرات الموازنة التقديرية لدول الكويت لعام 1994م. "جريدة السياسة"
(10)- ملحق البعث الاقتصادي العدد /38/ "نفط ومال"
(11)- انظر تقرير البنك الدولي لعام 1995 "المياه في العالم"
(12)- فهرس ألفاظ الكتاب المقدس.
(14)- انظر، الزعبي الأرقم، الغزو اليهودي للمياه العربية، دار النفائس- بيروت- 1993.
(15)- بنحاس روتنبرغ: يهودي روسي منح حق استخدام مياه نهر الأردن لمدة (70) عاماً دون مقابل.
(16)- انظر، أطلس المناخ في سورية- مديرية الأرصاد الجوية- دمشق.

❐❐❐

وثائق

- ندوة العلاقات الثقافية الصينية - التقرير الختامي-

نـــدوة العلاقــات الثقافيــة *الصينيــــة- العربيــــة* في القرن الحادي والعشرين

بكــين : 23-1999/8/27

التقرير الختامي لأعمال الندوة

I- تأكيداً للروابط التاريخية والحضارية بين الأمتين الصينية والعربية. وتعميقاً للصلات التي جمعت بينهما في الماضي والحاضر واستجابة لتطلعاتهما المشتركة في القرن الحادي والعشرين. وإحياء للعلاقات الثقافية المميزة التي ما انفكت- منذ الثورة الصينية ومنذ اندلاع حركات التحرر الوطني في الدول العربية- تتدعم وتتوثق وتتنامى في جميع المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية. وإكباراً لموقف جمهورية الصين الشعبية من قضايا الأمة العربية وطموحاتها المشروعة. ومجابهة للتحديات التي تنتظرهما في ظل العولمة التي تجتاح الأمم والدول- انعقدت ندوة العلاقات الثقافية الصينية العربية في القرن الحادي والعشرين بمبادرة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبتوجيه من مجلس جامعة الدول العربية طبقاً لقرار: سبتمبر 1998، والمؤتمر العام والمجلس التنفيذي للمنظمة، وبتجاوب وتعاون مشكورين من جامعة الدراسات الأجنبية ببكين (كلية اللغة العربية)، وبمباركة من وزارة الخارجية، ووزارة التربية ووزارة الاتصالات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي والجهات المعنية في جمهورية الصين الشعبية، ودعم من مجلس السفراء العرب وبعثة جامعة الدول العربية في بكين، وذلك خلال الفترة (23-1999/8/27) وبحضور نخبة من الأساتذة والخبراء والدبلوماسيين والمسؤولين الصينيين والعرب.

II- افتتحت الندوة بقاعة المؤتمرات الدولية بمركز الإمارات العربية المتحدة لتدريس اللغة العربية والدراسات العربية والإسلامية بجامعة الدراسات الأجنبية ببكين- بكلمات تفضل بإلقائها كل من:

- **سعادة الأستاذة تشين نايفانغ: رئيسة جامعة الدراسات الأجنبية ببكين.**
- **معالي الأستاذ محمد الميلي: المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.**
- **سعادة الأستاذ وانج يونج دا: ممثل وزيرة التربية.**
- **سعادة السفير إسماعيل عبيد يوسف: سفير دولة الإمارات العربية وعميد السلك الدبلوماسي العربي بالإنابة.**
- **معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد- الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقد ناب عنه في إلقاء كلمته سعادة الدكتور محمد عبد الوهاب الساكت رئيس بعثة الجامعة في بكين.**

وقدم المتحدثين الأستاذة الدكتورة قوه شاوهوا عميدة كلية الدراسات العربية بجامعة الدراسات الأجنبية ببكين.

وقد أكدت الكلمات كلها على أهمية التعاون الصيني العربي في جميع المجالات وبخاصة مجالي الثقافة واللغة، ووجوب تطوير هذا التعاون والارتقاء به لما يجمع بين الحضارتين والثقافيتين من أواصر وثيقة، ولما تواجهه الحضارتان والثقافتان من تحديات عالمية خلال القرن القادم.

III- عالجت الندوة خمسة محاور هي:

-- العلاقات الصينية العربية في مجال السياسة.

-- العلاقات الصينية العربية في مجالي اللغة والأدب.

-- العلاقات الصينية العربية في مجالي الآداب والإعلام.

-- العلاقات الصينية العربية في مجال الثقافة.

-- الآفاق المستقبلية للعلاقات الصينية العربية.

وتناولت (20) موضوعاً من الموضوعات المتصلة بها، قام بإعدادها وتقديمها عشرون باحثاً صينياً وعربياً، وحظيت بمناقشة مستفيضة من الأساتذة والباحثين الذين حضروا الندوة، وأثروها بمحاوراتهم وآرائهم وأفكارهم.

IV- بعد تبادل الرأي والمناقشة يؤكد المشاركون على التوجهات والتوصيات التالية:

1- التأكيد على أن العلاقات الثقافية الصينية العربية ركيزة أساسية في توطيد التعاون الشامل وبناء جسور التفاهم والتكامل وتعزيز روابط الصداقة بين الشعبين الصيني والعربي.

2- مناشدة الدول العربية فتح مراكز ثقافية عربية في جمهورية الصين تكون مجالاً للتعريف بالثقافة العربية والتراث العربي، وتوثيق العلاقات بين الشعبين العربي والصيني.

3- إنشاء منتدى صيني- عربي للحوار وتبادل الآراء يضم نخبة من المفكرين العرب والصينيين، يضعون التصورات، ويقترحون البرامج والمخططات التي من شأنها النهوض بالعلاقات الصينية العربية ودفعها والسعي لتطويرها باستمرار.

4- تنظيم ندوات ثقافية دورية (كل سنتين) بالتعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبين الجامعات والمعاهد الصينية المهتمة بالدراسات العربية، لتناول القضايا الثقافية المتصلة بالتعاون والحوار بين الثقافتين الصينية والعربية.

5- الترحيب بعقد مؤتمر عالمي للغة العربية لغير الناطقين بها سواء في جمهورية الصين الشعبية أو أية دولة أخرى بناء على التوصية التي صدرت عن ندوة "الحوار بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى" التي عقدت في تونس سنة 1998.

6- دعوة الجامعات العربية التي ليس بها أقسام لتعليم اللغة والحضارة الصينية إلى إنشاء مثل هذه الأقسام ودعوة الجامعات التي سبقت بإنشاء مثل هذه الأقسام إلى دعمها وتقويتها.

7- حث مؤسسات النشر في كل من جمهورية الصين الشعبية والدول العربية على تبني نشر عيون الثقافة والإبداع في اللغتين ودعم هذا الإنتاج من الطرفين.

8- تبني مقترح الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب بترجمة بعض الأعمال الإبداعية الهامة إلى اللغتين الصينية والعربية والتعاون مع كلية اللغة العربية في هذا الصدد.

9- العناية بآثار ومآثر العرب وتراثهم في الصين، والحرص على ترميم الآثار العربية، والمساعدة على إنشاء متحف لهذه الآثار.

10- تكوين فريق عمل صيني عربي بالتعاون مع المنظمة للقيام بدراسة مسحية للآثار العربية في الصين، ورفع نتائج أعماله إلى المؤتمر الخامس عشر للآثار الذي سيعقد بدمشق في شهر إبريل عام 2000.

11- مباركة سعي جامعة الدول العربية لإنشاء جائزة سنوية باسم معالي الأمين العام للجامعة العربية لدكتور أحمد عصمت عبد المجيد لأفضل دراسة أو بحث جامعي يخدم تنمية العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية الصينية العربية.

12- دعوة المنظمة العربية والدول العربية إلى تزويد أقسام اللغة العربية ومعاهد تدريسها في الصين بما يتوفر من مطبوعات تعليم اللغة العربية والمعاجم والوسائل السمعية والبصرية والتقنيات الحديثة لتعليم هذه اللغة، وتزويد هذه المعاهد بالمطبوعات الثقافية والأدبية والمؤلفات المعاصرة.

13- التنويه بجهود الدول العربية التي قدمت وتقدم مساعدات لكليات اللغة العربية بالصين، ودعوة غيرها للنسج على منوالها لما في ذلك من خدمة للغة العربية.

14- دعوة المنظمة إلى إشراك الأساتذة الصينيين الذين يتولون تدريس العربية في كليات اللغة العربية ومعاهدها في الدورات التدريبية التي تنظمها للتأهيل والتكوين.

15- تضمين المناهج الدراسية في مدارس الوطن العربي ما يقدم الصورة الحقيقية عن الحضارة الصينية، والروابط التي تجمع بينها وبين الحضارة العربية.

16- تفعيل الاتفاقيات الثقافية والإعلامية المبرمة بين جمهورية الصين الشعبية والدول العربية بما يخدم مصالح الطرفين ويساعد على تنمية العلاقات بينهما.

17- توجيه اهتمام الإعلام العربي إلى تخصيص حيز مناسب للعناية بتقديم الصورة المضيئة للصين: حضارة وشعباً وإنجازات. وفي هذا الإطار تحيي الندوة المجلة الشهرية ((بيت العرب)) التي تصدرها بعثة جامعة الدول العربية في بكين منذ ثلاث سنوات باللغتين العربية والصينية، وترى أنها خطوة هامة نحو تقديم معلومات وأفكار صحيحة تتعلق بالعلاقات العربية الصينية.

18- يحيي المنتدون بحرارة وحماسة وشعور فياض احتفالات جمهورية الصين بمرور نصف قرن على انتصار ثورتها التحريرية، وينوهون بالإنجازات الكبيرة وبالمكاسب الاقتصادية والسياسية والثقافية التي حققها الشعب الصيني العريق خلال هذه الفترة الوجيزة. ويشيد المنتدون بهذه المناسبة بمؤازرة الصين، ومساندتها لحركات التحرر الوطني في العالم وفي مقدمتها ثورات التحرر والاستقلال في الدول العربية، ووقوفها ضد كل أساليب الهيمنة والتسلط والظلم وتأييدها للقضايا العادلة. وإنهم يتمنون للشعب الصيني كل التقدم والرفاهية ومزيداً من الرخاء.

19- توجيه الشكر إلى سعادة الأستاذة تشين نايفانغ- رئيسة جامعة الدراسات الأجنبية ببكين والأستاذة أمل عميدة كلية اللغة العربية وأسرة كلية اللغة العربية بجامعة الدراسات الأجنبية ببكين على جهودهم لإنجاح هذه الندوة ودعمهم لكل ما من شأنه تطوير العلاقات العربية الصينية ودعمهم لبرامج تعليم اللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية في الصين.

21- توجيه الشكر بصفة خاصة إلى معالي الأستاذ محمد الميلي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لسعيه الدائم لتوطيد العلاقات الثقافية الصينية العربية وحرصه على توفير كل أسباب النجاح للندوة.

